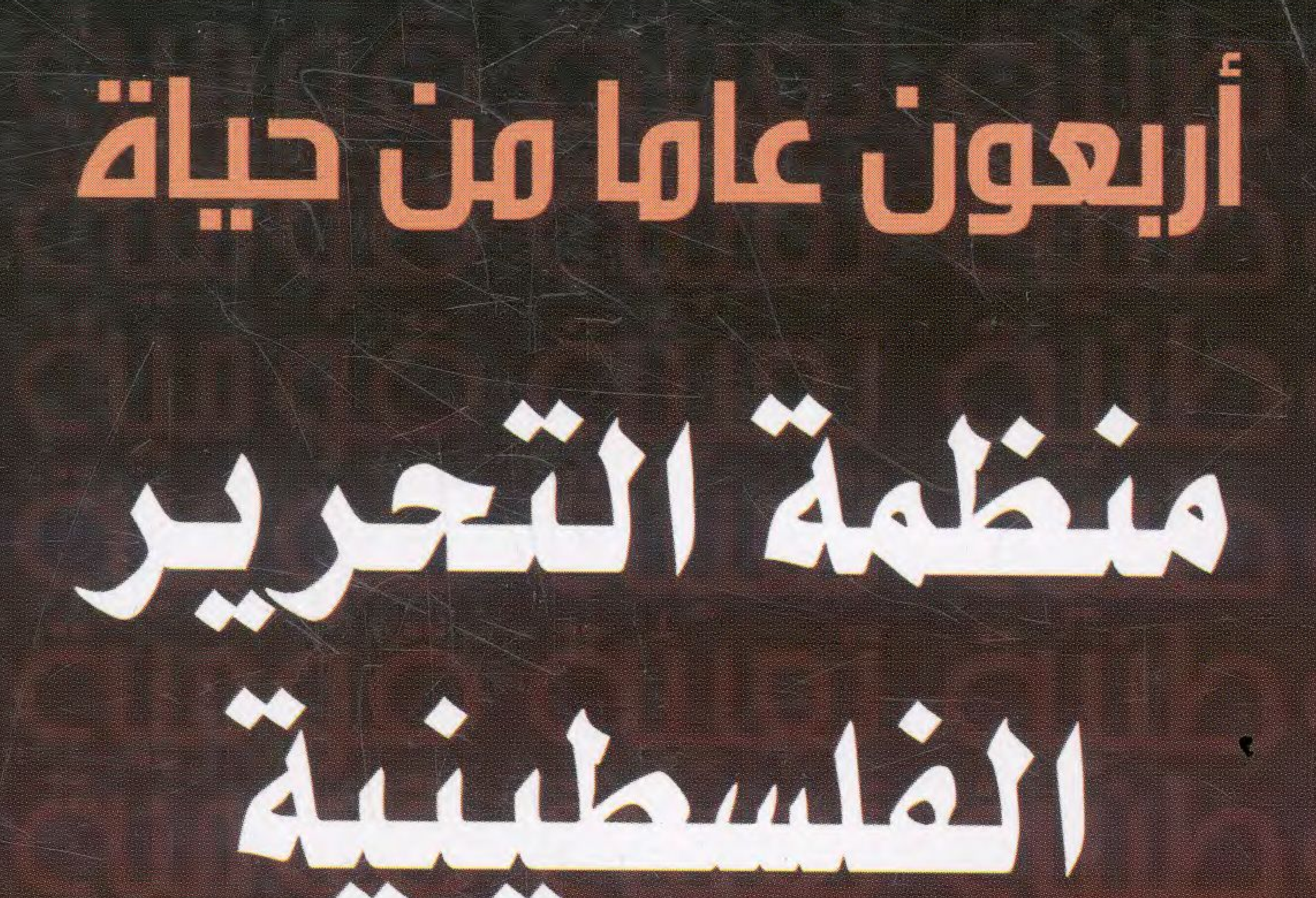
سلسلة «كتاب ملف» ١



أربعون عاما من حياة
منظمة التحرير الفلسطينية





عبد القادر ياسين
(تحرير)

أربعـون عـامـاً
من حياة م.ت.ف.

الكتاب: أربعون عاماً من حياة م.ت.ف.
الكاتب: مجموعة من الباحثين
(عبد القادر ياسين تحريراً)
الطبعة الأولى: حزيران (يونيو) ٢٠٠٦

الناشر: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات - ملف -
ص.ب. ١١٤٨٨ دمشق - سوريا
هاتف: ٦٣١٥٧٤٠

- شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر / بيروت.
ص.ب. ٦٠٤٧/ ١٤ بيروت، هاتف ٣٠٥٥٩٦
- الدار الوطنية الجديدة/ دمشق ص.ب. ٥٩٥٣
دمشق هاتف ٤٤١٨٢٠٢ ☆ ٢٢٤٨٥٦٠

التنضيد الإلكتروني
مركز الأمل للخدمات الطباعية
دمشق هـ:٦٣٤٢٠٥١
جوال: ٠٩٣٤٧١٦٧٣

التصميم والإخراج الفني: نعمت أحمد عيسى

تصميم الغلاف الخارجي: جمال الأبطح

موافقة وزارة الإعلام: ٩١٧٥٨

أربعون عاما من حياة
منظمة التحرير الفلسطينية

تحرير

عبد القادر ياسين

ناصر حجازي
محمود عبده
نعيمة عبد ربه أبو مصطفى
أنور محمود
منى عزت
حنان كمال
أسماء الغرباوي
رضوى عبد القادر
جنان أحمد
معالي أحمد عصمت
لبنى إبراهيم
نهى منصور

قبل القراءة

تضافرت، مطلع ستينيات القرن العشرين، عوامل عدة، فكانت «منظمة التحرير الفلسطينية»، بمثابة إحياء الكيان السياسي الفلسطيني، الذي عصفت به نكبة ٤٨ الفلسطينية، والذي كبح النظام الرسمي العربي إعادة إحيائه من جديد، فضلاً عن الوهن الاقتصادي الفلسطيني الذي ما كان له أن يدعم إحياء مثل هذا الكيان.

بقيام المنظمة امتلك العربي الفلسطيني بيتاً معنوياً، ودلف هذا المواطن وقضيته الوطنية إلى طريق جديد، بعد طول مصادرة لهوية العربي الفلسطيني، بذرائع شتى.

ها قد مرت أربعة عقود على قيام المنظمة، الأمر الذي يستحق رصداً لملابسات قيامها، وقد تصدت له أسماء الغرباوي. فيما رصدت لبنى إبراهيم المحاولات التي جرت لإحياء الكيان الفلسطيني، منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين. وسردت منى عزت، تفاصيل قصة تأسيس تلك المنظمة.

بعد أن انتهت عملية التأسيس، جاءت مختلف المؤسسات، فرصد محمود عبده المؤسسات السياسية والإعلامية والفكرية للمنظمة، وأجرى تقييماً لدور كل منها، فيما فعلت نعيمة عبد ربه أبو مصطفى الشيء نفسه بخصوص المؤسسات المالية للمنظمة، وبقى الذراع المسلح، فاختصت نهى منصور بجيش التحرير الفلسطيني، فيما اختصت جنان أحمد بالفرع العصاباتي للجيش، وأعني به «قوات التحرير الشعبية».

بيد أن مجرد ظهور المنظمة في حد ذاته أحدث أصداء شتى في الأوساط الفلسطينية، الحزبية والشعبية، وقد سجلت لبنى إبراهيم هذه الأصداء، فيما سجل أنور محمود أصداء ظهور المنظمة في الوطن العربي، شعبياً ورسمياً. وسجلت رضوى عبد القادر زلزالاً في إسرائيل بسبب قيام المنظمة، ورصد كاتب هذه السطور الأصداء الدولية لهذا القيام، دولاً ومحافل دولية.

بدأت المنظمة مسيرتها، واضطرت تداعيات الهزيمة العربية في حرب ١٩٦٧ أحمد الشقيري إلى تقديم استقالته، وعن ملابسات هذه الاستقالة بحثت

حنان كمال. وعبر مسيرتها تلك تعاملت المنظمة مع مشاريع التسوية، الأمر الذي تولى تغطيته ناصر حجازي. كما كانت المنظمة وعاءً للوحدة الوطنية، هذا من الناحية النظرية فحسب، لكن ثمة قولان في المواقف التي اتخذتها قيادة المنظمة من الوحدة الوطنية، ومشاريعها وصيغها المختلفة، ما جعل معالي أحمد عصمت تخصص فصلاً لهذا الخصوص.

لكن هذه المنظمة ظلت هدفاً لأعداء الأمة، ولا تزال. فما المستقبل الذي ينتظرها، بعد ما يربو على عقد من «اتفاق أوسلو»، وبدء الحكم الإداري الذاتي للضفة الغربية، وقطاع غزة، وبعد اندلاع «انتفاضة الاستقلال»، وتداعياتها. وهذا الموضوع الذي تولى معالجته محمود عبده. وبعد، فهذا كتاب موسوعي في موضوع عزيز على كل الوطنيين، ولكن الكتاب عولج بعقل بارد، وبتجرد، إلى حد بعيد، بعيداً عن الانفصال وتحليل الأماني.

والمركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات- ملف- يشرفه أن يفتتح سلسلة جديدة من سلسلاته هي «كتاب ملف» بهذه الموسوعة الوطنية، في وقت يحتدم فيه النقاش حول منظمة التحرير الفلسطينية وموقعها التمثيلي وبرنامجها ودورها، وعلاقة السلطة الفلسطينية بها.

ملف

الفصل الأول
الاقتصاد السياسي لظهور المنظمة

أسماء الغرباوي

بالرغم من الكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني، نتيجة الهزيمة العربية عام ١٩٤٨، وقيام الكيان الصهيوني، من ناحية، والمصائب التي حلت بهم تحت نير السلطات العربية التي حكمتهم، ومعاناتهم في مخيمات التشرد واللجوء، فإن الفلسطينيين لم يستكينوا، ولم يستسلموا، بل أظهروا روح مقاومة عالية، وصموداً جباراً، ورفضاً حازماً لواقع الذل والمهانة، ولمخططات تصفية قضيتهم الوطنية.

بذلك أضحت النكبة خطاً فاصلاً في تطور حركة النضال الوطني الفلسطيني، حيث مال ميزان القوى العسكري، عشية صدور قرار التقسيم، لصالح الصهاينة وحلفائهم، وأدى عجز الأنظمة العربية، إلى ممارسة أقسى أنواع القهر ضد الشعب الفلسطيني، لمنعه من ممارسة حقوقه السياسية، خشية جر الأنظمة العربية إلى حرب لا تريدها بل تخشاها.

كما لجأت هذه الأنظمة- في الوقت نفسه- إلى الأساليب الديماغوجية، لتغطي عجزها، فملأت الدنيا بشعارات رنانة. حتى أن ما من انقلاب عسكري عربي وقع إلا وتعهد بتحرير فلسطين!

هكذا تحولت القضية الفلسطينية إلى الدجاجة التي تبيض ذهباً لبعض المتعطشين للسلطة في بلاد العرب، وخلقت فئات، وقطاعات «المنتفعين بالقضية الفلسطينية» في طول الوطن العربي وعرضه[١]!

---

(١) أحمد صادق سعد، وعبد القادر ياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية (١٩٤٨-١٩٧٠)، بيروت، الأمانة العامة للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٧٥، ص ٧٣.

«رب ضارة نافعة»، ذلك أن المؤثرات الخارجية إن هي إلا عوامل مساعدة، وإن لم تكن النبتة، أصلاً، صالحة للزراعة، فمهما توفرت لها من ظروف ملائمة للنمو فإنها لن تنمو، هكذا تسنى للنبت الفلسطيني أن ينمو، مع وجود رغبة شعبية فلسطينية قوية في حدوث تغيير.

تميزت الفترة ما بين ١٩٥٥-١٩٦٤ بالمد القومي العربي، والنشاط الجماهيري الجارف، وأفول قيادة البرجوازية الوطنية العربية، ثم صعود قيادة البرجوازية الصغيرة، وانتصاراتها على نطاق الأفكار العربية الرئيسية في المنطقة، فيما كانت الفترة نفسها مرحلة خُفوت وجزر للنشاط الوطني الفلسطيني المتميز، وظهرت القيادة البرجوازية الوطنية متأخرة، ولفترة قصيرة، في الأردن (وزارة النابلسي)، وكذلك نلاحظ- بشكل عام- عودة الذاتية الفلسطينية، وظهور قيادة البرجوازية الصغيرة في هذا الميدان، بعد أن بدأ تطور الأحداث يعري سلبيات تلك الطبقة في البلدان العربية، أي بعد عام ١٩٦٥[١].

بالفعل، أصبح التوجه الفلسطيني نحو الكيانية واضحاً، مع نهاية خمسينيات القرن العشرين مما أدى إلى خلق قوى فلسطينية في الساحات التي فيها الفلسطينيون، داخل الأراضي المحتلة وخارجها، وذلك بهدف النضال التحرري، سياسياً كان، أم عسكرياً. وقد كانت أواخر الخمسينيات، وأوائل الستينيات زاخرة بالتحرك من أجل إرساء قواعد الكيانية الفلسطينية على أُسس تنظيمية فعالة، وقادرة على ممارسة النضال[٢].

رغم أن العنصر الفلسطيني كان الأساس في حركة النضال الوطني الفلسطيني، وبلورتها، حتى ظهور التنظيمات والفصائل الفلسطينية المختلفة، فإن هذا لا يعني إغفال المحددات العربية والدولية، التي ساعدت في ظهورها، لذلك سوف نتناولها على التوالي:

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٦ -٦٧.

(٢) د. أسعد عبد الرحمن (محرراً)، منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٦، ص ٥٧.

أولاً : محددات فلسطينية

عكست التغييرات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني الأرضية الضرورية للتغيير على الصعيد السياسي الفلسطيني، وكان العكس صحيحاً، أيضاً.

١- الجانب الاقتصادي:

تجلت آثار نكبة ١٩٤٨، في تأثيرها الكارثي على البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأثر الشتات سلباً على الناحية الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين. ومع استقرارهم في الدول العربية، بدأت الحالة الاقتصادية في التحسن البطيء، واستغراق الأمر عقداً ونصف العقد، حتى تعافى الاقتصاد الفلسطيني، وزاد نفوذه، وخاصة في دول الخليج، وبدأ الفلسطينيون يسعون إلى نفوذ سياسي مواز، يعبرون فيه عن أنفسهم، ليقرروا مصيرهم، ويخوضوا معركة التحرير من خلال كيان فلسطيني مستقل، خاصة بعد فراغ في قيادة الحركة الوطنية، بسبب غياب حكومة سليمان النابلسي في الأردن، ربيع ١٩٥٧، ولذلك كان صعود البرجوازية الصغيرة إلى مركز القيادة في الحركة الوطنية الفلسطينية، كما أنه شكل رداً طبيعياً لهزال البرجوازية الوطنية الكمي والكيفي (حجمها، وطاقتها الاقتصادية) والفشل السريع الذي منيت به قيادتها في الأردن، فإن ضعف الطبقة العاملة النسبي، والطبيعة الفلاحية، والبرجوازية الصغيرة للغالبية الساحقة من الفلسطينيين واللاجئين، أوجدا الأرضية الاجتماعية اللازمة لظهور تلك القيادة الجديدة، التي سرعان ما جمعت حولها أعداداً كبيرة من الأفراد[١]، فقبل حرب حزيران/يونيو١٩٦٧، لم تكن عضوية «فتح» تزيد عن بضع مئات، ولكنها زادت، إثر «معركة الكرامة» مباشرة (آذار/مارس ١٩٦٨)، إلى حوالي ٢٠٠٠ عضو، ثم قفزت إلى ما يقرب من ١٥٠٠٠ عضو، في الأشهر الثلاثة التي تلت المعركة المذكورة، إلى أن ارتفعت أعداد الفدائيين الفلسطينيين إلى ٢٥٠٠٠ رجل مسلح، بعد ذلك[٢].

---

(١) سعد، وياسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

أسهم الفلسطينيون، من مختلف الطبقات الاجتماعية، في مؤزارة المنظمات الفدائية، مالياً، ومعنوياً بصورة تناقض تماماً تفتت النشاط الوطني الفلسطيني ،الذي شهدناه من قبل. وليس من شك في أن نجاح العمليات الفدائية، وتصاعدها، حتى عام ١٩٧٠، كان عنصراً فعالاً في جذب عواطف الجماهير، الفلسطينية خاصة والعربية عامة، نحو المنظمات الفدائية، ومع ذلك فقد احتوت قيادة البرجوازية الصغيرة الفلسطينية- بطبيعتها- على نواح سلبية، كانت السبب في تعثرها، في نهاية المرحلة، مثل[1]:

أ- اختزالها النضال الوطني إلى سلسلة من المعارك الفدائية دون برنامج سياسي، ما جعل غالبية نشاطها محصوراً في الصفوة المقاتلة. وجمد أساليب نضالها في شكلها الضيق، وحال هذا دون ارتباطها المطلوب بالجماهير العربية، الفلسطينية وغير الفلسطينية.

ب- اقتصار حركة المقاومة على الصفوة دون الجماهير، جعل غالبية المنظمات الفدائية تعتمد على مختلف الدول العربية، سواء في المعونة المالية، أو التأييد السياسي، اعتماداً حيوياً، مما جعل تلك المنظمات خاضعة لشروط تلك الدول، إلى درجة كبيرة.

ج- تضخيم مبالغ فيه للخصوصية المميزة للقضية الفلسطينية، وتفسير عدمي للتجارب التاريخية للشعوب.

٢- الجانب الاجتماعي:

مثَّل عام ١٩٤٨ منعطفاً مهماً في حياة الفلسطينيين، نتيجة للأحداث التي عصفت بالشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، حيث اضطر حوالي مليون عربي فلسطيني إلى النزوح عن منازلهم في المدن والقرى، إلى المناطق المجاورة، إما إلى الأقسام المتبقية في فلسطين، التي لم تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي، آنذاك

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٠٦- ١٠٧.

(ضفة الأردن الغربية ٣٦٠٠٠٠ لاجئ، وقطاع غزة ٢٠٠٠٠٠ لاجئ)، أو إلى الأقطار العربية المجاورة (سوريا ٨٢٠٠٠ لاجئ، ولبنان ١٠٤٠٠٠ لاجئ، وشرق الأردن ١١٠٠٠لاجئ)، وذهب ١٢٠٠٠ من الفلسطينيين إلى مناطق أبعد، إلى العراق، ومصر، وليبيا، والعربية السعودية، والخليج، أو إلى بعض البلدان الأجنبية، حيث لم يخطر ببال أحد من الذين نزحوا، أنه سيغادر فلسطين، نهائياً، وبقي في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل ١٥٦٠٠٠ فلسطيني (٦٠% منهم في الجليل)[١].

أدت عملية اقتلاع الفلسطينيين من موطنهم الطبيعي إلى تغيير جوهري في طبيعة حياتهم، وإلى الخضوع لأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية متباينة، وتركزت قضيتهم الأساسية في إيجاد المأوى، والعمل، والغذاء. واعتمد اللاجئون، ولمدة عام، على مساعدات كانت تقدمها الحكومات العربية، والأهالي من جهة ،وجمعيات خيرية عربية، وعالمية (مثل جماعة الكويكرز) من جهة أُخرى. ومع ازدياد أعداد اللاجئين، عجزت هذه الجهود عن مواجهة المشاكل الناجمة عن إيقاف المأساة، وحتى في تلك الأجزاء الفلسطينية، التي ظلت تحت السيادة العربية (الضفة الغربية، وقطاع غزة)، فإن تدفق الآلاف من اللاجئين أفضى إلى مشاكل اقتصادية كبيرة نتجت عن ضيق المساحة، وانعدام الموارد، والكثافة السكانية العالية[٢].

بعد أن تجاهلت إسرائيل قرارات الأُمم المتحدة بشأن عودة اللاجئين، أصدرت الجمعية العامة، في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، قراراً باستحداث «وكالة الأُمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى»، المعروفة باسم (الأونروا).

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٢٠-١٢١.

(٢) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، بيروت، ١٩٩٠، (انظر: خيرية قاسمية، الجانب الاقتصادي- الاجتماعي للتشتت الفلسطيني، ص ١٠٦).

من الملاحظ أن اعتماد الفلسطينيين على المعونة الدولية لم يكن بالقدر نفسه لدى الفئات الفلسطينية في أماكن توزعها الجغرافي، ذلك أن التأثيرات المأساوية للتشتت الفلسطيني لم تكن متساوية بين التجمعات الفلسطينية في الغربة، فالفئات غير المتعلمة من الفلاحين، والعمال، والبدو كانت أكثر تضرراً من الطبقة العليا، والوسطى، والمتعلمة، وأصحاب المهن الحرة[١].

بيد أن ما نجم عن خسارة الأرض، وتأثيره على الواقع الاقتصادي، وما ترتب عليه من «الاقتلاع الاجتماعي»، الذي وقع بشكل جماعي، أدي إلى تعزيز العزلة الاجتماعية، ذاتياً، لدى اللاجئين، بسبب تركيزهم على علاقات التكافل التقليدية داخل المخيمات، الأمر الذي ميّزهم، أكثر فأكثر، عن الأهالي المحيطين بهم[٢].

لذا فقد كان للنكبة أثرها السلبي العميق على المجتمع الفلسطيني، الذي غدا في حالة تفكك، ومن دون قيادة، وكانت المؤسسات الفلسطينية الرئيسية مرتبطة، ارتباطاً وثيقاً بزعماء النخبة القديمة، وبالتالي فإنها لقيت مصيرهم نفسه ولم تظهر نخبة تتولي الزعامة السياسية، عقب تدمير النخبة القديمة. «فإلى جانب خسارة الأرض، أدى التشتت السكاني، وتشقق الطبقة الوسطى الحديثة، إلى عدم وجود قوى مؤهلة لأداء دور النخبة الجديدة، فقد عملت النكبة على تفتيت جميع الشرائح الاجتماعية، إلى أقصي حد»[٣].

مع تعافي الاقتصاد الفلسطيني، وباستقرار بعض اللاجئين الفلسطينيين في دول الخليج، قويت الفئات الوسطي الفلسطينية، وتجددت الشخصية الوطنية الموحدة المستقلة، وقد اتخذ هذا فيما بعد إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وبناء مؤسساته السياسية، ومنظماته النقابية.

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٨- ١٠٩.

(٣) يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة/الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩-١٩٩٣، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢، ص ٩٩ -١٠٠.

٣- الجانب السياسي:

لعل من الأهمية، الإشارة إلى المنهاج الخاطئ، الذي يتعامل مع المقاومة الفلسطينية وكأنها نبت شيطاني، لا يتصل بما سبقها من كفاح وتضحيات، مما يظهر الكفاح الوطني الفلسطيني، وكأن بدايته جاءت في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥ فحسب، وفي هذا ظلم كبير للشعب الفلسطيني، ولحركته الوطنية»[١]، فإن مقاومة الشعب الفلسطيني للمشروع الصهيوني نمت، وتطورت، وتصاعدت مع نمو وتطور المشروع الصهيوني، والاستيطان على الأراضي الفلسطينية. ومع تنامي المشروع السياسي الصهيوني وتطوره كان ثمة تصدٍ ومقاومة يبديها الشعب الفلسطيني، فقد تدفقت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، منذ مؤتمر بال عام ١٨٩٧، والتي قابلها الشعب بحزمة من العرائض ومذكرات الاحتجاج، كما أخذت حركة المقاومة شكلها عبر الصحف، والمقالات، والنداءات، والتحذيرات، التي تظهر خطر الاستيطان والمشروع الصهيوني، والمطالبة بالتصدي له، ثم تشكيل اللجان، والجمعيات، والأطر الحزبية الأولية. وفي العشرينيات، تبلورت الحركة الوطنية الفلسطينية، وتوالت الصدامات مع الحركة الصهيونية (١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٩،١٩٢٤)، ثم مع قوات الانتداب البريطاني، أيضاً (١٩٣٣، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٩).

يستحيل إغفال الأثر السياسي الذي ترتب على نكبة ١٩٤٨، من فقدان الهوية الفلسطينية ما بين المدن التي احتلتها إسرائيل، والتي صادرت منها هوية الفلسطينيين، واعتبرتهم «الأقلية العربية»[٢].

غير أن الحركة الوطنية الفلسطينية مرت بظروف خاصة بها، أضفت عليها سماتها المميزة عن سائر الحركات الوطنية

(١) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٢) عصام سخيني، ضم فلسطين، وشرق الأردن ١٩٤٥ -١٩٥٠، شؤون فلسطينية، (بيروت)، العدد ٤٠، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤، ص ٦٥- ٨٣.

العربية في المنطقة: أولاها- ولاشك- أن هزيمة عام ١٩٤٨ لم تقترن، بالهجرة الكلية للاجئين من أراضيهم فحسب بل، أيضاً، بالانهيار المفاجئ والتام لقيادتها شبه الإقطاعية، والعشائرية، ولم يبق منها سوى عناصر محددة «محنطة»، مثل «حكومة عموم فلسطين»، والتي سرعان ما ذبلت، وذرتها الرياح.

السمة الثانية، أن الشعب الفلسطيني- وحركته الوطنية من ثم- بات مقسماً إلى أربعة أجزاء رئيسية بينها حواجز إقليمية، وسياسية: إسرائيل، الأردن، قطاع غزة، وسوريا، ولبنان، وقد أدى هذا التشتيت إلى إضعاف الحركة الوطنية الفلسطينية، لمدة طويلة، كما أعاق تكوين قيادة جديدة على نطاق الشعب كله[١].

ثم أن الحركة الوطنية الفلسطينية ظلت تعلق أملها الأساسي على الأنظمة العربية، التي اتخذت في غالبيتها، وفي كثير من الأوقات، موقفاً مزدوجاً من الحركة الوطنية الفلسطينية. فهذه الأنظمة لم تكن تستطيع إلا أن تعلن تمسكها اللفظي بالحق العربي، إما عن تقدير صحيح للخطر الصهيوني والاستعماري، وإما خوفاً من أن تنقلب عليها شعوبها، وقد يكون الأمران معاً. ومن جهة أُخرى، فإن هذه الأنظمة رأت في القضية الفلسطينية عقبة كبري، تحول دون إعادة الود المنشود مع الإمبريالية، وعليه كان خط معظم الدول العربية مزدوجاً: محو معالم الحركة الوطنية الفلسطينية وحقوقها، وحركتها، من جهة، واحتواء ما تبقى منها بعد ذلك، من جهة أُخري[٢]. مما يوضح تحوّل العمل الفلسطيني إلي جزء من العمل العربي يتأثر فيه بقوة، وبظروف الدول العربية، وليس أدل على ذلك من أن العمل الفدائي أنشئ تحت إشراف عربي، في تلك الفترة. ففي مصر كانت القوات الفدائية، التي أنشئت في ١٩٥٥، تلحق خسائر فادحة بالعدو الإسرائيلي، وقد تطورت هذه الأعمال كماً ونوعاً، حتى بلغت (١٨٠) عملية، في الفترة ما بين أواخر ١٩٥٥و بداية آذار/ مارس ١٩٥٦، وتمكن الفدائيون، أثناءها، من التغلغل

---

(١) سعد، وياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٦.

في أعماق الأراضي الفلسطينية المحتلة، حتى وصلت أقدامهم إلى مشارف «تل أبيب»، بعمق يزيد على ٤٠ ميلاً. لكن هذا النشاط توقف بعد «العدوان الثلاثي» على مصر، (١٩٥٦/١٠/٢٩)، نتيجة لتغير الموقف الرسمي المصري، الذي ربط نفسه بضمانات تكفل عدم ممارسة العمل الفدائي ضد الوجود الصهيوني من الأراضي المصرية أو من قطاع غزة، مقابل الانسحاب الإسرائيلي، سنة ١٩٥٧. هذا ما يشهد على سلبية ارتباط العمل العسكري بالعمل العربي الرسمي[١].

في سوريا، استحدث تنظيم سمي «شعبة فلسطين»، وتحت رعاية عبد الحميد السراج ،مسؤول الشعبة، آنذاك، تم التوسع في هذا التنظيم، حيث قام بتنفيذ عدد كبير من المهام، وصلت أحياناً إلى مصادمات مع قوات الاحتلال. واستمر هذا التنظيم قائماً، حتى تم تحويله إلى كتيبة مقاتلة، بعد إعلان الوحدة السورية- المصرية، ومن ثم تحولت هذه الكتيبة إلى «جيش التحرير الوطني»، وشكلت «لواء حطين»، بعد تأسيس «منظمة التحرير الفلسطينية».

في العراق، عمد عبد الكريم قاسم، في آذار/ مارس ١٩٦٠، إلى تشكيل «فوج التحرير الفلسطيني»، والذي جاء في سياق التنافس السياسي والدعاية الإعلامية، ضمن عملية الصراع بين النظامين العراقي والمصري، آنذاك[٢].

كان السبب في ظهور هذه الحركات السياسية، في تلك الفترة بالذات، اعتراف صاحب الشعبية الهائلة، جمال عبد الناصر، في تموز (يوليو) ١٩٦٢، بأنه لا يملك خطة لتحرير فلسطين. وقد سارع الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم إلى السخرية من خصمه عبد الناصر، وسعى لإحراجه بشكل أكبر، في حزيران (يونيو) ١٩٦٣، من خلال اقتراحه بإقامة جمهورية فلسطينية، وجيش تحرير

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، بيروت، ١٩٩٠، (انظر: د. أسعد عبد الرحمن، تطورات الظروف الاجتماعية والسياسية للشعب الفلسطيني، ص ١٧٤).

(٢) عبد القادر ياسين، عبد الناصر وقضية فلسطين، الوحدة، (الرباط)، العدد ١١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، ص ٩٦.

فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد استخدم الجانبان «الورقة الفلسطينية» ليبتز أحدهما الآخر، طوال العامين التاليين، إذا سمح عبد الناصر بالتوسع في وحدات حرس الحدود الفلسطيني في غزة، ورد قاسم على ذلك بتشكيل فوج التحرير الفلسطيني، بينما قام حزب البعث السوري بتشكيل جناح فلسطيني داخله، لاحتواء ضغوط وطنية مماثلة[١].

أما الرفض السياسي، فتمثل في محاربة مشاريع الإسكان، والتوطين المطروحة حلاً للقضية الفلسطينية، عن طريق العرائض، والبيانات، والإضرابات، والمظاهرات الاحتجاجية، وحين طرح سكرتير عام الأمم المتحدة، داغ هامرشولد، مشروعه لتوطين اللاجئين في أقطار تواجدهم، قاوم اللاجئون ذلك، ورفضت الحكومات العربية ذلك المشروع، الذي غابت عن رؤيته حقوق الشعب العربي الفلسطيني، وحق تقرير المصير[٢].

كما برزت صورة الرفض السياسي في رفض الواقع المسيطر على مقدرات الفلسطينيين، والمهيمن على حركتهم، وإرادتهم، وقرارهم، استناداً إلى نمو الإحساس بالذات، وتعزز الشعور الوطني، والتعويض عن الحرمان السياسي، بالانخراط النشط في الأحزاب، والتنظيمات القومية والإسلامية، واليسارية، باعتبارها المتنفس العربي الوحيد المتاح أمام الفلسطينيين، للتعبير عن أنفسهم، ولخدمة قضيتهم الوطنية. وقد لعب الفلسطينيون دوراً بارزاً في» حركة القوميين العرب»، و"حزب البعث الاشتراكي»، و«الأحزاب الشيوعية»، و«الإخوان المسلمون»، و«حزب التحرير الإسلامي»[٣].

---

(١) صايغ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩ –٨٠.

(٢) د. إميل توما، منظمة التحرير الفلسطينية، حيفا، دار الاتحاد للطباعة والنشر، ١٩٨٦، ص ١٠٩.

(٣) ماهر الشريف، البحث عن كيان- دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨- ١٩٩٣ ،دمشق ،دار المدى، ص ٤٥ –٧٥.

كما شهدت هذه المرحلة تأسيس «الاتحاد العام لطلبة فلسطين»، في القاهرة (١٩٥٩)، بدعوة من الروابط الطلابية الفلسطينية المنتشرة بين بيروت، ودمشق والقاهرة، والإسكندرية، وهو أول مؤسسة فلسطينية علنية تتجاوز حواجز التشتت لضم جميع الطلبة الفلسطينيين في الوطن العربي(١). وكتب في هذا الصدد أحد أبرز مؤسسي «فتح» :" وبصورة عامة، فإن الفلسطينيين كانوا مقبلين للانخراط في الأحزاب العربية- يمينية كانت أم يسارية ،وظلوا يعقدون آمالهم عليها، نظراً لأنه لم يكن في مستطاعهم الاعتماد على حزب أو تشكيلة وطنية، تقف نفسها على فلسطين، فلم تكن مختلف الأيديولوجيات التى اعتنقوها، بالنسبة إليهم- سواء وعوا ذلك أم لم يعوه- إلا ناقلة، ينبغي أن تصل بهم في نهاية المطاف، إلى الهدف المشترك"(٢).

الواقع أن القوميين الفلسطينيين في البلدان العربية المختلفة انتسبوا إلى إيديولوجية القوميين العرب، التي اعتمدت على أفكار البرجوازية الصغيرة، والفئات الوسطي. وبالإضافة إلى «حركة القوميين العرب»، انضم القوميون الفلسطينيون إلى فروع «البعث»، في العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن الجنوبي، ومع هذا حافظ القوميون الفلسطينيون على هويتهم الفلسطينية، حيث انتموا إلى المنظمات الحزبية العربية، في البلدان التي وجدوا فيها، واستطاعوا، إما بحكم إرادة متعمدة، أو بحكم ما يجمعهم من هموم ومشكلات مشتركة، أن يشكلوا كتلاً أو أجواء خاصة، على الأقل «الاتحاد العام للعمال الفلسطينيين»، و«الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية»، و«الاتحاد العام لطلبة فلسطين». يقول القائد الفتحاوي نفسه، في حديثه عن ياسر عرفات: «وبخلاف ذلك كان عرفات يناضل شأني أنا (أبو إياد) داخل اتحاد الطلاب الفلسطينيين، الذي كان يضم زملاءنا (الطلبة في مصر) ممن ينتمون إلى كافة النزعات السياسية: الإخوان المسلمين، الشيوعيين، البعثيين، والقوميين العرب(٣).

---

(١) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

(٢) توما، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩١ -٩٢.

وصعدت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، في الوقت الذي ظهرت فيه «منظمة التحرير الفلسطينية»، إلى الوجود، على أيدي الجامعة العربية، عام ١٩٦٤، ولعل الصراع بين الكتلة العربية، التي تقودها مصر، وبين تلك التي ترأسها السعودية، لعب دوراً في تلك الظروف[١].

يقول أحد مؤسسي الفصيل الفدائي «جبهة التحرير الفلسطينية- طريق العودة»، وأحد مؤسسي منظمة التحرير لاحقاً: «كانت (فكرة) إقامة (تنظيم فلسطين) عندنا سبقت وقوع الانفصال بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة بأشهر، وكان يغذيها باستمرار نجاحات الثورة الجزائرية، التي طغت على (حوارات الطرشان)، وبوادر الخلافات بدأت تلوح في الأفق القومي... فلم يكن من المستغرب أن تلقي مثل هذه (الفكرة) هوي حتى من بعض الملتزمين في أحزاب الصف القومي من بعثيين وحركيين، وناصريين»[٢].

يفسر ذلك الاتجاه نحو «الفلسطينية»، الذي بدأ منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين والذي تعزز، في مطلع الستينيات، مع تهاوي أول دولة وحدوية عربية، في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١، ومع استحكام الخلافات في الوطن العربي بين الأنظمة العربية، وبين الحركات السياسية المتماثلة، وبين الأفكار من: ناصرية، وبعث، وقوميين عرب.

٤- الجانب الثقافي:

جاء وقع النكبة الفلسطينية ١٩٤٨، قوياً، عنيفاً، على الواقع الفلسطيني خاصة، والعربي عامة، ومن ثم كان له تأثيره القوي والمتفاوت على مختلف القوى السياسية العربية، والمفكرين العرب، مما جعل المفكرين والأدباء يبحثون عن العوامل، والأسباب التي أسهمت في صنع تلك النكبة.

(١) سعد، وياسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣- ١٠٤.

(٢) شفيق الحوت، عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، دار الاستقلال للدراسات والنشر، د.ت، ص ٧١.

من الإسهامات الأولى في تحليل النكبة، كتاب موسى العلمي «عبرة فلسطين»، في العام ١٩٤٩، وتلاه كتاب قدري حافظ طوقان، بعد العام ١٩٥٠، وحقق الريادة على الصعيد القومي العام، في موضوع النكبة، المفكر العربي قسطنطين زريق، الذي أصدر كتابه «معني النكبة»، ومع التتبع الزمني للأدبيات، يمكن تقسيمها إلى عدة مراحل[١].

أ- **مرحلة الثأر:** التي يمكن قياس عمرها الزمني التقريبي بين العامين ١٩٤٨- ١٩٥٦، ويمكن اعتبارها مرحلة رد الفعل الخالص على صدمة النكبة، وكانت البساطة، وعدم الدخول في تعقيدات القضية هي السمة المميزة لأدبيات تلك المرحلة.

ب- **مرحلة المد القومي:** وعمرها الزمني التقريبي بين العامين ١٩٥٦- ١٩٦٧، ويمكن اعتبارها مرحلة استعادة الثقة بالنفس. ومن سمات هذه المرحلة طغيان الرؤية القومية الشاملة في تحديد معالم الصراع، وتحديد أساليب الاستعداد له، ومواجهته، وكان بديهياً أن تبرز الأدبيات المعارضة أو المتعارضة أو المتناقضة.

ج- **مرحلة الكفاح الفلسطيني المسلح وحرب التحرير الشعبية:** التي يبدأ عمرها الزمني مع هزيمة ١٩٦٧، وهي مزيج من المرحلتين الأولي والثانية.

هنا نماذج من الفكر السياسي الذي خاض في أمر تحرير فلسطين:

- نقولا الدَر: هكذا ضاعت وهكذا تعود- «دور النفط والمدفع في تحرير فلسطين» وهو طليعة الأدبيات الكلاسيكية الفلسطينية في موضوع تحرير فلسطين.

- وليد قمحاوي: «النكبة والبناء» (١٩٥٦) ويلخص المرحلة بين ١٩٢٣- ١٩٤٨.

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الثالث، بيروت، ١٩٩٠، (أنظر: إلياس سحاب، الفكر السياسي على طريق التحرير، ص ٦١٤ -٦١٥).

- ناجي علوش: «المسيرة إلى فلسطين» (١٩٦٤).

- شفيق الحوت: وهو نموذج للانتماء إلى التيار القومي العربي من جهة، وإلى الإطار الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخري، ويعتبر شفيق الحوت بين مجموعة الكتاب الفلسطينيين الذين مارسوا كتابة الأدبيات السياسية الخاصة بالقضية الفلسطينية عبر المقالات الصحفية، ويمكن أن نذكر، على سبيل المثال، وليس الحصر، ناصر الدين النشاشيبي، وأحمد صدقي الدجاني، ومازن البندك في الصحافة المصرية، وشفيق الحوت، وغسان كنفاني، وإلياس سحاب في الصحافة اللبنانية[1].

٥-الجانب العسكري:

لم يمنع وقوع نكبة ١٩٤٨ الشعب الفلسطيني من مواصلة الكفاح بشكليه السياسي والمسلح، وإن بدأ كفاحه بالعفوية، والتقطع، وافتقر إلى التنظيم والاستمرار، ففي غضون تلك الفترة المضطربة، وبعدها، كانت المحاولات تجري لحسم المستقبل السياسي للفلسطينيين، والأراضي الفلسطينية، التي لم يشملها قيام الكيان الصهيوني. ويمكن القول إن هذه المحاولات شهدت صراعاً بين طرفين رئيسين: أولهما، الهيئة العربية العليا لفلسطين، التي دعمتها، ولفترة وجيزة، مصر، ودول عربية أُخرى، وثانيهما، المملكة الأردنية الهاشمية التي ضمت إليها الضفة الغربية بعد مؤتمر أريحا. كما لعبت المجموعات الفلسطينية العسكرية وشبه العسكرية في البلدان المحيطة (فوج التحرير، في بغداد ١٩٦٠، وكتيبة الفدائيين في دمشق، والحرس الوطني في قطاع غزة) دوراً في توفير الأُطر العسكرية الأولية[2].

لقد أقلق استمرار الكفاح هذا المسؤولين الإسرائيليين، وهو ما عبرت عنه غولدا مائير- رئيسة وزراء إسرائيل (من آذار (مارس) ١٩٦٩ إلى حزيران

(١) المصدر نفسه، ص ٦١٩-٦٢٦.

(٢) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩- ٣٠.

(يونيو) ١٩٧٤) تقول، في حديث صحفي لها: «إننا لم نعرف السلام على حدودنا جميعاً باستثناء حدودنا مع لبنان، وكان هناك الفدائيون»[١].

في السياق نفسه، وطبقاً لإحصائيات وزارة الخارجية الإسرائيلية، فإن ٧٨٥٠ من الحوادث التي وقعت على الحدود الإسرائيلية مع الدول العربية منذ اتفاقات الهدنة، في النصف الأول من عام ١٩٤٩، وحتى وقوع العدوان الثلاثي على مصر (٢٩/١٠/١٩٥٦)، قام بها أشخاص أتوا من قطاع غزة والحدود المصرية (٣٠٠٠)، والضفة الغربية (٨٥٠)، وستمائة حادث في سوريا، وحوالي ٢٠٠من لبنان[٢].

بات عمل الدعاية الثورية المسلحة ضرورياً في الساحة الفلسطينية، لاستنهاض جماهير الأراضي المحتلة سياسياً، واستكشاف طاقتها التنظيمية، واستطلاع إمكانية تشكيل الخلايا المسلحة، وبناء القواعد الثورية داخل الأراضي المحتلة، أما بالنسبة لفلسطينيي الشتات، فكان دور الدعاية المسلحة، يتمثل في تحريض وتعبئة أبناء المخيمات، وإزالة عوامل الرعب والخوف من الأجهزة القمعية والمعادية[٣].

ثانياً : محددات عربية

أ- نهوض قومي عربي: مع قيام الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨، اتجهت أنظار العرب، وفي مقدمتهم الفلسطينيون إلى الزعيم القومي، جمال عبد الناصر، وساد الوطن العربي شعار «الوحدة طريق التحرير»، ولم يعد بالإمكان فصل القضية الفلسطينية عن شتى القضايا العربية حتى الداخلية منها.

---

(١) سعد، وياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٣) علي فياض، التجربة العسكرية الفلسطينية، دراسة- ندوة» المراجعة النقدية لمسيرة م.ت.ف، في ثلاثين عاماً»، إعداد وإصدار لجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية الفلسطينية، دمشق، ١٩٩٤، ص ٨٣.

برزت الأنظمة العربية، وقدرتها في التحكم في حركة الشعب الفلسطيني، وتطلعاته التحررية، محاولة بذلك توجيه هذه التطلعات إلى ما ينسجم ومصالح تلك الأنظمة إلي حد كبير[1].

لهذا يمكننا القول بأن المد القومي العربي جاء بالأثر السلبي، على مجريات القضية الفلسطينية، ووحدة العمل الفلسطيني، فلم يكن بوسع الحركات والأحزاب الفلسطينية المجاهرة برغبتها في تشكيل كيان فلسطيني مستقل، ولعل أبرز هذه الحركات «فتح»، التي تأسست في الكويت، وفي هذا يكمن البطء الشديد في نمو هذه الحركة، وفي وصولها إلى قلب الشعب الفلسطيني في سنوات التأسيس.

لا شك في أن الوحدة العربية لم تكن بالنسبة للفلسطينيين مجرد حلم تاريخي، يتوقون إلى تحقيقه، مثل غيرهم من العرب، كما لم تكن مجرد تطلع واعٍ إلى مستقبل قومي أفضل، يدركون ضرورة إنجازه، مثل غيرهم من العرب، وإنما، مع هذا وذاك، فلقد كانت بالنسبة للفلسطينيين وعداً بتحرير وطنهم السليب، كما أن الشعب الفلسطيني، لم تتوافر له أية فرصة لحكم ذاتي، أو استقلال شكلي. كما توفر لغيره من الشعوب العربية، مثل السوريين، واللبنانيين، والعراقيين، وحتى الأردنيين (أيام كان الأردن إمارة)، لذا لم يفرز أية شريحة اجتماعية أفادت من واقع التجزئة، الذي فرضته خريطة سايكس- بيكو، ومن ثم فلقد استمر الفلسطينيون على صفائهم الوحدوي العربي، ولم تبرز أية عقدة «قطرية» عندما كانوا يرون شخصيات عربية (غير فلسطينية) تقود نضالاتهم العسكرية أو السياسية[2].

بانهيار التجربة الوحدوية الرائدة، وانفصام الجمهورية العربية المتحدة، تحطمت الآمال بتحقيق الوحدة العربية، التي اعتبرها الفلسطينيون ضرورة لتدمير إسرائيل، ولتحرير فلسطين، مما أدى إلى تغيير جذري في التفكير الفلسطيني،

---

(١) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠.

(٢) الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦ -٦٧.

سياسياً، وعسكرياً، بشأن ترتيب العلاقة ما بين الحركة الوطنية- الفدائية الفلسطينية، من جهة، والحركات القومية، والدول العربية وجيوشها، من جهة أخرى. فبدلاً من قيام هذه العلاقة على أساس المتغير العربي المستقل، والمتغير الفلسطيني التابع، واعتبار النضال العربي بديلاً للنضال الفلسطيني، أو حاوياً له، راح الفلسطينيون يستردون وعيهم الذاتي، ويؤكدون أن تحقيقهم لذاتيتهم يمثل المدخل الأساسي، والقاعدة الأولى للتحرير، وهكذا بدأت تبرز الفكرة التي مؤداها أن النضال الفلسطيني هو طليعة النضال العربي من أجل التحرير، وليس العكس[1].

ب- قبل الانفصال بين مصر وسوريه (١٩٦١/٩/٢٨)، لم يسمح النهوض القومي العربي للكيان الفلسطيني أن يظهر، بسبب قوة حاجز النظام العربي، إلا أنه، بين وقت آخر، أقحم الزعماء العرب قضية فلسطين في نزاعاتهم، وطرحوها في مزايداتهم. وإزاء النبأ الذي نشرته جريدة «الجريدة» اللبنانية، في أب (أغسطس) ١٩٥٩، والقائل إن الجمهورية العربية المتحدة تتباحث مع المملكة السعودية حول مشروع إقامة حكومة فلسطينية (في المنفى)، برئاسة أحمد الشقيري، الزعيم الفلسطيني، وأنهما ستبحثان الموضوع في مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية القادم في الدار البيضاء، أعلن رئيس الجمهورية العراقي عبد الكريم قاسم اقتراحه القاضي بتشكيل حكومة فلسطينية، «حالاً»، في كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٥٩، مع أن القضية كانت آنذاك، محصورة في تشديد مكافحة الإمبريالية. ولا جدال في أن فكرة إنشاء حكومة فلسطينية، الصادرة من الطرفين، نشأت في تربة الصراع بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية حول الدعوة إلى الوحدة العربية[2].

أتت دعوة الرئيس عبد الناصر، صيف ١٩٦٢، وكل من الملك سعود، والرئيس الجزائري، أحمد بن بيلا، حاثة الشعب الفلسطيني على أن يأخذ قضيته

---

(١) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.

(٢) توما، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.

الوطنية بين يديه. وبانقلاب الشعار من «الوحدة طريق التحرير» إلى «التحرير طريق الوحدة»، ومع استعادة البنية الاقتصادية- الاجتماعية الفلسطينية الكثير من عافيتها، توفرت تربة خصبة لظهور قيادة فلسطينية ومسعى جديد لدى الفلسطينيين لتأسيس التنظيمات الوطنية المستقلة في العامين التاليين.

كتب أحد قادة «فتح» حول أثر فك الوحدة المصرية- السورية في توسيع صفوف الحركة قائلاً: «فالخيبة التي أثارها فشل الوحدة المصرية - السورية، التي كانت بحجم الأمل الشاسع الذي ثار لدى إعلانها، تحت كنف عبد الناصر.... حثت العديد من الفلسطينيين على الفرار من تنظيماتهم الخاصة، والالتحاق بفتح»[١].

كان ما يقرب من أربعين منظمة فلسطينية قد أعلنت عن وجودها، خاصة في الكويت، التي مثلت الفئات الوسطى الفلسطينية فيها، قوة اقتصادية ملحوظة، عنها في أية دولة عربية أُخرى، بالإضافة إلى وجود هامش من الحرية انعكس على عدم مزايدة الكويت بالقضية الفلسطينية أردف القائد الفتحاوي، في هذا الصدد: «إن (فتح) نجحت، في عام ١٩٦١، في توحيد معظم الخمس وثلاثين، أو الأربعين منظمة، في تلك الفترة، التي نشأت بصورة عفوية في الكويت»[٢].

على هذه الخلفية، انعقد مؤتمر القمة العربي الأول، في القاهرة، في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، الذي أسند إلى أحمد الشقيري (المندوب الجديد لفلسطين في جامعة الدول العربية) مهمة أن يستفتي الفلسطينيين حول الطريقة المثلى في إظهار كيان سياسي فلسطيني. لكن الشقيري استغل الفرصة، وسارع إلى تأسيس «منظمة التحرير الفلسطينية» عبر المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في القدس (٢٨/٥-٢/٦/١٩٦٤)، وما كان من مؤتمر القمة العربي الثاني (٥-١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ إلا الموافقة على الأمر الواقع، وبذا أعلن عن قيام «منظمة التحرير الفلسطينية»[٣].

---

(١) صلاح خلف (أبو إياد)، انظر: المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٣- ١١٤.

(٣) صايغ، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

ج- وصول الفئات الوسطى إلى الحكم في كل من مصر، وسوريا، والعراق، شجع نظيرتها الفلسطينية على أن تحذو حذو نظيرتها في تلك الأقطار.

د- نجاح الثورة الجزائرية في آذار (مارس) ١٩٦٢ في نيلها الاستقلال، بعكس انهيار تجربة الوحدة، مثل أملاً حقيقياً للشعب الفلسطيني، وأكد له حقيقتين(١):

- إن حرب التحرير الشعبية هي البديل الفعال والحقيقي لأية حرب نظامية في مواجهة العدو الصهيوني.
- إن وضع برنامج فلسطيني خاص يعتمد النموذج الجزائري، يمثل مدخلاً أساسياً لإعلان مثل هذه الحرب التحررية، وإن اختبار مدى صدق نوايا أي نظام عربي، وإخلاصه الوطني لا يعتمد على تصريحاته، بل على مدى تأييده المباشر لهذه الحرب، ومدى دعمه ومساندته لها.

ثالثاً : محددات دولية

انتهت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) بكل مآسيها وأحزانها، وشهد العالم تشكل نظام دولي جديد، اتسم بالقطيعة الثنائية: حيث ظهرت على المسرح العالمي الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، وبدأ العالم يدخل مرحلة جديدة من تاريخه، عُرفت بالحرب الباردة، فتشكلت أحلاف عسكرية، استقطب فيها كل من المعسكرين، الشيوعي والرأسمالي، الدول التي تدور في فلكه، ومع احتدام الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة، اتبعت بعض الدول نهجاً نفعياً في صداقة أي من القطبين، لتعظيم منافعها والمساومة عليها، وشهد التاريخ انتقال بعض الدول من الصداقة الأمريكية إلى السوفييتية، والعكس(٢).

---

(١) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦- ٥٧.

(٢) مختار شعيب، حركة عدم الانحياز والنظام العالمي الجديد- البحث عن دور، السياسة الدولية، (القاهرة)، عدد (١٢٩)، تموز/يوليو ١٩٩٧.

منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين شهد العالم أكبر حركة تحريرية في تاريخه المعاصر، تمثلت في استقلال جزء كبير من المستعمرات في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وبتأثير هذا الاستقطاب الشديد، كانت بواعث حركة عدم الانحياز تولد؛ وعقد مؤتمر «باندونغ» (١٨ نيسان (إبريل) ١٩٥٥)، وضمت عضويته وفوداً أفريقية، وآسيوية، واستمر لمدة ستة أيام وحضرته وفود ٢٩ دولة. وكان هذا المؤتمر بمثابة نقطة الانطلاق الأولي لحركة عدم الانحياز، نتج عنه توطيد العلاقات الشخصية بين بعض زعماء الدول الحضور. فقد كان باندونغ أول رحلة للرئيس المصري جمال عبد الناصر خارج مصر، بعد نجاح ثورة يوليو المصرية، فتوطدت العلاقات بينه وبين الزعيم الهندي نهرو[١].

مع امتداد النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين، تبلورت حركة عدم انحياز ثلاثية ضمت: نهرو، والرئيس اليوغسلافي تيتو، وجمال عبد الناصر، واستفادت هذه القيادات من تصدرها لحركة عدم الانحياز، في خدمة تطلعاتها القومية؛ فتيتو وجد في الحركة عنصراً مؤازراً له بعد قطيعته مع الاتحاد السوفييتي، أما نهرو، فوجد فيها عوناً له في مواجهة التهديدات الصينية، وضغوط الأحلاف العسكرية الأمريكية في آسيا، فيما احتاج عبد الناصر إلى مساندة عالمية له أثناء صعوده إلى السلطة، يضمن له استقلال مصر.

اختلفت وجهات نظر وفود الزعامات في قمة بلغراد، عام ١٩٦٢، حول القضايا، تبعاً لاهتماماتها، فالهند ركزت على قضايا الحرب والسلام، في ظل توتر علاقاتها مع الصين، فيما ركزت الدول الأفريقية على قضية تصفية الاستعمار، أما العرب فاستأثرت قضية فلسطين باهتمامهم فضلاً عن إقرار قمة بلغراد بحقوق الشعب الفلسطيني[٢].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٢) ريهام باهي، حركة عدم الانحياز بين الجمود والتجديد،السياسة الدولية، القاهرة عدد (١٣٤)، تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٨.

ترددت العلاقات بين الولايات المتحدة ومجموعة عدم الانحياز في كثير من الفترات، أما الاتحاد السوفييتي فقد تمكن من كسب ود غالبية دول عدم الانحياز، لتأييدها حقها في الاستقلال، والتحرر الوطني، ومناهضة الاستعمار، وحرص السوفييت على التقاء مواقفهم مع أهداف وغايات الحركة، فوق منابر هيئة الأمم المتحدة، وحرصت الدبلوماسية السوفييتية على استقطاب زعماء الحركة إليها في مصر والهند والجزائر، وكوبا، وغيرها من الدول، وأغدقت على دولهم المعونات الاقتصادية والعسكرية ودعتهم إلى زيارات متكررة لموسكو.

جرى في موسكو، في أيار (مايو) عام ١٩٥٨، لقاء بين ساسة الاتحاد السوفييتي، برئاسة سكرتير عام الحزب آنذاك، نيكيتا خروشوف، والوفد المصري، برئاسة جمال عبد الناصر، وتعرض الطرفان إلى القضية الفلسطينية، وأعلنا في بيانهما المشترك تأييدهما التام لحقوق فلسطين المشروعة[١].

أما الموقف الصيني، فتكرس مع المد القومي العربي العارم، منذ أواسط الخمسينيات الذي تصدره جمال عبد الناصر، وأخذ يقترب حثيثاً من الدول الاشتراكية، بما فيها الصين الشعبية لذا ظلت الصين حريصة على تحجيم أية صلة لها بإسرائيل، بل التزمت بتطبيق قرارات مكتب مقاطعة إسرائيل التابع لجامعة الدول العربية، كما أقامت الصين علاقات حميمة بمنظمة التحرير، وبفتح، وببعض الفصائل، ذلك في الوقت الذي اتخذ السوفييت موقفاً متحفظاً من منظمة التحرير، ومن العمل الفدائي، على حد سواء[٢].

نخلص من هذا كله إلى أن ظهور الفصائل الفلسطينية قد استفاد من التناقضات الدولية:

١- اشتداد ساعد المعسكر الاشتراكي، صديق القضايا العربية، وازدياد حصته في صنع القرار السياسي العالمي.

---

(١) توما، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.

(٢) طارق إسماعيل، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، شؤون فلسطينية، (بيروت)، العدد٣٦، آب/أغسطس، ١٩٧٤.

٢- اعتماد الاتحاد السوفييتي - رأس هذا المعسكر- استراتيجية التعايش السلمي، والتي حالت دون أن يشجع قيام الكيان الفلسطيني، الأمر الذي لم يتح إلا مع احتدام الصراع الصيني- السوفييتي، الذي خرج إلى العلن صيف ١٩٦٠، وتبني الصين- بعكس السوفييت- حركات التحرر الوطني، وحتمية الحرب مع المعسكر الإمبريالي.

٣- احتدام الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة، ابتداء من ربيع ١٩٦٠، بعد حادثة اختراق طائرة تجسس أمريكية مجال الاتحاد السوفييتي الجوي، في ١٩ نيسان (إبريل) ١٩٦٠، أسقطتها وسائل الدفاع السوفييتي، ورفضت الولايات المتحدة الاعتذار عن هذا الخرق.

وبعد فإن تعافي الاقتصاد أنضج بذرة الكيان، التي احتضنتها، في لحظة معينة، التربة الفلسطينية الخصبة وتولاها النظام العربي بالرعاية، فيما توفر لها مناخ عالمي موات، فجاءت «منظمة التحرير الفلسطينية» في موعدها، تماماً، دون تبكير أو تأجيل.

الفصل الثاني
محاولات تأسيس الكيان الفلسطيني
(١٩٤٩- ١٩٦٤)

لبنى إبراهيم

حرم الانتداب البريطاني (١٩٢٠- ١٩٤٨) الشعب الفلسطيني من أي كيان سياسي، حتى غدت المجالس البلدية بمثابة مؤسسات سياسية- أكثر منها خدمية- ولكن على مستوى كل مدينة فحسب.

معروف أن الشعب الفلسطيني لم يذعن لهذا الحرمان، فبدأ بتأسيس «الجمعيات الإسلامية المسيحية»، في معظم مدن فلسطين، وحرصت هذه الجمعيات، دورياً، على عقد مؤتمر وطني عام لها، ينتخب اللجنة التنفيذية العربية التي تقود الكفاح الوطني للشعب الفلسطيني فيما بين مؤتمرين[١]. وحين اندلعت ثورة ١٩٣٦، الوطنية الفلسطينية، عمدت الأحزاب العربية[*] الفلسطينية إلى عقد تحالف فيما بينها، تولى القيادة السياسية لهذه الثورة، منذ ١٩٣٦/٤/٢٥، وحمل اسم «اللجنة العربية العليا»، التي تعرضت للملاحقة من قبل سلطات الانتداب، لاحقاً، واعتقل ونفى معظم أعضائها، فيما أفلتت قلة منهم. ولكن عقد اللجنة انفرط. وحين حاولت هذه الأحزاب إعادة تشغيلها، بعد عودة أعضائها من المنافي، والإفراج عن المعتقلين منهم، استعصت على هذه الأحزاب استعادة هذه «اللجنة»، فتدخلت جامعة الدول العربية، صيف١٩٤٦، ونجحت في عقد تحالف جديد بين هذه الأحزاب، وان حرصت الجامعة على استبعاد الشيوعيين منه. وحمل هذا

(١) عبد القادر ياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية، القاهرة، دار الكلمة، ٢٠٠٠، ص٧.

(*) هي:العربي، الدفاع، الإصلاح، الكتلة الوطنية، الاستقلال، ومؤتمر الشباب، وقد تأسست ما بين سنتي ١٩٣١-١٩٣٥.

التحالف اسم «الهيئة العربية العليا» التي تولت قيادة الحركة الوطنية، عملياً، حتى دخول الجيوش العربية (١٥/٥/١٩٤٨)، وعلى الورق، حتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية، صيف ١٩٦٤[١].

مدخل

أفضت حرب ١٩٤٨ إلى تشتيت نحو ثُلثيْ الشعب الفلسطيني، وتدهور مستوى معيشتهم، ووقوعهم فريسة للبطالة شبه الكاملة والأمراض، وتقوضت البنى الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والنقابية في المجتمع الفلسطيني، المتواضع، المتمثل في «الهيئة العربية العليا».

كما أن النظام العربي نزل، بكل قوته، ليحول دون استمرار ذاك الكيان، أو استحداث كيان جديد، لكن الشعب الفلسطيني لم يستسلم للعائقين الكبيرين المذكورين، واستمر يقاوم، بشتى الأساليب، فنجحت طلائعه في الحيلولة دون تبعثر الشعب الفلسطيني، وتبديد شخصيته، وهويته الوطنية، وذلك من خلال الكفاح السياسي الدؤوب، وبعض الأعمال الفدائية[٢].

الكفاح السياسي

برغم ثقل نكبة ١٩٤٨ فإن الشعب الفلسطيني واصل نضاله الوطني، على نحو مختلف، كما أضاف إلى هذا النضال نضالاً ديمقراطياً، فضلاً عن النضال المطلبي. ففي مجال النضال الوطني، تزايدت التعقيدات، إذ لم يبق من الأحزاب

---

(١) المصدر نفسه، ص١٨.

- عصام الدين فرج، منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٩٣، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث، ١٩٨٢، ص١٥.
- إميل توما، ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، ط٢، بيروت، دار ابن رشد، أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٨، من ص١٨٧ إلى ص١٩١.

(٢) عبد القادر ياسين، شبهات حول الثورة الفلسطينية، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥، ص٥٢.

العربية الفلسطينية إلا عصبة التحرر الوطني(*)، التي واصلت العمل في القسم الشرقي من فلسطين، الذي سرعان ما ضُم إلى شرقي الأردن، وحمل اسم «الضفة الغربية»، (أيار/ مايو ١٩٥٠). فيما واصل فرع «العصبة» نضاله في قطاع غزة، وإن تحول الفرعان إلى العمل السري تحت ضغط العسف الحكومي. لاحقاً، اندمجت «العصبة» في شرقي فلسطين مع الحلقات الماركسية في شرقي الأردن، في أيار (مايو) ١٩٥١، وشكلوا مجتمعين «الحزب الشيوعي الأردني»، مقابل «الحزب الشيوعي الفلسطيني» في قطاع غزة، في آب (أغسطس) ١٩٥٣. إلى ذلك سرعان ما تشكل فرع لحزب البعث(**) في الضفتين، وفي(١٩٥٥) تأسس فرع آخر في قطاع غزة، وبعد سنتين تأسس فرع آخر لحركة القوميين العرب(***)، في الضفة عام(١٩٥٢)، وفي القطاع عام (١٩٥٧).

إن هذه الأحزاب والفروع قادت حركة الشعب الفلسطيني، و أخذت على عاتقها قبر مشاريع التوطين، فضلاً عن نجاحها في الحيلولة دون دخول الأردن في عضوية «حلف بغداد» (١٩٥٥)، وفي طرد الجنرال جون باغوت غلوب من قيادة الجيش الأردني (ربيع١٩٥٦)، وفي إلغاء المعاهدة الأردنية- البريطانية (١٩٥٧) [1].

(*) معروف أن الأعضاء العرب في «الحزب الشيوعي الفلسطيني» خرجوا منه، وشكلوا، خريف١٩٤٣، تنظيمهم الماركسي العربي المستقل، الذي حمل الاسم أعلاه، و أصر على استقلال فلسطين و إقامة دولة ديمقراطية.

(**) تحول إلي حزب، ربيع١٩٤٧، و دعا إلى تحرير الوطن العربي وتوحيده، وبعد اندماج الحزب الاشتراكي مع «البعث»، سنة١٩٥٤، أصبح شعار الحزب الجديد «وحدة/ حرية/ اشتراكية». وقد أولى «البعث» اهتماما خاصا لقضية فلسطين.

(***) تأسست، سراً، في بيروت، سنة ١٩٥١، ولعب فيها الفلسطينيون دوراً محورياً، وتولى المناضل الفلسطيني المعروف جورج حبش، منصب الأمين العام للحركة، التي استحدثت»إقليم فلسطين»عام ١٩٦٠، فيما انتشرت فروعها في شتى الأقطار العربية.

(١) المصدر نفسه، ص٥٣.

- ياسين، الحركة...، مصدر سبق ذكره، ص٣٥- ٣٦.

الكفاح المسلح

في النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين، حدث تغير في التفكير الفلسطيني، فاسترد الفلسطينيون وعيهم الذاتي، الذي اعتبروه المدخل الأساسي للتحرير.

اتخذت المقاومة الفلسطينية، على مدى المرحلة من ١٩٤٩- ١٩٥٦، أشكالاً كفاحية بسيطة محدودة التأثير، بانتظار دور عربي حاسم، وزاد الانتماء الفلسطيني للمنظمات التي ترفع شعارات «التحرير»، سواء كانت قومية ناصرية، أو بعثية، أو إسلامية، أو يسارية شيوعية. وقد كانت عمليات اختراق الحدود كثيرة، قبل عام(١٩٥٧)، حتى أنها كانت تتم بشكل شبه يومي، وخاصة عبر قطاع غزة، والضفة الغربية، ومنذ أوائل ١٩٥٣، اتخذت هذه العمليات أبعاداً اكثر تنظيماً، بقيام مجموعات فدائية فلسطينية منظمة بشن العمليات الفدائية[1].

فى هذا السياق أشارت التقارير التي كانت ترسلها السفارات البريطانية في كل من تل أبيب، وعمان، والقاهرة، أن حوادث الاختراق الحدودي من جهة الأردن، سنة١٩٥٢، بلغت حوالي ١٥٣٣حادثة[*]، فقزت إلى حوالي ٧٥٢ حادثة[**].[2]

كانت العمليات الفدائية تقابل بردود أفعال متغطرسة من الكيان الإسرائيلي، بارتكاب المذابح ضد المدنيين، وقد أحدثت مذبحة غزة التي قامت بها

---

(١) محسن محمد صالح، فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، القاهرة، مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٣، ص٣١٠- ٣١١.

(*) منها: ١٤حادث قتل، ٣٧حادث نهب، ٢٥٢ صداماً مسلحاً، ١٠٧٧حادث سرقة، ١١عملية تخريب، وقد أدى ذلك إلى وقوع ٢٠٧ قتلى، ٩٤ جريحاً، والقبض على ١٨٥١شخصاً.

(**) حسب تصريح أدلى به ديفيد بن غوريون، رئيس الوزراء الإسرائيلي في الكنيست فـي آذار (مارس) ١٩٥٦، فإن عدد الإصابات الإسرائيلية بسبب الحوادث الحدودية، سنة١٩٥١، بلـغ ١٣٧ حادثاً، وفى سنة ١٩٥٢ بلغ ١٤٧حادثاً، وسنة ١٩٥٣بلغ ١٦٢حادثاً، وسنة ١٩٥٤بلغ ٨٠حادثاً، وفى سنة ١٩٥٥بلغ ٢٥٨ حادثاً.

(٢) المصدر نفسه، الصفحات نفسها.

القوات الصهيونية، في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٥٥ انتفاضة عارمة في القطاع، في الأول من آذار (مارس) ١٩٥٥، مطالبة الحكومة المصرية بإعطاء الحرية للعمل الفدائي الفلسطيني، وتوفير السلاح، ووافقت الحكومة المصرية تحت هذا الضغط، ووضعت العمل الفدائي تحت إشراف الضابط المصري مصطفى حافظ، الذي استشهد في ١١تموز (يوليو) ١٩٥٦، نتيجة انفجار طرد إسرائيلي ملغوم(١).

ظهور المنظمات الفدائية الفلسطينية

تعد الفترة من ١٩٥٧- ١٩٦٤حالة مخاض في تاريخ المقاومة، فظهر العديد من المنظمات الفدائية الفلسطينية، لعل أبرزها «فتح»، و«جبهة التحرير الفلسطينية»، و«جبهة التحرير الفلسطينية- طريق العودة»، و«جبهة التحرير الفلسطينية ج. ت. ف»(٢).

فتح

ترك كل من العدوان الثلاثي على مصر خريف١٩٥٦، و احتلال إسرائيل لقطاع غزة، آثاره على الفلسطينيين، بدءاً من أهمية الاعتماد على أنفسهم في العمل ضد إسرائيل. فبدأ العمل السري في صفوف الفلسطينيين واستمر حتى مطلع ستينيات القرن العشرين، ليبرز في النهاية تشكيل تنظيم فلسطيني مستقل عن الأنظمة العربية، حمل اسم «فتح»، وكان في طليعة من نادى بضرورة قيام كيان فلسطيني. وظهرت عن الحركة نشرة «فلسطيننا»، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩، وصدرت في بيروت. وخاطبت «فتح»، في العدد الأول من النشرة، شباب النكبة، ودعتهم إلى «التعبير عن إرادتنا بشكل واضح»، كما دعت النشرة، في أحد أعدادها، إلى قيام تنظيم فلسطيني مستقل، وقالت: «إن الكيان مطلب أساسي من مطالبنا، نحن عرب فلسطين المشردين، والكيان حق شرعي

(١) المصدر نفسه، الصفحات نفسها.

(٢) المصدر نفسه، الصفحات نفسها.

لنا». وخصصت افتتاحيات «فلسطيننا»، الموقعة باسم «فتح»، لموضوع الكيان الفلسطيني، فقد كانت النشرة تمثل الجانب الفكري لحركة «فتح»[1].

في عام ١٩٦٤ وجدت «فتح» نفسها في مركز الصراع بين مصر وسوريا، واتضح ذلك حين رحبت سوريا «بفتح»، واستجابت لطلبها في إجراء تدريب المقاتلين على أرضها، وأرادت سوريا بذلك استغلال «فتح» في صراعها مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، الذي تحفظ من «فتح»، لأنه وجد في دعوتها إلى الكفاح المسلح خطراً يهدد بتوريط مصر في حرب مع إسرائيل لم تكن مستعدة لها. بالإضافة إلى شكوكه في علاقة «فتح»، مع النظام السعودي المتآمر على مصر بالتعاون مع الإمبريالية و منذ انطلاقة العمليات المسلحة لحركة «فتح»، وحتى حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، قام جناحها العسكري بشن ٢٠٠ عملية مسلحة[2].

جبهة التحرير الفلسطينية

بدأت أوائل ستينيات القرن العشرين بوادر تحرك سياسي جديد، تتحدث عن أهمية وضرورة خلق «التنظيم الفلسطيني»، وبعث «الكيان الوطني الفلسطيني الثوري»، وإعادة الروح إلي «الشخصية الوطنية الفلسطينية». وشملت هذه التحركات جميع مراكز التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي مخيمات الفلسطينيين في سوريا ، والأردن، ولبنان، كما بين فلسطينيي السعودية

(١) أسعد عبد الرحمن(مشرفاً)، منظمة التحرير الفلسطينية جذورها- تأسيسها- مساراتها، نيقوسيا، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٧، ص٦٤.
- عيسي الشعيبي، الكيانة الفلسطينية الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي١٩٤٧- ١٩٧٧، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٩، ص٥٣- ٥٤.
_ فرج، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.
- صالح، مصدر سبق ذكره، ص٣١٣.
(٢) المصدر نفسه، الصفحات نفسها.
- توما، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٥.

والخليج، ومن هذه التحركات «جبهة التحرير الفلسطينية»، التي بدأت في بيروت عام١٩٦١ ، وذلك عبر نشرتها الدورية «طريق العودة»، بزعامة شفيق الحوت، وبدأت عملياتها الفاعلة في عام ١٩٦٥. ومن هذه المنظمات الفدائية، أيضاً، الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب، المعروف باسم «شباب الثأر»، الذي بدأ عملياته الفدائية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤.

الجدير بالذكر هنا أن «الأخوان المسلمين»، كانوا يشكلون القوة الشعبية الأولى في قطاع غزة حتى سنة ١٩٥٥، وشكلوا تنظيماً سرياً جهادياً، كانوا ينتقون أعضاءه من عناصرهم(١).

تراجع العمل الفدائي

توقف العمل الفدائي عن طريق قطاع غزة، إثر الاحتلال الإسرائيلي للقطاع وسيناء، في آخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦، إلى ٧ آذار (مارس) ١٩٥٧، وبعد تعهد الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر بإغلاق الحدود في وجه الفدائيين. وكان المصريون قد حاولوا في أثناء فترة تبنيهم للعمل الفدائي، تصعيد هذا العمل عن طريق حدود الأردن، وسوريا، ولبنان. اثر كل من التعهد المصري بصد العمل الفدائي، والانسحاب الإسرائيلي من القطاع، في ٧ آذار (مارس) ١٩٥٧، وضبط الأمور أمنياً في الأردن، بعد إسقاط حكومة النابلسي الأردنية، [نيسان (إبريل) ١٩٥٧]، وقيام النظام الأردني بحظر أنشطة الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى اتهام الأنظمة العربية للفدائيين بالرجعية، ومحاولة جر تلك الأنظمة للحرب مع العدو، قامت الأجهزة الأمنية العربية بملاحقة أفراد المنظمات الفدائية، وسجنهم، ومنعهم من التحرك والعمل، ما أثر سلباً على العمل الفدائي الفلسطيني، فتراجع إلى حين أدى بالفلسطينيين إلى التطلع لأشكال جديدة من الأعمال الفدائية(٢).

---

(١) شفيق الحوت، عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، دار الاستقلال، ١٩٨٦، ص٧٠.

- صالح، مصدر سبق ذكره، ص٣١١- ٣١٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٣١٣- ٣١٥.

اكتمال الدائرة

ثمة عوامل عدة عجلت بشكل كبير في ظهور الكيـان الفلسـطيني، منـها الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والعسكري.

اقتصادياً، بعد مرور نحو عقد من النكبة، تعافى الاقتصاد الفلسطيني، بعـد تدفق أبناء الشعب الفلسطيني إلى دول الخليج، حيث فرص العمل الوفيرة المجزية، وعملت تحويلات العاملين في هذه الدول إلى أهلهم في الضفة والقطاع إلى إنعـاش الوضع المعيشي هناك، وبالتالي إنعاش الاقتصاد. أما اجتماعيـاً، فـإن انتعـاش الوضع المعيشي للفئات الوسطى الفلسطينية في دول الخليـج، واكتسـابها نفـوذاً اقتصادياً، جعلها تطمح إلى نفوذ سياسي موازٍ، في الوقت الذي كانت فيه سدة قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية فارغة، خاصة بعد سقوط حكومة سليمان النابلسي فـي الأردن (ربيع١٩٥٧) [١]. فيما سياسياً اشتد ساعد الأحزاب السياسية الفلسـطينية، عبر نضالات جسورة، في سبيل انتزاع حرية العمل الفلسطيني، وقـبر مشـاريع التوطين، والتصدى لشتى المؤامرات الاستعمارية ضد الأقطار العربية، فضلا عن المساهمة المجدية لتحقيق أمل الوحدة العربية. نأتي إلى الشأن العسـكري، حيـث عمدت ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢ المصرية، إلى تشـكيل «الحـرس الوطنـي الفلسطيني»، منذ أواخر ١٩٥٢، في قطاع غزة، و أوكلت أمر قيادته إلى الضـابط الإخواني المعروف، عبد المنعم عبد الرؤوف، و أخذت تعزز هذا الحرس. وفـي سياق الصراع بين عبد الناصر وقاسم تضخم هذا «الحرس»، حتى أطلق عليه عبد الناصر اسم «جيش فلسطين»[٢].

لاحقاً كانت «الهيئة العربية العليا»، قد أرسلت نحو ستين طالباً ثانوياً إلـى الكلية الحربية في دمشق، عام ١٩٤٧ لتخريجهم ضباطـاً، وبقـوا فـي الجيـش السوري، بعد النكبة[٣].

---

(١) ياسين، الحركة ...، مصدر سبق ذكره، ص٣١- ٤٠.

(٢) جلسة مع عبد القادر ياسين، في منزله بالقاهرة، في ٢٠٠٤/٣/١١

(٣) فرج، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

كما تم تنظيم نشاط فدائي في سوريا، وبإشراف مباشر من قبل المخابرات السورية، التي عمدت إلى تكوين ما سمى «شعبة فلسطين»، أواخر ١٩٥٥، وقد أوكلت إلى هذه الشعبة مهمة القيام بتنظيم عدد من الفدائيين، بهدف التغلغل في الأراضي المحتلة، وجمع المعلومات المختلفة الخاصة بالعدو الصهيوني، وقواته. وتم تنفيذ عدد من المهام، منها مصادمات مع العدو الصهيوني، و أوكلت قيادة هذه الشعبة إلى الرائد أكرم الصفدى، واستمر هذا التنظيم قائماً إلى أن تم تحويله، بعد إعلان وحدة مصر وسوريا، إلى كتيبة مقاتلة، تحت قيادة العقيد سمير الخطيب، وبعد تشكيل «منظمة التحرير الفلسطينية»، غدت هذه الكتيبة لبنة في «جيش التحرير الفلسطيني»[(١)].

دعا الرئيس العراقي، عبد الكريم قاسم إلى تأسيس جمهورية فلسطين المستقلة، وأفسح المجال لتأسيس «فوج التحرير الفلسطيني»، عام ١٩٦٠، الذي ضم مئات من فلسطينيي قطاع غزة، والأردن، ولبنان، وسوريا، ولم يزد عدد أفراد «الفوج» عن ٣٥٠ فرداً، ولم تزد مهمات «الفوج» عن المشاركة في الاستعراضات. لاحقاً دمج «الفوج» بالجيش العراقي، في أعقاب انقلاب «البعث»، في ١٩٦٣/٢/٨، كما تم تسريح عدد من عناصر الفوج، بناء على طلبهم، والتحق عدد كبير منهم بجيش التحرير الفلسطيني، دون أن يُمارس الفوج أي فعاليات على مستوى القضية، وكانت كل هذه المحاولات خميرة اكثر من كافية لجيش التحرير الفلسطيني، لاحقاً[(٢)].

الهيئة العربية العليا

معروف أن مجلس جامعة الدول العربية أنشأ هذه «الهيئة»، إثر اجتماع رؤساء وملوك الدول العربية، في انشاص بمصر (٢٨/٢٧ أيار (مايو) ١٩٤٦)،

(١) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

(٢) فرج، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

- عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

بعد تقريرهم التمسك باستقلال فلسطين وضرورة تأليف هيئة تمثل الفلسطينيين، وتتحدث بلسانهم، وفوضوا مجلس الجامعة لتنفيذ هذا القرار، فتم تشكيل «الهيئة العربية العليا»، في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، برئاسة مفتي فلسطين، الحاج أمين الحسيني، واعترفت بالهيئة جميع الأحزاب والهيئات الفلسطينية (عدا اليسارية منها)، والدول العربية، وتم إنشاء عدة لجان ودوائر لهذه «الهيئة»[١].

في عام ١٩٤٩، تبنت «الهيئة»، محاولة تجنيد حوالي ٥٠٠ فدائي، وإرسالهم إلى شمال فلسطين المحتلة، بقيادة توفيق إبراهيم[*]، وذياب الفاهوم[**]، ورغم محدودية هذه الممارسات، وطبيعة دوافعها الوطنية، وعدم انتظامها، فإنها اعتبرت، بحق، عامل قلق وارتباك للصهيونية، حيث قتل العديد من حرس الحدود والمستعمرات الصهيونية[٢].

حكومة عموم فلسطين[٣]

عندما ساءت أوضاع فلسطين غداة نكبة ١٩٤٨، وعُقدت اتفاقيات الهدنة بين «دول الطوق» وإسرائيل (شباط (فبراير)- تموز (يوليو) ١٩٤٩)، اتجهت الجامعة والدول العربية، باستثناء الأردن، نحو تشكيل حكومة فلسطينية، بالرغم من رفضها، في وقت سابق، وان دل ذلك على شئ، فإنه يدل على اعتقاد تلك الدول بأن ضياع فلسطين اصبح أكيداً. ولإخلاء مسؤولية تلك الدول عن ضياع

(١) فرج، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

(*) هو: أبو إبراهيم الصغير، أحد قادة «جيش الجهاد المقدس» في منطقة الجليل عام ١٩٤٨.

(**) ممثل القوميين العرب، وقد مارس دوراً هاماً، في بعض الميليشيات المحلية، قبل عام ١٩٤٨.

(٢) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.

(٣) اعتمدت هنا، أساساً، على:

- إميل الغورى، المعذبون في أرض العرب، بيروت، ١٩٦١، ص١٤٨:صـ١٥٢.
- محمد خالد الأزعر، حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٨، ص٢١: ص٣٦.

فلسطين، كان لابد من وجود هيئة فلسطينية تتحمل هذا الضياع المحتوم. بالرغم من ذلك قبل الفلسطينيون المشروع، وتعاونوا مع الدول العربية في سبيل تنفيذه. فاجتمعت «الهيئة» مع جامعة الدول العربية، في مدينة غزة، في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، وعقدت المؤتمر المسمى «المجلس الوطني الفلسطيني»، وضم ١٥١ شخصية فلسطينية، واستمر يومين. وفى ١٩٤٨/١٠/١، أقر المجلس، النظام المؤقت «لحكومة عموم فلسطين»، واختتم أعماله بإعلان استقلال فلسطين ضمن حدودها، وتشكيل حكومة لها باسم «حكومة عموم فلسطين». وانتخب أحمد حلمي عبد الباقي لرئاستها، وكلاً من جمال الحسيني وزيراً للخارجية، وميشيل ابيكاريوس وزيراً للمالية، وعوني عبد الهادي وزيراً للشئون الاجتماعية، ورجا الحسيني وزيراً للدفاع، ود. حسين فخري الخالدى وزيراً للصحة، وسليمان عبد الرازق وزيراً للمواصلات، وقوتي فريج وزيراً للاقتصاد. وسرعان ما اعترفت جامعة الدول العربية، وكل الدول العربية، باستثناء الأردن، بالحكومة الوليدة.

بعد فترة، بدأت الجامعة والدول العربية تتملص من وعودها وتعهداتها للحكومة الفلسطينية، بعد أن تدخلت السياسة الاستعمارية للضغط على المسؤولين العرب من أجل عدم مساعدة تلك الحكومة. كما لم ترتح الدول العربية وجامعتها للتصميم الفلسطيني على مواصلة خطة الكفاح الوطني، فعمدت حكومة النقراشي المصرية إلى إخراج أمين الحسيني من غزة، ونقله إلى القاهرة، بالقوة، ثم حملت «حكومة عموم فلسطين» على مغادرة أرض الوطن، والانتقال إلى القاهرة. فيما عملت الجامعة العربية، والدول العربية على تجميد «حكومة عموم فلسطين»، وتخلت عنها الجامعة، فلم توجه إليها الدعوة لحضور دورتها في خريف ١٩٤٩ وهكذا انهارت «حكومة عموم فلسطين»، ولم يبق من سلطتها غير رئيسها، المقيم بالقاهرة، كما أخفقت محاولة لتأسيس مؤتمر للاجئين في الأردن، قادها يحي حموده، نهاية أربعينيات القرن العشرين.

كانت بداية التحرك الفلسطيني العلني لخلق الكيان الفلسطيني، على يد «الهيئة العربية العليا»، فعقدت اجتماعاً برئاسة أمين الحسيني، وأحمد حلمي عبد الباقي، رئيس «حكومة عموم فلسطين»، وآخرين من قطاع غزة مع كمال رفعت،

أحد ضباط المخابرات المصرية، مطلع عام ١٩٥٩، لتشكيل لجنة للإعداد لقيام تنظيم فلسطيني يشبه «الاتحاد القومي العربي»، الذي قام في سوريا ومصر، خلال الوحدة، وضمت هذه اللجنة التحضيرية عشرين عضواً، فيما تشكل «الاتحاد القومي الفلسطيني»، في قطاع غزة، وسوريا، بعد انتخابات أُجريت عام ١٩٦٠(١).

تعود أهمية الاتحاد الجديد لكونه المحاولة العلنية الأولى والكبرى لإبراز الكيان الفلسطيني، ولكن الحاج أمين الحسيني استاء من وضع اسمه في ترتيب متأخر(*) في هذه المؤسسة، فغادر القاهرة غاضباً إلى بيروت، وشنت صحف القاهرة حملة إعلامية ظالمة ضده، لأشهر عدة، ما جعله ينتقل للتعامل مع خصم الرئيس عبد الناصر، آنذاك، و أعني به الرئيس عبد الكريم قاسم. وباءت المحاولة المصرية لتأميم شعبية عبد الناصر بالفشل، لأنها أتت من أعلى ، وأُسندت إلى جهات أمنية، وليس إلى جهة سياسية(٢).

أعلنت «الهيئة العربية العليا»، في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٦١، أنها تنوى إنشاء جهاز رسمي مسؤول، يعالج الشؤون المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية، ويكرّس نفسه لتعبئة الشعب الفلسطيني (سياسياً، ومعنوياً، وعسكرياً)، وفي ذكرى «وعد بلفور»، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١، أصدرت «الهيئة»، من بيروت، بياناً دعت فيه الدول العربية إلى تسليم القضية الفلسطينية إلى أصحابها، الذين تمرسوا في النضال ضد الاستعمار والصهيونية، على مدى أربعين عاماً(٣).

---

(١) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٥٢، ٦٤.
- فرج، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

(*) جاء ترتيبه الثاني عشر، من عشرين عضواً، على النحو التالي: منير الريس/ داود الصايغ/ قاسم الفرا/ شريف الجعبري/ احمد حلمي عبد الباقي/ فاضل زيدان/ الشيخ محمد صبري عابدين/ مصطفى عبد الشافي/ جمال الصوراني/ أسامة النقيب/ عوني أبو رمضان/ محمد أمين الحسيني/ كمال تفاحة/ فاروق الحسيني/ زهدي أبو شعبان/ عبد الله موسى/ أبو سند محمد/ إسحاق درويش/ محمد وفيق الحسيني/ ومحمود مرعي. الجمهورية (القاهرة) ١٩٥٩/٥/١٦.

(٢) جلسة مع عبد القادر ياسين، في منزله بالقاهرة، في٢٠٠٤/٣/١١.

(٣) أحمد صادق سعد وعبد القادر ياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية١٩٤٨- ١٩٧٠، بيروت، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، كانون الأول/ديسمبر١٩٧٥، ص٧٩.

عبر الجامعة

في سياق الصراع غير المفهوم بين عبد الناصر وقاسم، حول الوحدة بين قطريهما، استدعيا الشأن الفلسطيني، بشكل مفتعل، وأدخلاه عنوة، إلى محاور الخلاف بينهما، مما أبقى الشأن الفلسطيني مجرد مادة للمناورة هنا.

تقدم وفد من الجمهورية العربية المتحدة بتوصية إلى مجلس جامعة الدول العربية، في ٩ آذار (مارس) ١٩٥٩، فوافقت لجنة الشؤون السياسية للجامعة، بناءً على هذه التوصية، على أن تطلب إلى الدول العربية عقد اجتماع على مستوى عال من أجل مراجعة المراحل التي مرت بها قضية فلسطين، ووافقت التوصية، وللمرة الأولى، على موضوع «إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، و إبراز كيانه، شعباً موحداً...بواسطة ممثلين، يختارهم». ودعت قرارات المجلس إلى إنشاء جيش فلسطيني، في الدول العربية المضيفة[١].

وافق مجلس جامعة الدول العربية، في دورته التالية، في الدار البيضاء (٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩)، على إنشاء أجهزة فلسطينية، وهيئة تقوم بالتنسيق بينها، غير أن مجلس الجامعة لم يتوصل إلى أية نتيجة، فيما يتعلق باقتراح «إبراز الكيان الفلسطيني»، لمعارضة الوفد الأردني، الذي كان يترأسه هزاع المجالى[٢].

تأجل البحث في موضوع إبراز الكيان، عند طرحه على المجلس ، بناء على توصية لجنة الشؤون السياسية، الخاصة بالبحث في الجوانب المتبقية من قضية فلسطين:

- إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وإبراز كيانه، شعباً موحداً.
- إنشاء جيش فلسطيني، في الدول العربية المضيفة.

---

(١) مروه جبر، جامعة الدول العربية وقضية فلسطين١٩٤٥- ١٩٦٥، نيقوسيا، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٩، ص١٢٦، ١٢٧.
- فرج، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

(٢) جبر، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧.
- سعد وياسين، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

لكن المجلس اتخذ في هذه الدورة قراراً تحت بند «سياسة الدول العربية في قضية فلسطين»، نصت الفقرة الثانية منه على «تأليف لجنة، برئاسة الأمين العـــام، وعضوية خمسة خبراء بقضية فلسطين، تكون مهمتها استكمال وضع المخططـــات لسير العمل العربي، بشأن قضية فلسطين في جميع النواحي، وتقدم اللجنة تقاريرها إلى المجلس واللجنة السياسية»، إلا أن المجلس، فـــي جلســـة بتـــاريخ ٩ نيســـان (إبريل) ١٩٦٠، قرر تأجيل بحث هذين الموضوعين إلى الدورة الأستثنائية المقرر عقدها على مستوى وزراء الخارجية، في ٣٠ نيسان (إبريل) ١٩٦٠، كي يتـــابع وزراء الخارجية ما بدأوه في اجتماعات شباط (فبراير) ١٩٦٠[١].

أعادت مصر تقديم مذكرة إلى الجامعة العربية، إزاء عدم تنفيذ التوصيـــات الخاصة بالكيان الفلسطيني، وطالبت المذكرة بإبراز الشخصية الفلسطينية. فقـــرر المجلس عقد اجتماع الدورة الاستثنائية، الذي تأخر إلى ١٩٦٠/٨/٢٨، في شـــتورة (لبنان)، للموافقة على ما أكدته لجنة الشؤون السياسية، من جديد، على أن «الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين، له أن يعمل لاسترداد وطنـــه، بمؤازرة ومشاركة الدول والشعوب العربية».

شكل الأمين العام للجامعة لجنة خبراء، من ممثلين عن كل من الجمهورية العربية المتحدة، ولبنان، والأردن، والسعودية، توصلـــت، فـــي اجتماعـــها، فـــي حزيران (يونيو) ١٩٦١، إلى نتيجة غير منسجمة مع توصيات مجلس الجامعـــة، فقد رأت، بدلاً من أن تنشئ كياناً فلسطينياً جديداً، أن توصي بدعم «حكومة عمـــوم فلسطين»، مادياً، وسياسياً، غير أن ممثل الأردن لم يوافق على ذلك، ولم تنجـــح محاولات إقناعه، وتوقف مشروع الجامعة العربية حول بعث الكيـــان الفلســـطيني عند حدود المعارضة الأردنية[٢].

---

(١) جبر، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧.

(٢) فرج، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

- جبر، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

تدفقت المياه، بغزارة، في النهر العربي، فوقع انفصال سوريا عن مصر (١٩٦١/٩/٢٨)، واستمرت الحرب الإعلامية بين دمشق وبغداد، وعمان، والرياض من جهة، والقاهرة من جهة أُخرى، خاصة بعد تأييد عبد الناصر للثورة اليمنية، التي كان صرح قبل وقوعها لأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني بقطاع غزة (١٩٦٢/٧/٢٦)، بأنه لا يملك، هو أو أي زعيم عربي، خطة لتحرير فلسطين. وركزت الأنظمة العربية المعادية لعبد الناصر على هذا الاعتراف، مما قوى شوكة القوى الفلسطينية المطالبة بانتقال القضية الفلسطينية إلى أيدي أبنائها.

استمرت لجنة الخبراء في عملها، على الرغم من المعارضة الأردنية، فوافقت في تموز (يوليو) ١٩٦٢، على أن مشروع الكيان يقوم على أساس الدعوة إلى مجلس وطني، يمثل التجمعات الفلسطينية، تنبثق عنه جبهة وطنية لقيادة الشعب الفلسطيني، تكون لها اختصاصات عسكرية، وسياسية، وتنظيمية، وإعلامية، ومالية، وتحدد صلتها بالجامعة العربية. إلا أن اللجنة لم تقدم هذا المشروع إلى مجلس الجامعة، بسبب معارضة الوفد الأردني. ولم تتقدم محاولات الجامعة في بعث الكيان الفلسطيني، حتى انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول، الذي اتخذ قراراً بالبحث في الطريقة المثلى لتنظيم الشعب الفلسطيني.

معروف أن عبد الناصر دعا في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣، إلى عقد مؤتمر قمة عربية لبحث التهديدات الإسرائيلية بتحويل مياه نهر الأردن. وانعقد المؤتمر، في القاهرة، من ١٣- ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، وناقشت القمة ضمن قراراتها تنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه، وتقرير مصيره، كما قررت القمة تخويل الشقيرى، ممثل فلسطين في الجامعة العربية، بأن يتابع اتصالاته بالدول والشعب الفلسطيني[1].

رحب مؤتمر القمة العربي الثاني، الذي عقد في الإسكندرية، من ٥ إلى

(١) فرج، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

- جبر، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤، بقيام «منظمة التحرير الفلسطينية»، وأقر أن يعسكر الجيش الفلسطيني، الذي تقرر تنظيمه، في قطاع غزة.

اقتفي مؤتمر القمة العربي الثالث، الذي عقد في الدار البيضاء، أثر سابقيه، فأعلن تأييده لإجراء انتخابات عامة للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي أعدت اللجنة التنفيذية للمنظمة دستوره، كما قرر تفويض «القيادة العربية الموحدة» المنبثقة عن الجامعة العربية للتعاون مع «جيش التحرير الفلسطيني»[١].

مصر ومحاولات قيام كيان

بدأ الحديث عن الكيان الفلسطيني في أواخر خمسينيات القرن العشرين، ولعبت رغبة أبناء فلسطين، ودولة الوحدة بين مصر وسوريا، دوراً ملحوظاً في ذلك، واقتنع أبناء فلسطين بأنهم في حاجة إلى كيان سياسي فلسطيني من أجل المحافظة على قضية فلسطين، وحيويتها، على الصعيد الدولي أولاً، ومن أجل التحرير ثانياً، لذلك وجب رفض مشاريع التوطين وإسقاطها والتمسك بحق العودة، وتشديد المقاطعة العربية لإسرائيل.

جاء «العدوان الثلاثي»، الذي شاركت فيه إسرائيل، في ٢٩تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦، ليولِّد المقاومة الشعبية ضد قوات الاحتلال، بمجرد احتلال إسرائيل لقطاع غزة، الذي امتد حتى ١٩٥٧/٣/٧.

إثر قيام دولة الوحدة بين مصر وسوريا، تأسس «الاتحاد القومي الفلسطيني»، في قطاع غزة، ومصر، وسوريا، وأراد الشعب الفلسطيني توحيد الاتحادات الثلاثة في اتحاد قومي واحد، فاجتمع وفد فلسطيني مع الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، وعرض عليه فكرة التوحيد، فوافق عليها، لكن المحاولة باءت بالفشل، كما سبق وبينا[٢].

---

(١) توما، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٦.

- إميل توما، منظمة التحرير الفلسطينية، حيفا، دار الاتحاد، ١٩٨٦، ص١١٢.

(٢) غازي حسين، الفكر السياسي الفلسطيني١٩٦٣- ١٩٨٨، دمشق، دار دانية، ١٩٩٣، ص٤٨:ص٥٠.

تجلي الكيان في الفصائل الفدائية*

ما أن هل العام ١٩٦٣، حتى كان عدد المنظمات الفدائية الفلسطينية قد تخطى الثلاثين. صحيح أن نسبتها الأكبر اقتصرت على اللافتة فحسب، إلا أن ضخامة الرقم عكست مدى تعطش الشعب الفلسطيني لأخذ قضيته الوطنية بين يديه، خاصة بعد أن حث عبد الناصر الشعب الفلسطيني على ذلك، الأمر الذي كرره كل من ملك السعودية، سعود بن عبد العزيز، والرئيس الجزائري، أحمد بن بيلا (١٩٦٢)[١].

لكن النظام العربي خشي من مغبة العمل الفدائي الفلسطيني، مما حدا بعبد الناصر- كما سبق وبينا- إلى التحرك السريع، ودعوة الملوك والرؤساء العرب إلى قمة، انعقدت في القاهرة، في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، وكلفت أحمد الشقيري باستمزاج رأى شتى التجمعات الفلسطينية في أمر إظهار الكيان الفلسطيني. لكن الشقيري استقوى بعبد الناصر، وفاجأ مؤتمر القمة العربي الثاني بالأمر المقضي، حيث كان قد أسس «منظمة التحرير الفلسطينية»، بمؤسساتها السياسية (المجلس الوطني/ اللجنة التنفيذية)، ومؤسساتها التنفيذية (جيش التحرير/ مركز الأبحاث/ الصندوق القومي)، وبوثائقها السياسية (الميثاق القومي/ والنظام الأساسي)[٢].

وبذا أُغلق سِفر في تاريخ القضية الفلسطينية، وانفتح آخر.

(١) ياسين، الحركة...، مصدر سبق ذكره، ص٤٢: ص٤٥.

(٢) المصدر نفسه، الصفحات نفسها.

استنتاجات

- عجز الشعب الفلسطيني عن إبقاء كيانه السياسي، أو استحداث آخر، تحت وطأة النكبة، والعائق الرسمي العربي، لكن القوى السياسية الجديدة (الشيوعي/البعث/القوميون العرب) حافظت على قوام الشعب من الانفراط، ودحر كل محاولات تذويبه، أو طي قضيته الوطنية. وخوض نضال تحضيري، لاحقاً، لتأسيس الفصائل الفدائية. إلى أن تعافى الاقتصاد الفلسطيني، وبالتداعي اشتد ساعد الفئات الوسطي الفلسطينية.
- احتضنت دول الخليج، نوايات الفصائل الفدائية الفلسطينية، وانتقلت كبرى هذه النوايات (فتح)، إلي سوريا، على الحدود مع إسرائيل، لبدء أعمالها الفدائية من هناك، مستفيدة من الشقوق التي ظهرت في جسم النظام العربي، الذي لطالما ظل حائلاً دون ظهور الكيان السياسي الفلسطيني.
- فزع النظام العربي من العمل الفدائي الفلسطيني، خشية أن يورط هذا العمل الدول العربية في حرب لا تريدها مع إسرائيل، فتظاهر النظام العربي بحدبه على توق الشعب الفلسطيني لاستعادة زمام قضيته الوطنية بين يديه، فتحرك هذا النظام سريعاً، فكانت «منظمة التحرير الفلسطينية»، في محاولة رسمية عربية لاحتواء ذاك التوق الوطني الفلسطيني، وقطع الطريق على العمل الفدائي الفلسطيني، ومن ثم إجهاضه، لذا بدت «المنظمة» وكأنها جاءت في مواجهة العمل الفدائي، الأمر الذي لم ينته إلا بعد حرب ١٩٦٧.

الفصل الثالث

قصة ظهور المنظمة

مني عزت

«الكيان» مصطلح فلسطيني خالص، وهو شعار سياسي، أكثر منه مصطلح قانوني محدد، إذ فرضته الظروف الاستثنائية التى لا سابق لها في تاريخ الأمم والشعوب. فجميع الحركات النضالية ضد المحتل كانت في أوطانها، ضمن حدود سياسية وطبيعية محددة، ولم تقتلع الشعوب من أرضها وتجبر على الهجرة كما هو حال الشعب الفلسطيني.

منذ إعلان قرار تقسيم فلسطين، في (٢٩/١١/١٩٤٧)، ظهرت محاولات عدة لإظهار الكيان الفلسطيني، من أجل المحافظة على الهوية والشخصية الفلسطينية، واعتماد ممثلين شرعيين لفلسطين في المنظمات الإقليمية والدولية. ولأسباب ذاتية وموضوعية تعثرت هذه المحاولات، إلى أن فاجأنا الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في العام ١٩٦٣ بتحولات تكتيكية في تعامله مع القضية الفلسطينية، التقت مع آمال وطموحات الفلسطينيين في إقامة كيان فلسطيني، ترجمت إلى خطوات عملية، أدت إلى تأسيس «منظمة التحرير الفلسطينية» في العام ١٩٦٤، باعتبارها أول مؤسسة سياسية فلسطينية معتمدة عربياً.

ولهذه الأحداث قصة تروى

على الرغم من اهتمام الحكومة المصرية المبكر بـ «الكيان الفلسطيني»، فإن جمال عبد الناصر لم يتعامل مع هذه المسألة بجدية، إلا في العام ١٩٦٣، عندما قام عبد الحميد غالب سفير الجمهورية العربية المتحدة في لبنان بزيارة أحمد الشقيري، في منزله ببلدة كيفون، في الأسبوع الأول من أيلول (سبتمبر)

١٩٦٣، حاملاً رسالة شفوية من عبد الناصر، يطلب فيها من الشقيري تولي منصب ممثل فلسطين لدى الجامعة العربية، خلفاً لأحمد حلمي عبد الباقي باشا، الذي توفي صيف العام ذاته. وذكر غالب للشقيري، نقلاً عن عبد الناصر، «إن المصلحة العربية تقتضي ترشيحك {الشقيري} لهذا المنصب، وأنه {عبد الناصر} يأمل ألا تتردد في قبول هذه المهمة من أجل قضية فلسطين، وأنه مستعد لبذل كل دعم وتأييد»[١].

مع الوضع في الاعتبار أن هذه الرسالة جاءت قبل ثلاثة أشهر من خطاب عبد الناصر الشهير في بور سعيد (١٩٦٣/١٢/٢٣)، وفيه دعا إلى مؤتمر القمة العربي الأول، لبحث موضوع تحويل إسرائيل لمجرى نهر الأردن، وطالب الملوك والرؤساء العرب بضرورة تجاوز الخلافات من أجل قضية فلسطين، فضلاً عن اختياره لشخص الشقيري، الذي يرتبط بصداقات وعلاقات طيبة مع جميع الملوك والرؤساء العرب، بالإضافة إلى خبرته الطويلة في الأمم المتحدة، حيث أمضى خمسة عشر عاماً، نصفها رئيساً للوفد السوري، ونصفها الآخر رئيساً للوفد السعودي، في المنظمة الدولية، وكان مدافعاً جيداً عن القضايا العربية، وفي القلب منها فلسطين بالإضافة إلى ذلك كان الشقيري يحظي بتأييد وثقة الفلسطينيين، بالرغم من عدم اتصاله المباشر بالجماهير الفلسطينية، إلي كونه شخصية وطنية مستقلة، إذ لم ينتمِ لحزب سياسي.

تأسيساً على ما سبق فإن اهتمام عبد الناصر باختيار ممثل فلسطين لدى الجامعة العربية لم يكن صدفة، بل كان هناك مشروع يدور في ذهن عبد الناصر خاص بفلسطين، وهذا ما تأكد، فيما بعد، بظهور «منظمة التحرير الفلسطينية» في العام ١٩٦٤ بدعم ومساندة عبد الناصر، وجهود الشقيري، مع التباين في دوافع الطرفين.

المخاض

أنهى وزير الخارجية السعودي، فيصل بن سعود عمل الشقيري في الأمم المتحدة، في آب (أغسطس) ١٩٦٣، على خلفية رفض الشقيري تقديم شكوى في الأمم المتحدة ضد مصر، لدعمها لليمن في نزاعها مع المملكة العربية السعودية.

(١) أحمد الشقيري. من القمة إلى الهزيمة، بيروت، دار العودة، ١٩٧١، ص ٨.

إذ رأى الشقيري أن الجامعة العربية هي المكان المناسب لمناقشة الخلافات العربية_العربية. وبمجرد أن علم الفلسطينيون بنبأ إقالة الشقيري، ووصوله إلى داره في لبنان، حتى قامت وفود فلسطينية بزيارته، ومطالبته بتولى قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية على الصعيد الشعبي. أيضاً عندما أذيع في وسائل الإعلام خبر تولى الشقيري منصب ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية توافد عليه الفلسطينيون من القدس، وعمان، وبيروت يناشدونه قبول المنصب، وبناء الكيان الفلسطيني. وأمام الإلحاح الفلسطيني قبل الشقيري تولي المنصب لمدة عام على سبيل التجربة، حيث تردد الشقيري كثيراً لمعرفته بجوانب الضعف في الحكم العربي. كما أن خبرته السابقة لم تكن تشجعه على قبول مثل هذا المنصب، لعلمه بأن القضية الفلسطينية في وادٍ والجامعة العربية في وادٍ آخر.

وصل الشقيري إلى القاهرة والتقى عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية، وأخبره أن جميع الدول موافقة على قيام الشقيري بتولي منصب ممثل فلسطين، ما عدا الأردن، والسعودية، اللتين سوغتا اعتراضيهما بأسباب شكلية.

انعقد مجلس الجامعة العربية، في ١٩٦٣/٩/١٩، لبحث موضوع تمثيل فلسطين في الجامعة العربية وسجل وفدا الأردن والسعودية رفضهما ترشيح الشقيري أما رئيس الوفد العراقي، د.ناصر الحاني، فتحدث عن ضرورة «قيام ظروف ديمقراطية»، تمكن الشعب الفلسطيني من اختيار ممثله في مجلس الجامعة، فلا يختاره مجلس الجامعة منفرداً[١].

أقر المجلس بأن الشقيري هو «مندوب فلسطين لدى مجلس الجامعة العربية، وذلك طبقاً لملحق ميثاق الجامعة العربية الخاص بفلسطين «وإلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني من اختيار ممثليه». وأضيفت الجملة الأخيرة، بناءً على إصرار الشقيري، مما اعتبر خطوة جديدة لتأكيد الشخصية الفلسطينية.

حرص الشقيري، في كلمته التى ألقاها على التأكيد بأن منصبه ليس شرفياً،

---

(١) المصدر نفسه، ص٨-١٧.

وأنه ليس غاية، بل وسيلة للنضال من أجل فلسطين، وطالب بأن يتم تحويل راتبه إلى صندوق فلسطين، وانتقد حالة القضية الفلسطينية على الصعيد العربي، وطالب كل دولة بتحمل مسئولياتها تجاه فلسطين.

بناء على قرار مجلس الجامعة قام الشقيري بتشكيل وفد فلسطيني من أجل السفر للأمم المتحدة، بهدف عرض القضية الفلسطينية، وقام الشقيري بجولة عربية لهذا الغرض، وحرص على استرضاء الحكومات العربية، لأن وفودها في الأمم المتحدة ستقوم باعتماد الوفد الفلسطيني هناك، فضلاً عن تسهيل إجراءات السفر. وتألف الوفد الفلسطيني من ثمانية عشر شخصاً، بينهم سيدتان. وأدى الوفد الدور المنوط به، وبذلك فرضت القضية الفلسطينية وجودها على الصعيد الدولي.

عقب العودة من الأمم المتحدة قام الشقيري بزيارة دول شمال إفريقيا (تونس/ الجزائر/ المغرب/ ليبيا)، وعقد خلال الزيارة لقاءات مع المسئولين في حكومات تلك الدول، فضلاً عن الفلسطينيين هناك، وشارك في الاحتفالات، بمناسبة استقلال كل من تونس، والجزائر، وليبيا، وشهد الحضور الكبير للقضية الفلسطينية بين الشعوب العربية، ورأى الهوة الواسعة بين ما يجري في الشارع من تأييد لفلسطين، وبين موقف الرسميين وتحديداً في تونس.

تزامن وجود الشقيري في المغرب مع إلقاء عبد الناصر خطابه الشهير من بورسعيد (٢٣/١٢/١٩٦٣)، الذى دعا فيه لعقد قمة عربية. وعلى الرغم من الخلافات العربية- العربية(*) جاءت الاستجابة لحضور المؤتمر سريعة، كما ذكر الشقيري «من يستطيع رفض الدعوة، والقومية العربية مدوية الكلمة، وناشطة

(*) الخلافات العربية _ العربية: كانت مصر على خلاف مع السعودية ، لدعم الأولى لليمن في نزاعها مع السعودية ، كما كانت المغرب في خلاف مع مصر ، لدعم مصر للجزائر بالمال والسلاح في خلافها الحدودي مع المغرب، وأيضاً المغرب وتونس كانتا على خلاف لاعتراف الثانية باستقلال موريتانيا التى كانت المغرب تعتبرها جزءاً من حدودها،.ناهيك عن الحرب الإعلامية بين القاهرة ودمشق.

الحركة... كان الرئيس عبدالناصر إذا خطب يهز الجماهير العربية، ومعها العروش والتيجان، ومن الذي يستطيع رفض دعوته»[1].

" تأسيساً على ما سبق، نجد أن عبدالناصر قرأ الواقع العربي جيداً، فقد كان من الصعب خوض حرب ضد إسرائيل، مع هذه الخلافات العربية- العربية، وهذا ما أكد عليه عبدالناصر، في الكثير من خطبه. وفي خطاب له بتاريخ (١٩٦٢/٧/٢٦) ألقاه أثناء زيارة وفد من أعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزة للقاهرة قال «أنا معنديش خطة لتحرير فلسطين، وأى زعيم عربي يقول غير ذلك يكذب عليكم»[**].[2] فيما كانت التهديدات الإسرائيلية تتصاعد، مع اشتداد ساعد المنظمات الفلسطينية، وتوثيقها الروابط مع عدد من الحكومات العربية، كما تطور ونضج الوعي الفلسطيني باتجاه ضرورة ظهور كيان فلسطيني مستقل[***]، ما يجعل احتمال وقوع مصادمات مع إسرائيل، أو توريط مصر في حرب مباشرة- غير مستعدة لها _أمراً وارداً، مع الوضع في الاعتبار أن عبد الناصر كان منشغلاً بالشأن الداخلي في مصر[3] وبالتالي فإن كياناً فلسطينياً، يرأسه رجل يثق فيه عبد الناصر، قد يجنبه أية مفاجأة لم يستعد لها، بينما كان الشقيري ينظر للكيان الفلسطيني باعتباره أداة لخوض معركة حقيقية، بدعم عربي من أجل تحرير فلسطين.

---

(١) المصدر نفسه، ص١٨-٣٤.

(**) شطبت هذه الفقرة من صحف اليوم التالي، ومجلدات خطب عبد الناصر.

(٢) جلسة مع عبد القادر ياسين، بمنزله، في القاهرة، ٢٠٠٤/١/٧.

(***) ثمة عوامل عدة، هيأت المناخ لهذا التطور، لعل في مقدمتها التحسن النسبي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين، تحديداً في دول الخليج العربي، بالإضافة إلى أن انهيار الوحدة المصرية- السورية في أيلول (سبتمبر) ١٩٦١، أعاد مجدداً طرح السؤال حول دور فلسطيني خاص لا ينعزل عن النضال العربي، فضلاً عن استلهام تجربة الثورة الجزائرية، وانتصارها، ربيع ١٩٦٢.

(٣) وثائق ثورة يوليو، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩١، ص١٢٥-١٧٢.

هدد الشقيري بالاستقالة من منصبه إذا ما حرم المشاركة في القمة العربية، وفعلاً شارك فيها.و كان الشقيري متحمساً لحضور القمة، ليس رغبة في الجلـوس مع الملوك والرؤساء، ولكن أراد الشقيري أن تكون القضية الفلسطينية علـى رأس أولويات القمة، فلا تقتصر على مناقشة موضوع تحوُيل إسرائيل لمجـرى نـهر الأردن، بل حرص الشقيري على لقاء الملوك والرؤساء العرب، والتـودد لـهم، وتحديداً الملك الأردني «حسين"، وعقد الشقيري لقاءات مع الرؤساء العرب، حول الكيان الفلسطيني، آملاً في انتزاع قرار من المؤتمر بإنشاء الكيان الفلسطيني.

فى الساعة الخامسة من ظهر يوم (١٩٦٤/١/١٣)، غادر الشقيري فنـدق هيلتون، مع موكب الملوك والرؤساء إلى قاعة الجامعة العربيـة، وجلـس علـى كرسي عادي، غير مزدوج مثل المقاعد المخصصة للملوك والرؤساء، وكان بعيداً بمقدار خطوتين إلى الوراء، فانتهز الشقيري فرصة وجود الصحافة والمصوريـن، وقام بدفع مقعده إلى الأمام، خطوتين، حتى أصبح كتفاً إلى كتف مع ملك المغـرب الحسن الثاني، وبذلك تقدم «خطوة جديدة في طريق بناء الشخصية الفلسـطينية»، وتمكن الشقيري، بقوة شخصيته، وحماسه، أن يلقي كلمـة تحـدث فيـها بجـرأة وإسهاب عن فلسطين، وطالب بأن يكون هذا المؤتمر من أجل فلسطين، وأشار إلى أن الأهم من المشروع العربي لتحويل روافد الأردن، هو «أن تضعـوا {الحكـام العرب} مشروعاً لتحويل روافد الفكر العربي بالنسبة للقضية الفلسطينية». أضـاف «شبابنا الأبطال مستعدون أن يدمروا المنشآت الإسرائيلية التي تعمل في تحويـل مجري الأردن وكل ما يحتاجه الأمر أن تـردوا غـارات إسـرائيل الانتقاميـة، وتصمدوا لها».

خاض الشقيري، مساء اليوم الأول من المؤتمر، جولة ثانية، لإقناع الملـوك والرؤساء، وتحديداً الملك حسين، بالموافقة على حضور الشقيري اجتماعات اليـوم الثاني التى كانت مقتصرة علي الملوك والرؤساء فحسب. وأفلح سـلاح التـهديد والإنذار، وجلس الشقيري بجوار الرئيس الجزائري أحمد بن بيلا، حيث لم توجـد لافتة تحمل اسم «فلسطين» وطلب الرئيس العراقي، المشير عبد السلام عـارف،

باعتباره رئيس المؤتمر، من الشقيري الحديث عن قضية فلسطين، حيث أن الملوك والرؤساء لم تتضح مباحثاتهم الثنائية، بعد، ولم يجدوا ما يطرح للنقاش في هذه الجلسة. انتهز الشقيري الفرصة، وتحدث عن تاريخ القضية الفلسطينية ومكانها على الصعيدين، العربي والدولي، وطالب بأن تكون المؤتمرات العربية، فعلاً لا رد فعل. واستطرد متحدثاً عن الكيان الفلسطيني، بناء على طلب الملك حسين، ولخص الشقيري رؤيته للكيان الفلسطيني، قائلاً: «أريد أن يكون واضحاً (لسيدنا)- أي الملك حسين- أن الكيان الفلسطيني ليس حكومة، ولا يمارس سيادة، ولا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عن الكيان الأردني. .. وإنما هو تنظيم للشعب الفلسطيني، يتعاون مع جميع الدول العربية، ويهدف إلى تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني، عسكرياً، وسياسياً، وإعلامياً، في معركة فلسطين». ودار نقاش حول هذه الرؤية، حرص الشقيري خلالها على طمأنة الملك حسين، وقطع الطريق على الملك سعود، الذي تحدث عن حكومة فلسطينية[١].

بعد خمسة أيام من المناقشات التي دارت بين الملوك والرؤساء، بلغات مختلفة، من (١٣-١٧/١/١٩٦٤)، اختتم مؤتمر القمة العربي الأول أعماله، وأقر، في البند الخامس من البيان الختامي «إقامة قواعد سليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني، وأن يستمر السيد أحمد الشقيري، ممثل فلسطين لدي جامعة الدول العربية، في اتصالاته بالدول الأعضاء، والشعب الفلسطيني، بغية الوصول إلى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه، وتقرير مصيره»[٢]. بعد أن أصر الملك حسين على عدم ذكر كلمة «الكيان الفلسطيني» في نص القرار، وأن تأتي فقرة «تقرير مصيره»، بعد فقرة «تحرير وطنه» خرج الشقيري من المؤتمر، بعد جهد وعناء، بقرار من سطرين فحسب. على الرغم من ذلك، اعتبر الشقيري ما حققه انتصاراً جديداً للكيان الفلسطيني،

---

(١) الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص٣٤-٤٧.

(٢) الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية على شبكة الإنترنت:
WWW.arableagueonLine.org

يتطلب جهوداً متتالية، يتحمل الشقيري مسئوليتها، بدون التعويل كثيراً على الدعم العربي. وكان للشقيري ملاحظات سلبية كثيرة على نتائج المؤتمر، استعرضها في جلسة طويلة مع عبد الناصر في منزل الأخير بمنشية البكري، عقب قيامهما بتوديع الملوك والرؤساء العرب. رأى الشقيري أن الوحدة بين الدول العربية هي السبيل لمعالجة قضية تحويل الروافد، وقضية فلسطين، كما انتقد الجانب المالي فيما يتعلق بتقسيط المبالغ المخصصة للتعزيزات العسكرية، على عشر سنوات، وهذا يعني تجميد الوضع العربي، والفلسطيني، كل هذه المدة، وخلال هذه الفترة فإن كثيراً من المتغيرات سوف تحدث، على الصعيدين العربي، والدولي، فضلاً عن الصعيد الإسرائيلي. وعقب انتهاء لقاء الشقيري مع عبد الناصر، عاد الأول إلى منزله لا لكي يأخذ قسطاً من الراحة، ولكن ليفكر في المرحلة القادمة، وكيفية بناء الكيان الفلسطيني[١].

الولادة

وضع الشقيري خطة للبناء الأساسي للكيان الفلسطيني، و«الميثاق القومي»، واستند إلى خبراته في القضية الفلسطينية، على الصعيدين العربي والدولي، واضعاً في الاعتبار ظروف الشعب الفلسطيني. وتضمنت الخطة تشكيل مجلس وطني، يمثل مختلف التجمعات الفلسطينية، تنبثق عنه لجنة تنفيذية، تقود النضال الفلسطيني، وكتائب عسكرية فلسطينية، تجسد النشاط العسكري الفلسطيني، وصندوق قومي لتمويل الحركة الوطنية الفلسطينية، ومكاتب في العواصم العربية، وجهاز إعلامي يتولى الدعوة للقضية الفلسطينية. واستعان الشقيري بأجهزة الجامعة العربية في هذا الصدد، وقام بطبع عشرين نسخة من مسودة «الميثاق القومي»، ثم أجرى اتصالاته مع الملوك والرؤساء العرب، وفقاً لقرارات مؤتمر القمة الذي لم يخول الشقيري إنشاء الكيان الفلسطيني، بل دراسة الواقع وإجراء الاتصالات، وتقديم نتائجها، في تقرير يتم عرضه على اجتماع القمة العربي الثاني، الذى تقرر عقده في الإسكندرية، في شهر آب (أغسطس) ١٩٦٤.

---

(١) الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص٥٠-٥٤.

اختلفت آراء الملوك والرؤساء العرب وأيضاً أبناء الشعب الفلسطيني حول طبيعة الكيان وأهدافه، مما أثار مخاوف الشقيري بأن يصبح الكيان الفلسطيني مجرد قرار من ضمن مئات القرارت العربية حبيسة الأدراج. ولم يجد الشقيري إلا سياسة الأمر الواقع، بأن يدعو إلى مجلس وطني، ينعقد في مدينة القدس، يناقش مشروع «النظام الأساسي»، و" الميثاق القومي»، ويعلن قيام «منظمة التحرير الفلسطينية» وينتخب لجنة تنفيذية تشترك في مؤتمر القمة العربي الثاني باسم «منظمة التحرير الفلسطينية».

بادر الشقيري إلى الاتصال بعبد الناصر، عارضاً عليه الخطة، وجميع الإجراءات التي يعتزم الشقيري القيام بها لإخراج «منظمة التحرير الفلسطينية» إلى النور، ووافق عبد الناصر، الذى كان يرغب في إنشاء الكيان الفلسطيني، يومه قبل غده. فحمل الشقيري ملف المنظمة، وتوجه إلى عمان (شباط (فبراير) ١٩٦٤) في زيارة بالغة الصعوبة، التقى خلالها الملك حسين، وعقد جلسات مطولة، بحضور رئيس الديوان الملكي، الشريف حسين، وقائد الجيش الأردني، حابس المجالي، وعدد كبير من رجال الجيش. دار نقاش حول «الكتائب الفلسطينية»، وتساءل المجالي كيف يكون في الأردن جيشان «جيش الأردن» و«كتائب فلسطينية»، فاقترح الشقيري، إضافة جملة «وذلك في أراضي الدولة التي توافق على ذلك». وبعد موافقة الجميع على اقتراح الشقيري، طالب باستئناف المناقشات، بعد بضعة أيام، يلتقي خلالها الشقيري أبناء الشعب الفلسطيني في الأردن، فوافق الملك حسين، ربما ليأخذ فرصة أطول في التفكير، بينما أراد الشقيري الاتصال بالشعب الفلسطيني، حتى يسمع الملك حسين صيحة الشعب الفلسطيني. وبالفعل، نقلت المخابرات الأردنية إلى الملك حسين تفاصيل اللقاءات، والندوات، التى عقدها الشقيري مع أبناء الشعب الفلسطيني، في كل مدينة وقرية. وأمام هذه الرغبة الجامحة والمشاعر الفلسطينية تجاه الكيان لم يكن باستطاعة الملك حسين، إلا الموافقة، وبذلك قطع الشقيرى شوطاً كبيراً في طريق إنشاء «الكيان الفلسطيني"، حيث تمكن من انتزاع موافقة الملك حسين، وبالتالي أرسى الشقيري قواعد الكيان في وطن الكيان، والذي كان تحت سيادة الملك حسين، آنذاك[١].

(١) المصدر نفسه، ص٦٠-٧٠.

سافر الشقيري من عمان إلى دمشق، ليجد ما لم يتوقعه، الفتور والتململ من رجال الدولة، وحزب البعث، والجيش تجاه المشروع. ذلك أن الحكم السورى رأى أن الكيان الفلسطيني لا يصلح من غير أرض، وطالب بأن يسلم كل من الملك حسين الضفة الغربية، وعبد الناصر قطاع غزة. وخلص النقاش حول هذه المسألة إلى أن الظرف غير مؤاتٍ لهذه الخطوة. وانتقل الحديث إلى تفاصيل المشروع، الذى أعده الشقيري، وساد الجلسة جو من التحدى، والتوتر، ولم تسفر عن شيء. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل قامت الصحف والإذاعة في سوريا باتهام مشروع «الكيان الفلسطيني» بأنه "هزيل"، و"رجعى"، وراح الفلسطينيون الموالون للسلطة السورية، وهم قلة، يتحدثون في مجالسهم عن أن «الكيان الفلسطيني» لا يمكن أن يبنيه عملاء عبد الناصر، وأُجراء المخابرات المصرية!.

على عكس الموقف الرسمي السوري، كانت مهمة الشقيري في العراق سهلة، وبدون أن يستغرقوا في التفاصيل، وافق المشير عبد السلام عارف، ووزراؤه، بحماس، على إقامة «الكيان الفلسطيني»، وانتقدوا بشدة الموقف السوري. وعقد الشقيري لقاءات موسعة مع أبناء فلسطين في العراق، فيها تحدث عن الكيان، وطبيعته، وأهدافه. كما كانت المهمة سهلة في الكويت، حكومة، وشعباً، ودار النقاش بين الفلسطينيين حول آلية اختيار ممثليهم في المجلس الوطني. وترك الشقيري لهم الحرية الكاملة في اختيار الطريقة المناسبة لهم، في اجتماع شعبي نظمه أبناء فلسطين، وألقى الشقيري خطبه، وصف فيها أبناء فلسطين بأن حالهم كحال المهاجرين في المدينة، في عهد الرسول (ص)، وأن أمير الكويت هو أمير المهاجرين والأنصار، وفتحت هذه العبارة الكويت أمام «الكيان الفلسطيني»، من القلوب إلى الجيوب.

بدعوة من أبناء فلسطين، قام الشقيري بزيارة البحرين، ثم قطر، وتيسرت على أيدي حاكم البحرين، وقطر نفقات تأسيس «الكيان الفلسطيني»، التي لم يتطرق إليها مؤتمر القمة الأول، فقدم حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة شيكاً بمبلغ عشرة آلاف جنيه، وقدم حاكم قطر أحمد آل ثاني، شيكا بثلاثين

ألف جنيه إسترليني، فضلاً عن مبلغ حصل عليه الشقيري من أحد أبناء فلسطين، هو حامد أبو ستة، وقيمته خمسون ألف دولار. وقام الشقيري بإيداع هذا المبلغ بفرع «البنك العربي» في بيروت، باسم «صندوق فلسطين» وبنفس الحماس والفرحة استقبل الشقيري في لبنان، سواء من الحكومة، أو من أبناء فلسطين.

في الوقت الذي بذل فيه الشقيري قصارى جهده من أجل بناء «الكيان الفلسطيني»، كان رئيس «الهيئة العربية العليا» الحاج أمين الحسيني يرسل العرائض للملوك والرؤساء العرب، يشجب فيها ويدين قرارهم بشأن «الكيان الفلسطيني»، وينفق من غير حساب على من يستكتبهم، لمهاجمة الكيان الفلسطيني. وحرصاً من الشقيري على وحدة الصف الفلسطيني، طلب من الأصدقاء الوساطة لإقناع الحسيني بالكف عن هذه الممارسات، كما دار حوار بين التنظيمات الفلسطينية الموجودة في بيروت، (الشيوعيون العرب/ القوميون/ الإخوان المسلمون/ جبهات تحرير فلسطين)، والشقيري حول آليات العمل، وطبيعة الكيان، وارتباطاته، ولم يحسم النقاش بينهم، وترك الشقيري الباب مفتوحاً. وكان طبيعياً أن يتحفظ الشقيري في التعامل مع هذه التنظيمات، ولم يكن متحمساً للحوار معها، بل أقدم على هذه الخطوة من منطلق الواجب الوطني فحسب(1).

غادر الشقيري بيروت، متوجهاً إلى القاهرة، لكنه لم يمضِ بها فترة طويلة، فكان الشعب الفلسطيني في انتظاره بقطاع غزة، الذي ازدحمت شوارعه بالجماهير، مطالبة بالسلاح، وكأنها تخشي أن يقف دور «الكيان الفلسطيني» المرتقب عند الحدود السياسية والإعلامية فحسب. ودار نقاش بين الشقيري والحاكم العام لقطاع غزة الفريق يوسف العجرودي حول المخاوف الفلسطينية، واتفقا على إنشاء معسكر للتدريب العسكري، ووقع الاختيار على هضبة مشرفة على سطح البحر، عند مخيم النصيرات، وقام الشقيري بتحرير شيك، بمبلغ خمسة آلاف جنيه إسترليني، دفعة أولى لإقامة المعسكر حتى يكون أول خطوة في طريق تحرير فلسطين. وعلى الرغم مما حققه الشقيري من إنجازات، فإنه ظل أمامه

---

(١) المصدر نفسه، ص٧١-٨٥.

عديد من الصعاب، منها موقف المملكة العربية السعودية، وتحديداً الأمير فيصل، الذي كانت بيديه مقاليد الأمور، آنذاك، ولم يسمح للشقيري بزيارته. بينما كان الأخير يتطلع لهذه الزيارة، لثقل السعودية، على الصعيدين العربي، والإسلامي. كما حرص الشقيري على مشاركة وفود عربية رسمية رفيعة المستوى، تمثل الحكومات العربية في اجتماعات المجلس الوطني، في مدينة القدس، بتاريخ (١٩٦٤/٥/٢٨). والأهم مما سبق هو توفير الإمكانات العسكرية للكيان الفلسطيني، والتي بدونها سيكون هذا الكيان غير جدير بثقة وطموحات الشعب الفلسطيني.

ترك الشقيري القاهرة بعد أن شارك في اجتماع لجنة المتابعة المؤلفة بموجب قرار من مؤتمر القمة الأول، وأعلنت السعودية وسوريا عدم مشاركتهما في مؤتمر القدس، وكان ممثل مصر في هذه اللجنة، حسن صبري الخولي أعلن حضوره المؤتمر، ممثلاً لمصر، بينما كان يأمل الشقيري أن يرسل عبد الناصر نائب رئيس الجمهورية، ولم يكن الأردن أفضل حالاً. فما أن وصل الشقيري إلى عمان، حتى وجد الشائعات تتردد حول عدم حضور الملك حسين للمؤتمر لأسباب عدة، منها تحذير السفارة الأمريكية في عمان له، من خطر إنشاء «الكيان الفلسطيني» على المملكة الأردنية. وتقدم السفير الأمريكي لدي عمان بمذكرة شفوية، حول هذا الأمر قائلاً : «بأن ذلك سوف يعطل الجهود السلمية التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية، عبر السنين، لإنهاء النزاع العربي _الإسرائيلي، بصورة نهائية، وأنه إذا لم يكن بد من إنشاء الكيان الفلسطيني، فما معنى أن يتولي مسئوليته رجل مثل الشقيري باع نفسه للشيوعية، أثناء عمله في الأُمم المتحدة»؟

تمكن الشقيري من إقناع الملك حسين بحضور المؤتمر، بالقدس، بعد أن هدد خلال مناقشات طويلة، بعقد المؤتمر في القاهرة. وبعد نجاح الشقيري، في هذه المهمة، توجه إلى القدس، ليواجه صعوبات أخري صغيرة، ولكنها كانت ذات دلالات كبيرة، تتعلق بتحديد مكان انعقاد المؤتمر، وببطاقات الدعوة لحضور المؤتمر، وغيرها من المشاكل المتلاحقة، التي سبقت انعقاده[١].

---

(١) المصدر نفسه، ص٨٥-٩٩.

وقف وراء هذا الحدث التاريخي قوتان تصارعتا، الأُولى الجماعات الوطنية الفلسطينية، والعربية، وعملت جاهدة لإنجاح المؤتمر، والقوة الأخرى هي المخابرات الأمريكية، متحالفة مع بعض الأجهزة الأردنية الرسمية، والتى عملت على إحباط المؤتمر، أما الملك حسين فقد أمسك العصا من وسطها، فهو لم يرد انعقاد المؤتمر، وفى الوقت نفسه، لم يستطيع أن يجهر برغبته، التى كانت تتعارض مع الرأى العام الأردني.

على الرغم مما سبق عقد المؤتمر في القدس، وشارك وزراء خارجية الدول العربية جميعاً. ما عدا المملكة العربية السعودية، التى امتنعت عن الحضور، كما لم تسمح لممثلي الفلسطينيين في المملكة بالاشتراك في هذا المؤتمر، وكان تمثيل الوفد السوري على أعلى مستوى، بينما كان تمثيل الوفد المصري مخيباً لآمال الشقيري، كما حضر الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة، فضلاً عن أعضاء المؤتمر الـ٣٩٧، وافتتح الملك حسين المؤتمر، وألقي كلمة. وأيضاً، وجه الشقيري خطاباً تحدث فيه عن ماهية «الكيان الفلسطيني»، وما يحتاجه، على الصعيدين الفلسطيني، والعربي، كما تحدث الشقيري عن دور المجتمع الدولي. وبعد انتهاء الجلسة الافتتاحية، عاد المؤتمر للانعقاد، وقرر انتخاب الشقيري رئيساً، وحكمت المصري (نابلس)، وحيدر عبد الشافي (غزة) نائبين للرئيس، ونقولا الدر أميناً للمؤتمر، وتفرع عن المؤتمر تسع لجان، وخرج، بعد عدة اجتماعات، بقرارات سياسية، وعسكرية، ومالية، وإعلامية، أهمها إعلان قيام «منظمة التحرير الفلسطينية» ونص على التالي[(١)].

١- قيام منظمة التحرير الفلسطينية، قيادة معبئة لقوى الشعب العربي الفلسطيني، لخوض معركة التحرير، ودرعاً لحقوق شعب فلسطين، وأمانيه، وطريقاً للنصر؛

٢- المصادقة على «الميثاق القومي» لمنظمة التحرير الفلسطينية، ببنوده التسعة والعشرين؛

---

(١) لمزيد من التفاصيل، يمكن الاستعانة ب : المصدر نفسه، ص١٠٠-١٠٨.
- الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الرابع، ١٩٨٤، ص٣١٤-٣١٥.

٣- المصادقة على «النظام الأساسي»،وبنوده الواحد والثلاثين، واللائحة الداخلية للمجلس الوطني والصندوق القومي الفلسطيني؛

٤- انتخاب أحمد الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية، وتكليفه اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية، وعددها ١٥ عضواً؛

٥- يصبح المؤتمر، بكامل أعضائه(*) بالمجلس الوطني الأول للمنظمة.

عقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة اجتماعها الأول في القاهرة بتاريخ (١٩٦٤/٩/٢)، واعتبرت الأنظمة العربية هذه الخطوة تجاوزاً من الشقيري للسلطات التى منحها له مؤتمر القمة العربي الأول.

أعلن المؤتمر الوطني في جلسته الختامية، قائمة بالدفعة الأولي من التبرعات للصندوق القومي وكان منها عشرة آلاف جنيه من عبدالحميد شومان الذي انتخب رئيساً لمجلس إدارة الصندوق، وألفا جنيه من «اتحاد المحامين العرب» منهما ألف جنيه من نقابة المحامين المصرية، وخمسون ألف دولار من المهندس الفلسطيني حامد أبو ستة، و ٢٥٠ جنيهاً من «الاتحاد العام لطلبة فلسطين"، كما أعلن أن الملك حسين تبرع بجهاز إذاعة خاص في القدس، يحمل «صوت منظمة فلسطين»، ووافق المؤتمر على تحويل نفسه، إلى مجلس وطني انتقالي، لمدة سنتين، يتم خلالها انتخاب مجلس جديد، انتخاباً مباشراً، يشترك فيه أبناء الشعب الفلسطيني[١].

كما قررت اللجان، بالإجماع، أن أي فلسطيني ينضم إلى المنظمة يجب ألا يكون عضواً في أي حزب سياسي، وأن يكون ولاؤه لقضية فلسطين، وتحرير الوطن السليب[٢].

(*) من بينهم أعيان، ووزراء، ونواب، ورؤساء بلديات، وأعضاء مجالس قروية، في الأردن، وأعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزة، ورؤساء الغرف التجارية، وممثلون عن مختلف المهن والاتحادات فضلاً عن ممثلين عن المغتربين، وأبناء المخيمات.

(١) الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٤/٦/٣.

(٢) الأهرام (القاهرة)، ١٩٦٤/٦/١.

عقب انتهاء المؤتمر أُثير جدل، على الساحة الفلسطينية، حول «الكيان الفلسطيني» الجديد، عكس مخاوف البعض من هيمنة الأنظمة العربية عليه، وأثر ذلك على استمرار الكيان، وقدراته على القيام بأهدافه التى أُنشىء من أجلها، وهي تمكين الشعب الفلسطيني من تنظيم صفوفه، لخوض معركة تحرير الأرض، وعبر عن هذه المخاوف مقال لعميد المترجمين العرب، ابن فلسطين المقيم في القاهرة، وذي الاتجاه القومي المستقل خيري حماد ذكر فيه «يجب أن تعمل الدول العربية على الانصراف عن السياسة الماضية، التى اتبعتها بعض هذه الدول، في الإبقاء على أبناء فلسطين بعيدين من قضيتهم، لا يتجاوز عملهم فيها حدود الهوامش، ولا يصل إلى اللباب، والجوهر. .. كان لزاماً على المؤتمر أن يشجب الاستعمار ودوله، وأن يكشف الترابط القائم بينهما وبين الصهيونية، وأن يبين الغايات التى هدف إليها الاستعمار من إقامته لإسرائيل في قلب الوطن العربي، لتحمي له قواعده، ومصالحه»[(1)].

يضيف الكاتب نفسه في مقال آخر حول الموضوع ذاته «إن المؤتمر نقطة تحول في تاريخ الحركة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تكون منظمة ثورية، بكل ما في كلمة الثورية من معانٍ، إن الشعب الفلسطيني لا يريد من المنظمة أن تكون مجرد هيئة سياسية، أو مؤسسة إعلامية، أو حكومة من الحكومات التقليدية، أو مبرة من مبرات المساعدة، وإنما يريد الشعب الفلسطيني أن تكون المنظمة حركة نضالية. ... تتطلب الحاجة الأساسية الماسة إلى توحيد العمل النضالي، ضمن المنظمة لا خارجها. كما تنبثق الضرورة إلى إقبال العناصر الثورية عليها، والعمل في داخلها لا الوقوف منها موقف السلبية والفرجة»، واستشهد الكاتب هنا بتجربة «جبهة التحرير الجزائرية»، ونجاحها في استقطاب النضال الوطني الجزائري حولها، وارتقائها في المفاهيم الثورية، وأردف هذا اللاجىء السياسي للقاهرة بضرورة «إنشاء جيش منظم، وفتح معسكرات التدريب، وربط هذا التنظيم بالقيادة العربية الموحدة، والاعتماد على الجبهة العربية التحررية، التى تقف الجمهورية العربية المتحدة في طليعتها، بوصفها قاعدة النضال العربي، في طريق تحقيق أهداف الأُمة العربية الواحدة»[(2)].

---

(١) خيري حماد، الطريق إلى القدس، الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٤/٦/١٣.

(٢) خيري حماد، واجبات القوى الثورية بعد ظهور منظمة التحرير، الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٤/٦/١٤.

لم يكن اختيار القيادة الفلسطينية بالأمر الهين، لشعب مشـرد، وليس لـه سلطان على وطنه، بينما التجمعات الفلسطينية تتحدث بلغات مختلفة، وفى عمان يرغب الملك حسين في تنصيب أعوانه وأنصاره. وفي نهاية المطاف وقع اختيار الشقيري على أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن الفلسطينيين فـي سوريا، ولبنان. عقدت القيادة الفلسطينية اجتماعها في بيت المقدس. واستمرت الجلسة الأولي للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تعقد اجتماعاتها على مدى أسبوع بكامله، بحثت خلالها شئون منظمة التحرير، وتم إنشاء «الصندوق القومي الفلسطيني" على الورق، وتوالت الاجتماعات من أجل إعداد خطة شاملة لعرضها على مؤتمر القمة العربي الثاني بالإسكندرية، وتضمنت هذه الخطة محاور تتعلق بالإعلام، والمالية، والعسكرية، والشئون التنظيمية، وقام الشقيري بعرض هذه الخطة على عبد الناصر، أثناء زيارة الشقيري للقاهرة حزيران (يونيو) ١٩٦٤، في المرة الأولي بصفته رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، كما قدم لعبد الناصر صورة من «الميثاق القومي الفلسطيني»، و«النظام الأساسي» لمنظمة التحرير، وأتت هذه الزيارة قبيل قيام الشقيري بجولة عربية[١].

مع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر القمة العربي الثاني، تصاعد الهجوم على «منظمة التحرير الفلسطينية»، إذ كان الحاج أمين الحسيني ماضياً فـي إرسال العرائض إلي الجامعة، والحكومات العربية، يطالبها بعدم قيام المنظمة. كما نشطت الإذاعات الإسرائيلية والصحف في التشنيع على قيام المنظمة، في موازاة هجوم آخر للصحف الإسرائيلية على عبد الناصر، حيث زعمت أنه أعد مشروعات سياسية وعسكرية لضرب إسرائيل. إلي ذلك مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً دبلوماسية في العواصم العربية، وقامت الصحف الأمريكية، الموالية للصهيونية، بترويج الدعاية ضد مؤتمر القمة العربي الثاني[٢].

---

(١) لمزيد من التفاصيل، يمكن الاستعانة بـ:
- الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠-١١٧.
- الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٤/٦/١٧.

(٢) لمزيد من التفاصيل، يمكن الاستعانة بـ:
- الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧-١١٨.
- الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٤/٩/٣.
- الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٤/٩/٥.

ثمة دلائل أشارت إلي رغبة الحكومة المصرية في تركيز المؤتمر علـــي القضية الفلسطينية، منها اختيار فندق فلســطين بالإسـكندرية لانعقـاد المؤتمــر، وتركيز وسائل الإعلام المختلفة علي قضية فلسطين، بما في ذلك خطبة الجمعــة، والبرامج الدينية، وهو ما أكدته صحيفة يومية قاهرية وثيقة الصلة بعبد الناصر(١).

تطلعت مصر إلى تحقيق آمال الشقيري الذي كان يحلـم فـي الاعـتراف بالمنظمة والموافقة على الخطة الشاملة، التي أعدها، وتوفير الأموال اللازمة لـها. ولم تكن المعركة سهلة، فالموقف السعودي الرافض للمنظمة، ما انفك على حالـه، بل ارتكز الأمير فيصل على العرائض التي بعث بها الحاج أمين الحســيني فـي موقفه، فيما التزمت الحكومة السورية الصمت، ولم يرد الحكم الأردنـي خـروج فلسطين من تحت عباءة الأُسرة المالكة الأردنية، أما تونـس فتقدمـت بمشـروع للكيان الفلسطيني(*)، لا ينسجم مع أهداف الشقيري. على الجانب الآخر اسـتمرت إسرائيل في التصعيد، وقامت بحشد قوات إضافية على الحدود، في القدس المحتلة، مزودة بمختلف أنواع الأسلحة، كما صرح، آنذاك، رئيس الـوزراء الإسـرائيلي، ليفي أشكول بأن التقارب بين الجمهورية العربية المتحدة والأردن يسبب قلقاً شديداً لإسرائيل. كان الشقيري يدرك أن الطريق أمام المنظمة ليست ممهدة ، وأن عليـه

---

(١) لمزيد من التفاصيل، يمكن الاستعانة بـ:
- الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٤/٩/٤.
- الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٤/٩/٧.

(*) تقدم بالمشروع التونسي الباهي الأدغم، الرجل الثاني في تونس، وممثل الرئيـس التونسـي الحبيب بورقيبة، في المؤتمر، الذى رأي أن الدول العربية المحيطة بإسرائيل لابـد مـن أن تكون لها قيادة سياسية، عسكرية موحدة، تتمتع هذه القيادة بدعم وتأييد باقي الدول العربيـة، واقترح الأدغم مؤتمر قمة عربي مصغر، تتفرع عنه ثلاث مؤسسات الأُولي قيـادة سياسـية موحدة، لها الكلمة الحاسمة، والثانية هيئة تنسيق تنحصر مهمتها في القيـام بـدور حلقـة اتصال بين المؤتمر الكبير ومؤتمر القمة المصغر، على أن يقوم بهذه المهمة الأميـن العـام لجامعة الدول العربية، أو شخصية لها طابع سياسي، والثالثة مؤسسة الكيـان الفلسـطيني، وسيكون لها كل الصلاحيات التي تمكنها من اتخاذ القرارات، وتحديد المواقف الحاسمة.

تكثيف جهوده، وتنظيم عمله، فقام بترتيب أوراقه، وإعداد ملفاته وأعد تقريراً موجزاً، لخص فيه الجوانب المالية والإدارية، والعسكرية، والتنظيم الشعبي الفلسطيني، ليعرضه على الملوك والرؤساء، عند مناقشة موضوع الكيان الفلسطيني، والذي خصصت له جلستان في المؤتمر، فكان الموضوع الثاني على جدول الأعمال. وضم الوفد الفلسطيني ١٣ عضواً، اختارهم الشقيري، بناء على قرارات المؤتمر الوطني الفلسطيني، يصطحب الشقيري أربعة منهم في كل جلسة من جلسات المؤتمر، ويقوم التسعة الآخرون بالاتصالات، والنشاط الدائم خارج قاعة الاجتماعات. وتمكن الشقيري من تحقيق مكاسب ملموسة للقضية الفلسطينية، وبطبيعة الحال لم ترضِ جميع طموحاته، أو تطلعات الشعب الفلسطيني، وإن حصل على تبرعات مالية، لم تحصل عليها فلسطين من قبل، حيث تبرعت ليبيا بنصف مليون جنيه، وساهم كل من العراق والكويت بمليوني جنيه، أما المملكة السعودية فاكتفت بدفع مليون جنيه[1].

أعلن مؤتمر القمة العربي الثاني في الفقرة الثالثة من البيان الختامي، ترحيبه بقيام منظمة التحرير الفلسطينية، واعتمادها ممثلة للشعب الفلسطيني، وتحملها مسئولية العمل لقضية فلسطين، والنهوض بواجبها، على الصعيدين العربي، والدولي، والموافقة على مبلغ مليون جنيه إسترليني، ميزانية للعام الأول لمنظمة التحرير، للشئون غير العسكرية، على أن تؤديها الدول الأعضاء بنسبة حصصها في ميزانية الجامعة، وللدول الراغبة أن تساهم بأكثر من المبلغ المعين لها.

---

(١) لمزيد من التفاصيل، يمكن الاستعانة بـ:
- الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢-١٤٥.
- الأخبار، (القاهرة)، ١٩٦٤/٩/٧.
- الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٤/٩/١١.
- الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٤/٩/٧.
- أخبار اليوم، (القاهرة)، ١٩٦٤/٩/١٢.

تناولت الفقرة الرابعة التنظيم العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية، ونصت على إنشاء «جيش التحرير الفلسطيني"، وقررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، قياماً بواجبها الوطني المقدس في تحرير فلسطين، إنشاء «جيش التحرير الفلسطيني»، ليؤدي دوره، إلى جانب الجيوش العربية، في تحرير فلسطين، واسترداد الوطن السليب[1].

أيد مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية قرار المنظمة الخاص بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، وذلك طبقاً لما تضمنه تقرير القائد العام في هذا الموضوع، وفقاً للمبادئ الآتية[2]:

١- تختار المنظمة أفراد وضباط هذه القوات من أبناء فلسطين، أينما وجدوا. وللمنظمة أن تستعين بمن تحتاج إليهم من الضباط، والخبراء، والفنيين من أبناء الدول العربية؛

٢- يكون تشكيل هذه القوات، وتسليحها، وتدريبها، وفق خطة تضعها القيادة العربية الموحدة، بمشاركة «منظمة التحرير الفلسطينية»؛

٣- يكون مقر هذه القوات على أرض تختارها المنظمة، بموافقة الدول المعنية؛

٤- تخضع هذه القوات في العمليات الحربية للقيادة العربية الموحدة، أو القيادات المحلية، حسبما ترى القيادة العامة ذلك؛

٥- يعتمد مبلغ ثلاثة ملايين جنيه إسترليني،لإنشاء «جيش التحرير الفلسطيني»، تسدد من بند الاحتياطي المخصص للقيادة العربية الموحدة؛

٦- يعتمد مبلغ مليوني جنيه إسترليني مصاريف إدامة متكررة لهذا الجيش، تسددها الدول الأعضاء، بنسبة حصصها في ميزانية الجامعة؛

---

(١) الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية على شبكة الانترنت WWW.arableagueonLine.org

(٢) المصدر نفسه.

٧- يتولى الأمين العام للجامعة تأليف لجنة، برئاسته، لدراسة مشروع المؤسسة المالية، المقدم من «منظمة التحرير الفلسطينية»، وتقديم تقرير عنه إلى مجلس الجامعة العربية، في دورته المقبلة.

بذلك بدأت منظمة التحرير الفلسطينية مسيرتها.

الفصل الرابع

المؤسسات السياسية والإعلامية والفكرية

محمود عبده

كان قدر «منظمة التحرير الفلسطينية» أن تقع في منطقة رمادية، بين التنظيم الثوري، والدولة ذات المؤسسات، بعد أن عقد حكام العرب لواء تحرير فلسطين، فحملته، وحملت معه هموم وآمال الشعب الفلسطيني، داخل الوطن المحتل وخارجه. وطوال أربعين سنة، من انتصارات وانكسارات، تقلبت بينها منظمة التحرير، ظلت مؤسسات المنظمة هي السيف والدرع، والخطاب والفعل، لمنظمة طالما نعتت في الإعلام العربي الرسمي بالممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

لعله من المفيد لنا، اليوم ،أن نرجع إلى مسيرة المنظمة، نلتمس منها الدروس والعبر، التي قد تنفعنا في جولتنا الحالية من الصراع العربي-الصهيوني، ومن ثم سنحاول تقييم أدوار أهم مؤسسات المنظمة، بدءاً من إعلان ولادة المنظمة، في حزيران (يونيو) ١٩٦٤، وانتهاءً بتوقيع «اتفاقية أوسلو»، سنة ١٩٩٣، إذ بعدها، صار دور المنظمة، في القضية الفلسطينية، هامشياً، وخرجت «السلطة الفلسطينية» إلى الوجود.

باستثناء الفترة القصيرة التي تولى خلالها يحيي حمودة رئاسة المنظمة، فإنه يمكن تقسيم مسيرة منظمة التحرير إلى مرحلتين رئيسيتين:

أ- مرحلة التأسيس (الشقيري): وهي المرحلة التي تولى فيها أحمد الشقيري رئاسة المنظمة؛ وتبدأ بإعلان الشقيري تأسيس (م. ت.ف)، في الثاني من حزيران (يونيو) ١٩٦٤،في ختام أعمال المؤتمر الفلسطيني الأول بالقدس؛ وتنتهي باستقالة الشقيري، في الرابع والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧.

ب- **مرحلة الفصائل:** هي المرحلة التي سيطرت فيها المنظمات الفدائية على منظمة التحرير، وتمتعت خلالها حركة «فتح»، برئاسة ياسر عرفات، بالنفوذ الأقوى داخل المنظمة. وتبدأ تلك الفترة بانتخاب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة، في شباط (فبراير) ١٩٦٩، وتمتد حتى اتفاق أوسلو ١٩٩٣، حيث توقف الدور الفعلي للمنظمة.

برغم الاختلاف الواضح بين المرحلتين، في بنية المنظمة وسياساتها، فإن ثمة ملامح مشتركة لمؤسسات المنظمة، في كلتيهما، تتضح فيما يلي:

١- أخذت المنظمة شكل وبنية الدولة ذات السيادة الإقليمية، إذ تمثلت فيها السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية[١]؛ كما سعت إلى تقديم الخدمات التي توفرها الدولة لمواطنيها[٢].

٢- ازدوجت مؤسسات المنظمة، في كلتا المرحلتين، بين مؤسسات مدنية وأخرى عسكرية.

٣- خضعت المنظمة لسيطرة أحادية في إدارتها، سواءٌ أكانت سيطرة أحمد الشقيري، في المرحلة الأولى، أم كانت سيطرة حركة «فتح» في مرحلة الفصائل.

٤- ارتبطت مؤسسات المنظمة، بنية ونشاطاً، بظروف ومحطات القضية الفلسطينية؛ ووضحت التأثيرات المتبادلة بين جناحي المنظمة، المدني والعسكري، خلال مسيرة المنظمة.

---

(١) د. عصام الدين فرج، منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٩٣، ط١، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، سلسلة «قضايا دولية وإقليمية» (٢٧)، ١٩٩٨، ص٦٣.

(٢) تشريل روبنبرغ، منظمة التحرير الفلسطينية، المؤسسات المدنية، ط١، عمان، دار الكرمل للدراسات والنشر والتوزيع، سلسلة «دراسات صامد الاقتصادي» (٥)، ١٩٨٥، ص١١.

أولاً : تقييم الأداء في عهد الشقيري

كانت أهم مؤسسات م.ت.ف، في عهد الشقيري هي:

١- المجلس الوطني الفلسطيني.

٢- اللجنة التنفيذية.

٣- الصندوق القومي الفلسطيني.

٤- إذاعة صوت فلسطين.

٥- مركز الأبحاث الفلسطيني.

٦- جيش التحرير الفلسطيني.

١- المجلس الوطني الفلسطيني[1]:

أنشئ ليكون بمثابة السلطة التشريعية للمنظمة، والسلطة العليا فيها التي تتولى وضع السياسات والبرامج لمنظمة التحرير، وتمثلت صلاحيته في :

أ- النظر في تقرير «اللجنة التنفيذية»، حول أوضاع وإنجازات المنظمة ومؤسساتها.

ب- النظر في تقرير «الصندوق القومي الفلسطيني»، وفي ميزانية المنظمة.

ج- النظر في التوصيات المرفوعة من مختلف لجان المجلس، وفي كل موضوع آخر يحال إلى المجلس، للنظر فيه.

لاختيار أعضاء المجلس: تقوم لجنة، من المجلس الذي انتهت دورته، بترشيح أعضاء للدورة التالية، ثم تطرح أسماء المرشحين، للاقتراع عليها من الأعضاء المنتهية دورتهم، ودورة المجلس سنة واحدة.

---

(١) اعتمدت، أساساً، هنا على: المصدر نفسه، ص١٤-١٥.

التقييم:

يمكن القول بأن المجلس فقد دوره، في ذلك العهد؛ وذلك للأسباب التالية:

أ- تشكل المجلس الوطني الأول من الأعضاء الذين اختارهم الشقيري لعقد المؤتمر الفلسطيني الأول بالقدس؛ إذ أعلن أولئك الأعضاء أنفسهم مجلساً وطنياً[1]، أي أن الشقيري قد اختار أعضاء المجلس الوطني الأول، حسب رغبته[2]؛ وللمرء أن يتصور تشكيل المجلس إذا علم عداء الشقيري للتنظيمات والأحزاب الفلسطينية[3].

ب- عقد المجلس كل دوراته، دون أن يتم انتخاب أعضائه، بالاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني، كما ينص القانون الأساسي للمنظمة، بل تولى المجلس، المنتهية دورته، اختيار أعضاء المجلس التالي، وبذلك صار كل مجلس وليداً لسابقه، حتى الوصول إلى المجلس الأول الذي عُيِّن أعضاؤه، وبذلك التناسل فقد المجلس، في كل دوراته، أساس مشروعيته، ومرتكزه الديمقراطي.

ج- تمتع الشقيري بصلاحيات قانونية واسعة، مكنته من التحرك، بحرية تامة، وبلا مراقبة[4]؛ فقد جمع بين رئاسة المجلس الوطني، ورئاسة اللجنة التنفيذية[5]، ليصبح رئيساً للسلطتين: التنفيذية والتشريعية معاً، وبذلك لم يعد لمبدأ الفصل بين السلطات وجود فعليّ ،ولم يعد لرقابة المجلس الوطني، على السلطة التنفيذية، أي معنى.

---

(١) أسعد عبد الرحمن (مشرفاً)، منظمة التحرير الفلسطينية؛ جذورها، تأسيسها، مساراتها، نيقوسيا، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٧، ص ٩٠-٩١.

(٢) أسعد عبد الرحمن، النضال الوطني الفلسطيني في إطار منظمة التحرير، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الخامس، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص١٨٥.

(٣) محمد كريشان، منظمة التحرير الفلسطينية؛ التاريخ والهياكل؛ الفصائل والأيديولوجية، ط١، بيروت، دار البراق، مارس ١٩٨٦، ص٢٥.

(٤) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٥) المصدر نفسه، ص٢٨.

د- فقد المجلس كسائر مؤسسات المنظمة، استقلاله؛ فقد وضح خضوع الشقيري، والمنظمة من خلفه، لتوجيه ورقابة دول عربية بعينها[1]، حتى وصل به الأمر إلى استصدار قرار، من الدورة الثالثة للمجلس الوطني (أيار/مايو ١٩٦٦)، بأن «منظمة التحرير الفلسطينية، لا تستطيع أن تعزل نفسها عن الخلافات والتناقضات العربية»، ليضفي شرعية على تبعية المنظمة لبعض الدول العربية.

٢- اللجنة التنفيذية:

مثلت الذراع التنفيذي للمنظمة، فكانت كمجلس الوزراء في الدول ذات السيادة، وناظرت الدوائر، التي تحت سلطتها، الوزارات في تلك الدول[2]. وقد حدد القانون الأساسي صلاحياتها بما يلي[3]:

أ- الإشراف على مختلف مؤسسات م.ت.ف، ورسم البرامج، وإصدار التوجهات لتلك المؤسسات.

ب- اتخاذ القرارات السياسية والتنظيمية، شريطة ألا تتعارض مع الميثاق الوطني، أو القانون الأساسي، أو قرارات المجلس الوطني.

ج- إعداد ميزانية المنظمة، وتنفيذ سياساتها المالية.

أي أن اللجنة باختصار، تولت توجيه جميع نشاطات المنظمة، بما يتفق مع الخطط والقرارات التي يصادق عليها المجلس الوطني[4].

وقد نص القانون الأساسي للمنظمة على: انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية من أعضاء المجلس الوطني، وانتخاب أعضاء اللجنة لرئيسهم، وعلى أن تكون

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٤.

(٢) فرج، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

(٣) روبنبرغ، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(٤) المصدر نفسه، ص١٨.

اللجنة في حال انعقاد دائمة، وعلى تفرغ أعضائها تفرغاً تاماً لها، وعلى أن تكون مدة عضويتها ثلاث سنوات[١].

التقييم:

يمكن تقييم أداء اللجنة التنفيذية في ضوء المعطيات الآتية:

أ- اختار الشقيري أعضاء اللجنة التنفيذية الأولى[٢]، كما اختار أعضاء المجلس الوطني الأول، فغابت كل الدلائل الديمقراطية عن تشكيل هيئات المنظمة، ورجعت معايير اختيار الأعضاء لتقدير الشقيري، ورؤاه.

ب- جمع الشقيري رئاسة المجلس الوطني، ورئاسة اللجنة التنفيذية، فتمت له السيطرة على المنظمة، وسائر مؤسساتها المدنية.

ج- خضعت اللجنة التنفيذية، بخضوع رئيسها، لإشراف وتوجيه بعض الدول العربية، ففقدت اللجنة استقلالها، وحرية إدارة شؤون المنظمة، (كانت الدول العربية تنظر للمنظمة على أنها منظمة جمال عبد الناصر) [٣].

بتلك المعطيات، فقدت اللجنة أهم مقومات النجاح: الأساس الديمقراطي، رقابة المجلس الوطني، استقلال القرار، وحرية الحركة.... الخ، فكان طبيعياً ألا يحالفها النجاح.

٣- إذاعة صوت فلسطين:

عمل الشقيري على تزويد المنظمة بكل عناصر الدولة، توقعاً منه أن دولة فلسطينية ستقوم، ولو بعد سنوات، ورغبة منه في تجهيز كل مؤسسات تلك الدولة،

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٢) كريشان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

(٣) عبد الرحمن، النضال الوطني...، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠.

ليفرض على الدول العربية الكيان الفلسطيني الذي كان ينشده. ومن هنا حرص الشقيري على إنشاء: حكومة، وبرلمان، وجيش، وسفارات، وإذاعة[1].

افتتحت «إذاعة صوت فلسطين»، في مطلع آذار/مارس ١٩٦٥؛ لتبث برامجها من القاهرة لمدة ست ساعات، يومياً[2]، لتكون لسان المنظمة، ومنبرها الإعلامي.

التقييم:

ثمة إيجابيات للإذاعة لا يمكن إنكارها، مثل[3]:

١- أسهمت الإذاعة في تعبئة الفلسطينيين خلف منظمة التحرير؛ وكان لاختيار القاهرة، كمركز للبث دور كبير في استقطاب الآذان الفلسطينية والعربية، فقد كانت القاهرة، في تلك الفترة قبلة للعرب، بفعل الشعبية الجارفة لعبد الناصر في الوطن العربي.

٢- قامت الإذاعة بجهد كبير لتوجيه الفلسطينيين، وإرشادهم، وزيادة وعيهم بقضيتهم.

٣- مثلت الإذاعة رمزاً معنوياً، احتاجه الشعب الفلسطيني، لتأكيد هويته وكيانه.

بيد أن ثمة سلبيات من السهل التقاطها، على غرار:

١- ألقت الإذاعة عبئاً مالياً ثقيلاً على ميزانية المنظمة، فقد طلبت الإذاعة المصرية مائة ألف جنيه إسترليني، كأجر سنوي عن الساعات الست اليومية التي تبثها إذاعة صوت فلسطين، من دار الإذاعة المصرية[4].

---

(١) عبد الرحمن، منظمة التحرير....، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.

(٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٢- حملت الإذاعة صوت المنظمة عبر الوطن العربي؛ ولأن ذلك الصوت كان صادراً عن قيادة تدور في فلك بعض الأنظمة العربية، فقد تسللت الخلافات، والتناقضات العربية، إلى ميكروفونات الإذاعة، ولعبت الإذاعة دوراً رئيسياً في تصاعد الخلافات بين المنظمة وبعض الدول العربية، كالأردن، مما دفع العاهل الأردني إلى أن يطلب من عبد الناصر إغلاق الإذاعة[١].

٣- كان طبيعياً أن تلتزم الإذاعة الخطاب الرسمي للمنظمة، وأن توصد أبوابها في وجه وجهات النظر الأخرى، مما أضر بمصداقيتها لدى التنظيمات الفلسطينية الأخرى، وصرف عنها قطاعاً هاماً من الفلسطينيين.

٤- مركز الأبحاث الفلسطيني[٢]:

تأسس في بيروت، في شباط (فبراير) ١٩٦٥، وتقرّرت أنشطته في:

١- تغطية الصراع العربي- الصهيوني بالدراسات العلمية، وتوفير المعلومات الصحيحة حول القضية الفلسطينية.

٢- تزويد مؤسسات المنظمة وأجهزتها بالمعلومات التي تفيدها، في نشاطها السياسي والإعلامي.

٣- جمع الوثائق المتعلقة بالصراع العربي- الصهيوني: القديمة، والمعاصرة؛ ومتابعة جمع ما يستجد منها؛ مع تنظيم سبل الاستفادة منها:

٤- جمع الكتب والدراسات، التي تقع في دائرة اهتمامات المركز، وإنشاء مكتبة مخصصة لهذا الغرض.

---

(١) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٢) اعتمدت أساساً، هنا على: الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الأول، ط١، دمشق، ١٩٨٤، ص٣٢.

التقييم:

يعد مركز الأبحاث أنجح مؤسسات المنظمة، في عهد الشقيري، فقد درب المركز مجموعة كبيرة من الشباب العربي والفلسطيني على أصول البحث العلمي المتخصص في قضية فلسطين؛ كما نجح في نشر الدراسات العلمية الرصينة عن القضية والشعب الفلسطيني على نطاق واسع عربياً ودولياً[١]، ومن ثم، فقد حظي المركز بسمعة طيبة وثقة متينة بوصفه المؤسسة العلمية الفلسطينية الأولى المعنية بالدراسات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعسكرية، المتعلقة بالصراع العربي- الصهيوني[٢].

ثانياً : تقييم أداء المؤسسات في عهد فصائل المقاومة

توطئة لتقييم مؤسسات المنظمة في مرحلة الفصائل بقيادة «فتح» التي يتزعمها ياسر عرفات، لابد من أخذ الملاحظات الآتية في الاعتبار:

أ- بانتقال دفة قيادة المنظمة إلى المنظمات الفدائية، وعلى رأسها حركة «فتح»، برئاسة ياسر عرفات، جرى تغيير في استراتيجية المنظمة، من قومية الصراع مع الصهيونية، إلى الرؤية التى انتهجتها الفصائل الفدائية، بضرورة اعتماد الفلسطينيين على أنفسهم في حل قضيتهم، وضرورة تبني استراتيجية حرب التحرير الشعبية لتحرير وطنهم، بعد أن أثبتت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أن دول المواجهة عاجزة عن حماية أراضيها، فضلاً عن تحرير أراض فلسطينية[٣].

ب- ضعف وتراخي القبضة الحديدية للأنظمة العربية على الساحة الفلسطينية، فكرياً، وسياسياً، وعسكرياً، بُعيد هزيمة حزيران (يونيو)؛ فقد أفسح ذلك التراخي مجالاً واسعاً، أمام القيادة الجديدة للمنظمة، للتغيير والتجديد في بنية المنظمة وأنشطتها[٤].

---

(١) عبد الرحمن، النضال الوطني...، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤.

(٢) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الثاني، ط١، دمشق، ١٩٨٤، ص٣٣.

(٣) عبد الرحمن، النضال الوطني...، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧.

(٤) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ج- توازى النشاطات المدنية للمنظمة مع كفاحها العسكري؛ طوال عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات، حتى تقلص الدور العسكري للمنظمة بخروج مقاتليها من لبنان، في صيف ١٩٨٢، إذ انكفأت البندقية الفلسطينية على نفسها، وخرجت من ساحة القتال، وتركز نشاط المنظمة في المجالات السياسية والخدمات المدنية[١].

أهم مؤسسات المنظمة في عهد عرفات

كانت:

أ- المجلس الوطني الفلسطيني؛ واللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي؛ وهي أهم المؤسسات السياسية.

ب- الصندوق القومي الفلسطيني؛ مؤسسة صامد؛ وهي أهم المؤسسات الاقتصادية.

ج- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني؛ ومركز الأبحاث الفلسطيني، ومركز التخطيط الفلسطيني، وهي أهم المؤسسات الاجتماعية والثقافية.

د- جيش التحرير الفلسطيني وتتبعه قوات التحرير الشعبية.

وسنتناول بالتقييم أهم تلك المؤسسات المدنية، وأكثرها تأثيراً في الحياة الفلسطينية، وفي مسيرة المنظمة.

١- المجلس الوطني الفلسطيني:

أ- ظل المجلس يتغير جزئياً من فترة لأخرى حسب الظروف. أي أن آلية انتخاب أعضاء المجلس بالاقتراع المباشر كما نص القانون الأساسي للمنظمة ظلت معطلة، ووجد التعطيل مبرره في ظروف الشعب الفلسطيني[٢].

---

(١) هيثم كيلاني، الشعب الفلسطيني والكفاح المسلح، شؤون عربية (تونس)، العدد (٤٤)، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٥، ص٧-٣٥.

(٢) كريشان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

ب- اتبع في تشكيل المجلس أسلوب التمثيل الفصائلي، وكانت الأغلبية لحركة «فتح»، ليس لعدد النواب المنتسبين إليها، فحسب، وإنما أيضاً لعدد المستقلين المتعاطفين معها، والفتحاويين الذين دخلوا المجلس ممثلين اتحادات ونقابات فلسطينية(١).

التقييم العام:

توزعت مقاعد المجلس بنظام الحصص، وقد أدى ذلك إلى:

١- هيمنة الفصيل الأقوى (فتح) على المجلس ومع هيمنتها على اللجنة التنفيذية صارت «فتح» المجموعة الأقوى في المنظمة وصار عرفات هو أقوى مسؤوليها(٢). وهكذا جمعت «فتح» السلطتين: التنفيذية والتشريعية بين يديها فصارت تراقب نفسها وتشرف على أعمالها بنفسها، مما مس النظام الديمقراطي المفترض للمنظمة.

وقد احتج بعض الباحثين لتبرير هيمنة «فتح»، بأنها تمثل الحزب الحاكم في المنظمة، في إطار نظام تعددي(٣)، إلا أن حجته يدحضها أن «فتح» لم تنتخب على رأس المنظمة من قبل الشعب الفلسطيني وإنما وصلت إلى موقعها في المنظمة عبر العمليات الفدائية التى أحرجت المنظمة واضطرتها لقبول الفصائل في أنسجتها(٤).

٢- التوسع في زيادة عدد مقاعد المجلس لتمثيل: كافة منظمات المقاومة، والتنظيمات الشعبية، والمستقلين، مما أدى إلى تقليص إمكانية المناقشات في المجلس وطغيان الأجواء الاحتفالية عليه؛ فكان ذلك دافعاً لقيادة المنظمة إلى نقل بعض مهامه إلى المجلس المركزي(٥).

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٤.

(٢) روبنبرغ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

(٣) أنظر: فرج، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

(٤) روبنبرغ، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

(٥) فرج، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.

٣- اتخاذ الحوار السياسي صيغة فردية وابتعاده عن الجماهير، مما تسبب في خلافات ومنازعات بين أعضاء المجلس من الفصائل المختلفة على الصلاحيات والسلطات[١].

٤- إفراز طراز خاص من المستقلين الذين عينوا في المجلس بتلك الصفة، وهم في الحقيقة ينتمون للفصائل والتنظيمات الشعبية[٢].

٥- إبقاء بعض الفصائل على قيد الحياة، بعضوية ممثلين لها في المجلس وإن فقدت وجودها الفعلي على الأرض[٣].

٦- غياب التنافس الانتخابي الديمقراطي الذي يعكس الأوزان الحقيقية للقوى ويدفع إلى العمل لكسب ثقة الجماهير[٤].

قد يُبرر نظام الحصص بصعوبة إجراء انتخابات مباشرة بين أفراد الشعب الفلسطيني الذين يعانون الاحتلال والتشتت في دول العالم؛ ولكن ذلك النظام في المحصلة النهائية، كان العائق الرئيسي أمام المجلس في بلوغ غاياته وأهدافه المرجوة.

٢- اللجنة التنفيذية:

كانت تلك، سماتها العامة، في عهد عرفات:

أ- انفصلت رئاستا المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، واتبع في تشكيل اللجنة نظام الحصص المذكور آنفاً[٥].

ب- تمتعت «فتح» بالأغلبية في اللجنة التنفيذية التي عكست تركيبتها موازين القوي، داخل المجلس الوطني[٦].

(١) الصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(٢) المصدر نفسه، ص٦٩.
(٣) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(٤) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(٥) كريشان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠-٣١.
(٦) المصدر نفسه، ص٣٦.

ج- توسعت مهام اللجنة وصلاحياتها بزيادة عدد الدوائر والهيئات الخاضعة لإشراف اللجنة ورقابتها، وقد بلغ عدد الدوائر التى شكلتها م.ت.ف. عبر دوراتها العشرين، سبع عشرة دائرة، بعد أن كان عددها، وقت استقالة الشقيري، خمس دوائر[1].

التقييم:

أ- تحررت اللجنة التنفيذية من الرقابة التشريعية، إلى حد كبير بسيطرة «فتح»، كما سلف، على المجلس الوطني واللجنة التنفيذية معاً. والرقابة المتبادلة بين السلطات، هي من أساسيات النظم الديمقراطية، وبغيابها يختل مسار عمل تلك السلطات.

ب- تكررت مساوئ نظام الحصص، سالفة الذكر، في مسيرة اللجنة.

ج- افتقدت اللجنة، إلى حد ما، الدقة في إدارة دوائرها، ويتضح ذلك في اختلاط اختصاصات بعضها، واشتراك أكثر من دائرة في نشاط واحد، فالنشاط السينمائي، مثلاً، اشترك فيه: دائرة الإعلام والثقافة، ومؤسسة صامد، والإعلام الموحد، ومركز الأبحاث[2].

٣- مركز الأبحاث:

واصل مركز الأبحاث مسيرة نجاحه، يدل على ذلك قيام عدد من الدول العربية بإنشاء مراكز مشابهة على أراضيها تختص بالصراع العربي- الصهيوني[3].

---

(١) لمزيد من التفاصيل: فرج، مصدر سبق ذكره، ص٩٧-٩٨.

(٢) خالد القشطيني، المقاومة المدنية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الخامس، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص٣٣٧.

(٣) فرج، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩.

يعود نجاح مركز الأبحاث إلى العوامل الآتية[1]:

١- اتباع الأسلوب العلمي في الدراسات، والمهام البحثية.

٢- حياد المركز، وحرصه على تأكيد كونه مؤسسة بحثية ليس من مهامها: الإعلام، أو التعبئة، أو إعداد المذكرات السياسية للاجتماعات والمؤتمرات، وكونه ليس ناطقاً باسم المنظمة.

٣- مع حرص المركز على استقلاله، فإنه قد رسخ تقليداً بالتعاون والتنسيق مع أجهزة المنظمة ومراكز الأبحاث الأخرى المعنية بالقضية الفلسطينية.

مع الإشادة بمركز الأبحاث، لا يفوتنا الوقوف عند ملاحظة هامة بشأن: تعرض المركز لاعتداءات إسرائيلية، واقتحام، ونهب، في حوادث عديدة، خلال الفترة من سنة ١٩٦٩، حتى سنة ١٩٨٣[2]؛ وتثور تساؤلات حول تلك الحوادث المتكررة، والجهود التى كان مفترضاً بذلها لتأمين وحماية قلعة بحثية كتلك. كما تتأكد أهمية البحث والدراسة في معارك الأمة وصراعاتها من الاستهداف الصهيوني لمركز الأبحاث على مدار سنوات الصراع.

٤- الهلال الأحمر:

مؤسسة، أثبتت هي الأخرى، تميزاً وجدارة، كان ميلادها الحقيقي بقرار المجلس الوطني في دورته السادسة (القاهرة-١٩٦٩)، تفعيل الهلال الأحمر الفلسطيني[3].

أهم أعمال الجمعية[4]:

١- زاولت إلى حد كبير، مهام ومسؤوليات وزارات الصحة في الدول ذات السيادة.

---

(١) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٢) لمزيد من التفاصيل: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٤) القشطيني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٧.

٢- اهتمت بشؤون التربية والتعليم، ومكافحة الأمية.

٣- أنشأت مراكز لتعليم اللغات الأجنبية، وبعض الحرف ،والفنون الفلسطينية التقليدية.

٤- تولت متابعة أحوال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وتسجيل بياناتهم، وتفاصيل ما يلاقونه في معتقلاتهم، وتقديم تقارير بذلك الشأن.

٥- امتد نشاطها إلى الإحصاء، والإعلام، والعلاقات العامة، والشؤون الاجتماعية.

أهم العقبات التي واجهتها(١):

واجهت الجمعية، في أعمالها، عقبات أثرت على مسيرتها، وإنجازاتها المتميزة، وهي عقبات نبعت أساساً من ظروف المنظمة، وكان أبرزها:

١- الأوضاع غير المستقرة أمنياً وسياسياً، خاصة في لبنان، حيث كان للجمعية حضور بارز وجهد كبيرٌ في تقديم خدماتها للاجئي المخيمات، وسواهم من الفلسطينيين.

٢- نقص الكادر المتخصص والأجهزة الطبية الحديثة وضعف الاعتمادات المالية والافتقار إلى التقنيات الحديثة والإحصاءات السكانية الدقيقة في ميادين عملها.

الاستنتاجات

١- اتسام المنظمة، في عهد الشقيري، بجمع السلطتين التشريعية والتنفيذية في يد واحدة، فيما اتسم عهد عرفات بطغيان السلطة التنفيذية، ممثلة في اللجنة التنفيذية على السلطة التشريعية، ممثلة في المجلس الوطني. أي أن المنظمة طوال مسيرتها، افتقدت التوازن المفترض بين سلطاتها، وافتقدت بالتالي، أُسسها النظرية التي قامت عليها.

---

(١) فرج، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩.

٢- وقوع المنظمة في المسافة بين طبيعة المنظمة الثورية، وطبيعة الدولة ذات المؤسسات، أفقد المنظمة خط العمل المحدد الواضح، وجعلها تتردد في خطابها وأعمالها بين خطي عمل مختلفين، وحرمها من كثير من مميزات النظم الثورية، وإن أضاف إليها، في الوقت نفسه، بعض مساوئ نظام الدول، كالبيروقراطية، والفساد.

الفصل الخامس

المؤسسات المالية

نعيمة عبد ربه أبو مصطفي

تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الأم بين الفصائل الفلسطينية، لما قدمته من عطاء متواصل، في جميع المجالات، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والعسكرية، وفي سبيل الدفاع عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورفع المعاناة عن شعبها.

كانت للمؤسسات المالية في المنظمة أهمية كبيرة، لما تقدمه من خدمات للشعب الفلسطيني، ولمدي تأثيرها في الحياة الاقتصادية الفلسطينية، فضلاً عن تأثيرها في الحركة السياسية والعسكرية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

تعرض الدراسة دور المؤسسات المالية في منظمة التحرير الفلسطينية، والهيكلية التنظيمية لها، والجهات المشرفة عليها، وأهم الإنجازات، فضلاً عن الانتقادات.

أولاً : المؤسسات المالية للمنظمة

قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية، لم يكن هناك من يمثل فلسطين في جامعة الدول العربية، سوى «الهيئة العربية العليا»، و«حكومة عموم فلسطين» الممثلة في الجامعة العربية بالسيد أحمد حلمي[1]، ولم تكن هناك مؤسسات مالية شرعية، تتلقى المعونات الاقتصادية والمالية الموجهة إلى الشعب الفلسطيني.

كانت المعونات تأتي، في شكل هبات – أو قروض طويلة الأجل، من أمريكا، وبريطانيا إلى الدول المتضررة من العدوان الإسرائيلي، ومنها فلسطين،

(١) د. أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تأسيسها، مساراتها، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، نيقوسيا، ١٩٨٧، ص٦٦.

وفي عام ١٩٦٣ منحت هاتان الدولتان ٢٥٠مليون دولار[١] للدول المتضررة من العدوان الإسرائيلي، وهي الدول المجاورة لفلسطين، بالإضافة إلى المساعدات التي قدمتها وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، فكان لا بد من توظيف هذه الأموال بشكل سليم، وقيام جهة معينة بتلقي هذه الأموال، والإشراف علي صرفها.

خصصت المادة الرابعة والعشرين من «النظام الأساسي للمنظمة»، لإنشاء «الصندوق القومي الفلسطيني» لتمويل أعمال المنظمة ليكون هو الجهة المنوط بها مسؤولية الشؤون المالية المتعلقة بالمنظمة.

الصندوق القومي الفلسطيني:

تأسس مع منظمة التحرير الفلسطينية، في عام ١٩٦٤، وتكون من مجلس إدارة، مدته ثلاث سنوات، قابلة للتجديد بموافقة اللجنة التنفيذية للمنظمة، ولا يجوز أن يقل عدد أعضاء الصندوق عن خمسة عشر عضواً ،أو يزيد عن عشرين[٢].

يتم انتخاب رئيس مجلس إدارة الصندوق، من بين أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، ويغدو عضواً في اللجنة التنفيذية، ويتم تعيين مساعدين له للتخطيط المالي، والشؤون الاقتصادية. أول من تولى منصب رئيس الصندوق رئيس البنك العربي، عبد المجيد شومان، واستمر في هذا المنصب، حتى عام ١٩٦٩.

لعب الصندوق القومي الفلسطيني، دور وزارة المالية، بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث قام بالإشراف على الأنشطة المالية للمنظمة، من إيرادات ونفقات، وتوجيه الاستثمارات في المسار الصحيح، وذلك في إطار الميزانية المعتمدة من المجلس الوطني الفلسطيني.

---

(١) أنيس صايغ، فلسطينيات، «سلسلة كتب فلسطينية»، العدد ١٢، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، تموز/يوليو ١٩٦٨، ص٨٢.

(٢) راشد حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني ٦٤-١٩٧٤، سلسلة «كتب فلسطينية»، العدد ٦٤، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، آب (أغسطس) ١٩٧٠، ص٦٤:ص٦٥.

من أهم مهام الصندوق القومي الفلسطيني[1]:

- الإشراف على نفقات الدوائر والمكاتب، والمؤسسات، وتدقيق الحسابات الخاصة بها.
- مراقبة نفقات جيش التحرير الفلسطيني، وذلك بالتعاون مع الإدارة المالية الخاصة بالجيش.
- اعتماد محاسبين قانونيين، لفحص حسابات المنظمة.
- الإشراف على نفقات، مكاتب المنظمة، في أكثر من ٤٩ دولة.
- الإشراف على نفقات مركزي الأبحاث والتخطيط وإذاعة صوت فلسطين... الخ، وجميع دوائر المنظمة ومؤسساتها، وذلك في ظل أجواء سياسية وتنظيمية معقدة، يصعب على أي جهة مالية في أي دولة القيام بها على أكمل وجه.

بالرغم من الظروف الصعبة للمنظمة غير المستقرة، فإنها استطاعت عن طريق الصندوق القومي مساندة الانتفاضة الفلسطينية، في عام ١٩٨٧، وتقديم معونات للهيئات العاملة على ذلك، داخل الأراضي المحتلة. كما ساعدت المنظمة في دعم التحرك الدبلوماسي لسير المفاوضات السلمية، ورعاية أسر الشهداء والمصابين، الذين كانت تتضاعف أعدادهم، يومياً، بالتعاون مع «جمعية أسر مجاهدي وشهداء فلسطين» المسجلة في سوريا.

قام «الصندوق القومي الفلسطيني» برصد ميزانية خاصة للخدمات الطبية، عن طريق «الهلال الأحمر الفلسطيني»، لمعالجة المقاتلين، وتوعيتهم بالإسعافات الأولية، ووضع برامج وقائية، للحفاظ على صحتهم.

---

(١) المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثانية عشرة، من ١-٩ حزيران (يونيو)، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤، ص٧٥.

كما استعان الصندوق القومي، بالإعلام، لإطلاع الرأي العام على حقيقة الموقف المالي للمنظمة، وحث الحكومات العربية على الوفاء بالتزاماتها المالية المتراكمة للمنظمة[1]. وقام بوضع خطط تؤدي إلى زيادة الموارد المالية.

البنك الوطني الفلسطيني:

تأسس، في ٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٤، لتمويل أنشطة «منظمة التحرير الفلسطينية»، وأول من رأس إدارة البنك، هو عبد المجيد شومان، في عهد أحمد الشقيري.

تم استخدام هذا البنك، في المعاملات المالية للمنظمة، ولوحظ شح الإشارة إليه في دورات المجلس الوطني الفلسطيني، ولم يرد أي ذكر لميزانية هذا البنك، أو أنه تابع «لمنظمة التحرير الفلسطينية»، وإن أشارت بعض الدراسات[2] إلى علاقة وثيقة بينه وبين المنظمة، وأنه تم تأسيسه، في دمشق، ومعظم أنشطته تدار في لندن، تم نقله إلى الأردن، وتم افتتاح عدة فروع له، في دول عربية مختلفة.

أشارت الدراسة نفسها إلى تمويل هذا البنك عن طريق، «منظمة الرعاية الفلسطينية»، في جنيف، عن تبرعات الأثرياء الفلسطينيين، وحصيلة «ضريبة التحرير»، التي يتم جمعها للصندوق القومي الفلسطيني، وتودع في البنك لاستثمارها.

استخدم هذا البنك في تحويل الأموال إلى الأراضي المحتلة، بواسطة اللجنة الأردنية الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية»[3].

---

(١) المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الرابعة، ١٠-١٧/٧/١٩٦٨، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨، ص١١٧:ص١١٩.

(٢) نبيل س.ليفنجستون، دايفيد هالفي، القصة الحقيقية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مراجعة وتقديم أحمد رائف، الزهراء للإعلام العربي، مركز الدراسات والترجمة، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٨٠:ص١٨٢.

(٣) المصدر نفسه، ص١٨١.

مؤسسة صامد:

تأسست في عام ١٩٧٠، وهي مستقلة اقتصادياً تتبع لجنة الشؤون الاجتماعية، لمنظمة التحرير الفلسطينية.

استقلت «صامد» عن هيئة الشؤون الاجتماعية، في عام ١٩٧٣، وفي عام ١٩٨٤، ألحقت بالهيئة الاقتصادية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. قد تعرضت المؤسسة لدمار شديد، إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، ولكنها استعادت نشاطها بعد ذلك وفتح عدة فروع لها في عدد من البلدان العربية والأجنبية.

اهتمت «صامد»، بالأعمال التجارية، والصناعية، بالدرجة الأولى، حيث قامت باستثمار مبلغ ٢٥ ألف دولار في عام ١٩٧٠[١]، لإنشاء مصانع صغيرة في معسكرات اللاجئين الفلسطينيين، في لبنان والأردن، من أجل إنتاج الملابس العسكرية الخاصة بجيش التحرير الفلسطيني، بالإضافة إلى الاستثمار في مجالات الزراعة، والتجارة، داخل فلسطين وخارجها، وذلك من أجل مضاعفة أموال المنظمة، واستثمارها بشكل يخدم الفلسطينيين، ويدر عائداً على أموال المنظمة.

عملت مؤسسة «صامد» على وضع أساس اقتصادي للدولة الفلسطينية المرتجاة، لذا أمدت «صامد" أسر الشهداء بالمعونات، ووفرت فرص عمل لهم، وعملت على استمرار الكفاح داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها، كما أسهمت في الحفاظ على التراث الفلسطيني، والقيم الفلسطينية.

أخذت «صامد» في الانتشار، بعد أحداث ١٩٨٢ في لبنان، حيث توسعت في الصناعات المختلفة، فتميزت في صناعة الأثاث، والمعدات الفنية، والأغذية المصنعة، والمحفوظة، والملابس الصوفية....الخ، وأصبح لها مصانع في العديد من الدول، واشتركت في مشاريع زراعية، ومزارع للدواجن، ومصانع للإطارات، والأدوات الكهربائية، ولا سبيل هنا لحصر جميع أعمال «صامد»، ولكن وجب علينا ذكرها، كمؤسسة اقتصادية ضخمة، تتبع «منظمة التحرير الفلسطينية».

---

(١) المصدر نفسه، ١٨٢.

البنك العربي:

خلال مناقشة الميزانية، في الدورة الرابعة عشرة، للمجلس الوطني الفلسطيني (٢٠-٢٢ كانون الثاني (يناير)، ١٩٧٩، جاء في التقرير المالي، أن المجلس قرر إيداع نسبة ملائمة من أموال «الصندوق القومي الفلسطيني» لدى البنك العربي المحدود، ولم ترد قيمة المبالغ التي سيتم إيداعها، والى أي شكل من أشكال الاستثمار سوف توجه.

معروف أن البنك العربي تأسس في عام ١٩٣٠، بواسطة رجلين فلسطينيين هما عبد المجيد شومان، وأحمد حلمي، وبدأ البنك نشاطه في القدس.

تم انتخاب أحمد حلمي، رئيساً «لحكومة عموم فلسطين». في عام ١٩٤٨، واستمر حتي ١٩٥٢، وبعد قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨، تم نقل إدارة البنك إلى عمان بالأردن، واستمر في نشاطه العادي، وتم افتتاح عدة فروع له في الدول العربية والأجنبية المختلفة.

بسبب انخراط مؤسسي البنك العربي في العمل السياسي الفلسطيني، تم الربط بينه وبين «منظمة التحرير الفلسطينية»، وتمت عدة معاملات مالية، لم تتوافر عنها بيانات في تقارير المجلس الوطني الفلسطيني.

في عام ١٩٧٣، وتوفي مؤسس هذا البنك، عبد الحميد شومان، وخلفه في رئاسة البنك ابنه، عبد المجيد شومان، والذي كان رئيساً للبنك الوطني الفلسطيني، أيضاً.

أشارت بعض الدراسات[1]، إلى وجود حسابات سرية في هذا البنك باسم أعضاء «منظمة التحرير الفلسطينية»، وهذه الأموال ضمن الأموال التي يقوم بتحصيلها «الصندوق القومي الفلسطيني»، ولم تتوافر لدى الباحثة بيانات تؤكد هذا الكلام، غير أنه في العديد من القرارات المالية[*] الصادرة عن المنظمة، والصندوق القومي، طالبت بضرورة توحيد الحسابات المالية المفتوحة باسم «المنظمة»، و«الصندوق القومي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية».

---

(١) المصدر نفسه، ص١٨٣.

(*) لمزيد من التفاصيل: راجع القرارات المالية للصندوق القومي الفلسطيني، دورات مختلفة من المجلس الوطني الفلسطيني

ثانيا : الجهات التي يدعمها الصندوق

عمل «الصندوق القومي الفلسطيني» منذ اليوم الأول لتأسيسه، على وضع هيكلية تنظيمية لإدارة العمل بشكل جيد، وبدأ خطواته الأولى بتحديد الجهات الخاضعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمنوط بها الإشراف على نفقاتها، وهذه الجهات هي:

١- جيش التحرير الفلسطيني:

أخذ الشقيري موافقة الزعماء العرب، في مؤتمر القمة العربي الثاني، على تكوين وحدات عسكرية فلسطينية، في بعض الدول العربية المحيطة بفلسطين، وقام برصد ٩٠% من ميزانية المنظمة[١] لدعم وتدريب القوات المسلحة الفلسطينية. لكن الدول العربية أثرت في بناء هذا الجيش، حيث تم تخفيض الميزانية المرصودة له إلى ٨٥%[٢]، في عام ١٩٦٦، وذلك بسبب عدم وفاء الدول العربية بسداد حصتها المالية المقررة لدعم «منظمة التحرير الفلسطينية».

٢- مكاتب المنظمة:

تم فتح العديد من مكاتب «منظمة التحرير الفلسطينية»، وصلت إلى حوالي ٥٠ مكتباً في دول عربية وأجنبية، وذلك في سبيل زيادة دعم المنظمة في الداخل والخارج، ومراعاة شؤون الفلسطينيين في تلك الدول، وقام الصندوق القومي الفلسطيني بالإشراف على نفقات هذه المكاتب، ودفع رواتب العاملين فيها.

٣- مركزا الأبحاث والتخطيط:

اختار الشقيري بيروت لتكون مقراً لمركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لما كانت تتمتع به لبنان آنذاك من انفتاح إعلامي وثقافي كبيرين يساعدان على توافر مناخ ملائم لعمل المركز، وتوافر المراجع العلمية والاتصالات. وأصدر المركز، حتى عام ١٩٨١، نحو ٣٤٠ كتاباً (صدر أكثر من

---

(١) د.أسعد عبد الرحمن، النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، في: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الخامس، ط١،بيروت ،١٩٩٠،ص١٦٧:ص٢٩٧.

(٢) عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.

٣٠٠ منها في العشر سنوات الأولى)، بين (١٩٦٧– ١٩٧٧)[1]، بالإضافة إلى إصدار مجلات شهرية وتنظيم ندوات ودورات خاصة بمشكلة القضية الفلسطينية، وإصدار دراسات خاصة بالكيان الصهيوني، استفادت منها جميع الدول العربية.

٤- الإذاعة:

تم افتتاح إذاعة «صوت فلسطين»، و«صوت منظمة التحرير الفلسطينية»، في القاهرة في عام ١٩٦٥، وتخصصتا في إذاعة أخبار القضية الفلسطينية، وساعدتا في تعبئة الشعب الفلسطيني والعربي خلف «منظمة التحرير الفلسطينية».

٥- الاتحادات الشعبية:

قبل قيام «منظمة التحرير الفلسطينية، كان هناك عدة اتحادات جماهيرية، مثل «الاتحاد العام لطلبة فلسطين»، والذي تخرجت منه نسبة عالية من القيادات الفلسطينية اللاحقة. واستمر هذا الاتحاد بعد قيام المنظمة، وتم إنشاء عدة اتحادات بعده، مثل «اتحاد عمال فلسطين»، «اتحاد كتاب فلسطين»، والذي عقد مؤتمره الأول في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦، واعتبر نفسه جزءاً من «منظمة التحرير الفلسطينية»، وكان على منواله بقية الاتحادات.

ساعدت هذه الاتحادات في توعية الفلسطينيين بشؤون قضيتهم ودور المنظمة في سبيل تحرير فلسطين، وخضعت هذه الاتحادات للصندوق القومي الفلسطيني، من ناحية التمويل والإنفاق.

٦- المجلس الوطني الفلسطيني:

هو الجهة المنوط بها وضع مواد النظام الأساسي للجنة التنفيذية، والصندوق القومي الفلسطيني، وتمويل جميع ندوات ومؤتمرات المجلس من خلال الصندوق، وكذلك الإنفاق على جميع إصدارات المجلس، من تقارير وأبحاث، وأية إصدارات أخرى.

(١) المصدر نفسه، ص٨٩.

انبثق عن المجلس الوطني الفلسطيني عدة لجان، عملت على تحسين الأوضاع الفلسطينية داخل الوطن المحتل، مثل لجنة شؤون الوطن المحتل، ولجنة المنظمات الشعبية، ولجنة الشؤون الاجتماعية، والتربية والتعليم العالي، ولجنة شؤون الفلسطينيين في لبنان.

كما تم تأسيس العديد من المنشآت الخدمية في الدول العربية والأجنبية التي تعمل تحت اسم «منظمة التحرير الفلسطينية»، ويشرف عليها، مالياً، الصندوق القومي، وكلها منبثقة عن المؤسسات التي تم ذكرها، ولا سبيل هنا لحصر جميع مؤسسات المنظمة.

ثالثاً : مصادر التمويل والإنفاق

نظراً للطبيعة الثورية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكونها تناضل في سبيل استرداد أراضيها المحتلة، فقد اختلفت عن الدولة المستقلة، كما تختلف ميزانيتها أيضاً عن ميزانية وزارة المالية.

وإن الدول تحصل علي أموالها عن طريق مواردها الاقتصادية، أو القروض والمساعدات الأجنبية، أو ما يتم تحصيله من رسوم حكومية، وضرائب من الشعب. أما منظمة التحرير الفلسطينية فتحصل على مواردها عن طريق مساعدات مالية، أو عسكرية، أو خدمات تقدم إليها. كما أن نفقاتها مختلفة، حيث أنها تعطى أولوية كبري للنضال في سبيل استرداد أراضيها.

أقرت الدول العربية في مؤتمر القمة العربي الثاني أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤، والذي اعتمد إقامة «منظمة التحرير الفلسطينية»، تخصيص مبلغ معين يدفع للمنظمة، بصفة دائمة، للدعم والمساعدة. كما قام الصندوق القومي الفلسطيني بتحرير وفرض عدة رسوم، يستطيع من خلالها توفير الحد الأدنى لنفقاته ومنها:

١- ضريبة التحرير:

تم تحصيلها من جميع العاملين في الدوائر الحكومية العربية، بناءً على قرارات حكومية تلزمهم بذلك، وكرست حصيلتها لصالح «الصندوق القومي الفلسطيني».

شكلت «ضريبة التحرير» الركيزة الأساسية، التي يقوم عليها «الصندوق» لتغذية موارده، وكانت الكويت أول دولة عربية وافقت على خصم نسبة ٥% من رواتب الموظفين الفلسطينيين العاملين فيها، ويتقاضون علاوات، فضلاً عن نسبة ٣% من الموظفين الذين لا يتقاضون علاوات.

بلغ دخل «الصندوق القومي» من هذه النسبة أكثر من خمسين ألف دينار شهرياً من الكويت، وحدها[١].

تم تحصيل نسبة ٥%، من مرتبات العاملين في أبو ظبي الذين يعودون إلى أصل فلسطيني، و٢% من جميع العاملين في الحكومة وتزيد رواتبهم الشهرية عن ١٠٠ دينار، و١% ممن تقل رواتبهم عن ١٠٠ دينار. وتم تحصيل نسبة ٥%، من الفلسطينيين العاملين في كل من قطر، والبحرين، ورأس الخيمة.

تم فرض عدد من الرسوم لنصرة القضية الفلسطينية في دبي، وقامت سوريا والعراق، باستقطاع ٣% من رواتب الموظفين والعمال الفلسطينيين في المؤسسات الحكومية، أو من هم من أصل فلسطيني؛ وفي ليبيا تم استقطاع نسبة ٦% من رواتب الفلسطينيين العاملين فيها، أو ممن يعودون إلى أصل فلسطيني[٢].

٢- المساعدات العربية:

في مؤتمر القمة العربي التاسع ٢-٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، أخذت الدول العربية قراراً، بدعم «منظمة التحرير الفلسطينية»، بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار سنوياً لمدة عشر سنوات تالية، ابتداءً من مطلع عام ١٩٧٩، على أن تقوم كل دولة بدفع التزاماتها، على ثلاثة أقساط سنوية متساوية[٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص١١٥.

(٢) المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الرابعة عشرة، دورة الشهيد هواري بومدين من ٢٠-٢٢ كانون الثاني، منظمة التحرير الفلسطينية ،دمشق، ١٩٧٩، ص٤٠:ص٤٢.

(٣) المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة السابعة عشرة، من ٢٢-٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر)، منظمة التحرير الفلسطينية، عمان، ١٩٨٤، ص٧١:ص٧٢.

ويوضح الجدول رقم (١) الالتزامات المقررة لكل دولة على حدة.

جدول رقم (١)

الدولة	المبلغ بالمليون دولار أمريكي
الإمارات	٣٤,٣
الجزائر	٢١,٤
العراق	٤٤,٦
السعودية	٨٥,٧
قطر	١٩,٨
الكويت	٤٧,١
ليبيا	٤٧,١
إجمالي	٣٠٠

المصدر: المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة السابعة عشرة، من ٢٢-٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، منظمة التحرير الفلسطينية، عمان، ١٩٨٤، ص٧٣.

وضح لنا الجدول رقم (١) المبالغ المقررة على كل دولة لدعم «منظمة التحرير الفلسطينية». وقد جاء في التقرير المالي للدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني أن إجمالي المبلغ الذي التزمت به الدول العربية الموضحة بالجدول نفسه، ٢٥٠ مليون دولار أمريكي[*]، وهذا تضارب في الأرقام للمصدر نفسه، لعددين مختلفين.

سددت بعض الدول الالتزامات التي عليها، وتأخر الباقي، وتوقفت العراق عن التزاماتها المترتبة عليها، منذ عام ١٩٨١، وقامت الجزائر بتسديد مبلغ ٢٠ مليون دولار[١]، ثمن شراء أسلحة ومعدات للمنظمة.

ناشد «الصندوق القومي الفلسطيني» جميع الدول العربية سداد التزاماتها المالية تجاه «منظمة التحرير الفلسطينية»، وأثير هذا الموضوع في جميع جلسات ودورات المجلس الوطني الفلسطيني المتتالية.

(*) لمزيد من التفاصيل، راجع: الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، ١٩٨٨.

(١) المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة السادسة عشرة، دورة الشهيد سعد صايل، من ١٤-٢٢ شباط/فبراير١٩٨٣، منظمة التحرير الفلسطينية، الجزائر، ١٩٨٣، ص١٥١.

أقرت القمة العربية السابعة، في الرباط، ٢٦-٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٤، مليون دولار، تدفعها الدول المنتجة للبترول[1].

نستطيع متابعة إجمالي إيرادات ونفقات «الصندوق القومي الفلسطيني»، خلال فترة زمنية، من خلال الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

إجمالي الإيرادات والنفقات للصندوق القومي الفلسطيني

خلال الفترة (٧٢-١٩٩٠)

السنة المالية	الإيرادات	النفقات
١٩٧٣/٧٢	$ ٣٤٨٥٠٧٣,٢٦٦	$ ٢٠٦٦٥٢٠,٢٨٨
١٩٧٤/٧٣	$ ٣١٧٢٣٣١,٣١٧	$ ٢١٧٥٤٩٠,٨٧٥
١٩٧٥/٧٤	$ ٤٧٨٦٦٩١,٢٠٤	$ ٤٥٢٣٤٩٣,٩٩٣
١٩٧٦/٧٥ *	$ ٥٨٧٨٤٠٠,٦٣٥	$ ٤٨١٢٨٨٢,٧٩
١٩٧٧/٧٦	$ ٨٥٤٥٦٥٢,٧٤٧	$ ٤٢٣٧٠٦١,٨٥١
١٩٧٨/٧٧ **	$ ١٣٥٦٥٩٦٢,٦٥٤	$ ٤٨٢٣٧٥٢,٠٠٦
١٩٧٩/٧٨	$ ٣٠٦٣٧٤٠٠,١٧١	$ ١٢٣٤٢٦٧٧,٨٤٤
١٩٨٠/٧٩	$ ٨٤٦٣٣١٤١,٩٨٩	$ ٣٧٦٦٤٧١٤,٨٧٣
١-١٢-٨٤/٣-٦-٨٥	$ ١٢٣٤٦٨٧٦٤	$ ٢٦٦٩٩٨٤٦
١٩٨٦/٨٥	$ ١٩٠٠٠٠٠٠٠	$ ١٧٩٧٠٢٠٥٨
١-٧-٨٦/٣١-٣-٨٧	$ ١٤٩٢٠٣٠٧٥	$ ١٤٤٤٨٥٦٤١
يوليو/تموز ٨٧- يونية/حزيران ٨٨		$ ٢١٣٠٠٠٠٠٠
يوليو/تموز ٨٨- يونية/حزيران ٨٩		$ ٢٧٧٠٠٠٠٠٠
أغسطس/آب ٨٩- يونية/حزيران ٩٠		$ ٣٠٧٠٠٠٠٠٠

الجدول من إعداد الباحثة.

(١) عصام الدين فرج، منظمة التحرير الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٩٣، سلسلة «قضايا دولية وإقليمية»، العدد ٢٧، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨، ص١٠٨.

المصدر:

- عام٧٢/١٩٧٣، المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثانية عشرة، من ١-٩ حزيران/يونيو، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤، ص٥٨.
- عام ٧٣/١٩٧٤، المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثالثة عشرة، دورة الشهيد كمال جنبلاط، من ١٢-٢٢ آذار/مارس،١٩٧٧، جامعة الدول العربية، بالقاهرة، ص٣٠:ص٣١.
- عام ٧٤/١٩٧٥، المصدر نفسه، ص٣٥.
- عام ٧٥/١٩٧٦، المصدر نفسه، ص٣٥.

* جاء في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، أن الإيرادات، خلال عام ٧٥/١٩٧٦، بلغت ٥٩٧١١٧٣,١٩٣ دينارا أردنيا، والنفقات ٥٤٣٥٧٤١,٥٩٢ دينارا أردنيا؛ ص١٠٢

** في عام ٧٧/٧٨، ورد في الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، الإيرادات ١٤٧٨٢٤٥٨,٤١٤ دينارا أردنيا، النفقات ٤٨٣٨٧١٢,٦٧٤ دينارا أردنيا، وهذا مخالف لما ورد في الجدول في الدورة الرابعة عشرة.

- عام ٧٦/١٩٧٧، المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الرابعة عشرة، دورة الشهيد هواري بومدين من ١٥-٢٢ كانون الثاني/يناير ،١٩٧٩، منظمة التحرير الفلسطينية، دمشق، ص١٠٣.
- عام ٧٧/١٩٧٨، المصدر السابق، ص١٠٥.
- عام ٧٨/١٩٧٩، الدورة الخامسة عشرة، مصدر سبق ذكره، ص١٣٨.
- الفترة من ١-١٢-٨٤ إلي ٣-٦-١٩٨٥، وعام ٨٥/١٩٨٦، الفترة من ١-٧-٨٦ إلى ٣١-٣-٨٧، المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثامنة عشرة، من ٢٠-٢٥ نيسان/أبريل، منظمة التحرير الفلسطينية، الجزائر، ١٩٨٧، ص٩٢.
- الفترات من ١٩٨٧-١٩٩٠، عصام الدين فرج، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.
- لم تتوافر بيانات عن الإيرادات للفترة من ٨٧-١٩٩٠.

يوضح لنا الجدول السابق حجم الإيرادات التي تلقتها منظمة التحرير الفلسطينية خلال الفترة المذكورة، ومن الملاحظ أن الإيرادات كانت في ارتفاع مستمر، مع قفزة كبيرة بعد ثمانينات القرن العشرين، ويعود ذلك إلى زيادة الدعم الذي تلقته المنظمة، بعد حرب لبنان (١٩٨٢)، وكذلك الانتفاضة (١٩٨٧) وفي المقابل نجد ارتفاعا في النفقات لمواجهة متطلبات المرحلتين، وتعويض الدمار الذي لحق بالمؤسسات الفلسطينية بسبب الاجتياح الإسرائيلي للبنان وتدمير مواقع المنظمة، ومعسكرات التدريب الخاصة بالجيش الفلسطيني، ومركزي الأبحاث والتخطيط بالإضافة إلى تعويضات أسر الشهداء، ورعايتهم، ومعالجة المصابين، وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية. وحسب التقديرات بلغت خسائر الاجتياح بين ٣٥٠-٤٠٠ مليون دولار[١].

تعرضت المنظمة لعدة خسائر جراء القصف لمواقعها في سوريا عام ١٩٨٣[٢]، وفي طرابلس عام ١٩٨٣، مما أثر على ميزانيتها وألحق بها خسائر.

مرت المنظمة بأزمة ثالثة بعد حرب الخليج، عام ١٩٩٠، وذلك بعد انقطاع دول الخليج خاصة، والدول العربية عامة تقديم الدعم للمنظمة، كما توقفت بعض الدول العربية عن جمع ضريبة التحرير، مما اضطر المنظمة إلى اتخاذ عدة إجراءات لخفض النفقات، والتغلب على هذه الأزمة، منها تخفيض عدد الوفود المشاركة في المؤتمرات الدولية، وتجميد المصروفات التي لا تؤثر بشكل كبير على سير العمل.

٣- تبرعات الجاليات الفلسطينية والعربية:

قام الصندوق القومي الفلسطيني بحملة تبرعات، في عام ١٩٧٥، بعد إلقاء الرئيس عرفات خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤).

---

(١) المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة السادسة عشرة، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤.

(٢) سميح شبيب، منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية، دول الطوق ١٩٨٢-١٩٨٧، شرق بيرس، نيقوسيا، ص٢٩-٣٠.

نجحت هذه الحملة في توثيق الروابط بين الجاليات الفلسطينية في المهجر والصندوق القومي الفلسطيني، كما ساعدت في تمويل الصندوق بمبالغ جيدة، وكانت نقطة البداية لمزيد من التبرعات.

قامت بعض الدول العربية – بالإضافة إلى فرض «ضريبة التحرير»– بعدة حملات تبرع، من مواطنيها العرب، خاصة في المناسبات القومية.

٤- سندات تحرير فلسطين:

عبارة عن سندات دين لحامله، تصدرها المنظمة، من فئتي خمسة وعشرة دنانير، تسدد أثمانها لحامله خلال فترة لا تتجاوز عشر سنوات، بفائدة سنوية قدرها ٤%، على أن يكون هذا الإصدار بكفالة جامعة الدول العربية، ويجرى سحب يانصيب على أرقام هذه السندات، مرة كل عام، بجوائز مالية يقررها مجلس الإدارة معفاة من أية ضرائب كانت، في سائر الأقطار العربية[١].

٥- مصادر أُخرى:

تم إصدار «طابع تحرير»، باعتماد من الدول العربية، لصالح منظمة التحرير الفلسطينية، واستخدم في المعاملات البريدية.

فرض رسم سنوي، قدرة ٢٥٠ فلساً، أو ما يعادلها، بالعملات الأخرى، يلتزم بدفعها كل فلسطيني، تجاوز الثامنة عشرة من عمره[٢].

حصلت «منظمة التحرير الفلسطينية» على مساعدات وخدمات أخرى عديدة، مثل إقامة معسكرات تدريب في عدد من الأقطار العربية، والدعم الإعلامي الذي حصلت عليه من الدول العربية، بتأييدها في جميع المحافل الدولية، والمناسبات العامة. كما حصلت على دعم من الدول الأجنبية، في يناير /كانون

(١) حميد، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٦٥.

الثاني ١٩٧٠، خصص التلفزيون السوفييتي برنامجاً كاملاً للمقاومة الفلسطينية، أعلن عرفات بعد زيارته للاتحاد السوفييتي، في العام نفسه، أن السوفييت وافقوا على تزويد المنظمة بالأسلحة التي تلزمها، وفي تموز (يوليو) ١٩٧٢، حصلت «المنظمة» على شحنات من الأسلحة السوفييتية، مباشرة، بالإضافة إلى تغطية إعلامية واسعة لنضالها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي[١].

زار الشقيري الصين الشعبية في عام ١٩٦٥، وتم فتح مكتب للمنظمة في الصين، وتوقيع اتفاقية لتزويد المنظمة بالأسلحة[٢].

غطت الأمم المتحدة نفقات سفر أعضاء الوفود الفلسطينية لحضور الاجتماعات والمؤتمرات التي يدعون اليها، واعتبرت الأمم المتحدة هذه النفقات ضمن ميزانيتها العادية[٣].

رابعاً :- إنجازات الصندوق القومي الفلسطيني

١- على الصعيد الداخلي:

نجح «الصندوق» في إدارة الأموال التي تلقاها، منذ تأسيسه، والإشراف على إنفاقها على جميع مؤسسات المنظمة السابق ذكرها في الدراسة ،مع مراعاة الظروف التي عمل بها «الصندوق»؛ فانه لا يعمل داخل دولة مستقرة، بل يدير العمل من خلال عدة مقرات متفرقة، في دول مختلفة، يصعب على أي جهاز مالي إدارتها، بشكل سليم ومتكامل.

---

(١) سنشيا انكليزس،، موقف الاتحاد السوفييتي من القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٢، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد ١٤٨-١٤٩، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، تموز- آب (يوليو- أغسطس)، ١٩٨٥، ص٣٠-٣١.

(٢) أحمد شاهين، منظمة التحرير الفلسطينية من الوصاية إلى الاستقلال ٦٤-١٩٧٤، شؤون فلسطينية، (نيقوسيا) العدد ١٤٢-١٤٣، كانون الثاني- شباط (يناير- فبراير)، ١٩٨٥، ص ٥٧.

(٣) د. عبد الله الأشعل، المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٩١-١٩٢.

قام «الصندوق» عن طريق المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، بعمل مسوحات ميدانية للتجمعات الفلسطينية الرئيسية في الوطن العربي، وإصدار عدة مجموعات إحصائية خاصة بشؤون الفلسطينيين شملت نشرات إحصائية عن القطاعات الإنتاجية المختلفة في فلسطين، وأعداد الفلسطينيين في الدول العربية، ساعد في تمويل هذه الدراسات «منظمة الأغذية والزراعة الدولية[١].

حقق قسم الحاسب الإليكتروني (الكمبيوتر)، الخاص بالصندوق تقدماً كبيراً في تسهيل العمليات المحاسبية، عن طريق استخدام برامج خاصة بالمرتبات والمعاشات، والمصروفات....الخ، وبرامج البحوث الاقتصادية والاجتماعية، التي ساعدت في تنمية مهارات العاملين في الصندوق والمنظمة ويسرت عليهم حفظ البيانات بطرق سهلة[٢].

قطعت المنظمة شوطاً كبيراً في النهوض بالتعليم والصحة في الأراضي المحتلة، والدول العربية التي بها تجمعات فلسطينية، عن طريق إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات التابعة لها، وخاصة لجنة دعم الصمود، التي أسهمت في جمع الأموال من رجال الأعمال الفلسطينيين لإنشاء عدد من الجامعات.

استطاعت «المنظمة» التغلب على المشاكل المالية التي تعرضت لها بسبب تأخر بعض الدول العربية عن الوفاء بالالتزامات المالية عليها. كما واجهت «المنظمة» مشاكل ارتفاع تكاليف التعليم العالي وزيادة عدد الطلاب[٣] عن طريق إنشاء جامعات مفتوحة، مثل جامعة القدس العربية (الجامعة الفلسطينية المفتوحة)، التي تم تأسيسها في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، لخدمة أبناء الشعب الفلسطيني والأمة العربية.

---

(١) المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الخامسة عشرة، من ١١-١٩ نيسان (إبريل)، منظمة التحرير الفلسطينية، دمشق، ١٩٨١، ص١٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ص١٤٦.

(٣) أحمد صدقي الدجاني، عن شعب فلسطين العربي، منظمته، ميثاقه، مشكلاته، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٥٩.

بالإضافة إلى نقص الأموال الذي عانت منه «المنظمة» زادت أعباؤها المالية، مع الانتفاضة الأولى (١٩٨٧)، مع زيادة عدد أسر الشهداء، الذين تعولهم المنظمة، والأسرى والجرحى، والإعانات الاجتماعية التي تقدم للمخيمات الفلسطينية.

بلغت قيمة ما كان يقدمه الصندوق لأسر الشهداء في عام ١٩٨٦، وحدها تسعة وثلاثين مليون دولار، وبلغ إجمالي ما أنفقه الصندوق حتى ١٩٩٠/٦/٣٠، كدعم للانتفاضة الأولي ؛ أكثر من مائة وواحد وثمانين مليون دولار، بالإضافة إلى ٧٠% من مخصصات «الهلال الأحمر الفلسطيني»، التي بلغ إجمالها ثلاثة عشر مليون دولار، في عام ١٩٨٦، وحده[١].

٢- على الصعيد الخارجي:

قام «الصندوق» بإثبات وجوده في العديد من المؤسسات المالية الدولية، مما أعطي دعماً قوياً للمنظمة وعزز دورها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني.

- قدمت المنظمة في عام ١٩٧٩، طلباً إلى «صندوق النقد الدولي»، و«البنك الدولي»، للحصول على صفة مراقب فيهما[٢]. كما قدمت عدة مشاريع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة[٣]، ليتم تمويلها عن طريق هاتين المؤسستين.
- انضم «الصندوق» إلى «صندوق النقد العربي»، المنبثق عن «مجلس الوحدة الاقتصادية العربية»، للعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وعمل تكامل اقتصادي عربي.

---

(١) فرج، مصدر سبق ذكره، ص١١١.

(٢) دورة الانعقاد الحادية والثلاثين، ٣٠/٨-١٩٨١/٩/٢ بتونس، المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة ١٩٨١.

(٣) الدورة الثالثة والثلاثين، ٢٥-١٩٨٢/١١/٢٨ بتونس، المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ١٩٨٢،

- انضم، أيضاً، إلى «البنك الإسلامي للتنمية»، الذي يعمل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الاسلامية، بغرض الاستفادة من الدعم الذي يقدمه البنك، لتمويل عدة مشاريع، تساعد على دعم صمود الشعب الفلسطيني.

- حصل «الصندوق» على دعم فني عربي، عن طريق انضمامه إلى عضوية مجلس إدارة الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربية والإفريقية.

- شارك «الصندوق» في اجتماعات ودورات، «مجلس الوحدة الاقتصادية العربية»، الذي ساعد «الصندوق» في تطوير المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، وأتاح له فرصة التعامل مع الشركات العربية المنبثقة عن هذا المجلس.

- اشترك «الصندوق» في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (أكوا)، بصفته مراقب دائم، واستفاد منها بالدعم المادي والعلمي والاستشارات الاقتصادية.

- شارك «الصندوق» في مؤتمرات عدة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التي أعطت تأييدها للمنظمة وأدانت الحركة الصهيونية العنصرية.

- ساعدت «منظمة الأغذية والزراعة الدولية»، منظمة التحرير الفلسطينية في الحصول على عدد من البعثات الدراسية، للتخصص في مجال التنمية الزراعية، بالإضافة إلى مساعدات مالية لجمع وجدولة البيانات الزراعية لقطاع غزة والضفة الغربية.

- خطط «الصندوق» لعقد مؤتمر اقتصادي فلسطيني، في عام ١٩٨٠، في سبيل دعم الصمود في الأراضي المحتلة، بهدف جمع الكفاءات والطاقات الفلسطينية الرائدة، فكراً وعملاً لدعم النضال الفلسطيني، وإقامة عدة مؤسسات تعليمية، ومالية، واستشارية.

●وافق «الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي»، على انضمام منظمة التحرير الفلسطينية إليه ،والمساهمة في رأسماله ؛ وسهل لها هذا الانضمام الحصول على تسهيلات ائتمانية لعمل مشاريع تنموية، كما حصلت المنظمة على منح مالية لدعم القدرات الفنية والإدارية للصندوق القومي الفلسطيني، وإنشاء جامعة شعبية فلسطينية بالمشاركة مع «اليونسكو».

خامساً : الانتقادات

تركزت أغلب الانتقادات الى «الصندوق» باعتباره الوحيد الذي أصدر بيانات، وتقارير مالية، بالرغم من عدم توافرها لدي الباحثة. والبيانات المنشورة إجمالية عن النفقات والإيرادات، وما من بيانات تفصيلية لمعرفة طبيعة المصروفات التي توجه اليها هذه الأموال.

●عانى «الصندوق» من تعدد الجهات في منظمة التحرير الفلسطينية التي تتلقى أموالاً، ما دفع الصندوق إلي المطالبة في جميع دوراته، بتوحيد الجباية المالية، وتركيزها في «الصندوق» فحسب لكي يتمكن من الإشراف على إنفاقها ومراقبة هذه الأموال.

●قام «الصندوق»، بتمويل تنظيمات ليس له حق في معرفة أو الإطلاع على اللوائح الخاصة بهذه الجهات والتي يتم بناءً عليها إنفاق هذه الأموال[1].

●عدم وجود حصر لجميع الأموال التي تتلقاها «منظمة التحرير الفلسطينية»، حيث أن الوارد منها في تقارير المجلس الوطني الفلسطيني هو عن مؤسسات ودول رسمية، أما الأموال التي تأتي من مؤسسات غير رسمية، فلم يشر إليها، كذلك لم يتم الإشارة إلى الأصول المالية للمنظمة، من أراض وعقارات مسجلة بأسماء أعضائها.

(١) الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

- تضارب الأرقام الواردة، في التقارير المالية، يعطي عدم مصداقية لـــها، وعدم صدور الميزانيات بصفة منتظمة.

- ضعف الرقابة الإدارية في المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، مما أفسح المجال لفساد إداري، وتلاعب مالي، ظهر على بعض أعضـــاء منظمة التحرير الفلسطينية، في شكل ترف مالي، مثل شـــراء عقـــارات وسيارات، تفوق كثيراً ما يتقاضونه من رواتب والمشار إليه في بعـــض الكتب، والدراسات الخاصة بالمنظمة.

- فتح أكثر من حساب مالي، بأسماء بعض قادة منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك من الأموال التي تجمع مـــن أجـــل تمويـــل «الصنـــدوق القومـــي الفلسطيني».

الاستنتاجات

أوضحت لنا الدراسة المؤسسات المالية في «منظمة التحرير الفلســطينية»، وأساليب إدارتها، ومقومات العمل الداخلي بـــها، وخاصـــة «الصنـــدوق القومـــي الفلسطيني» الذي مثل أهم هذه المؤسسات.

أظهرت الإنجازات التي حققتها هذه المؤسسات، ومدي التقدم الذي أحرزته خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، في ظل الظروف الصعبة التي عملـــت بـــها، وبمقارنة الإنجازات بالانتقادات الموجهة إلى المؤسسات الماليـــة يتضـــح ضآلـــة الانتقادات أمام الإنجازات، وهنا لا نقر بالأخطاء الـــواردة فـــي أداء المؤسســـات المالية، ولكن نراعي المعوقات التي واجهتها داخل وخارج «المنظمة»، حيـــث أن هذه الأخطاء موجودة في دول مستقلة، ولديها مؤسسات مالية ضخمة تدار بطرق تنظيمية عالية الجودة وتتعرض لوجود مثل هذه الأخطاء إن لم يكن أكثر منها بكثير.

بينت الدراسة جهات الإنفاق والدعم في «المنظمة» في حدود المتاح مـــن بيانات، ومدي ارتباط هذه الجهات «بالمنظمة»، مما أوضح لنا من وإلى أين تذهب هذه الأموال.

الفصل السادس

الذراع المسلح

لم تعد النداءات والشعارات كافية لتعيد الأرض إلى أصحابها، كما لم تجد عشرات القرارات الدولية القاضية بإعادة الشعب الفلسطيني إلى بلاده، ما أوصل الشعب الفلسطيني إلى الإيمان بضرورة استعانته بالكفاح المسلح، من أجل تحقيق طموحاته الوطنية.

لقد تضافرت عوامل عدة، فأخرجت «منظمة التحرير الفلسطينية» إلى حيز الوجود وعمدت قيادة هذه المنظمة، من فورها، إلى تأسيس «جيش التحرير الفلسطيني»، ضمن الأعمدة الثلاثة الرئيسية للمنظمة، وذراعاً مسلحاً نظامياً لها ثم اضطرت المنظمة لإنشاء «قوات التحرير الشعبية» عملاً بسياسة حرب العصابات.

أولا: جيش التحرير الفلسطيني

نهى منصور

خاض الشعب الفلسطيني قبل انطلاق حركة المقاومة المعاصرة ثلاث تجارب مسلحة، ذات أهمية خاصة، هي ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩، وحرب ١٩٤٨، والعمليات الفدائية في النصف الأول من خمسينيات القرن العشرين.وقد ورثت حركة المقاومة المعاصرة دروساً وسمات من كل تجربة سابقة، وهو ما أثر على اختيارها أساليبها[1].

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، بيروت، ١٩٩٠، (انظر:د. يزيد صايغ، التجربة العسكرية الفلسطينية، ص٣٥٩).

لقد مرت الثورة الوطنية الكبرى (١٩٣٦-١٩٣٩) بثلاث مراحل متميزة، شملت النشاط العسكري والسياسي، غير المنظم، وغير المنسق نسبياً، عام ١٩٣٦. وكان أوج المجابهة المدنية والمسلحة، بين أواخر ١٩٣٧، وأواخر ١٩٣٨، قبل الانهيار النهائي، تحت ضغط القوة العسكرية البريطانية المتفوقة في ١٩٣٩. وقد تميزت هذه المواجهة الطويلة بالسمات التالية[1]:

- كانت المجموعات الأولى التي انطلقت بالعمل العسكري هي تلك التي نظمها، وقادها الشيخ عز الدين القسام، في عام ١٩٣٥. ولا تتمثل أهمية تجربة القسام في نتائجها الميدانية، نظراً لاستشهاده، وزوال المجموعة، بعد أسبوع واحد من انطلاقها للعمل وإنما تأتي أهمية عمل الشيخ في أنه كرس سنوات لبناء شبكة تنظيمية محكمة، كأساس للتحرك القادم.
- عانى المجاهدون الذين خاضوا الثورة الكبرى نقصاً فادحاً في الأسلحة، والتدريب، والقيادة، ولم تتطور قدراتهم العسكرية، إلا بعد قدوم فوزي القاوقجي[*] صيف عام ١٩٣٦.
- شهدت المرحلة الثانية من الثورة تحسناً ملحوظاً في التنسيق بين العمل العسكري والسياسي، على الصعيد المرحلي والتكتيكي، لكن حالة الفوضى وافتقاد القيادة الموحدة استمرت، على الصعيد الوطني العام.
- شهدت المرحلة الأخيرة في الثورة نكوص المجاهدين تحت ضغط تفوق

---

(١) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(*) فوزي القاوقجي (١٨٩٠-١٩٧٧): ضابط عسكري ومناضل، ولد في طرابلس الغرب، وتخرج من المدرسة الحربية التركية في استانبول١٩١٢، واشترك في الحرب ضد الإنجليز في الموصل العراقية، ثم في بئر سبع بفلسطين١٩١٤- ١٩١٦، على التوالي، ثم عمل في خدمة الملك فيصل بن الحسين، ١٩١٨، ثم تنقل بين السعودية ومصر، قبل أن يستقر في العراق، وفي ١٩٣٦/٨/٢٥ وصل إلي فلسطين علي رأس حملة متطوعين من العراق، ورابط في منطقة المثلث، وغدا القائد العام لثورة ٣٦ الوطنية الثورية، وعندما أعلنت الهدنة وتوقف الإضراب السياسي، انسحب القاوقجي بقواته من فلسطين، التي عاد إليها على رأس «جيش الإنقاذ» ١٩٤٨.

القوات البريطانية، في التجهيز والعدد، فضلاً عن الصراعات داخل المجتمع الفلسطيني، وغياب القيادة، ونقص السلاح والذخيرة مما أدى إلى إحباط الثورة.

أما حرب ١٩٤٨ فاختلفت عن سابقتها، بسبب التغيرات في طبيعة القوى المشاركة، وفي نمط القتال، وانحصر هنا العدو في الجماعات الصهيونية، التي شهدت نمواً مطرداً في عدد المقاتلين، والمستوطنين اليهود، وفي حجم التسليح، ونوعه. وشهدت الحرب اشتراك الدول العربية المجاورة لفلسطين، وهو ما قلص الدور السياسي، والعسكري للشعب الفلسطيني، فظل مقيداً بحدود الوضع الاستراتيجي العربي وسلبياته، كفقدان التنسيق، وإهمال دور الأهالي المحليين. وانقسمت القوات الفلسطينية والعربية شبه النظامية إلي مجموعتين: «قوات الجهاد المقدس»، و«جيش الإنقاذ». وركزت هذه القوات على المهام الدفاعية، ما نتج عنه تكبد خسائر فادحة في الطرف العربي[١].

تميزت تجربة الفدائيين في خمسينيات القرن العشرين كثيراً عن تجربتي الثورة الكبرى، وحرب١٩٤٨، بعد أن أنشئت دولة إسرائيل، التي قامت على الجزء الأكبر من التراب الوطني الفلسطيني، وأصبح الشعب الفلسطيني منقسماً إلى عدة تجمعات: فمنهم من بقى في دياره تحت الاحتلال الإسرائيلي، أو الإدارة المصرية أو الأردنية، في مخيمات في الضفة الغربية، وقطاع غزة، ومنهم من استقر في الأقطار العربية المجاورة لفلسطين.

ولقد تميز نشاط الفدائيين، خلال النصف الأول من خمسينيات القرن العشرين، باتباع أساليب العمل السري، نظراً لافتقار هذا العمل للأرض، وتبعثر الكثير من الأُطر الاجتماعية والسياسية الفلسطينية، التي تتيح تنظيم المقاومة المسلحة لأي احتلال. ويجدر تقسيم العمل الفدائي في خمسينيات القرن العشرين، إلى صنفين:

أولهما، تألف من أعمال التسلل العفوية، التي قام بها الأفراد، فيما تألف ثانيهما من العمليات العسكرية المنظمة، التي قامت بها مجموعات سرية، وانطلق

(١) المصدر نفسه، ص٣٦٠.

الصنفان من خارج الأراضي التي احتلتها إسرائيل.وقد تقلص الأول تدريجياً، ونما الثاني مع مرور الوقت[1].

النواة:

لا شك في أن جيش التحرير الفلسطيني لم يقم من فراغ، بل سبقته محاولات محدودة في دول عربية عدة لإقامة وحدات عسكرية فلسطينية، من بينها «الكتيبة ١٤١» و«كتيبة الاستطلاع ٦٨»، و«فوج التحرير».

«الكتيبة١٤١» فدائيين: شن القوات الإسرائيلية غارات مسلحة متوالية ضد التجمعات الفلسطينية في قطاع غزة، وخاصة اعتداء ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٥٥ ، والتي قامت به الكتيبة (١٠١) الإسرائيلية، التي أسسها وتولى تدريبها، أرئيل شارون، بالإضافة إلى «مشروع شمال غرب سيناء»، الذي هدف إلى توطين ٦٠ ألف فلسطيني في صحراء سيناء، كل هذا أدى إلى قيام شعب القطاع بانتفاضة، طالب فيها برفض هذا المشروع، وتشكيل جيش عربي- فلسطيني، وهو ما أدى بدوره إلى حضور الزعيم جمال عبد الناصر إلى غزة، وتشكيل قوات الفدائيين الفلسطينيين، والتي تحولت إلى وحدات، ثم إلى الكتيبة ١٤١، والتي تولى أمرها مدير المخابرات الحربية المصرية في قطاع غزة، البكباشي (المقدم) مصطفى حافظ. وقد قامت هذه الكتيبة بعديد من العمليات الفدائية داخل الأراضي المحتلة، وأرهقت القوات الإسرائيلية، وأقلقت إسرائيل على كيانها، وبدأ الإسرائيليون يبحثون عمن وراء كل هذه العمليات حتى التقت كل الأسهم عند البكباشي (المقدم) مصطفى حافظ، وبدأ التخطيط لاغتياله، حتى تم اغتياله، بالفعل، في يوم ١١ تموز (يوليو) ١٩٥٦، بعد أن تمكنت عناصر الكتيبة ١٤١ من قتل نحو ١٤٠٠ صهيونيٍ، ما جعلها تؤكد إمكانية توجيه ضربات قاصمة للعدو الصهيوني، بل ضرورة هذه الضربات ، فحثت أعمال هذه الكتيبة أبناء الشعب الفلسطيني على التحرك في هذا الاتجاه[2].

---

(١) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- محمد كريم، مصطفى حافظ مؤسس الحركة الفدائية الفلسطينية، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث والنشر، ١٩٩٨، ص١.

في سوريا: على غرار الاستخبارات المصرية، أنشأت المخابرات العسكرية السورية، بناء على أوامر عبد الحميد السراج(*) «كتيبة الاستطلاع ٦٨»، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥، وكان أبرز رجالها الفلسطيني محمد خليفة (أبو عبد الله) والضابط السوري أكرم الصفدي. وبرز في أحداث ١٩٥٨ في لبنان، من أعضاء هذه الكتيبة، جلال كعوش. ونفذت هذه الكتيبة بعض العمليات في الجليل، وغور طبرية، ثم ضمت إلى «جيش التحرير الفلسطيني»، عند تأسيسه، في ١٩٦٤/٩/٥[1].

فوج التحرير[2]:

لم تقتصر المحاولات علي مصر وسوريا لإقامة وحدات عسكرية فلسطينية، بل انضمت إليهما العراق، ففي حزيران (يونيو) ١٩٥٩، بدأ الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم تشكيل فوج عسكري من الفلسطينيين المقيمين في العراق، وأطلق عليه اسم «فوج التحرير»، الذي سرعان ما انضم إليه نحو ٣٠٠ جندي، و ٥٠ ضابطا من الفلسطينيين، ونسبة كبيرة من هؤلاء الضباط كانوا من قطاع غزة (٣٩ منهم) ، ومن المقيمين في دول الخليج، ومن فلسطينيي لبنان، والعراق، وعدد قليل من الأردن، أما جنود الفوج فكانوا من فلسطينيي العراق.

أما الذي دفع المتطوعين للالتحاق بهذا الفوج فكان ظنهم بأنه سيكون نواة الحركة المسلحة الفلسطينية، التي تأخذ دورا طليعيا في معركة التحرير، غير أن الأيام خيبت ظنهم. ففي عهد قاسم لم تزد مهمات الفوج عن الاستعراض أثناء زيارات الوفود العربية للعراق والتدريب المتكرر في معسكر الرشيد قرب بغداد.

بانقلاب ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣، الذي أطاح بحكم القاسم، وضعت وزارة الدفاع العراقية ٣ خيارات أمام ضباط الفوج: التسريح، أو النقل إلى الوحدات

(*) عبد الحميد السراج: كان وقتها، يشغل منصب رئيس المكتب الثاني (المخابرات الحربية) في سوريا.

(١) صقر أبو فخر،الحركة الوطنية الفلسطينية من النضال المسلح إلى دولة منزوعة السلاح، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٣ ،ص٢١-٢٢.

(٢) عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي (١٩٢٧-١٩٧٧)، بيروت .م.ت.ف، مركز الأبحاث، ط١، ١٩٧٩، ص٦٩-٧٢.

العراقية أو البقاء في الفوج. ثم الحق الفوج بالوحدات العراقية العسكرية العاملة في شمال العراق، وأُبدل اسمه من «فوج التحرير» إلى «الفوج الأول/ اللواء ٦٥ المستقل». وقد استمر ضباط الفوج في الجيش العراقي، حتى تشكيل جيش التحرير الفلسطيني.

تأسيس الجيش:

وسط المعطيات المادية والسياسية، والتي شكلت الأساس التاريخي للكفاح المسلح الفلسطيني، نشأت المنظمات الفلسطينية المسلحة، في إطارين رئيسين هما: حركة المقاومة، والمنظمة.

تألفت حركة المقاومة من ثلاثة عناصر رئيسية: حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، وحركة القوميين العرب، وجبهة تحرير فلسطين.

وجاء القرار العربي باعتماد «م.ت.ف» خلال مؤتمر القمة العربي الثاني المنعقد بالإسكندرية، في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤. فقد قام احمد الشقيري، مندوب فلسطين في جامعة الدول العربية، بعقد مجلس وطني فلسطينيي، مكون من ٣٨٨ عضواً في القدس، في أيار (مايو) ١٩٦٤ قرر، ضمن ما قرر، تأسيس «جيش التحرير الفلسطيني»، والذي كان ضمن عمد المنظمة، المتمثلة في «الميثاق القومي»، و«النظام الأساسي»، و«المجلس الوطني»، و«مركز الأبحاث»، و«الصندوق القومي»، و«اللجنة التنفيذية».

سرعان ما استجد قدر من التنافس، له ما يبرره، بين «م.ت.ف»، و«جيش التحرير الفلسطيني»، من جهة، وبين المنظمات الفدائية من جهة أخرى[1].

ما قبل تأسيس الجيش:

عقد الملوك والرؤساء العرب أول مؤتمر قمة لهم، في القاهرة، يوم ١٩٦٤/١/١٣، في سبيل بحث التدابير التي يجب اتخاذها لمواجهة المشروع

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، بيروت١٩٩٠، ط١،(انظر:د. يزيد صايغ، التجربة العسكرية الفلسطينية، ص٣٦١).

الإسرائيلي لتحويل مياه نهر الأردن، وروافده وقرر المؤتمر تخويل ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية، أحمد الشقيري، الاتصال بالدول العربية، وبشعب فلسطين في مختلف تجمعاته، من اجل إيجاد الطريقة المثلى لتنظيم شعب فلسطين وإمكاناته وطاقاته في سبيل تحرير وطنه.

قام الشقيرى بزيارة بعض الدول العربية ثم صرح، يوم٢٧/٣/١٩٦٤، بأن الكيان الفلسطيني سيقوم على أربع دعائم هي[١]:

١- الجهاز العسكري، وهمه تمكين القادرين على حمل السلاح من خدمة وطنهم.

٢- الجهاز التنظيمي. ٣- الجهاز السياسي. ٤- الجهاز المالي.

المرحلة الأولى من تأسيس الجيش:

عقد المؤتمر الفلسطيني التأسيسي، الذي تحول فيما بعد إلى المجلس الوطني الفلسطيني، في القدس، يوم ٢٨/٥/١٩٦٤، واصدر قراراته، ومؤداها في المجال العسكري[٢]:

١- البدء، فوراً، بفتح معسكرات التدريب لجميع القادرين على حمل السلاح من الشعب الفلسطيني، رجالاً، ونساءً، بصورة إلزامية.

٢- تشكيل كتائب فلسطينية، عسكرية نظامية، وأخرى فدائية.

٣- تزويد هذه الكتائب بمختلف أنواع الأسلحة الحديثة، والتجهيزات اللازمة.

٤- السعي لإلحاق الشباب الفلسطيني بالكليات العسكرية في الدول العربية.

٥- تطبيق نظام المقاومة الشعبية، والدفاع المدني في صفوف الشعب الفلسطيني.

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الثاني، دمشق، ١٩٨٤، ط١، ص١١٦.

(٢) المصدر نفسه، ص١١٧.

إلى ذلك تم افتتاح أول معسكر في قطاع غزة، في شهر أيار (مايو) ١٩٦٤، فيما افتتحت الحكومة الجزائرية معسكر تدريب للفلسطينيين، وظهر أول وجود علني للجيش الفلسطيني النظامي، في احتفالات الجمهورية العربية المتحدة (مصر) بعيد الثورة، في يوم ١٩٦٤/٧/٢٣، حيث اشتركت وحدات رمزية في العرض العسكري، باسم «جيش فلسطين».

أيد مؤتمر القمة العربية الثانية، الذي انعقد في الإسكندرية، في يوم ١٩٦٤/٩/٥ قرار منظمة التحرير الفلسطينية بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني التابع للمنظمة، وعينت ضابطاً فلسطينياً قائداً لهذا الجيش. وبدأ تشكيل وحدات جيش التحرير الفلسطيني في سوريا، والعراق، ومصر، والأردن، فتشكلت في سوريا «قوات حطين» (ثلاث كتائب مغاوير ووحدات إسناد ودعم)، وفي العراق «قوات القادسية» (كتيبة مغاوير ووحدات)، وفي مصر «قوات عين جالوت» (ثلاث كتائب ووحدات)، وتشكلت في كل من لبنان، والأردن (كتيبة مغاوير).

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثانية في القاهرة في ١٩٦٥/٥/٣١، كان ضمن ما قررته هذه المرة جملة من القرارات العسكرية، منها[١]:

١- الإسراع في تنفيذ التدريب الشعبي.

٢- إنشاء إدارة للتعبئة العامة في المنظمة.

٣- تسهيل مهمة قيادة الجيش، في اختيار الضباط والعناصر العسكرية، وانتقالهم ضمن وحدات الجيش، وفقاً للمقتضيات العسكرية.

٤- فرض التجنيد الإلزامي على جميع الفلسطينيين القادرين على حمل السلاح.

٥- مضاعفة الاهتمام بتشكيلات الفدائيين، وزيادة أعدادهم.

---

(١) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٦- الاهتمام بدور المرأة الفلسطينية في معركة التحرير، لتمكينها من العمل في المقاومة الشعبية، والخدمات الطبية.

قيادة المرحلة الأولى:

قامت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بتعيين وجيه المدني، وهو ضابط كان يرأس حرس أمير الكويت، قائداً عاماً لجيش التحرير الفلسطيني، ورقته اللجنة إلى رتبة «لواء»، وألفت لجنة عسكرية ثلاثية[*]، وأوكلت إلى الثلاثة مهمة التفاوض مع القادة العسكريين العرب، في شأن تفصيلات تتعلق بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، وتسليحه.كما قامت م.ت.ف، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٤ بتعيين ضابطين فلسطينيين، يقيمان في سوريا، هما صبحي الجابي، ومحمد أبو حجلة، مستشارين عسكريين، ثم عينت الجابي رئيساً للأركان، في تموز (يوليو) ١٩٦٥[١].

المرحلة الثانية[٢]:

ظهرت أزمة في إطار العمل العربي المشترك، تركت آثارها في تطوير جيش التحرير، كما أثرت في أعمال منظمة التحرير الفلسطينية.

برزت هذه الأزمة عام ١٩٦٦، حينما اقترحت المنظمة على الأردن

(*) ضمت عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، قصي العبادلة، بهجت أبو غربية، بالإضافة إلى المدني نفسه.

(١) د. يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ٢٠٠٢، ص١٨٦-١٩٠.

- د. أسعد عبد الرحمن (محرراً)، منظمة التحرير الفلسطينية.. جذورها.. تأسيسها.. مساراتها، م.ت.ف، مركز الأبحاث، نيقوسيا، ١٩٨٧. (انظر:د. أحمد نوفل، العمل في الساحة الفلسطينية (١٩٦٤-١٩٦٧)، ص٨٤).

- احمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، بيروت، دار العودة ١٩٧١، ص١٤٧.

- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨، ص١٠١.

(٢) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

السماح لها بتطبيق التجنيد الإلزامي على الفلسطينيين وإنشاء كتائب أخرى للجيش، وظهرت بوادر الأزمة، إثر اجتماع مشترك بين الجانبين الأردني والفلسطيني يوم ١٩٦٦/٢/٢١، في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، وتضمن:

١- مواصلة الحكومة الأردنية دراسة موضوع التجنيد الإلزامي.

٢- إحالة موضوع تشكيل وحدات الجيش إلى القيادة العربية المشتركة.

٣- تأليف لجنة من قيادة الجيش الأردني وجيش التحرير لدراسة موضوع تشكيل وحدات جيش التحرير الفلسطيني.

٤- إنشاء المنظمة معسكرات في فصل الصيف للتدريب العسكري في الأردن.

٥- تسليح المدن والقرى الأمامية بمساهمة مالية من المنظمة.

غير أن معظم بنود الاتفاق لم تنفذ، إذ تأزمت العلاقة بين الحكومة الأردنية والمنظمة، ما أدى إلى قطع العلاقات بينهما في الشهر السابع من عام ١٩٦٦، فيما كان التوتر يسود العلاقات العربية- العربية، بصفة عامة، وعقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثالثة، في غزة في ١٩٦٦/٥/٢٠ وأصدر عدة قرارات منها ما يخص جيش التحرير، هي:

١- مناشدة الدول العربية الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه قيادة الجيش.

٢- تحويل إيرادات «الصندوق القومي» إلى حساب «جيش التحرير».

٣- وضع الدائرة العسكرية في قيادة المنظمة تحت إشراف قيادة الجيش.

على الرغم من الصعوبات التي واجهها «جيش التحرير الفلسطيني» في مرحلة تأسيسه فإن قيادته استطاعت أن توفر لأفراده مستوى تدريبياً عسكرياً جيداً، فتخرجت الدفعات الأولى من ضباط الجيش من الكليات العسكرية العربية، وتم إرسال بعثات منهم إلي الخارج وخصصت المنظمة ٨٥% من موازنتها للجيش، لأن معظم الدول العربية لم تدفع حصصها المالية للمنظمة. ويمكن القول

إن عام ١٩٦٦ شهد تطويراً لوضع الجيش ولكنه شهد في الوقت عينه صعوبات أثرت سلباً في تنفيذ المرحلة الثانية من إنشائه.

الجيش في حرب ١٩٦٧:

كان تطور الجيش وتسليحه يسيران ببطء، وبسبب الصعوبات التي واجهها، وقد جابه هذا الجيش في عام١٩٦٧، ثلاثة أحداث هامة، أثرت في تنفيذ المرحلة الثانية من خطة إنشائه[1]:

١- أصدر رئيس م.ت.ف.، الشقيري في ١٩٦٧/٢/١ بياناً في القاهرة أعلن فيه تشكيل «مجلس قيادة الثورة»، وقرر هذا المجلس تطوير جيش التحرير، بحيث يصبح جيشاً ثورياً، ومضاعفة موازنته، وتشكيله، وجميع شؤونه. وقرر «مجلس الثورة» إخضاع الجيش لسلطة مجلس تحرير، يضم خيرة الكفاءات العسكرية العربية، ولكن قيادة الجيش لم تقبل، واعتبرت مجلس التحرير سلطة تنتقص من مسؤولياتها في قيادة الجيش.

٢- نشبت حرب ١٩٦٧، وكانت أول تجربة هامة للجيش، الذي خاض الحرب، خاصة في قطاع غزة. وكانت منظمة التحرير وضعت قوات الجيش ، في شهر أيار (مايو) ١٩٦٧، تحت تصرف القيادة السورية (قوات حطين) والقيادة العراقية (قوات القادسية) والقيادة المصرية (قوات عين جالوت) لإشراكها في المعركة ضد العدو الإسرائيلي، إذا ما شن عدوانه.

٣- استقال احمد الشقيري من رئاسة م.ت.ف. في ١٩٦٧/١٢/٢٤، وتولى يحيى حمودة رئاسة المنظمة، بالوكالة.

في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ جمع وجيه المدني الضباط، وأوضح لهم بأنه لابد من التحول للعمل الفدائي، وطلب متطوعين من بين الضباط، اختير من بينهم

---

(١) المصدر نفسه، ص١١٩.

عشرة ضباط، وهم[1]: فايز جراد، وليد أبو شعبان، حسن أبو لبدة، أحمد صرصور، يحيى رفيق عكيلة، صائب العاجز، عمر عاشور، وبرجس ديب خجير. انتقلوا جميعاً إلى الأردن، وقادهم فايز الترك، على أساس أن يلتحقوا بقوات الداخل، التي يقودها كل من مصباح صقر، ووليد أبو شعبان، وحسين الخطيب، ونمر حجاج. إلاّ أن المخابرات السورية اعتقلت المجموعة المتجهة من القاهرة إلى الأردن، عبر سوريا وإن أعادوا الكرة، عن طريق بغداد إلى عمان، وتشكلت مجموعات «قوات التحرير الشعبية»، ودخلت إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم الاتصال بمصباح صقر، منذ شباط (فبراير) ١٩٦٨. وبنت «قوات التحرير الشعبية» ثلاث قواعد في الكرامة، بقيادة نمر حجاج، والقطاع الأوسط بقيادة أحمد صرصور، والمنطقة الشمالية بقيادة يحيي مرتجى، مع نقطة صغيرة في الكرك، وافتتحت مركز تدريب في جرش، تولى قيادته وليد أبو شعبان، ثم فايز جراد، فأحمد صرصور، وأخيراً محمد رزق أبو عبده، وقد سقط من «قوات التحرير الشعبية» ٢٤ شهيداً في معركة الكرامة (١٩٦٨/٣/٢١). وفي هذه المعركة قاد صائب العاجز مقاتلي «قوات التحرير الشعبية» ، وكان على رأس الشهداء، شحتة طبيل، وتولى قيادة هذه القوات لاحقاً، فايز الترك ثم بهجت الأمين فعبد العزيز الوجيه، ثم بهجت الأمين من جديد.

المرحلة الثالثة:

كان من الطبيعي أن يؤثر التغير في م.ت.ف.، واستحواذ منظمات المقاومة على قيادتها، في صيف ٦٨، في مواقف قيادة الجيش من مختلف القضايا الفلسطينية، مثل الوحدة الوطنية، والعمل الفدائي. وبغية تنظيم العلاقة بين قيادة الجيش وقيادة المنظمة، اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الرابعة بالقاهرة (١٩٦٨/٧/١٠)، قرارين هامين في المجال العسكري[2]:

(١) جلسة مع العميد أحمد صرصور، في منزله، بالقاهرة، ٢٠٠٣/١٠/٦.

(٢) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مصدر سبق ذكره، ص١١٩.

١- دعم جيش التحرير، وزيادة حجمه وتطويره وتكليف اللجنة التنفيذية للمنظمة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لذلك.

٢- تعديل المادة ٢٢ من النظام الأساسي للمنظمة، ونصها(*): «تشكيل وحدات فلسطينية، وفق الحاجات العسكرية، والخطة التي تقررها القيادة العربية الموحدة، بالاتفاق والتعاون مع الدول العربية المعنية، بحيث تنشئ المنظمة جيشاً من أبناء فلسطين يعرف (بجيش التحرير الفلسطيني، وتكون له قيادة مستقلة، تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية)، وواجبه القومي أن يكون الطليعة لخوض معركة تحرير فلسطين»، وكان القصد من هذه التدابير ربط قيادة الجيش بقيادة المنظمة، واستقلال قيادة الجيش في إدارة قواتها ، المتمركزة في عدة أقطار عربية.

رأت اللجنة التنفيذية الجديدة أن المرحلة الجديدة تتطلب إجراء تغييرات في مناصب قيادة الجيش، فعينت، في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٨، رئيساً جديداً لهيئة أركان الجيش، هو عبد الرازق اليحيى، كما عينت، في ١٩٦٨/١٢/١٤، رئيساً جديداً لهيئة الأركان العامة، ومنحته اختصاصات القائد العام للجيش.

ما بعد الشقيري:

في مرحلة ما بعد الشقيري وبسبب تركيبة جيش التحرير الفلسطيني، وتأثير الدول العربية الموجود فيها على قراراته، إلى حد اتخاذ مواقف متعارضة مع مواقف اللجنة التنفيذية للمنظمة، حدث تمرد في «قوات حطين»، المرابطة في سوريا، على قيادة المنظمة، وذلك في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٨، حين أصدرت القيادة العامة لجيش التحرير بياناً، دعت فيه اللجنة التنفيذية إلى عدم التدخل في شؤون الجيش، حيث ردت اللجنة التنفيذية على تصرف القيادة العامة للجيش بأن

(*) كان نص هذه المادة هو «تشكيل وحدات فلسطينية خاصة، وفق الحاجات العسكرية، والخطة التي تقررها القيادة العربية الموحدة بالاتفاق والتعاون مع الدول العربية المعنية». وعدل إلى «تنشئ م.ت.ف. جيشاً من أبناء فلسطين وتكون له قيادة مستقلة، تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية وواجبه القومي أن يكون الطليعة لخوض معركة تحرير فلسطين».

أسندت منصب رئيس الأركان للعميد عبد الرازق اليحيي، خلفاً للعميد صبحي الجابي، واتهمت، كعادة قيادة المنظمة، بعض الضباط بالتمرد وباقتحام مكتب المنظمة في دمشق، وباحتجاز رئيس الأركان الجديد، لمدة يومين. ثم أوقفت اللجنة التنفيذية صرف رواتب الضباط والجنود هناك. قبل التوسط بين الجانبين، نجحت في إطفاء التمرد وتم إخلاء سبيل اليحيي من قبل المتمردين، وتم الاتفاق بين المتمردين وقيادة المنظمة على تعيين قيادة جديدة للجيش، في أواخر عام ١٩٦٨، وكان هذا التمرد نتيجة سيطرة الدول العربية المعنية على وحدات الجيش الموجودة على أراضيها، ونتيجة لعدم قدرة القيادة السياسية للمنظمة على التحكم بتوجيه الجيش، أو المنظمة[١].

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الخامسة، في القاهرة، في ١٩٦٩/٢/١، وانتخب لجنة تنفيذية جديدة، برئاسة ياسر عرفات، الذي شغل منصب رئاسة الدائرة العسكرية أيضاً وكان أول عمل قام به هو زيارة «قوات عين جالوت»، المرابطة على قناة السويس مع القوات المصرية، و«قوات القادسية» المرابطة في الأردن مع القوات العراقية، و«قوات حطين» في سوريا[٢].

العمليات:

ظهرت نتائج التغييرات في قيادة الجيش، حينما شاركت قواته في عملية «الحزام الأخضر»، ضد العدو الإسرائيلي، في آب (أغسطس) ١٩٦٩، حيث قامت «قوات القادسية» في الأردن، بالاشتراك مع «قوات التحرير الشعبية»، و«قوات العاصفة»، بتنفيذ هذه العملية الناجحة على جبهة طولها ٧ كيلو مترات من خط المواجهة، بين الأردن وإسرائيل، وكان حجم القوات المشتركة في هذه العملية أكبر حجم شهدته عمليات المقاومة الفلسطينية، حتى ذلك الوقت.

---

(١) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، انظر: نوفل، مصدر سبق ذكره، ص٨٦، عن الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٧٠، ص٧١، ٧٣، ٧٤.

(٢) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مصدر سبق ذكره، ص١١٩.

تلتها «عملية البكر»، حين قامت مجموعة من «جيش التحرير الفلسطيني، و«قوات التحرير الشعبية»، في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩، بالهجوم على مراكز دفاع العدو، على جبهة طولها ١٠ كيلو مترات، من خط المواجهة بين الأردن وإسرائيل. تلتها عمليات «جيش التحرير الفلسطيني»، بالاشتراك مع «قوات التحرير الشعبية»، ومنظمات المقاومة الأخرى. بالإضافة إلى إسهام جيش التحرير، و«قوات التحرير الشعبية» في معارك حركة المقاومة الفلسطينية، خلال الأزمات التي واجهتها الحركة في لبنان، خلال شهري نيسان (أبريل)، وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩، وأثناء أحداث الأردن، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠. إثر ذلك قررت اللجنة التنفيذية للمنظمة، يوم ١٩٧٠/٩/١٦، وقبل اندلاع أحداث الأردن بيوم واحد، توحيد جميع قوات الثورة الفلسطينية، (جيش التحرير، وقوات الميليشيا) تحت قيادة واحدة، وتعيين ياسر عرفات قائداً عاماً لقوات الثورة الفلسطينية.

في حرب ١٩٧٣:

عندما نشبت حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، كان لوحدات جيش التحرير الفلسطيني دور مهم في المعارك التي دارت على الجبهتين السورية والمصرية، وقد اختلف الدور الذي قامت به وحدات جيش التحرير الفلسطيني في حرب ١٩٧٣، تبعاً للجبهة التي وجدت فيها الوحدات، عند نشوب الحرب. وقد تكونت قوات هذا الجيش من كتائب مشاة نظامية، مسلحة بأسلحة خفيفة ومتوسطة، تمتعت بتدريب جيد، ومعرفة بالأراضي المحتلة، قادرة على القيام بمهام وحدات المغاوير، المحمولة بالحوامات، والمشاة المرافقة للدبابات، وعلي مهام التخريب وراء خطوط العدو. وكانت هذه الكتائب، عند اندلاع حرب ١٩٧٣ موزعة على الجبهات العربية، كالتالي(١):

١- كتيبة مصعب بن عمير: التي توزعت وحداتها على الحدود اللبنانية – الإسرائيلية، وأسندت إليها المهام التالية:

- العمل خلف خطوط العدو، بنصب الكمائن، وزرع الألغام، وتنفيذ الغارات على تجمعات العدو.

---

(١) أسعد عبد الرحمن (مشرفا)، الحرب العربية-الإسرائيلية الرابعة، وقائع وتفاعلات، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤، ص١٣٨-١٦٥.

- قصف تجمعات القوات الإسرائيلية في المعسكرات، وتدمير جهاز الرادار في جبل الجرمق.
- الدفاع عن محور حاصبيا - ميمي- راشا الوادي، محور مرج الزهور- المصنع، بغرض إعاقة أية وحدات للعدو، تحاول التقدم في العرقوب.

٢- قوات حطين، التي نفذت بعض المهام القتالية، بشكل مستقل، أو كجزء من الجيش السوري. وأهم أعمالها الاشتراك في الهجوم، مع قوات الفرقتين التاسعة والخامسة، السوريتين (مشاة) ، وتنفيذ عملية الإنزال بالحوامات على تل الفرس، والإغارة على مؤخرات القوات المعادية، بعد توغلها في جيب سعسع. وتألفت «قوات حطين» من ثلاث كتائب (كتيبة ٤١١ وكتيبة ٤١٢ وكتيبة ٤١٣) ، وبلغت خسائرها ٤٤ شهيداً، و٦٥ جريحاً.

٣- قوات القادسية، التي بقيت مؤلفة من كتيبتين، في احتياطي قيادة جيش التحرير، وتمركزت في بعض المناطق المهمة في عمق الجبهة السورية، ولم تستخدم هذه القوات في المجابهة المباشرة مع العدو، بل كانت مكلفة بإحباط أية محاولة للعدو للضرب في العمق، والتصدي لأية محاولة إنزال جوي.

٤- كتيبة زيد بن حارثة، التي التحقت بالفرقة الأولى للمشاة (الأردنية) ، ونظراً لعدم اشتراك الجبهة الأردنية في القتال، بقيت هذه الكتيبة في مواقعها الدفاعية، تقوم بأعمال الدوريات والكمائن في الخطوط الأمامية.

٥- قوات عين جالوت، التي عملت بإمرة الجيش المصري وكانت قبل اندلاع الحرب، متمركزة على قناة السويس، وقد أسندت إلى هذه القوات مهام ضمن خطة العمليات على الجبهة المصرية، لأنها وحدات مشاة خفيفة، تم إلحاقها بالجيش المصري الثالث، الذي أسندت إليه مهمة الدفاع عن الضفاف الغربية للبحيرات المرة، بين كبريت وكسفريت. وبعد عبور قوات الجيش المصري قناة السويس، بقيت قوات عين جالوت ضمن مؤخرة الجيش، ووحداته الإدارية، مع الوحدات العربية الأخرى (الكويتية، والمغربية)، وأسندت إليها مهمة الدفاع خلف

منطقة العبور، وقامت قوات عين جالوت بدفع عدة مجموعات بعد التبليغ عن الأعمال الأولى للخرق الإسرائيلي في منطقة الدفرسوار، يوم ١٦/١٠/١٩٧٣، كما قامت بالتصدي للوحدات الإسرائيلية التي تسللت خلف مواقعها، وخسرت قوات عين جالوت ٣٠ شهيداً، و ٧٠ جريحاً، وعدداً من المفقودين.

أوضاع الجيش:

أُنشئ «جيش التحرير الفلسطيني» ليكون قوة نظامية، وفدائية، في آن، وتنوعت النظرة إلى وظيفته، حسب بلد منشأ كل وحدة من وحداته، فكانت «قوات عين جالوت» مسؤولة عن الدفاع عن قطاع غزة، مع القوات المصرية، و«قوات القادسية» في العراق، وتدريب «قوات حطين» في سوريا.

حجم الجيش:

انطلق «جيش التحرير الفلسطيني»، خلال السنة الأولى من تشكيله بقوة إجمالية، راوحت بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ رجل، وقد توسع، تدريجياً، حتى بلغ قوامه ١٢٠٠٠ رجل عشية حرب ١٩٦٧.

وواجه الجيش، عقب خسارة التجمعات البشرية الرئيسية في قطاع غزة والضفة الغربية، ظروفاً صعبة، فانخفضت قواته إلى ٥٥٠٠ رجل، في الفترة من ١٩٦٤-١٩٧٦، إلا أنه ظل يستقطب المتطوعين من الأراضي المحتلة، وطبق التجنيد الإلزامي على الفلسطينيين في سوريا ما أدى إلى زيادة تعداده، في ١٩٦٨-١٩٧٠، إلى ٦٠٠٠ رجل، وأضيف إليه فدائيو «قوات التحرير الشعبية»، استقر حجم الجيش في سبعينيات القرن العشرين على ٨٠٠٠ رجل، وحدثت تقلبات في فترة ٧٨ -١٩٨٢، وارتفع حجم الجيش إلى ١٢٠٠٠ رجل، ثم استقر بين ٨٠٠٠-٩٠٠٠ رجل[1].

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، مصدر سبق ذكره، ص٤١٦.
- عبد الرحمن (محرراً) ،منظمة ...، مصدر سبق ذكره.
- انظر: المصدر نفسه، ص٨٤، عن الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص١٤٧، والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ٦٦، ص١٠١.

التنظيم:

كانت أكبر وحداته «فرقة المشاة ٢٠»، التي ضمت لوائي المشاة ١٠٨ ، ١٠٩، وكتيبة صاعقة (نواة اللواء١٠٠) ، وشمل كل لواء ثلاث كتائب مشاة، وكتيبة دبابات، وكتيبة مدفعية.

تألفت كل كتيبة من ثلاث سرايا.أما لواء حطين فتأسس من نواة، هي كتيبة استطلاع فلسطينية، تابعة للجيش السوري، وتوسع، ليشمل ثلاث كتائب مشاة، بين عامي ١٩٦٥-١٩٦٧.

وأُنشئت «قوات القادسية» من كتيبة واحدة، مدربة كقوة صاعقة، وبعد حرب ١٩٦٧ حدثت تغييرات في التنظيم، منها زوال فرقة المشاة ٢٠، وإنشاء «لواء عين جالوت» عوضاً عنها، وتألف من أربع كتائب.

ثم تأسست «قوات التحرير الشعبية»، مطلع ١٩٦٨، ورافق ذلك قبول المتطوعين في « قوات القادسية»، وأصبح هناك كتيبتان (٤٢١-٤٢٢) ، تحولتا إلى «كتيبة زيد بن حارثة»، المستقلة، وتشكلت كتيبة مصعب بن عمير في لبنان، واستمر الوضع، دون تغيير حتى١٩٧٧. وابتداءً من عام ١٩٨٠ حصل جيش التحرير على مجموعة جديدة من الأسلحة، وتحولت كتيبة ٤٢١ التابعة لقوات القادسية، إلى فوج مدرع، بينما تحولت كتيبة ٤٢٢ إلى قوة محمولة، وأعيد إحياء قوات التحرير، عبر تحويل كتيبة مصعب بن عمير إلى كتيبتين.

إلى ذلك تم إنشاء كتيبة المدفعية الثالثة، وكتيبة صواريخ، وتحولت كتيبة «عين جالوت» إلى كتيبة الشهيد فاخر النخال، كما تمت تحولات لدى الجيش في لبنان، مع توسيع وحداته في الأردن، حتى تأسست «قوات بدر»، المؤلف من ثلاث كتائب، وقادها أيوب عامر، اعتبرت نواة للقوات الفلسطينية في الأردن (١٩٦٧-١٩٧٤)[1].

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، مصدر سبق ذكره، ص٤١٧.

الانتشار الجغرافي:

تمركزت فرقة «المشاة ٢٠»، التابعة للجيش، في قطاع غزة حتى ١٩٦٧، حين تمركز «لواء حطين» في سوريا، وقوات القادسية في العراق، وأعيد تجميع الفرقة ٢٠ في مصر، بعد حرب ١٩٦٧، وانتشرت في منطقة البحيرات المرة. أما «قوات القادسية» فقد توجهت إلى الجبهة الأردنية، عشية حرب ١٩٦٧، حتى عام ١٩٧١، وانتقلت إحدى كتائب «قوات القادسية» إلى سوريا، حتى عام ١٩٧٦، بينما استقرت الكتيبة الثانية لقوات القادسية في الأردن، وتحرك لواء عين جالوت، مؤقتا، إلى سوريا، أثناء حوادث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، في الأردن، وسرعان ما عاد إلى موقعه في مصر، وبقي «لواء حطين» في سوريا، وخاضت مختلف القوات حرب ١٩٧٣.

في الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٧٦) توجه «لواء حطين» إلى شمال لبنان (١٩٧٥) ثم إلى سوريا، نهاية عام ١٩٧٦، ثم عادت قوات عين جالوت إلى مصر ١٩٧٧، وسرعان ما عادت إلى لبنان، إثر عقد الصلح المنفرد بين مصر وإسرائيل (١٩٧٩)[١].

التسلح والتدريب:

لم يشكُ جيش التحرير من أي نقصان في الأسلحة، نظراً لعلاقته العسكرية بالدول العربية، وتوفر الميزانية المالية المخصصة لدى م.ت.ف.

أما التدريب فتلقى جنود الجيش التدريب على أيدي المدربين المصريين، وجرى التدريب في معسكرات في قطاع غزة، وتلقى كثير من ضباط الصف والجنود التدريب من الجيش السوري، فيما تولت م.ت.ف. مهام تدريب «قوات التحرير الشعبية» في الأردن، في فترة ١٩٦٨-١٩٧١[٢].

---

(١) المصدر نفسه، ص٤١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٤١٨.

المآل:

أدى جيش التحرير الفلسطيني دوراً بارزاً في القتال ضد الهجمة العسكرية الإسرائيلية على لبنان، صيف ١٩٨٢، التي تكسرت فيها كل المحاولات العسكرية الإسرائيلية لدخول بيروت الغربية[1]، أمام صمود المقاتلين الفلسطينيين، واللبنانيين، والسوريين، وهنا لعب جيش التحرير الفلسطيني دوراً محورياً.

معروف بأن هذه الهجمة الإسرائيلية قد انتهت باتفاق على خروج القوات الفلسطينية من بيروت، حيث تناثرت هذه القوات بين سوريا، ومصر، والسودان، واليمن، شماله وجنوبه، وليبيا، وتونس، والجزائر، والعراق.

بعد الخروج اندمجت القوات الفلسطينية بجيش التحرير، وسمي الجسم الجديد «جيش التحرير الوطني الفلسطيني»، وإن بقي الجزء المرابط في سوريا من ذاك الجيش يحمل الاسم القديم.

حين دخلت السلطة إلى الضفة والقطاع، حمل من تبقى من جيش التحرير اسم «جهاز الأمن الوطني». وتبقى قصة القسم الثاني من الذراع المسلح للمنظمة.

(١) المصدر نفسه، ص٤١٨-٤١٩.

ثانيا: قوات التحرير الشعبية

جنان أحمد

آلت أمتنا العربية على نفسها أن تنهض، بعد كل مرة يُضرب فيها مشروع نهضتنا. فعلى الرغم من مرارة نتائج حرب ١٩٦٧، فإن إرادة المقاومة لم تُكسر، بل على العكس، فقد تعالت الدعوات إلى الكفاح المسلح القائم على الحرب الفدائية، إلى أن يعاد التنظيم، عسكرياً، وسياسياً، ولا سيما في مصر عبد الناصر.

تأثر جيش التحرير الفلسطيني، الذي نشأ مع «منظمة التحرير الفلسطينية»، صيف ١٩٦٤، واتسم بطابع الجيش النظامي، بتلك الدعوات، لا سيما المطالبة بتطويره، واستخدام طاقاته الفنية، والبشرية، والمادية، لخدمة الكفاح المسلح[١].

تمت دراسة هذا الموضوع مع القيادة السياسية للمنظمة، حيث صدرت القرارات اللازمة لتشكيل «قوات التحرير الشعبية»، ضمن إطار جيش التحرير الفلسطيني، لتكون ذراعه المسلح في العمل الفدائي، وتجسيداً للرغبة في جعله جيشاً ثورياً يشترك في النضال اليومي ضد العدو الإسرائيلي[٢]، ولقطع حجة الفصائل الفدائية الفلسطينية بأن هذا الجيش ليس أكثر من فيلق في الجيوش العربية. وكان الهدف، أيضاً، من إنشاء هذه «القوات»، خوف رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أحمد الشقيري، من سيطرة المنظمات الفدائية على الشباب الفلسطيني[٣]، بعد أن صعد نجم العمل الفدائي الفلسطيني، إضافة إلى أن الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر غدا ميالاً إلى العمل الفدائي، الذي رأى فيه ممهداً للعمل العسكري لاحقاً[٤].

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الثاني، دمشق ١٩٨٤، ص ١١٩.

(٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٣) صقر أبو فخر، الحركة الوطنية الفلسطينية، من النضال المسلح إلى دولة منزوعة السيادة، بيروت، مؤسسة الدراسات العربية، ٢٠٠٣، ص٥٨.

(٤) عبد القادر ياسين، جلسة في منزله بالقاهرة، بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٦.

النشأة:

اتخذ قائد «جيش التحرير الفلسطيني» اللواء وجيه المدني عام ١٩٦٧، قراراً بتشكيل «قوات التحرير الشعبية»، وعين فايز الترك، قائداً لها، وتم التنظيم مع عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، المناضل بهجت أبو غريبة، الذي تولى المسؤولية السياسية للقوات[١].

كان الترك في مدينة «خان يونس» أثناء العدوان عام ١٩٦٧، وكلف بعد خروجه منها بتشكيل «قوات التحرير الشعبية» بعد أن كان مسؤولاً عن تعيين العسكريين، وإيصالهم إلى الداخل. وقد تطوع لذلك الكثير من الضباط[*]، الذين دأب على أخذهم عن طريق العراق، وسوريا، وإدخالهم إلى الأراضي المحتلة، بالتعاون مع فصيل «أبطال العودة» الفدائي، الذي سبق للترك أن قام بتشكيله، عام ١٩٦٥، بالتعاون مع المرحوم فايز جابر، القائد الميداني المكلف، وكان هذا التنظيم استخباراتياً، بالإضافة إلى أنه شكّل نواة لأي عمل عسكري، واتخذ من الضفة الغربية مركزاً له. وقد سهل هذا التنظيم الكثير لـ «قوات التحرير الشعبية» في الوصول إلى الأراضي المحتلة[٢].

مثلت «قوات التحرير الشعبية» الجناح الفدائي لجيش التحرير الفلسطيني، الذي بقي في قطاع غزة بعد نكسة ١٩٦٧، بضباطه وصف ضباطه وجنوده الذين كانوا على دراية بمواقع مخازن الأسلحة، والمتفجرات الخاصة بهذا الجيش في القطاع. وقد تجمع هؤلاء، بعد أن وفر لهم تمويل مالي متواضع، فيما نجح هؤلاء الضباط والجنود في نسج علاقات قوية مع مدنيين مستقلين، وفروا لهم المأوى الآمن[٣].

---

(١) اللواء فايز الترك، جلسة في مكتبه في القاهرة، بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢١.

(*) من الداخل جاء: مصباح صقر، وليد أبو شعبان، نمر حجاج، حسين الخطيب، جبر عمار، زياد الحسيني، عبد القادر أبو الفحم، ومن الخارج: فايز جردان، أحمد صرصور، صائب العاجز، رفيق عكيلة، برجس ديب خجير، حسن أبو لبدة، (لقاء مع العميد أحمد صرصور في منزله بالقاهرة ٢٠٠٤/٤/٢٠).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ياسين، مصدر سبق ذكره.

هكذا تحول من تبقي من «جيش التحرير الفلسطيني» في قطاع غزة إلى حرب العصابات، استجابة لاحتياجات تلك اللحظة، وبدأوا في شن الهجمات، ونصب الكمائن وزرع ألغام لقوات العدو الإسرائيلي في القطاع لكنهم لم يحملوا اسم «قوات التحرير الشعبية» إلا في شهر شباط (فبراير) ١٩٦٨، وبذا ولدت هذه «القوات» ثمرة للضرورة. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ خرج الرائد حسين الخطيب من غزة سراً إلى عمان، وهو من أقدم الضباط في «جيش التحرير الفلسطيني»، وأبلغ القيادة السياسية للمنظمة بأمر التحول الاضطراري إلى حرب العصابات في قطاع غزة.

هنا حصل الخطيب على تمويل، أغنى قواته في غزة عن المساعدة المالية للحزب الشيوعي، وبدأت عناصر الجيش في قطاع غزة تأخذ طابعاً أكثر تنظيماً[1].

تضافرت عوامل عدة لإنضاج مقاومة شعبية جسورة في القطاع. وكما أسلفنا، فإن «قوات التحرير الشعبية» جاءت من «جيش التحرير الفلسطيني»، ولأن عضوية الأخير اقتصرت على أبناء قطاع غزة، الذين تلقوا تدريباً عسكرياً مسبقاً، فقد جعل ذلك القطاع ميداناً لعمليات المقاومة التي شنتها «القوات» على العدو الإسرائيلي، وغدت الأولى عسكرياً، قبل «الشعبية»، و«فتح» و«الجبهة الوطنية» على التوالي.

و لا يمكن إهمال محددات صعود المقاومة، بكل أشكالها في القطاع، حتى عام ١٩٧٣، وتعود تلك المحددات إلى[2]:

١- اتساع دائرة البطالة في القطاع بين العمال، وموظفي الحكومة، فضلاً عن كساد التجارة التي كانت رائجة مع مصر، قبل ١٩٦٧.

٢- ارتفاع معدلات القمع الإسرائيلي الوحشي للقطاع.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

٣- تعافي أحزاب الحركة الوطنية في القطاع مع احتلاله في حزيران ١٩٦٧.

العلاقة بالفصائل:

في نهاية تموز (يوليو) ١٩٦٧، تحرك الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة لإقامة تحالف وطني مع فرع «حركة القوميين العرب» هناك، ذهب مندوب الحزب مع مندوب الجيش، الرائد حسين الخطيب، إلى المسؤول الأول للقوميين العرب في القطاع، آنذاك، صبّاح ثابت، واتفق ثلاثتهم على إقامة هذا التحالف، على أن يضم مندوباً عن كل من الحزب الشيوعي، والقوميين العرب، وجيش التحرير، وثلاثة مستقلين لهم أوزانهم الاعتبارية، محلياً وعربياً وعالمياً. وبادر ثابت، فسمّى هؤلاء الثلاثة، وهم د. حيدر عبد الشافي، ومنير الريس، وفاروق الحسيني. الأول كان من الحزب الشيوعي، بينما الآخران كانا مناصرين للقوميين العرب، واتفق الثلاثة على مواعيد اللقاء في منزل الريس. وكانت المفاجأة أن حل د. عبد الحي الحسيني محل شقيقه فاروق(*)، ولم يتحقق التحالف[1].

وعند تشكيل «الجبهة الوطنية المتحدة»، في آب (أغسطس) ١٩٦٧، قام الرائد حسين الخطيب بدور ملحوظ في التأسيس لهذه الجبهة، التي تشكلت من «الشيوعي» و«البعث» و«ج.ت.ف»، و«جيش التحرير الفلسطيني»، الذي أوكل للشيوعيين مهمة تمثيله في قيادة هذه الجبهة، فيما طلبت قيادة «الجبهة» إلى الجيش عدم تنفيذ أعمال عسكرية ضد المحتل الإسرائيلي داخل القطاع، انتظارا لخروج الأهالي من حالة الإحباط، التي أصابتها بعد حرب ١٩٦٧[2].

(*) خرج مندوب الحزب الشيوعي إلى منزل عبد القادر ياسين، حيث كان ينتظره مع الشخص الثالث في السكرتارية المركزية للحزب، وحين أبلغهما المندوب بما جرى، اعترض ياسين بأن عبد الحي لا يملك المواصفات المطلوبة، بدليل أن مندوب الشيوعي ظنه من عرب ٤٨، كما أنه عضو في حركة القوميين العرب، وبهذا يصبح للحركة مندوبان، فنُسف التحالف قبل أن يبدأ.

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

في العام نفسه، وخلال شهر أيلول (سبتمبر)، التقى مؤسس القوات، الرائد فايز الترك، قائد الجبهة الشعبية، أحمد جبريل، وطلب منه عدم إطلاق النار في الأرض المحتلة، خلال الأشهر الثلاثة المتبقية من السنة، لأخذ فرصة لإعادة ترتيب الأوضاع. كما التقي الترك أعلى مستوى في «فتح»، ياسر عرفات، وقد رتب اللقاء عوني القيشاوي، بحضور خليل الوزير (أبو جهاد)، وطلب الترك من عرفات الأمر نفسه، على أساس إعادة التنظيم، ثم الانطلاق في المقاومة، وتم إدخال ضباط مدربين إلى الداخل، حيث بدأوا في تنظيم أنفسهم، لكن عمليات عسكرية غير محسوبة وقعت، قامت على أثرها إسرائيل بعملية تمشيط، فأصبح المعتمدون السياسيون غير قادرين على إخفاء العسكريين، الذين خرج عدد كبير منهم إلى خارج الضفة[1].

إلى ذلك، استمر التنسيق بالفعل، بين قوات «العاصفة» الذراع العسكري لفتح، وقوات التحرير الشعبية، اللتين قامتا بعمليات مشتركة داخل فلسطين، ومعظم العمليات التي وجهت إلى العدو، تمت بوحدات متكاملة بين «العاصفة» و«قوات التحرير الشعبية»، وقد ورد في البلاغ العسكري رقم (٢) بأن «القوات» قامت بعمليات عسكرية عدة، ابتداءً من ١٩٦٧/١٢/١[2].

لم تكتف القوات بالتنسيق العسكري الميداني مع باقي فصائل المقاومة، بل توجتها باعتبار «منظمة التحرير الفلسطينية»، الكيان الفلسطيني، والمعبرة رسمياً وشعبياً عن الثورة الفلسطينية. وأما من الناحية السياسية، فقد تطورت أجهزة منظمة التحرير، بحيث أصبح جهازها الرئيسي، وهو المجلس الوطني، يعبرّ عن الوحدة الوطنية، سياسياً وعسكرياً، من أجل المحافظة على الكيان الفلسطيني[3].

في شباط (فبراير) ١٩٦٩ استطاعت «فتح» أن تفوز، من خلال المجلس الوطني، بأكثرية كبيرة في منظمة التحرير الفلسطينية، كما تمكنت من السيطرة

---

(١) الترك، مصدر سبق ذكره.

(٢) عبد الرحمن (محرراً)، منظمة ...، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.

(٣) غازي خورشيد، دليل حركة المقاومة الفلسطينية، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧١، ص٧٣.

على الشبكة الإدارية، والمالية في المنظمة، وعلـــى «جيـــش التحريـــر» وعلـــى «القوات»، التي شكلت جزءاً من منظمة التحرير الفلســـطينية[1]، وعمـــد رئيـــس المنظمة، ياسر عرفات، المسؤول أيضاً عن الدائرة السياسية في المنظمـــة، إلـــى إحداث تغييرات في قيادة «جيش التحرير». كما قبـــل اســـتقالة اللـــواء مصبـــاح البديري، من قيادة جيش التحرير، سنة ١٩٦٩، وعين قيادة جديدة، ليصبـــح هـــذا «الجيش» بذلك اقل ارتباطاً بالدول العربية، وأكثر التصاقاً بالأحداث الفلســـطينية، ومشاركاً في بعض العمليات ضد الكيان الصهيوني[2]، لكن الخلافات تصـــاعدت، أيضاً، عندما تولي عثمان حداد قيادة «جيش التحرير»، وحتى عندما عاد البديـــوي إلى القيادة، في تموز (يوليو) ١٩٧١[3].

تفاقمت الخلافات، ووصلت في نهاية كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣، إلـــى صراع سافر، بسبب طرد المنظمة سبعة وستين عنصراً من أفراد «كتيبة زيد بـــن حارثة» التابعة لـــ «قوات التحرير الشعبية» في الأردن[4].

الكرامة:

«للمقاومة الفلسطينية دور كبير، في مواصلة الضرب، في فترة مـــا بيـــن معركتين فإن الشعلة تحتاج إلى زيت، لكي تظل مضيئة، ولا تنطفئ»[5]، هذا مـــا قاله كاتب مصري كبير، وثيق الصلة بالزعيم العربي الراحل جمال عبد النـــاصر، الذي آمن بالعمل الفدائي الفلسطيني، ما جعل الشعب العربي، في فلسطين، وبقيـــة الدول العربية، يتحسس الشعور بالنصر، من خلال المقاومة الباسلة، التي سطرتها الفصائل الفدائية بتوجيهها الضربات المتلاحقة للعدو الإسرائيلي، وحرمانـــه مـــن فرض الاستسلام على الشعب، بعد حرب ١٩٦٧.

---

(١) هشام شرابي، نصوص ومقالات في القضية الفلسطينية، ط١، بيروت ن دار نلسن، ١٩٧٠-٢٠٠٠، ص٧٣.

(٢) موسوعة السياسة، مصدر سبق ذكره، ٣٤٤.

(٣) الترك، مصدر سبق ذكره.

(٤) يزيد صايغ، الكفاح المسلح وتكوين الدولة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، بـــيروت، ١٩٧٧، ص١٠-٢٩.

(٥) محمد حسنين هيكل (بصراحة)، الأهرام (القاهرة) ١٩٦٧/٨/١٦.

وفي يوم ١٩٦٨/٣/٢١، هاجمت أربعة ألوية إسرائيلية ،ولواءان مدرعان، ولواء مظلي، ولواء مشاة، تدعمها وحدات مدفعية، وراجمات صواريخ، وطائرات مقاتلة، وهليكوبتر، مخيم «الكرامة» في منطقة الأغوار، وجرت المعركة التي اشترك فيها (٤٢٢) مقاتلاً من «قوات الصاعقة»، و(٣٣) مقاتلاً من «قوات التحرير الشعبية»، ووحدات من الجيش الأردني كانت موجودة في المنطقة، وأسفرت المعركة التي استمرت طوال النهار، عن مقتل (٢٧) جندياً إسرائيلياً، وتدمير (١١) دبابة إسرائيلية و(١٨) ناقلة جنود، ومدرعة، و(٥) عربات، فضلاً عن إعطاب (٢٧) دبابة أخرى و(١٨) ناقلة جنود، و(٢٤) سيارة مختلفة. وعلى الجانب العربي استشهد (٩١) فدائياً من «العاصفة»، و(٣٣) من «القوات»، وخسر الجيش الأردني (١٢٨) شهيداً وجريحاً، ودمر (١٢) دبابة، وأصيبت (٨) دبابات، وآليات كثيرة[1].

هذه المعركة، رأى فيها كاتب فلسطيني أنها «شكلت منعطفاً أساسياً في حركة المقاومة الفلسطينية، وكرست وجود الثورة الفلسطينية عربياً، وعالمياً»[2]. فيما أكد كاتب مصري على أنها مثلت «ذروة الانتصارات العسكرية، ولقد استؤنفت العمليات العسكرية في الأرض المحتلة بعد ٢٤ ساعة من انتهاء المعركة، لتثبت فشل الردع الإسرائيلي»، وأضاف «كان للمعركة تأثير معنوي كبير في الوطن العربي، ولدى الرأي العام العالمي»[3].

على الرغم من أهمية تلك المعركة، وما حققته الفصائل الفلسطينية، والجيش الأردني، من نصر سياسي، وعسكري، من يشكك في جدوى المواجهة بين قوات فدائية وجيش إسرائيلي نظامي متفوق عدة وعتاداً، بل أن هناك من ادعّى بأن خوض معركة الكرامة كان خطأً عسكرياً فادحاً، لا سيما وأن الجبهة الشعبية آثرت الانسحاب وعدم المواجهة. غير أن أول قائد «للقوات»، اللواء فايز الترك، رأى بأن معركة الكرامة فرضت علينا، ولم يكن أمام من في الميدان إلا

---

(١) محمود عزمي، الثورة الفلسطينية المسلحة ٦٥-٧١، الفكر الاستراتيجي العربي، (بيروت)، عدد ٣٣، تموز (يوليو) ١٩٩٠، ص٩-١٤.

(٢) خورشيد، مصدر سبق ذكره، ص١١.

(٣) عربي، مصدر سبق ذكره.

المواجهة والتصدي، وهذا شرف، أما الهروب ففيه الخسارة الكبيرة لأنه في حالة الانسحاب غير المنظم ستكون الخسائر فادحة لا سيما أن العدو كان متفوقاً جوياً[1].

يؤكد القائد نفسه على أن التصدي، بلا شك، كان أفضل وأشرف، كما أن النتائج كانت أفضل فهذه المعركة تحسب للعمل الفدائي الفلسطيني، وللقوات الأردنية على السواء. لقد كانت معركة مشرفة، أبلى فيها الجميع بلاءً حسناً وتلقى الصهاينة درساً، بأنهم سيجدون مقاومة شرسة،ولن يتمكنوا من فرض الاستسلام، وتكرار الانكسارات. فالتصدى كان واجباً، وليس خطأً عسكرياً، والعبرة بنتائج المعركة. إلا أن مسؤول «القوات» في لبنان، لاحقاً، رأى بأن معركة الكرامة شكلت منعطفاً هاماً، حيث أنها نالت من التضخيم الإعلامي ما سهل اختلاط الحابل بالنابل داخل الفصائل الفدائية الفلسطينية، مما أحدث اختراقات عديدة لهذه الفصائل[2].

عوامل مؤثرة في الكفاح المسلح:

صدرت عن المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، الذي عقد في القدس (٢٨/٥-٢/٦/١٩٦٤)، قرارات عدة منها ما أكد الجانب العسكري، والإلحاح على استقلال العمل الفلسطيني، وفي ١٥/٩/١٩٦٤، بعد مؤتمر القمة الثاني، أعلن عن قيام «منظمة التحرير الفلسطينية»، وتم إنشاء «جيش التحرير الفلسطيني». وما بين (١٩٦٥-١٩٦٦)، تم تشكيل فرق خاصة بالجيش، وهي «قوات حطين» في سوريا و«القادسية» في العراق، و«عين جالوت» في مصر[3].

نشأ الكيان الفلسطيني خارج حدود فلسطين ما جعل عوامل عدة كثيرة تؤثر في تطور الكفاح الفلسطيني، السياسي والعسكري[4]، أهمها:

---

(١) الترك، مصدر سبق ذكره.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) موسوعة السياسة، مصدر سبق ذكره، ٣٤٤.

(٤) صايغ، مصدر سبق ذكره.

١- العلاقة المعقدة والمهمة مع المجتمعات العربية المضيفة، إذ دفعت الحاجة إلى إنشاء ملاذات آمنة للفدائيين إلى الاصطدام بالحكومات العربية، كما أدت إلى أعمال انتقامية إسرائيلية.

٢- الانقسام بين الداخل والخارج، ولا سيما بعد أن وقع القسم الباقي من فلسطين تحت السيطرة الإسرائيلية بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

وقد حالت المساحة الضيقة للضفة الغربية وقطاع غزة دون دعم الحرب الفدائية التقليدية، وقد أدى ذلك إلى اختزال العمل الفلسطيني العسكري، إلى حرب مدن، بالدرجة الأولى، وهو ما سهل على إسرائيل إغلاق الحدود والتعامل مع المقاومة بالأساليب البوليسية.

٣- طبيعة القيادة الفلسطينية، وسياساتها، كونها قائمة في المنفى، مثلما نصف الشعب الفلسطيني، على الأقل. كما أن هذه القيادة التي بنت شرعيتها على دورها في الكفاح المسلح ضد إسرائيل، شجعت النزوع نحو السياسة الشعبوية، والسيطرة السلطوية.

المنطلقات النظرية:

شكلت المنطلقات النظرية لقوات التحرير الشعبية، والتي هي منطلقات «جيش التحرير الفلسطيني» أساس الإطار العام لفهم القضية الفلسطينية، كما قامت القاعدة الأساسية للاستراتيجية السياسية والعسكرية على عدة أسس وثوابت سياسية وفكرية، نذكر منها(١).

١- الثورة الفلسطينية هي ثورة الشعب العربي الفلسطيني لتحرير أرضه، وعمقها عربياً، لأنها معركة مصير الأمة العربية.

٢- الشخصية الفلسطينية عامل أساسي، ولازم للثورة الفلسطينية، بمعنى وجوب إبراز الشخصية، والكيان الفلسطيني، كرد حاسم على التآمر

---

(١) خورشيد، مصدر سبق ذكره، ص٦٦-٦٧.

الاستعماري لتصفية الشعب العربي الفلسطيني، وحقه في جمع شمله، لتحرير أرضه، والمحافظة على حق العودة.

٣- هدف الثورة الفلسطينية هو التحرير الشامل الكامل للأراضي الفلسطينية، ورفض كل الحلول السياسية والسلمية، التي تتعارض مع هذا الهدف، وإن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحقيق هدف الثورة.

غلى ذلك شكل «الميثاق الوطني الفلسطيني» الذي أقر في الدورة الرابعة للمجلس الوطني في القاهرة ١٩٦٨/٧/١٠ القاعدة الأساسية للمنطلقات الفكرية «للقوات»، والذي جاء فيه(١).

المادة -١- إن فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني، وهي جزء من الوطن العربي.

المادة-٩- إن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين.

المادة-١٠- إن العمل الفدائي يشكل نواة «حرب التحرير الشعبية الفلسطينية».

المادة١٤- مصير الأمة العربية، رهن بمصير القضية الفلسطينية، ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية، وجهدها لتحرير فلسطين.

قادة القوات:

لعله من المفيد أن نلقي، أيضاً، الضوء على أهم قادة هذه القوات، على أمل أن يتم رفع الظلم، الذي ألم بها، فهي لم تلق الاهتمام الكافي. ولعل ما قاله مؤسس هذه «القوات»، بأنها «ولدت يتيمة»، هو خير تعبير عن هذا التجاهل الإعلامي، وللنوايا التي كانت مبيته حيال هذه «القوات». فمؤسسها كان برتبة رائد في «جيش التحرير الفلسطيني»، تخرج عام ١٩٥٥ من الكلية الحربية في جمهورية مصر العربية، وخدم في القوات التابعة لمصر (عين جالوت)، وشارك في التصدي للعدوان الثلاثي، عام ١٩٥٦، وكان في مدينة خان يونس بقطاع غزة، التي

(١) المصدر نفسه ، ص ٦٨-٦٩.

صمدت، وشهد لها الأعداء قبل الأصدقاء. وقد حرص هذا القائد على تثقيف نفسه، عسكرياً والحصول على أعلى الشهادات، فقد حضر كل الدورات العسكرية التي تؤهله للوصول إلى أعلى الرتب، ونال الماجستير في العلوم العسكرية، وكلية القادة والأركان، كما حصل على دبلوم عال في إدارة الأعمال، وهو في الجيش، ودبلوم في الدراسات الإسلامية. فضلاً عن أنه من أوائل الضباط الذين انضموا إلى «جيش التحرير الفلسطيني»، وأسهم في تشكيل القوات العسكرية التي كانت موزعة في مصر، وسورية، والعراق، وشغل مناصب أخرى في القيادة، كما سبق أن أشرنا، فهذا القائد كلف بتشكيل تنظيم «أبطال العودة»، الذي اتخذ من الضفة الغربية مركزاً له، وآخر منصب تقلده الترك هو المستشار السياسي لياسر عرفات، إلا أنه قدم استقالته (١٩٧١)، من هذا المنصب وعاد إلى القاهرة[(١)].

وقدمت «القوات» الشهداء الأبرار، الذين قاوموا الاحتلال الإسرائيلي، ولعل أبرزهم الشهيد الرائد فايز جراد، الذي ولد في عام الثورة الأولى (١٩٣٦) في قرية يبنا، التابعة للواء الرملة، ودرس في مدارس القرية، ثم أتم دراسته الثانوية في كلية غزة (١٩٥٦)، كما أنه التحق بإحدى الكليات الحربية في الجمهورية العربية المتحدة، وتخرج برتبة ملازم (١٩٥٨)، ثم ظل يعمل كعسكري، وانضم إلى «جيش التحرير الفلسطيني»، وبقي يناضل ضد مغتصبي بلاده، إلى أن استشهد على أرض المعركة، وكان برتبة مقدم، مع كل من العريف نمر عزام، والجندي حسين عليان عندما ضرب مركز التدريب في جرش ١٦/٣/١٩٦٩[(٢)].

تقييم:

يحدد أول قائد للقوات المشكلة الأساسية للثورة الفلسطينية في أنها لم تنطلق من أرضها، فهي تباشر عملها المقاوم، سياسياً، وعسكرياً، من الخارج، وهذا

---

(١) الترك، مصدر سبق ذكره.

(٢) عن جيش التحرير الفلسطيني، قوات التحرير الشعبية، الثوري (دمشق)، العدد ١٤، نيسان (إبريل) ١٩٧٠.

الخارج له شروطه، فهو لا يقبل أي تدخل سياسي، أو أي عمل غير مسيطر عليه، أو منظمة تنفرد بقرارها، بمعزل عن الوضع الأمني للدولة، صاحبة الأراضي التي توجد تلك المنظمة فوقها. ويضيف بأن من حق تلك الدول أن تحمي أمنها، مؤكداً على أن الممارسات السلبية لبعض الفصائل الفلسطينية في الأردن، ومن ثم لبنان، مكنت الحكومة الأردنية من توجيه ضربتها في أيلول ١٩٧٠، وأعطى مبرراً للانعزاليين في لبنان بضرب المقاومة الفلسطينية وإشعال حرب أهلية استمرت ستة عشر عاماً (١٩٧٥-١٩٩١)، وانتهجت بخروج المقاومة من لبنان. يردف قائلاً أن الثورة الفلسطينية ضيف على الدول العربية، مرحباً به، على الأغلب، وعلى هذا الضيف أن يراعي مضيفه[١].

فيما يخص «القوات»، يؤكد القائد نفسه على أنها كانت عملاً منظماً ودقيقاً، وجيداً، لكنه أُجهض بتدخلات خارجية، والنية كانت مبيتة لإضعاف «جيش التحرير» ومن ثم «القوات»، لاسيما وأن قيادة المنظمة لم تكن منزهة. ويثير هذا القائد تساؤلاً وتشككاً، حول انتقال ثقل العمل الفلسطيني إلى الأغوار في الأردن، مما سهل الانقضاض عليهم، لاحقاً ن في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠[٢].

حسب رأي القائد اللاحق للقوات في لبنان، فإن العمل المقاوم الحقيقي كان في الأردن، فالأموال لم تكن قد أفسدت المقاتلين، وكانت تدفع من بعض الفصائل رواتب أسهمت في إفساد المقاتلين. فقبل عام ١٩٨٢ كان الراتب على حد الكفاف، وبعدها أصبح الراتب يدفع بالدولار الأمريكي، و«بأرقام خرافية». ومن وجهة نظره، فإن المنظمات الكبرى ربطت النضال بالأموال، وأحياناً أصبح الانضمام إليها باباً للرزق. ويضيف أن «القوات» وبعض الفصائل الفدائية الأخرى كان هدفها الحفاظ على البندقية الفلسطينية من السقوط، حيث لم تكلف هذه «القوات» حتى بعمل دورية واحدة على الحدود اللبنانية- الفلسطينية[٣].

---

(١) الترك، مصدر سبق ذكره.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) محمد رزق أبو عبده، اتصال هاتفي، بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٤.

إلا أن أول قائد لهذه القوات يؤكد بأنه لا يمكن للبندقية الفلسطينية أن تسقط، وأن الاحتلال زائل، وأن الحرية للشعب الفلسطيني. فعندما راهن الكثيرون على أن الجيل الذي يولد تحت الاحتلال لن تكون له علاقة بالقضية الفلسطينية، ولن يطالب بالحرية والاستقلال، فإن الرد على ذلك أن هذا الجيل هو الذي فجّر «الانتفاضة» الأولى عام ١٩٨٧، والجيل الذي بعده هو الذي فجر «انتفاضة الأقصى والاستقلال»، وهذه الأجيال التي ترفض الاحتلال لن تنتهي أبداً، ولن تنزع من ذهنها فكرة التحرير، بل أنها أبدعت في النضال، ووضعت العمليات الاستشهادية القضية الفلسطينية، مرة أخرى، في سياق القضايا المهمة والأساسية، إذ وقف العالم يتساءل لماذا يضحي فتى أو فتاة بحياته من أجل قضية وطنية، إلا إذا كان صاحب حق، ومُصراً على نيله[1].

مآلها:

من المثير للاستغراب خفوت أسهم هذه «القوات»، بعد انطلاقتها القوية، وإسهامها الفعال في توجيه ضربات موجعة للعدو الإسرائيلي، وعلى الرغم من توفر القيادة الواعية لها سياسياً وعسكرياً، والتي نسجت علاقات كفاحية مع معظم الفصائل الفلسطينية المقاومة على الصعد العسكرية والسياسية، وقدمت الشهداء الأبرار، وأسهمت في توعية الشعب الفلسطيني من خلال مجلة (الثورة)، التي صدرت عنها. ويعيد القائد الأول للقوات هذا الخفوت إلى عام ١٩٧١، عندما انتقلت رئاسة أركان جيش التحرير إلى دمشق، وأصبحت مسؤولة عن العمل العسكري الفلسطيني، ولم يكن هناك توجه لبقائها، فذابت بالتدريج، وبدأت تضعف، خاصة وأن رئاسة الأركان كانت على خلاف مع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وعندما تولى عثمان حداد قيادة جيش التحرير (١٩٦٩)، كان أيضاً على خلاف شديد مع القيادة، وحتى عندما عاد مصباح البديري، غدا، أيضاً ،على خلاف حاد مع الرئيس، وربما يكون هذا الخلاف أحد أسباب هذا الضعف، لاسيما أن شح التمويل، أو ضعفه يسهم في إضعاف أي تنظيم.

---

(١) الترك، مصدر سبق ذكره.

يردف قائد «القوات» في لبنان بأنهم لم يقاتلوا إلا في الأردن، وفي لبنان، حسب قوله «كنا نتلقى الضربات فحسب، ولم نقاتل إلا في ١٩٨٢، أثناء الغزو الإسرائيلي»[١].

وبعد، فلعل هذا البحث ألقى أضواء كافية على هذا الفصيل المنسي، الذي أخطأ بإهمال الأفق السياسي لكفاحه المسلح. على أنه لم يكن الوحيد في هذا المجال.

(١) أبو عبده، مصدر سبق ذكره.

الفصل السابع

الأصداء الفلسطينية لظهور المنظمة

لبنى إبراهيم

تميز عام ١٩٦٤، منذ بدايته، بتحرك القضية الفلسطينية، على الصعيد العربي، بشكل لم يسبق له مثيل، منذ عام ١٩٤٨، نتج عنه قيام كيان سياسي فلسطيني، صاحبته أصداء، ومواقف فلسطينية مختلفة[١].

مدخل

في الحين الذي طرحت قضية فلسطين في سوق المساومات الدولية، وبذلت جهود لاستغلالها، وتسخير شعبها لتحقيق أغراض شخصية، وأهداف سياسية خاصة، وفى الحين الذي استمر الأعداء، وأعوانهم، يعملون على إيجاد حلول لتلك القضية، تتنافى وأماني شعبها، ويضعون المخططات لتصفية القضية، لصالح الصهيونية والاستعمار، استجد تحرك عربي، عام ١٩٦٤، بدأ بالخطاب الذي ألقاه الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، في بور سعيد، في ١٩٦٣/٢/٢٣، أشار فيه إلى قرب تحويل إسرائيل لمياه الأردن، بالإضافة إلى نشاط المنظمات الفدائية الفلسطينية، ما أزعج النظام العربي، ودفعه لتشكيل كيان رسمي، تحت سيطرة ذاك النظام، لقطع الطريق على العمل الفدائي، خوفاً من أن يوُرِّط النظام العربي في حرب لم يكن مستعداً لها فضلاً عن أنه لا يريدها فكلفت الدول العربية أحمد الشقيرى بإنشاء كيان سياسي فلسطيني، حسب رغبة التجمعات الفلسطينية في الدول العربية، الأمر الذي كان له صدى لدى جمهرة الشعب الفلسطيني، وقواها

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٦، ص١٣.

السياسية المختلفة[1].

لقد حققت القضية الفلسطينية انتصاراً تاريخياً للشعب الفلسطيني، بظهور «منظمة التحرير الفلسطينية»، وبالالتحام التاريخي بين حركة التحرر الوطني العربي، وحركة التحرير العالمية، وبالنظرة إلى «المعسكر الاشتراكي» كحليف في معركة التحرير. واتضح صدى «المنظمة» عند الشعب الفلسطيني على لسان الشاعر المناضل اليساري الفلسطيني، معين بسيسو، في مقال له، قال فيه: «أصبحنا شعباً بعنوان، بعد أن ظللنا، طيلة ستة عشر عاماً من الكارثة، شعباً بلا عنوان»[2].

على الرغم من تخوف فئات فلسطينية كثيرة من هذا الكيان، الذي قررت الدول العربية إنشاءه، وخشية تلك الفئات من سيطرة الإرادة الحكومية العربية عليه، فقد أثار القرار مشاعر أبناء الشعب الفلسطيني، وجاء تعبيراً عن رغبتهم الصادقة ومطلبهم القديم، منذ النزوح، عام ١٩٤٨، بأن يكون لهم كيانهم الذاتي المستقل، الذي يمكنهم من القيام بدورهم[3].

١- مواقف القوى

تباينت مواقف شتى القوى السياسية الفلسطينية من «منظمة التحرير الفلسطينية»، عند ظهورها، وكان لكل قوة سياسية حيثياتها، وحساباتها، وتوازناتها.

---

(١) عبد القادر ياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية- المحطات الرئيسية والدروس المستفادة، القاهرة، دار الكلمة، ٢٠٠٠، ص٤٢- ٤٣.

- الكتاب السنوي لعام١٩٦٤، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.

(٢) معين بسيسو، حركة التحرير الفلسطينية والوحدة الوطنية داخل منظمة التحرير، الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٥/٢/٨.

(٣) الموسوعة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص٣١٣- ٣١٨.

أولاً: الهيئة العربية العليا

بعد صدور قرار الملوك والرؤساء بشأن التنظيم الفلسطيني، قام رئيس «الهيئة العربية العليا»، الحاج أمين الحسيني، بنشاط ضخم في محاولة لتعطيل هذه المسيرة، وشُجب قرار الملوك والرؤساء. وتضاعف نشاط الحسيني، على مدار المسيرة، فأصدرت «الهيئة العربية العليا» بياناً، في ١٩٦٤/٢/١٨، أشارت فيه إلى أن قرار إنشاء الكيان الفلسطيني «لا يقصد منه غير إنشاء مكتب سياسي، تقتصر أعماله ومهامه على الدعاية لقضية فلسطين». وأكدت «الهيئة» أن «الانتخاب العام القائم على أساس الحرية، والنزاهة، والحياد، هو خير وسيلة لإنشاء الكيان». ثم أصدرت «الهيئة» بياناً آخر، في ١٩٦٤/٣/٤، أكدت فيه تمسكها بمبدأ إجراء انتخابات عامة، لإنشاء الكيان، ورفضت ما يذيعه الشقيرى بهذا الشأن، ورأت أنه «ليس من حقه البت في موضوع إنشاء الكيان، فذلك من صميم الشئون الفلسطينية، التي للشعب الفلسطيني، دون سواه». وأذاعت «الهيئة» بياناً ثالثاً، في ١٩٦٤/٣/٨، تمسكت فيه بإنشاء الكيان الفلسطيني، عن طريق إجراء انتخابات عامة، وأن أي إجراء آخر اعتداء على حق الفلسطينيين! ثم أذاعت بياناً رابعاً، في ١٩٦٤/٣/١٢، أوضحت فيه إرسالها لوفد عربي فلسطيني إلى عدة دول، لشرح القضية الفلسطينية للمسؤولين، وأن الوفد حصل على نتائج مُرضية. وفي ١٩٦٤/٣/٢٨، أذاعت بياناً خامساً، ردت فيه على الشقيرى، بشأن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الفلسطيني، وأعلنت إصرارها على ضرورة قيام الكيان على أساس الانتخاب العام. وفي ١٩٦٤/٨/٦، أعلنت صيغة مشروع، أعدته لإنشاء ما أسمته «الكيان الفلسطيني»، تلبية لمطالب الشعب الفلسطيني، كمشروع بديل لمشروع الشقيري، يقوم على الانتخاب العام، وليس الانتخاب المحدود كما يدعو الشقيرى[1].

---

(١) أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء، بيروت، دار العودة، ١٩٧١، ص٨٢.

- الكتاب السنوي لعام ١٩٦٤، مصدر سبق ذكره، ص٩٤- ١٠٣.

اعتبرت «الهيئة» المنظمة، ورئيسها الشقيرى، بمثابة العدو الرئيسي لـــها، وطالبت الدول العربية بالتدخل، لعدم فرض هذا الكيان علـــى الشــعب العربـــي الفلسطيني، وكان الحاج أمين الحسيني لا يرى القضية الفلسطينية إلا من خلالـــه. فمنذ اختيار الشقيرى ممثلاً للفلسطينيين، هاجمه الحسيني، فـــي مجالســـه. وعنـــد اقتراب موعد انعقاد مؤتمر القمة العربية الثاني، في الإسكندرية، في ١٩٦٤/٩/٥، نشطت حركة التخريب على المنظمة، وتولى قيادة هذه الحركة، بعناد، الحاج أمين الحسيني، فكتب عرائض، وبرقيات للملوك والرؤســـاء، معترضـــاً علـــى قيـــام «المنظمة»، باعتبارها «لا تمثل أحداً من الشـــعب الفلســـطيني». وفـــي خريـــف ١٩٦٥، فوجئ الشقيرى بأن الحاج أمين الحسيني أرسل وفداً خاصاً، يمثل «الهيئة العربية العليا»، إلى الأمم المتحدة، لينافس وفد «منظمة التحرير الفلسطينية» هناك، ففوجئت الأُمم المتحدة، وهى تستمع إلى بيانات وفد «المنظمة»، بطلب تقدم به وفد يمثل الحاج أمين الحسيني، لإلقاء خطاب باسم الشعب الفلسطيني، باعتبار «الهيئة» الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني[1].

يتضح من ذلك أن «الهيئة» رفضت «منظمة التحرير الفلسطينية»، شـــكلاً وموضوعاً، ويمكن تفسير موقفها هذا على أساس اعتقادها بأن الكيان الجديد ألغـــى صلاحية «الهيئة» وأفقد مبرر وجودها، لذلك تضامن رئيس «الهيئـــة» مـــع كـــل الأطراف العربية التي وقفت ضد الشقيرى، و«المنظمة»، التي يترأسها[2].

ثانياً: القوميون العرب

اعتبرت «حركة القوميين العرب» من الجانب المؤيد «للمنظمة»، ككيـــان، إلا أنها كانت رافضة لها شكلاً، فكان القوميون العـــرب، علـــى علاقـــة حميمـــة

---

(١) أسعد عبد الرحمن(مشرفاً)، منظمة التحرير الفلسطينية جذورهـــا- تأسيســـها- مســـاراتها، نيقوسيا، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٧، ص٧٨.

- الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص٢٣- ١١٧.

(٢) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.

بالرئيس المصري جمال عبد الناصر، إلا أن الحركة استهجنت تجاوز عبد الناصر لها، واختياره للشقيرى، لمجرد أنه مستقل، وليس حزبياً، فضلاً عما قدمه الشقيرى من خدمات لعبد الناصر، حين رفض الشقيرى مهاجمة حكم عبد الناصر في الأُمم المتحدة، لحساب السعودية (١٩٦٣)[١].

عند إعلان قيام «منظمة التحرير الفلسطينية»، فعلاً، أصدرت «حركة القوميين العرب» بياناً، في١٤/٦/١٩٦٤، أوضحت فيه إصرار القوى الثورية الفلسطينية على إنجاح مشروع الكيان، وفسرت موقفها الإيجابي من الكيان، وتأييدها المبكِّر للشقيري، على الرغم من اختلاف المواقف السياسية لكل منها، بسبب موقف عبد الناصر المؤيد للشقيري. ونوهت الحركة بأنها لم تؤيد الشقيرى، إلا بسبب تعرضه لضغوط من الحكومات العربية، التي لا تريد من الكيان أكثر من أن يكون شكلياً، يقف أمام العمل الثوري الفدائي الفلسطيني، وضرب الدول العربية لهذا العمل الثوري، باسم الكيان. وأوضحت الحركة رضوخ الشقيري لهذه الضغوط، الذي أدى إلى انحراف الكيان، الذي قام بعيداً عن الجماهير الفلسطينية[٢].

لعل مرور سنة كاملة على ظهور الكيان الفلسطيني، وقيام «منظمة التحرير الفلسطينية»، كان كافياً لإثبات وجود المنظمة، بحيث لم يعد من السهل، أبداً، على أي جهة كانت أن تقضي على هذه التجربة، حيث أنها أصبحت تمثل الشعب الفلسطيني، وأن معظم القوى، إن لم يكن كلها، قد أيدت قيامها، وساندتها،

---

(١) جلسة مع عبد القادر ياسين، في منزله بالقاهرة، في ٢/٤/٢٠٠٤.

(٢) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٤، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢-١٠٤.

- فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني١٩٦٤-١٩٧٤، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٠، ص٩٢-٩٤.
- عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.
- الوثائق العربية لقضية فلسطين لعام ١٩٦٥، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٦، ص٤٧٦-٤٧٨.

واعتبرتها المجرى الرئيسي للعمل الفلسطيني[1]. إلا أن الناطق باسم حركة القوميين العرب، وفي محاولة منه لتقييم المنظمة، بعد مرور سنة على قيامها، قرأ بياناً، أوضح فيه موقف الحركة من «المنظمة»، قال فيه: «لقد اتجه المسؤول الأول في المنظمة، منذ استلامه زمام المسؤولية، وحتى هذا اليوم، نحو توفير المظاهر الخارجية البراقة، دون الاهتمام بالجوهر». أردف الناطق «إن أداة تحرير فلسطين هي المنظمة الثورية، القادرة على حشد الشعب الفلسطيني، وتجنيده للمعركة». وأوضح الناطق باسم الحركة، أنها أعلنت، منذ قيام «المنظمة» عن انضواء التشكيلات الفلسطينية تحت راية المنظمة، حتى قبل أن يتوفر داخل المنظمة المناخ الملائم لعملية التطوير الثوري، ولكن حدث صدام في الرأي والعقلية بين أفراد الحركة داخل المنظمة، وبين رئيس المنظمة، فبدأ بإبعادهم إلى مكاتب خارج الوطن، بعيداً عن الساحة الحقيقية للعمل الفلسطيني. وانتهى الناطق إلى «أننا نرفض، رفضاً باتاً، الإسهام في خطة تحويل المنظمة إلى هيئة شكلية، بدلاً من جعلها أداة الثورة، فبعد مرور عام توفرت لنا القناعة بأن المنظمة بعيدة عن الصورة الثورية، التي نريدها، ويريدها الثوريون»[2]. كما أوضح الناطق نفسه النتائج التي توصل إليها المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني، في محاولة منه لتقييم هذا المؤتمر فيما يلي: «إن النتائج التي خرج بها المؤتمر مرتبطة بمجريات الأحداث العربية، والعلاقات القائمة بين الدول العربية، إلا أن العناصر والقوى الجادة المنظمة ساهمت في دفع المؤتمر إلى الأمام». وحصر الناطق الإنجاز الأساسي للمؤتمر في «إقراره لمشروع التنظيم الشعبي- بالرغم من ملاحظتنا عليه - أما الإنجاز الثاني فكان إقرار الانتخابات العامة، كوسيلة لتشكيل المجلس الوطني الجديد، برغم ما نراه من ثغرات عديدة». ولم تفت الناطق باسم الحركة

---

(١) فلسطين ملحق المحرر، (بيروت)، المؤتمر والقوي المنظمة- تقييم لقيادة العمل الفلسطيني في حركة القوميين العرب العدد ١٨، ١٩٦٥/٧/١.

(٢) الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٥، مصدر سبق ذكره، ص٤٧٨-٤٧٩.

- الحرية، (بيروت)، العدد٢٧٦، ١٩٦٥/٩/١٦.

الإشارة إلى أن المؤتمر أبقى المنظمة على شكلها السابق الفاقد للثورية، ودون أن يتم خلاله التغيير، أو التحول المتوقع، وبذلك فقد أبقى هذا المؤتمر على الكثير من الثغرات، التي رافقت المنظمة، طيلة السنة التي مرت عليها، وحتى انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني[١].

ثالثاً: البعث

أخذ «حزب البعث» دفعة قوية، بوصوله إلى سدة الحكم في سوريا، بانقلاب ١٩٦٣/٣/٨، وبعد فشل محاولة الانقلاب الناصري، في سوريا (١٩٦٣/٧/١٨)، احتدم خلاف الحكم السوري مع الرئيس المصري، عبد الناصر، ما دفع البعثيين إلى رفض المنظمة، شكلاً وموضوعاً، وكان البعثيون يرون الكيان الفلسطيني أُلعوبة بيد عبد الناصر[٢].

أصدرت «القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي»، في دمشق، في ١٩٦٤/٣/٤، بياناً حول الكيان الفلسطيني، ضمنته شروطها للكيان، حتى يكون كياناً حقيقياً، بأن يكون نضالياً، وله سلطة فعلية، وله جيش فلسطيني التكوين والقيادة، ويكون هناك دعم من الدول العربية للكيان، مادياً ومعنوياً. ثم نشرت جريدة «البعث»، الناطقة باسم الحزب، في دمشق، في عددها الصادر في ١٩٦٤/٣/٢٩، أن الحكومة السورية، والفلسطينيين في سوريا، يرون أن مشروع الشقيري لإنشاء الكيان لا يحقق الغاية المنشودة. وأصدرت قيادة الحزب، في ١٩٦٤/٥/٢٠، مشروعاً جديداً للكيان الفلسطيني المقترح[٣].

كان «البعث»، منذ البداية، يرى أن الرئيس عبد الناصر يؤيد فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني، ليتخلى عن أعباء القضية الفلسطينية، ويلقي بها على أكتاف

---

(١) المؤتمر والقوى...، مصدر سبق ذكره.

(٢) جلسة مع عبد القادر ياسين، في منزله بالقاهرة، في ٢٠٠٤/٤/٢.

- الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

(٣) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٤، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥-١٢٦.

الشعب الفلسطيني، وأن الرئيس المصري يريد الكيان الفلسطيني جهازاً سياسياً إعلامياً، خالياً من المضمون الثوري، فضلاً عن اقتناع الحزب بأن الشقيري هو عميل لعبد الناصر، ويجب التعاون معه، في حذر، وفي أضيق الحدود. فعارض «البعث» الشقيري، ومشروعه، وأكد «البعث» إن الكيان الفلسطيني لا يصلح من غير أرض، لذا يجب على الملك حسين تسليم الضفة الغربية، وعلى الرئيس عبد الناصر أن يسلم قطاع غزة كما قال إن الكيان الفلسطيني يجب أن يقوم على طريقة الانتخاب العام، في حين يرى الشقيري أن ذلك أمر عسير، لأن الشعب الفلسطيني كان مشتتاً في عدة دول، بالإضافة إلي أن «حزب البعث» وقف بجانب «الهيئة العربية العليا»[1].

رابعاً: فتح

كانت «فتح» مضطهدة، وأحست بأن المنظمة جاءت في مواجهتها، لكن «فتح» لم تدخل في مواجهة علنية مع الشقيري، لأن الشعب الفلسطيني استقبل المنظمة بالترحاب. ولو أعلنت «فتح» رفضها، فستعادى الشعب الفلسطيني بأكمله إلا أن «فتح» اكتفت بالتزام موقف المراقب، حيث لم تجد في قيام المنظمة أي عنصر إيجابي، على الرغم من محاولات «فتح» الاستفادة من وجود المنظمة، ووجدت «فتح» في هذه المنظمة واجهة للنشاطات السرية، التي كانت تقوم بها[2].

اتصل بعض زعماء «فتح» بالشقيري، قبل قيام المنظمة، وحاولوا إقناعه بالتعاون والتنسيق السري بين نشاطاته العلنية، وبين عمل تخوضه «فتح»، بصورة سرية، إلا أن الشقيري رفض الفكرة، من أساسها، ومع ذلك حاولت «فتح» أن تتعاون مع المنظمة، منذ البداية، إلا أن الشقيري كان، دوماً، يرفض وجود أي

(١) الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص٧٢- ٧٣- ١٥٧.

(٢) جلسة مع عبد القادر ياسين، في منزله بالقاهرة، في٢/٤/٢٠٠٤.

- الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

- الكتاب السنوي لعام ١٩٦٤، مصدر سبق ذكره، ص١١٥-١٢٠.

تنظيم فلسطيني، يعمل بشكل مستقل عن «المنظمة». ولهذا أصر الشقيري، باستمرار، على اعتبار أن أعضاء المجالس الوطنية، من الحزبيين والتابعين لمنظمات فلسطينية، عاملون داخل المنظمة، بصفتهم الشخصية، وليس وفق انتماءاتهم التنظيمية وبعثت حركة «فتح» بمذكرة، أعلنت فيها استعدادها للتنسيق والتعاون، مع أية جهة فلسطينية عربية، تعمل، أو تنوى أن تعمل من أجل التحرير، بشرطين[1]:

- أن يكون اللقاء والتعاون في أرض المعركة؛
- إبقاء القيادة بيد الشعب الفلسطيني، في منأى عن الخصومات.

خامساً: الشيوعي

اتخذ «الحزب الشيوعي الأردني»، موقفاً إيجابياً من المنظمة، حيث أعرب الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب، المنعقد في أوائل تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٤، عن تأييد ومساندة الشيوعيين في الأردن، لإنشاء الكيان الفلسطيني، و«المنظمة»، ونبع هذا الموقف الإيجابي من التوجه العام للشيوعيين، لدعم السياسة المصرية، بزعامة عبد الناصر، بعد توثيق مصر علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي، وقد أيد الشيوعيون قيام «المنظمة»، رغم استمرار وجود ثغرات خطيرة، في سياسة الحكومة الأردنية الداخلية[2].

لقد كانت «المنظمة» بالنسبة للشيوعيين مجالاً متاحاً للتحرك بحرية، فقد ظل الشيوعيون الفلسطينيون، منذ نيسان (إبريل) ١٩٥٧، في سجون الأردن أو في

---

(١) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.
- الكتاب السنوي لعام ١٩٦٤، مصدر سبق ذكره، ص١١٥-١٢٠.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٦، ص١١٨-١١٩.

(٢) ماهر الشريف، البحث عن كيان- دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني١٩٠٨-١٩٩٣، نيقوسيا، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ص١٠٧-١٠٨.

المنافي، حتى بعد نحو عام من ظهور المنظمة، في محاولة من الحكم الأردني لتنفيس الاحتقان الشعبي الفلسطيني في الأردن، وحرمان قيادة «المنظمة» من إمكانية استغلال هذا الاحتقان. أما في قطاع غزة، فخرج الشيوعيون من المعتقل، في آذار (مارس) ١٩٦٣، ولكنهم وقعوا أسرى صراع فيما بينهم، بين من يريد تشغيل الحزب، وبين من يعارض هذا التشغيل. وجاء ظهور المنظمة، ليدفع الدماء في عروق «الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة»، ويعزز موقع من يريد تشغيله، ومن هنا كان ترحيب الشيوعيين في قطاع غزة والأردن بظهور «المنظمة»(١).

هذا أحد معارضي تشغيل الحزب الشيوعي الفلسطيني في غزة ينادى بضرورة الاندماج في «المنظمة»، مؤكداً بأن «ليس هناك، أبداً، ما يخيف بالنسبة لقضية الانصهار في بوتقة الوحدة الوطنية، وفي إطار المنظمة»(٢).

٢- مواقف المستقلين

هذا عميد المترجمين العرب، القومي المستقل(*) خيري حماد، يشخِّص ظهور المنظمة، مشيراً إلى انه «كان من الطبيعي أن يتجاوب الشعب الفلسطيني مع الدعوة إلى مؤتمر القدس الوطني للشعب الفلسطيني، وأن تبوء محاولات هدمه بالفشل، وذلك بعد أن مرت بالشعب الفلسطيني السنوات الست عشرة، التي عاشها في ظلال التشرد واللجوء، رافعاً شعار العودة، والتي تسمى «مرحلة الذهول» بعد النكبة، والتي بدأت بعدها «مرحلة العمل من اجل لقمة العيش»، لينتقل منها، بعد أن نجح في تأمينها لنفسه، إلى «مرحلة العمل من أجل العودة»، والتي يؤمنها له الكيان الفلسطيني، الذي يعتبر السبيل إلى العودة، لأنه الوسيلة القادرة على تعبئة

(١) جلسة مع عبد القادر ياسين، في منزله بالقاهرة، في٢/٤/٢٠٠٤.

(٢) بسيسو، مصدر سبق ذكره.

(*) إنه خيرى حماد، أول رئيس لاتحاد الكتاب الفلسطينيين، عند تأسيسه، عام ١٩٦٦، وحتى وفاة حماد، ربيع١٩٧٢.

طاقاته، فهو الجهاز الثوري الإعلامي القادر على تطهير النفس الفلسطينية من شوائب الذهول، واليأس، وانعدام الثقة، ليؤدى دوره كاملاً في هذا المجال، وفي دفع النفس الفلسطينية الثورة الجديدة إلى العمل الحركي الإيجابي»[١]. وهكذا، وضع هذا المثقف الموسوعي تطلعاته أمام المنظمة.

زاد الكاتب نفسه الأمر وضوحاً، في الحلقة الثانية من مقاله الطويل، الذي أشار إلى أن مرحلة ما «بعد انتهاء مؤتمر القدس، تتطلب أول ما تتطلب، انصهار جميع القوى الفلسطينية العاملة في جبهة وطنية واحدة، تعمل فوراً، وفي اندفاع حركي إيجابي، يربط الجماهير الفلسطينية، عن طريق المنظمات الشعبية، والقيادات المحلية، ويكون لها القول الفصل في تنظيم الشعب الفلسطيني، بشرط أن تتصف بالثورية، في عقليتها، وفي إجرائها، وتفكيرها، وتطبيقها، على أن يشمل إنشاء الجيش الفلسطيني المنظَّم، وفتح المعسكرات للتدريب، وربط هذا التنظيم بالقيادة العربية الموحدة»[٢].

بعد سنة عاد الكاتب نفسه، ورد على من استصغروا شأن إنجازات مؤتمرات المنظمة إلى «أن المؤتمر [الثاني للمنظمة] قد حقق خطوات كبيرة في طريق العمل الثوري، وأنه بالإضافة إلي المكاسب السلبية التي حققها، والتي لم تكن شاملة في إحباط كافة المخططات الرجعية، حقق مكاسب إيجابية، وخرج بنتائج سيؤدى تحقيقها إلي السير الصحيح في الطريق الثوري»[٣].

اختلف قومي مستقل آخر في تقييم المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني عن سلفه، وفى فهم اتجاهات المستقبل هو برهان الدجاني وفيه قال: «إن المهمة الأولى التي يتطلع إليها الأستاذ الشقيري، على ما يظهر، بعد انتهاء المؤتمر، هي التوصل

---

(١) خيري حماد، الطريق إلى مؤتمر القدس، الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٤/٦/١٣.

(٢) خيري حماد، واجبات القوى الثورية بعد ظهور منظمة التحرير، الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٤/٦/١٤.

(٣) خيري حماد، أبعاد المؤتمر على ضوء المفاهيم الثورية، الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٥/٦/١٥.

إلى نوع من التفاهم المستمر مع الحكومة الأردنية، حول طبيعة الأعمال لمنظمة التحرير عموماً، وحول أعمالها في الأردن بالذات». كما لاحظ القومي نفسه وجود آراء فلسطينية عدة استطاعت أن تعبر عن نفسها، الأمر الذي أثار معظم القضايا الأساسية للعمل الفلسطيني، مما أدى به إلى القول بأن «هذه الظاهرة عكست أمراً هاماً، وهو أن جميع القوى الفلسطينية تعتقد أن من واجبها الالتزام الصريح بدعم المنظمة، وإعطائها الفرصة الكاملة، لتضم الشعب الفلسطيني ضمن إطارها، وتعمل جميع الأشياء التي تستطيعها، ضمن إطار إمكانياتها». وألقى العضو نفسه الضوء على القوى المشاركة في المؤتمر، وقسمها إلى عدة أقسام، اتضح من خلالها أن بعض هذه المجموعات عكست آراء حكومات بلاد التجمع الفلسطيني، وأيضا عبرت كل فئات الشعب الفلسطيني، من وجهاء، وأصحاب صدارة اجتماعية، واقتصادية، ووجاهات محلية، بالإضافة إلى المجموعات الجديدة قليلة العدد، وغير موحدة الفكر ولا الجهود، كما تختلف حول مفهومها للعمل الفلسطيني. إلا أن هذا القومي المستقل استدرك بأن «لولاها لانتهى المؤتمر، في اللحظة الأولى من بدء أعماله، ولتحول من مجلس لمناقشة القضية الفلسطينية إلى مهرجان تقليدي، على غرار المهرجانات، التي شهدتها القضية، في العشرينيات والثلاثينيات، دون أي تغيير، على الإطلاق»[1].

أما التعارض بين رأى القومي المستقل الأول عن الثاني، فيعود إلى ارتباط الأول بالنظام الناصرى، وتعاطف الثاني مع «حركة القوميين العرب»، وقد بدأ تمايز الحركة عن الناصرية، منذ ١٩٦٤، حين ظهر تيار ماركسي في داخلها، ولاحقاً التمايز إلى قطيعة، بعد أن عمد النظام الناصري إلى تأييد «الجبهة الوطنية» في اليمن الجنوبي، ومحاربة «الجبهة القومية» هناك، وهى فرع حركة القوميين العرب في عدن. وحتى أن عبد الناصر أمر باعتقال قادة الجبهة القومية،

(١) برهان الدجاني، المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني، تقييم فلسطين ملحق المحرر، (بيروت)، العدد١٧، ١٩٦٥/٦/١٧.

مطلع ١٩٦٦، واستفحلت الخلافات بين عبد الناصر وحركة القوميين العرب، حين شن حملة اعتقالات ضد فرعها السري في مصر، خريف العام نفسه، بعد ما كان من تجاهله للحركه، في اختيار قائد منظمة التحرير.

المنظمة ترد

لم يقتصر الرأي في المنظمة على القوى السياسية الفلسطينية من خارجها، بل إن قيادات من داخلها أدلت بدلوها في هذا الصدد، في محاولة لتقييم التجربة، موضوعياً، بعد مرور عام على قيام «المنظمة».

هذا مدير مكتب المنظمة في بيروت، شفيق الحوت، يوضح أن المنظمة أروع مما تنبأ لها الكثيرون، وإن كانت، في الوقت نفسه، دون ما تمنى الثوريون، ولا سيما ذلك النفر منهم الذي لم يشارك في عمل المنظمة. موضحاً أن المنظمة لم تكن حرة، تمام الحرية، في تصرفها، لأن كل حاكم عربي يقيم على أرضه فلسطينيون، كان شريكاً للمنظمة، في تحديد خط سيرها، ولا شك أن هذه الشراكة تركت آثارها على سرعة العمل المطلوب، وعلى ثوريته.إلا أن الحوت رأى أن إنجازات المنظمة تتناسب والقطر الذي تعمل فيه، فكلما كان القطر أكثر تحررية وجدية في قوميته، كلما كانت إنجازات المنظمة ملموسة، ومتعددة[1].

أما عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، نقولا الدر، فرأى «أن المنظمة جسم معنوي، يختلف، كل الاختلاف، عن أي جهاز ينشأ عنها، وبهذا المعنى لا يجوز لأي فلسطيني، بأي حال من الأحوال، ولا لأي سبب من الأسباب، أن يهاجم المنظمة. قد يكون له الحق في أن يهاجم المؤتمر الوطني، أو اللجنة التنفيذية، أما أن يجِّرح المنظمة، أو أن ينتقدها فلا، لأن المنظمة رمز معنوي- رمز مقدس، وهي بهذه الصفة باقية مستمرة، أما المؤتمر الوطني، فشئ متغير، شئ زائل،

(١) فلسطين ملحق المحرر، (بيروت)، منظمة التحرير في عام- ثلاثة ردود من داخل المنظمة- في محاولة لتقييم التجربة موضوعيا ًالعدد ١٥، ١٩٦٥/٥/٢٠.

وكذلك اللجنة التنفيذية». فالمنظمة، على حد قول الدر، وفرت إنجازات لم يكن أحد يصدقها، لو قيلت قبل قيامها[1].

وبعد، فقد رحبت جماهير الشعب الفلسطيني، أينما حلت، بقيام المنظمة، وإن شاب هذا الترحيب شئ من الارتياب، بفعل ما اكتنف تأسيس المنظمة من ملابسات، خاصة وأن تلك المنظمة «وُلدت على فراش جامعة الدول العربية»، التي لم ينس الشعب الفلسطيني أنها من نَسَجَ خيوط نكبته، سنة ١٩٤٨، وإن خفف من شدة هذا الارتياب الدور المركزي للزعيم العربي الراحل، جمال عبد الناصر، وجهوده المثابرة في إقامة المنظمة، رغم كل الأنواء، والعقبات.

أما القوى السياسية الفلسطينية، والفروع الفلسطينية للأحزاب القومية (البعث/ والقوميين العرب)، فسلطت أضواء كاشفة على دور النظام العربي في إقامة المنظمة، وإن تفاوت هذا الأمر من قوة سياسية إلى أُخرى، بتفاوت موقف القوة المعنية من النظام العربي عموماً، ومن حكم عبد الناصر على وجه الخصوص.

أما الموقف من الشقيري نفسه، فكان محدداً آخر، حيث أتى الشقيري من خارج القوى السياسية الفلسطينية، ومستقلاً عنها جميعاً، وهو ربيب الأنظمة، منذ كان أميناً عاماً مساعداً لجامعة الدول العربية، ثم رئيساً للوفد السوري في الأُمم المتحدة، قبل أن يتولي رئاسة الوفد السعودي هناك، ما جعل الشقيري غريباً على شتى القوى السياسية الفلسطينية، وشخصية مثيرة للجدل، إلى حد بعيد.

الاستنتاجات

كان لالتقاء رغبات الدول العربية، مع إلحاح جماهير الشعب الفلسطيني، الدور الأهم في قيام المنظمة، فعلاً، على الرغم من اختلاف هدف كل طرف، وراء إقامتها، ففي حين كان هدف الدول العربية من إقامة المنظمة قطع الطريق

---

(١) المصدر نفسه.

على العمل الفدائي الفلسطيني، حتى لا تتورط تلك الدول في حرب كانت بمثابة كابوس مرعب لهذه الدول، كان هدف الجماهير الفلسطينية انتزاع كيان سياسي، بمثابة بيت معنوي لتلك الجماهير، وعنواناً لها، بعد نكبة ١٩٤٨ الفلسطينية، فضلاً عن تمثيل هذا الكيان للشعب الفلسطيني في المحافل الدولية.

ارتكزت أغلب حيثيات القوى السياسية الفلسطينية في رفضها للمنظمة، على أسباب حلقية ضيقة، إما تجاه إحدى الدول العربية، وإما تجاه شخصية الشقيري نفسه، أو في تكوينه السياسي، غير المتوافق مع تلك القوى.

جاء اعتراض القوى السياسية الفلسطينية، كل من منطقه، على أسلوب العمل داخل المنظمة، ووصف الجميع هذا الأسلوب بأنه غير ثوري، حيث كان المتحكم في تحديد أسلوب العمل النظام العربي عموماً، والنظام الناصري على وجه الخصوص، فيما اعتبر بعض الدول العربية نفسه وصياً على المنظمة، لمجرد استضافة هذه الدول للفلسطينيين، بالإضافة إلى محدد مدى حرية الحركة التي تتيحها الدول المعنية للمنظمة.

الفصل الثامن
الأصداء العربية لظهور المنظمة

أنور محمود

لم تنشأ منظمة التحرير الفلسطينية من العدم، فقد سبق قيامها تطورات على الأصعدة الفلسطينية، والعربية، والدولية؛ شملت أطرافاً، ومجالات عدة. وعلى الرغم من اختلاف الأهداف عند كل طرف، وتباين التطورات المتعددة لطبيعة المنظمة، وما ستكون عليه، حتى داخل كل فئة: فلسطينياً، وعربياً، ودولياً، فإن ظهور المنظمة، قبل أربعين عاماً، اعتبر مرحلة جديدة من مراحل الصراع العربي الصهيوني، أثرت، ولا تزال تؤثر على الأحداث في المنطقة[1].

فقد أدى اندلاع الثورة الجزائرية، عام ١٩٥٤، وتحطيم مصر وسورية احتكار السلاح، عام ١٩٥٥، وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، وفشل حرب السويس العدوانية، وإلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية، وطرد غلوب باشا، وإسقاط «حلف بغداد»، وتحقيق الوحدة بين مصر وسورية، إلى تصاعد المد الوطني في الأوساط الفلسطينية، والتحرك لتأسيس منظمات فدائية[2].

لعل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية من أهم الأحداث النضالية في تاريخ الشعب العربي الفلسطيني، بعد الحرب التوسعية التي أشعلتها القوات الصهيونية، منذ صدور قرار التقسيم، حتى توقيع اتفاقيات الهدنة (١٩٤٩)، بين «دول الطوق»، وإسرائيل، والكارثة التي لحقت بالقضية الفلسطينية، جراء النتائج التي تمخضت عنها النكبة، بتحقيق المخطط الأساسي للاستراتيجية الصهيونية[3].

---

(١) أسعد عبد الرحمن (محرراً)، منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها، نيقوسا، م.ت.ف.، مركز الأبحاث، ١٩٨٧، ص ٦٦.

(٢) د. غازي حسين، الفكر السياسي الفلسطيني (١٩٦٣ :١٩٨٨)، دمشق، دار دانية للطباعة، والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٣، ص٥٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٧.

في خريف العام ١٩٦٢، اندلعت اشتباكات عسكرية بين مصر، واليمن من جهة، والسعودية، والأردن من جهة أُخرى، فيما استمرت الحمــــلات الإعلاميــة المتبادلة بين بغداد، والقاهرة ، في الوقت نفسه، لتتوقف الاشتباكات، في فـــبراير (شباط) ١٩٦٣، بضعة أسابيع، لتعود مجدداً، أشد حدة، كما دخل النظام الســوري على الخط إلى جانب بغداد، فضلاً عن الاشـــتباكات المســلحة بيــن الجزائــر، والمغرب. في هذه الظروف جاء التفكير في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن كان الاحتراب العسكري والإعلامي قد استمر، لسنوات، بين أقطار عربية عدة.

وجه الرئيس المصري، جمال عبد الناصر، في خطاب ألقاه، في مدينة بور سعيد، في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣، الدعوة إلى قادة الدول العربية مــن أجل عقد مؤتمر القمة العربية الأول، في القاهرة، في ١٣ كانون الثـــاني (ينـــاير) ١٩٦٤، لبحث تحويل إسرائيل مجرى نهر الأردن، النهر العربـــي فـــي منبعــه ومجراه، ومصبه... ونص القرار الرابع من القرارات العلنية لمؤتمر القمة علـــى تنظيم الشعب الفلسطيني، طالبا من أحمد الشقيري، ممثل فلسطين لـــدي الجامعــة العربية، الاستمرار في اتصالاته بالدول الأعضاء، والشـــعب الفلســطيني، بغيــة الوصول إلى القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من القيام بـــدوره في تحرير وطنه، وتحرير مصيره؛ وأصدر المؤتمر قرارين مهمين آخرين، تعلـق أولهما بإقامة مشروع عربي مضاد للمشروع الصهيوني في نـــهر الأردن، فيمــا تعلق الآخر بإنشاء قيادة عسكرية موحدة[١].

لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية مستقلة ذاتيـــاً فـــي الســنوات الأولـــي لتأسيسها، بل كانت في حاجة للمناورة بحذر، لكي تضمن بقاءها، وهو مـــا نجــح الشقيري في إنجازه، حتى لا تكون المنظمة أداة في النزاعات العربية[٢].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٢) د. عصام الدين فرج، منظمة التحرير (١٩٦٤ :١٩٩٣)، القاهرة، مركز المحروسة للبحــوث والتدريب والنشر، ص ٤٩.

كما كان الشقيري مدركاً لذلك، فذكر: «ولدت المنظمة على فراش مؤتمر القمة، أسيرة الظروف العربية»[1].

ومن هنا فقد شهدت فترة الشقيري (٦٤-١٩٦٧) خلافات عدة للمنظمة مع الدول العربية، منها ما كان موجهاً للشقيري نفسه، ومنها ما كان معارضاً لقيام الكيان نفسه، خوفاً من وجوده على أراضيها مع عدم خضوعه لسلطة تلك الدول.

تطور فكرة الكيان الفلسطيني:

لم يكن ثمة وجود للكيان الفلسطيني، قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية، عام ١٩٦٤، إلا من خلال «الهيئة العربية العليا»، و«حكومة عموم فلسطين»، الممثلة في الجامعة العربية ب «أحمد حلمي باشا». إذ كانت كل دولة عربية تتعامل مع القضية الفلسطينية، ، من خلال موقف الدول الأخرى من الرموز الفلسطينية، مثل الحاج أمين الحسيني، الذي أدى وجوده في القاهرة إلى تردي العلاقات بينه وبين الرياض. وفي وقت لاحق، بدأت بعض الدول العربية تلاحظ النشاط الذي يبديه الشباب الفلسطيني من أجل خلق كيان مستقل عن الدول العربية. ويبدو أن أكثر من جهة سرية مصرية، وغير مصرية، نصحت الرئيس عبد الناصر باحتواء طموح الشعب الفلسطيني إلي كيان سياسي مستقل، مما جعل مصر تبادر إلى الإسراع في العمل لإقامة كيان فلسطيني، مرتبط بمصر، أو بجامعة الدول العربية، تشرف هي عليه وعلى نشاطه[2].

نتيجة لعدم الاتفاق بين الدول العربية، لم يتخذ أي قرار جديد، حتى عام ١٩٦٣، حين بحثت الدورة الأربعون لمجلس الجامعة، في ١٥ أيلول (سبتمبر) تعيين ممثل لفلسطين في الجامعة، خلفاً لأحمد حلمي باشا الذي توفى في العام نفسه. ولقد اختارت الدورة أحمد الشقيري لهذا المنصب، على الرغم من معارضة

---

(١) د.خيرية قاسمية، أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً، الكويت، لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري، ١٩٨٧، ص ٢٨٩.

(٢) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.

كل من الأردن، والسعودية، حيث كان الشقيري يعمل مندوباً للسعودية في الأُمم المتحدة، واستغنت عنه، في العام نفسه[1].

في هذا الإطار صدر القرار رقم ١٩٣٣ باختيار السيد أحمد الشقيري مندوباً لفلسطين لدي مجلس جامعة الدول العربية، وذلك طبقاً لملحق ميثاق الجامعة الخاص بفلسطين، «وإلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني من اختيار ممثليه». ودعا القرار الشقيري لزيارة الدول العربية، من أجل «بحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، والوسائل التي تؤدي إلى رفعها إلى ميدان الحركة والنشاط»[2].

في ختام مؤتمر القمة العربية الأول الذي عُقد في القاهرة، في الفترة ما بين١٣-١٦/١/١٩٦٤، تمَّ الخلوص إلى ضرورة إنشاء كيان فلسطيني، يجمع إرادة شعب فلسطين، ويقيم هيئة تطالب بحقوقه. وقد ركزت القرارات الثلاثة الأخيرة للمؤتمر على القضية الفلسطينية وتلك القرارات هي[3].

٤- إنشاء لجنة خاصة، تشكل من مبعوثين شخصيين للملوك والرؤساء العرب. ينضم إليهم ممثل فلسطين لدى مجلس الجامعة، وتجتمع برئاسة الأمين العام للجامعة، لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر.

٥- تنشيط الجهود الإعلامية لمشروع قضية فلسطين، وقيام وزراء خارجية الدول العربية بزيارة مختلف العواصم، لكسب التأييد الأولي للقضية.

٦- تعهد الدول العربية بأن ترتب علاقاتها السياسية، الاقتصادية، بغيرها من الدول، على أساس موقف تلك الدول من الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني.

---

(١) أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، بيروت، دار العودة، ١٩٧١، ص ١٣.

(٢) قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين، منذ الدورة الأولى حتى الدورة الخمسين، القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٧٠، ص٢١.

(٣) وثائق فلسطين، تونس، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة، ١٩٨٧، ص ٤١٩، ٤٢٠.

رفض الملك حسين أن يشار في البيان الختامي للقمة إلى الكيان الفلسطيني، غير أن الشقيري سارع إلى إلقاء خطاب أمام الملوك والرؤساء العرب وجه فيه حديثه إلى العاهل الأردني، قائلاً: «أريد أن يكون واضحاً، أن الكيان الفلسطيني ليس حكومة، ولا يمارس سيادة ولا يهدف إلى سلخ الضفة عن الكيان الأردني. وإنما هو تنظيم للشعب الفلسطيني، بتعاون مع جميع الدول العربية». ومن جهة أخري، طلب الملك سعود بن عبد العزيز، تشكيل حكومة لفلسطين. أما سوريا فقد رأت أنه لا فائدة للكيان من دون الأرض، ولهذا طلبت إعطاء الضفة الغربية وقطاع غزة للكيان، مما أثار الأردن. كما أن بعض الدول العربية، كتونس والجزائر، أشارت إلي ضرورة إنشاء جبهة تحرير وطنية متحدة[1].

نظراً لعدم اتفاق الدول العربية على طبيعة الكيان الفلسطيني وأهدافه، صدر البيان الختامي المشترك من دون ذكر للكيان الفلسطيني، مكتفياً بدعوة الشعب الفلسطيني إلى تنظيم نفسه ليشارك في تحرير وطنه. وقد نص البيان على: «أن مجلس ملوك، ورؤساء دول الجامعة العربية، قياماً بواجب الدفاع المشترك، وإيماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني المقدس في تقرير مصيره، وتحرير وطنه من الاستعمار الصهيوني، قد اتخذ القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل، سواء في الميدان الدفاعي، أو الميدان الفني، أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه، وتقرير مصيره»[2].

على الرغم من الصعوبات التى اعترضت الشقيري، فإنه تمكن من إبراز الكيان الفلسطيني، خاصة بعد أن منحه الرئيس عبد الناصر الضوء الأخضر، وشجعه على المباشرة في إخراج الكيان الفلسطيني إلى النور. وفي الوقت نفسه وضعت السلطات المصرية أمام الشقيري وسائل إعلامها ليتحدث من خلالها إلى الشعب الفلسطيني، وهو المعروف بقدراته الخطابية اللافتة. وقد نجح الشقيري،

(١) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

(٢) الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.

فعلاً، في إثارة الحماسة عند الجماهير الفلسطينية، وخصوصاً عند الحديث عن «الكيان الفلسطيني الموعود»[١].

منذ صدور قرار مجلس جامعة الدول العربية، في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٣، بدأ الشقيري، عملياً، الاتصال بالفلسطينيين، والزعماء العرب، لإبراز الكيان. كما اغتنم الشقيري فرصة انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول، ليزيد من تلك الاتصالات، تمهيداً لعقد المجلس الوطني الفلسطيني المنتظر. وفي هذا السياق، قام بجولة واسعة في الدول العربية، بدأها بالأردن، الذي كان لديه تحفظات على الكيان الفلسطيني، حيث أصر العاهل الأردني على أن ينص مشروع الكيان على عدم فصل الضفة الغربية عن الشرقية، قبل منح موافقته على قيام المنظمة[٢].

فكرة الكيان وردود الفعل الرسمية العربية:

تفاوتت مواقف الدول العربية بين تأييد الكيان الفلسطيني ورفضه فخلال جولة الشقيري في العواصم العربية، وإثر حصوله على موافقة الأردن، أصرت سوريا على أن يحصل الكيان الفلسطيني على السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة. وفى الوقت الذي كان المسئول الفلسطيني يجري الاتصالات مع القادة البعثيين في دمشق، كانت وسائل الإعلام السورية تشن هجوماً على الشقيري، وعلى مشروع الكيان المقترح، مطالبة بإقامة الكيان عن طريق الانتخاب[٣].

من جهة أُخرى، أعلن العراق موافقته الكاملة على الكيان، واستعداده لتقديم التسهيلات له، وعكس موقف العراق هذا، ارتباطه بوجهة النظر المصرية، خاصة بعد نجاح انقلاب الرئيس عبد السلام عارف ضد حلفائه السابقين من البعثيين ويرجع ذلك لعلاقة الحكم العراقي الجديد الوثيقة بالرئيس عبد الناصر.

---

(١) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

(٢) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(٣) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

هكذا انعكست مواقف دمشق وبغداد تجاه القاهرة على موقف العاصمتين من الكيان الفلسطيني الذي كانت تؤيده مصر. أما عن موقف العربية السعودية، فكانت هي الأخرى على خلاف مع عبد الناصر، فكان موقفها قريباً من الموقف السوري الرافض، وإن اختلفت الأهداف ، والأسباب[1].

في الوقت الذي تابع فيه الشقيري جولته في العواصم العربية، كانت حكومات هذه الدول تعلن مواقفها من الكيان الفلسطيني. وباستثناء الأردن، وسوريا، والسعودية، فإن بقية الدول العربية، التي زارها الشقيري، وهي: العراق، لبنان، الكويت، قطر، البحرين، والسودان، أعلنت تأييدها للكيان. وظهر فيما بعد أن حكومة المملكة السعودية كانت تؤيد الكيان، ولكنها ترفض أن يتزعمه الشقيري لخلافات معه، وقعت حينما كان الشقيري مندوباً للمملكة في الأمم المتحدة. أما الأردن فلم يرفض الكيان في بداية الأمر، بسبب شخص الشقيري، بل رفضه خوفاً من «انسلاخ الضفة الغربية عن الضفة الشرقية» وأما سوريا فيبدو أنها أرادت إثارة المشاكل في وجه الأردن، منذ البداية، عندما أصرت على أن تعطي «الكيان» الضفة الغربية، وقطاع غزة، مع معرفتها السابقة بأن الملك حسين سيرفض ذلك[2].

ومن هنا نرى موقف الحكم السوري غير المريح، حيث إنه لم يعارض قيام الكيان، ولكن وضع العراقيل لكي ترفض دولة، مثل الأردن، قيام الكيان ونجد أن سوريا وقفت هذا الموقف، لأنها افترضت أن الكيان سيكون لعبة في يد عبد الناصر. وهكذا استمرت مواقف الدول العربية، الرافضة والمؤيدة على ما هي عليه، حتى انعقاد المؤتمر الوطني الأول في القدس عام ١٩٦٤.

بالنظر إلى تلك الحقبة الزمنية، التي تميزت بالمد القومي، نجد العديد من المؤشرات، التي تعبر عن صدق النية، وجدية النضال من أجل تحرير فلسطين، وصدق الكفاح من أجل حرية العرب، وكرامتهم.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٧١-٧٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٢.

لقد أثارت إشارة الرئيس عبد الناصر إلى القواعد العسكرية الأجنبية في ليبيا، تجاوباً سريعاً من الحكومة الليبية، فأصدرت بياناً، في اليوم التالي لخطاب الرئيس عبد الناصر، أكدت فيه، تأكيداً قاطعاً، أنه ليس لديها أي اتجاه، أو تفكير لتجديد، أو تمديد. الاتفاقيتين البريطانية، والأمريكية بصدد هذه القواعد[١].

كذلك ألقي اللواء أمين الحافظ، رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة السورية، خطاباً بتاريخ ١٩٦٤/٣/٨، بمناسبة مرور عام على ثورة ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣، في سوريا، رأى فيه أن الأصل في انعقاد القمة العربية ، هو القضية الفلسطينية عامة، ومنع تحويل مجرى نهر الأردن خاص، إلا أن القمة وفرت الفرصة أمام الملوك والرؤساء العرب كي يعملوا على تصفية الجو العربي من العلاقات المشحونة، أردف الحافظ، بأن: «معركة التحرير تستلزم بعث الكيان الفلسطيني من جهة، ودعم الأمة العربية كلها هذا الكيان من جهة أخرى».إلا أن مثل هذا الكيان يجب أن يكون حقيقياً، وفى مستوى عدالة القضية، وكذلك يكون منبثقاً عن إرادة الجماهير الفلسطينية، حتى يستطيع «أن ينهض على قدميه، في المحيطين العربي والدولي». وأكد الرئيس السوري أن بلاده ستدعمه، عندئذ، وتشارك في صنعه، وإلى أبعد الحدود[٢]. في خطاب للملك حسين، ركز على قرار المؤتمر، القاضي «بتنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه». وأشار إلي تساؤلات البعض، في وقت من الأوقات، «عن المفهوم الحقيقي لأسلوب تنظيم الشعب الفلسطيني، لتمكينه من القيام بدوره في تحرير الوطن السليب»، كما سأل حسين عن الأبعاد الحقيقية للكيان الفلسطيني المقترح، ومضمون هذا الكيان[٣].

مع قرب عقد مؤتمر القمة العربي الثاني، في مطلع أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤، تميزت البيانات العربية الرسمية بروح المهادنة، بشأن الخلافات العربية-

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٦٤م، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٥، ص٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩-١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١-١٢.

العربية، والتفاؤل بالمستقبل. ففي ١٩٦٤/٧/٢٩، ذكر رئيس الحكومة الأردنية بهجت التلهوني في بيانه الوزاري، أن مؤتمر القمة، هو بداية مرحلة تاريخية مهمة للأمة العربية، وأنه من واجب حكومته حماية هذه المرحلة، وحراستها، ومضاعفة ما تحقق للأمة العربية فيها من مكاسب(١).

كانت مصر (الجمهورية العربية المتحدة) عند تأسيس المنظمة، من أكثر الدول العربية تأييداً لقيام المنظمة. وقد وصف الشقيري ذلك بقوله، «لولا الجمهورية العربية المتحدة، ولولا الرئيس عبد الناصر، بالذات، لما قامت منظمة التحرير الفلسطينية، حيث قدمت مصر التسهيلات اللازمة لقيام المنظة»(٢).

مثلت رؤية عبد الناصر للمنظمة دعماً لها، باعتبارها، في رأيه: «نتيجة مهمة من نتائج العمل العربي الموحد...{في مواجهة} قوى الاستعمار الصهيونية»، التي كانت تعتقد بأن تصفية شعب فلسطين، هي السبيل لتصفية القضية- إلا أن قيام منظمة التحرير الفلسطينية أتى ليثبت عجز تلك القوى عن تصفية الشعب الفلسطيني، ومن خلال المنظمة أصبح ممكناً إحياء وجود شعب فلسطين، وفي ذلك إحياء للقضية كلها(٣).

حول سياسة السودان الخارجية، تحدث وزير الخارجية السوداني في بيانه، الصادر في ١٩٦٤/٨/٤، عن وقوف بلاده «إلى جانب شعب فلسطين، يؤيد حقوقه السليبة، ويعمل لإرجاعه إلى وطنه المغتصب» كما أشار إلى استجابة السودان التلقائية للدعوة إلى مؤتمر القمة العربية، وإلى موافقتها على قراراته، ووفائها بالتزاماتها المالية الناجمة عن قراراته، وإلى اشتراكها في القيادة العسكرية العربية الموحدة، وإرسالها مبعوثاً خاصاً إلى بعض الدول الأفريقية الشقيقة، لتوضيح وجهة النظر العربية حيال قيام إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن(٤).

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٢) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

(٣) فرج، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

(٤) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٤م، مصدر سبق ذكره، ص ١٣، ١٢.

بعث الرئيس اللبناني، فؤاد شهاب، إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، عبد الخالق حسونة، برقية، بتاريخ ١٩٦٤/٨/٢٦، بمناسبة قرب انعقاد مؤتمر القمة العربي الثاني، أكد له فيها «استعداد لبنان الدائم للمشاركة الإيجابية في كل ما يؤمن الانسجام التام بين العرب، لربح معركة المصير، التي خاضها ويخوضها ضد الصهيونية الغاصبة، وأن الشعب اللبناني إلى جانب إخوانه، باذلاً، صامداً، في سبيل فلسطين العربية». وقد أخبر شهاب حسونة، في البرقية نفسها عن اختيار وفد لبنان إلى المؤتمر، برئاسة شارل حلو، رئيس الجمهورية المنتخب، ليقول فيه كلمة لبنان، الصادرة عن «وجدان شعبنا، وإيمانه بعدالة القضية العربية الكبرى، وبوجوب مجابهة واجبنا المشترك، بما يقتضي من جهد، وتضحية»(١).

أما الأمير فيصل (أصبح ملكاً، منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤) رئيس وفد السعودية، فشرح موقف بلاده بهذا الشأن على النحو التالي(٢):

١- هي لا تعارض إنشاء الكيان الفلسطيني، إنما تتحفظ على الطريقة التي تم بها إنشاؤه، وأنها تصورت في قرار الملوك والرؤساء في المؤتمر الأول أن التكليف الصادر إلى السيد الشقيري هو تكليف دراسة، يعد بعدها تقريراً للمؤتمر الثاني، ثم يرى المؤتمر رأيه.

٢- كما ترى السعودية أن هناك جماعات من الفلسطينيين لا يؤيدون التنظيم الذي انبثق عن عملية إنشاء الكيان(٣).

بعد صدور القرار:

إثر انتهاء الجلسة الختامية لمؤتمر القمة الثاني، في يومه السادس (١٩٦٤/٩/١١)، صرح الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، بأن قضية

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨، ٢٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١، ٢٢.

فلسطين» قد وضعت، في هذا اليوم، على أول الطريق لتحرير فلسطين، فقد وافق مجلس الملوك والرؤساء على قرارات مهمة وخطيرة بالنسبة لقضية فلسطين، بالإجماع، وصدرت هذه القرارت في جو عربي أصيل، يتسم بالجد والعزيمة، كما اتسم بالمروءة، وبالنخوة العربية[1].

بالنظر لجملة الاعتراضات الرسمية العربية كلها على قيام المنظمة فقد دار النقاش والجدل حول ثلاثة أمور[2]:

١- إعلان قيام المنظمة:

رأت بعض الوفود العربية أن الشقيري بالدعوة إلى عقد مؤتمر فلسطيني، بإعلان قيام منظمة التحرير، تجاوز السلطات التى أعطاه إياها مؤتمر القمة العربية الأول، حيث اقتصرت على تكليفه إجراء الاتصالات مع أبناء فلسطين، والحكومات العربية، فيما يتعلق بإنشاء الكيان الفلسطيني، على أن يعود بنتائج الاتصالات إلى مؤتمر القمة الثاني، فيقرر فيها المؤتمر ما يراه مناسباً، وقد أثار هذا الأمر جدلاً حاداً، وقد أكدت اللجنة التنفيذية أن إنشاء الكيان الفلسطيني هو حق من حقوق الشعب الفلسطيني، وأن دور القمة العربية هو المساعدة، وتقديم الدعم. وقد انتصرت وجهة النظر هذه، وترسخ بذلك قيام منظمة التحرير.

٢- إنشاء جيش التحرير الفلسطيني:

اعترض بعض الوفود العربية، وفي الطليعة الأردن، على تشكيل قوات مسلحة فلسطينية، ذات قيادة مستقلة، ورفض أن يسمح بتجنيد الفلسطينيين المقيمين في الأردن، أو أن تتمركز قوات فلسطينية على أرضه وبالمقابل رحبت وفود عربية أخرى بقيام هذه القوات الفلسطينية، وأبدت استعدادها للسماح لهذه القوات بالعمل فوق أراضيها.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٢) الموسوعة الفلسطينية ، دمشق، القسم الأول، المجلد الرابع، ١٩٨٤، ص٣٣٠: ٣٣٢.

بذل وفد منظمة التحرير جهوداً كبيرة، للخروج بقرار عربي حول الموضوع العسكري، الذي يشكل عماد الكيان الفلسطيني، ووافق، منعاً لإثارة بعض الوفود، على أن تنشأ كتائب فلسطينية مسلحة من أبناء فلسطين المقيمين في مصر، وقطاع غزة، وسوريا، والعراق بدلاً من «جيش التحرير الفلسطيني» كخطوة أولى، على أن تخضع هذه الكتائب لقيادة فلسطينية واحدة، وتصبح جزءاً من جيش التحرير الواحد، حين تسنح الفرصة بإنشائه. ووافق وفد منظمة التحرير أيضاً، على أن يقوم تعاون وتنسيق بين القوات الفلسطينية، والقيادة العربية الموحدة في التشكيل، والتدريب، والتسليح، والعمليات.

٣- الدعم المالي:

وافق المؤتمر، بعد تردد بعض الوفود، على تقديم مليون دينار أردني، سنوياً، لتغطية نفقات إنشاء القوات المسلحة الفلسطينية، بالتنسيق مع القيادة العربية الموحدة، ومليون آخر، يدفع للصندوق القومي الفلسطيني، مباشرة، للمساعدة على تغطية نفقات منظمة التحرير غير العسكرية.

بعد التأسيس:

يصف الشقيري، في مذكراته وضع المنظمة من الدول العربية فيقول: «ما أشقي الشعب الفلسطيني، وما أتعسه. كنت في عمان فقالوا إن م.ت.ف جهاز مصري، وسافرت إلى دمشق فقالوا إن الشقيري سلم المنظمة للملك حسين، وها أنا في بغداد أسمع منكم أن جيش التحرير فيه عناصر بعثية، تدبر خطة للقيام بانقلاب في العراق. فلم يبق أمامنا إلا أن نلقي بالشعب الفلسطيني في البحر، ليستريح، وتستريحون»[1].

يعكس هذا الكلام الأزمات التي تعرضت لها منظمة التحرير، في بدايتها، مع بعض الدول العربية، حيث كان من المفترض أن تواجه المنظمة العدو

---

(١) الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٤.

الصهيوني، ولكن وجدناها عانت، في سنواتها الأولى، مواجهات مع الدول العربية، وكانت محاولاتها الدائمة تحسين علاقاتها مع تلك الدول.

١- الجمهورية العربية المتحدة:

كانت مصر (الجمهورية العربية المتحدة وقتها) عند تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية من أكثر الدول تأييداً لقيام المنظمة، ووصف الشقيري ذلك بقوله: «لولا الجمهورية العربية المتحدة، ولولا الرئيس عبد الناصر بالذات لما قامت منظمة التحرير». حيث قدمت مصر كل التسهيلات اللازمة لقيام المنظمة، وأبدى الرئيس عبد الناصر، في افتتاحه الدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني، بالقاهرة، في ٣١ مايو (أيار) ١٩٦٥، استعداد مصر لتقديم كل شيء ممكن لدعم المنظمة. وكان من أبرز الإسهامات إقامة جيش التحرير، وتخصيص إذاعة من القاهرة مكنت الشقيري من مخاطبة العرب والفلسطينيين.وأصدر عبد الناصر قراراً، في مطلع عام ١٩٦٥، بحل الاتحاد القومي العربي الفلسطيني في غزة، وتسليم مهامه للمنظمة[١]. كما تم إغلاق مكتب القاهرة للهيئة العربية العليا لفلسطين بمجرد قيام «المنظمة»، التي أخذت تضطلع بالقضايا التي تهم شعب فلسطين[٢].

وقد دافعت مصر عن المنظمة باستمرار إلي حد اتهام عبد الناصر بإنه أراد التخلي عن القضية الفلسطينية، فأوعز للشقيري بإنشاء المنظمة، كما اتهم الشقيري بأنه «عميل للمخابرات المصرية ولعبد الناصر»[٣].

على الرغم من العلاقات الخاصة التي كانت تربط المنظمة بالسلطات المصرية، فإن قضايا عدة أثرت على تلك العلاقات، وإن لم تؤد للإساءة إليها، مثال ذلك تخلف مصر عن التزاماتها للمنظمة، ولجيش التحرير، وكذلك رفض مصر السماح لإذاعة المنظمة بالعمل من الإذاعة المصرية، دون دفع مائة وخمسين ألف جنيه إسترليني سنوياً[٤].

---

(١) فرج ، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

(٢) الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٤/٧/٢٧.

(٣) الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦: ٢٨٥.

(٤) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤:١٠٣.

أما سوء التفاهم الذي هز العلاقات الودية بين السلطات المصرية وقيادة المنظمة، إلى درجة رفض عبد الناصر استقبال الشقيري، فكان بسبب الزيارة التي قام بها رئيس م.ت.ف. إلى العاصمة الصينية، واتفاقه مع القادة الصينيين على صفقة أسلحة صينية لجيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة، تشحن من طريق ميناء الإسكندرية. وبالطبع لم يكن أحد من المسؤولين المصريين على علم بها. ولذلك ذهب الشقيري إلي السفارة المصرية في بكين، بعد مباحثات مع «شو إن لاى» وكتب للرئيس المصري عن صفقة الأسلحة، وشحنها عن طريق ميناء الإسكندرية. ورد الشقيري على السفير المصري، الذي استغرب مما حدث قائلاً: «لم أتحدث مع الرئيس عبد الناصر حول هذا الموضوع، ولسنا في حاجة إلى موافقة مصر، مصر بلدنا، والإسكندرية ثغرنا، وهل نحن في حاجة إن نحصل على إذن من القاهرة في هذا الأمر، القاهرة قلب العروبة، ومعقل الثورة العربية![١].

لكن هذه الثقة الزائدة في النفس، وفي موقف عبد الناصر منه، سرعان ما تحطمت عندما عاد الشقيري إلى القاهرة، ليجد وسائل الإعلام المصرية تتغافل عن نتائج زيارته للصين، كما تجاهلت مؤتمره الصحفي، الذي عقده عند عودته إلي العاصمة المصرية. كذلك عندما حاول الشقيري الاتصال مع مكتب الرئيس عبد الناصر، ليقابله، ويحدثه عن «المكاسب العظيمة التي حققناها في بكين» ، كان مكتب الرئيس يعتذر، باستمرار، هنا تأكد الشقيري أن الزعيم المصري انزعج من زيارته للصين، ولهذا كان يرفض مقابلته. وباعتقاد الشقيري أن الأسباب التي دفعت عبد الناصر لاتخاذ هذا الموقف تنحصر في[٢]:

١- اعتقاد عبد الناصر بإن النجاح الذي سيحققه رئيس منظمة التحرير من زيارته لبكين سيكون على الصعيد السياسي وليس العسكري، لأن «أرض المعركة لم تتهيأ، بعد».

---

(١) الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣: ٢٦٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٠:٢٦٨.

٢- النجاح الذي حققه في بكين، سيزعج الاتحاد السوفييتي، بينما يعتبر عبد الناصر الاتحاد السوفييتي أهم في موازين القوى العالمية من الصين. كما أن موسكو كانت أكثر فائدة من بكين بالنسبة لمصر.

٣- شحن الأسلحة الصينية إلى ميناء الإسكندرية دون استئذان سابق من عبد الناصر، بمثابة تجاوز للحدود، وتعدٍ على سيادة مصر.ترتب على هذه الواقعة تداعيات عدة، وقد تفاقمت حدتها، عشية انعقاد الدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني، في أيار (مايو) ١٩٦٥، حيث أعلنت رئاسة الجمهورية المصرية، أن الرئيس عبد الناصر لن يحضر افتتاح الدورة، بل أناب عنه الوزير كمال الدين رفعت، لافتتاحها. وسرت إشاعات، عشية انعقاد الدورة، مفادها أن عبد الناصر قرر مقاطعة الدورة، بسبب مواقف الشقيري، مما أثار العديد من الوفود الفلسطينية، التي تعتبر عبد الناصر بمثابة «البطل القومي»، ولا يجوز معارضته. أما الشقيري نفسه، فقال: «إن تأييد القاهرة للمنظمة هو عندي أثمن من بقائي رئيساً للمنظمة». وقبل انعقاد تلك الدورة بساعة واحدة، قرر عبد الناصر الحضور بنفسه، حتى لا يزيد الخلافات الفلسطينية وقد استمر عبد الناصر على موقفه بمقاطعة الشقيري لبعض الوقت[(١)].

على الرغم من هذه الحادثة، وما نتج عنها، ظلت العلاقات بين مصر، والمنظمة، في السنوات الأولى لقيامها، من أفضل العلاقات التي ربطت بين المنظمة، وأي من الدول العربية الأخرى. ولولا وقوف عبد الناصر، شخصياً، وراء المنظمة، لما استطاعت أن تستمر وتنمو[(٢)].

٢- الأردن:

عارض الأردن – ممثلاً في الوفد الأردني لدى وزراء الخارجية العرب، المنعقد في الدار البيضاء، في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩- الكيان الفلسطيني، لكن

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(٢) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.

المعارضة الأردنية لم تحُل دون موافقة مجلس الجامعة العربية، المنعقد في شتورا بلبنان في آب (أغسطس) ١٩٦٠، على إبراز كيان للشعب الفلسطيني، وإنشاء جيش تحرير له، في الدول العربية المضيفة[١].

كما عانت المنظمة، منذ التفكير في عقد المؤتمر الوطني الأول، الخلافات مع الحكم الأردني، الذي ظل يخشى قيام كيان فلسطيني مستقل، ينازعه الصفة التمثيلية للفلسطينيين، أما الشقيري فكان يؤكد للحكم الأردني أن المنظمة لا تستهدف سلخ الضفة عن الأردن، وأنه حين يتم التحرير يمكن للفلسطينيين أن يقرروا مصيرهم[٢].

هكذا ظلت حالة الشد والجذب بين المنظمة والأردن، منذ الشروع في عقد المؤتمر الفلسطيني الأول، عندما دعا الشقيري الملك حسين لافتتاح المؤتمر. ثم رفض الحكم الأردني تنفيذ مقررات القمة، في القدس في ١٩٦٤[٣].

كما استمرت فترة مهادنة بين النظام الأردني والمنظمة، حتى انعقاد مؤتمر القمة العربي الثالث، في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥، في الدار البيضاء، ويعود السبب المباشر في التوتر إلى هذا المؤتمر حيث قدم الشقيري استقالته، وأذاع مكتب منظمة التحرير أن «موقف الأردن السلبي هو في مقدمة الأسباب التي حملت الشقيري على الاستقالة، لرفض الأردن التجنيد الإجباري، والتنظيم الشعبي، وبهذا أصبح عمل المنظمة في الأردن مشلولاً».و شهدت الفترة التالية تصاعد الخلافات على نحو سريع، وبذلك أثبتت الخبرة الأردنية، بسرعة، مدى ابتعاد التأييد العربي، للمنظمة عن أن يكون تأييداً كاملاً[٤].

---

(١) د. أحمد صدقي الدجاني، د. علي الدين هلال، السيد ياسين (إشراف): «الفلسطينيون في الوطن العربي» معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، (انظر د. عبد المنعم سعيد: إنشاء منظمة التحرير، ص ٦٣٣).

(٢) فرج، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(٣) الأهرام (القاهرة) ١٩٦٧/٢/١٢.

(٤) وحيد عبد المجيد، العلاقات الفلسطينية العربية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، سبتمبر/أيلول ١٩٧٩، ص ١٧- ١٨.

شهدت الفترة التالية عدة صدامات بين المنظمة، والحكومة الأردنية، تميزت بحدة الخلاف، وذلك، في أعقاب العدوان الإسرائيلي على قرية السموع في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦، حيث اتهمت المنظمة الأردن بأنه عارض دخول قوات عربية، (عراقية، وسعودية، وفلسطينية) لمساعدته في التصدي للاعتداءات الإسرائيلية. بينما أرجع الملك حسين إلي العمل الفدائي المسئولية عن العدوان وأكد أن تسلل الفدائيين يعطي إسرائيل مبرراً لفرض المعركة قبل أوانها(١).

بعد هذا الاعتداء، شهدت مدن وقرى الضفة الغربية مظاهرات حاشدة استنكاراً لما حدث، واصطدم المتظاهرون مع قوات الأمن الأردنية، وفرض منع التجوال، وطالب المتظاهرون بالسلاح للدفاع عن القرى الأمامية. وقد ازدادت هذه الأحداث التي اتهمت المنظمة بالتحريض عليها، في تردي العلاقات بين السلطات الأردنية والمنظمة، وقررت الحكومة الأردنية مقاطعة أي اجتماع عربي يحضره الشقيري، وعللت موقفها من سحب اعترافها بالمنظمة، مطلع عام ١٩٦٧، بقولها» إن الذين يسيطرون عليها هدامون، يساريون، ومتآمرون، وعملاء استخبارات(٢).

تدهورت العلاقات بين الأردن، وبعض الدول العربية، خاصة مصر، وسوريا، والعراق، فكان موقف الأردن من المنظمة أحد أهم أسباب هذا التدهور، بعكس السعودية، التي أعلنت تأييدها الأردن، ودعمها إياه.

شكلت حدة تصريحات الشقيري في الخلافات بين المنظمة والأردن عنصراً مهماً في تأجيج هذا الخلاف، على نحو جعل فايز صايغ، رئيس دائرة الإعلام، والتوجه القومي بالمنظمة، يوضح في تصريحات له بأن الشقيري قدم فهماً «لا يتفق في نظري مع فهم أبناء فلسطين عموماً لهذه المواضيع كلها، ولا يتفق مع نصوص الميثاق القومي»(٣).

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠:٢١.

(٣) فرج، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

كان ذلك عقب تصريح الشقيري بأن «الأردن هو وطن المنظمة، وشعب الأردن هو شعب المنظمة» كما دعا الشقيري إلى «أن عودة الضفة الشرقية إلى الوطن الأم، عقلاً وضميراً، وروحاً، وجسداً، هو خطوة أساسية نحو عودة الوطن»، وقرر الأردن، في ٤ شباط (فبراير) ١٩٦٧، سحب اعترافه بالمنظمة، ومقاطعة اجتماعات الجامعة العربية التي يحضرها الشقيري[١].

استمرت الحملات بين المنظمة والأردن، حتى أيار (مايو) ١٩٦٧، عندما وصل الملك حسين، فجأة، إلى القاهرة – قبيل عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ووقع اتفاقية دفاع مشترك. مع الرئيس عبد الناصر. وعاد الشقيري مع الملك حسين على الطائرة نفسها، إلي عمان[٢].

ظلت العلاقات جيدة بين الأردن والمنظمة، حتى قيام حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فقد سافر الشقيري إلي دمشق للتباحث مع القيادة السورية. ومن هناك بعث الشقيري ببرقية إلى الملك حسين، أشاد فيها» بالبطولة الخارقة التي تجلت في الجيش الأردني[٣].

إلا أن الخلافات عادت، وتجددت، بعد الهزيمة التي منيت بها الدول العربية في حرب ٦٧. وفي نهاية شهر آب (أغسطس) ١٩٦٧، خلال مؤتمر القمة العربية الرابع في الخرطوم، انتقد الأردن العمل الفدائي، بعد الحرب، بحجة أنه يعطي «العدو حجة ليقوم بمزيد من البطش، والإرهاب»[٤]، ورحب الأردن، من جهة أخرى، بإقصاء الشقيري من رئاسة المنظمة (١٩٦٧/١٢/٢٤). وفي مطلع عام ١٩٦٨ استقبل الملك حسين يحيى حمودة رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، بالوكالة، وجرى بينهما البحث في استئناف المنظمة نشاطها في الأردن، بعد التغيرات التي

---

(١) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٠:٥١.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٦٧، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨م، ص ١٠٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

حدثت فيها[1].

٣- المملكة العربية السعودية:

اختلفت أسباب معارضة السعودية للشقيري، ومنظمة التحرير، عن أسباب معارضة الأردن لهما، على الرغم من توافق الدولتين في معارضة رئيس المنظمة.

يذكر الشقيري أن الموقف السعودي منه تأثر بعاملين: الأول، الأمير فيصل كان قد اعترض على اختيار الشقيري رئيساً للمنظمة، على الرغم من خدمة الأخير، عدة سنوات، كممثل للسعودية في الأُمم المتحدة. ويعترف الشقيري بأنه لعب دوراً مؤيداً للنظام الجمهوري في اليمن، وهو ما كانت تعارضه السلطات السعودية التي استغنت عن خدماته، في آب (أغسطس) ١٩٦٣، والثاني هو تأييد الشقيري لعبد الناصر، فيما كانت علاقة الرئيس المصري سيئة مع السعودية، بسبب حرب اليمن[2].

يقول الشقيري إنه شرح للملك فيصل موقفه من حرب اليمن: «إذا أخطأت فأرجو معذرتك، أنا الآن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وكل ما أرجوه منك أن تعاونني في حمل هذه الأمانة الضخمة». ورد الملك: «أرجو من الأخ أحمد بأن يعتبر موضوع اليمن قد انتهي، وأنا لا أحمل لك إلا التقدير، ونحن لا ننسى مواقفك في سبيل القضية، وسأعمل كل جهدي لمؤازرتك»[3].

طلب الشقيري من العاهل السعودي الموافقة على دفع مستحقات السعودية لمنظمة التحرير، وجيش التحرير، مع فتح مكتب للمنظمة في الرياض، وخصم ٥% من رواتب الموظفين الفلسطينيين العاملين في السعودية. لكن فيصل وافق على الطلب الأول، ولم يوافق على الطلبين الثاني، والأخير[4].

---

(١) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ١١١: ١١٢.
(٢) الشقيري ، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٨٥.
(٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٧.

لم تستمر العلاقة الحسنة بين المنظمة والسعودية طويلاً، بل تدهورت بعد زيارة الشقيري للصين، وتوقفت السعودية إثر ذلك عن دفع مستحقاتها المالية للمنظمة وجيش التحرير، بحجة أنها «أصبحت لا ترى في الشقيري الشخص الجدير بتمثيل الكيان الفلسطيني المنبثق عن مقررات القمة» وجاء موقفها هذا دعماً للأردن، في خلافه مع الشقيري[1].

بعد التغيرات التي حدثت داخل منظمة التحرير، أواخر عام ١٩٦٧، تحسن الموقف السعودي تجاه المنظمة، من خلال علاقاتها التي توطدت، أولاً بأول، مع «فتح»، التي أصبحت لها اليد الطولى في تقرير شؤون المنظمة، بعد عام ١٩٦٨، وهكذا، وافقت السعودية على ما كانت ترفضه في عهد الشقيري، وفتحت مكاتب ل «فتح» دون «المنظمة» في الأراضي السعودية، كما وافقت على خصم ٥% من رواتب الموظفين الفلسطينيين العاملين في السعودية، ولعبت دور الوسيط بين المنظمة والسلطات الأردنية، بعد تصاعد الخلاف بينهما[2].

٤- سوريا:

انعكس الخلاف السوري- المصري على موقف السلطات السورية من الشقيري، ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث رأت دمشق أن رئيس المنظمة كاللعبة في يد عبد الناصر، وأنه عميل مصري. كما اتهم المسؤولون السوريون المنظمة بالرجعية، وباستبعاد العناصر التقدمية، بالرغم من اتهام السعودية للشقيري بأنه يميل نحو الشيوعية، فبعثيو سوريا اتهموه بأنه غير تقدمي، ورجعي، وأنه يساير الدول العربية المحافظة[3].

في البداية كانت سوريا تؤيد قيام كيان فلسطيني، إلا أنها كانت تعارض الكيان على الصورة التي ظهر فيها.وكانت تصر على إجراء انتخابات لاختيار

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٠٠.

(٢) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

(٣) الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤.

أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الأول. ومع رفض قادة سوريا تأييد قيادة الشقيري لمنظمة التحرير، فقد حاول الشقيري، بشتى الطرق أن يقيم علاقات حسنة معهم، إلا أنه فشل، حيث كانت وسائل الإعلام السورية تهاجمه، باستمرار. على أن هذا الموقف لم يمنع سوريا من الاعتراف بالمنظمة، والسماح لها بفتح مكتب في دمشق، كما أنها دربت قوات «جيش التحرير الفلسطيني»[1].

عندما قام جناح صلاح جديد- الأتاسي- ماخوس في حزب البعث بانقلاب، في ١٩٦٦/٢/٢٣، أصبحت الشعارات التي يرفعها النظام السوري أكثر راديكالية. واستمر التنديد بمؤتمرات القمة العربية. لأن «النتيجة التي وصلت إليها هي عودة إلي العمل التقليدي إزاء تحرير فلسطين، وتضليل للشعب العربي». وبدأ النظام السوري في هذا الوقت يرفع شعار «الحرب الشعبية» في مواجهة إسرائيل، منذ جرى إقرار هذا الشعار في المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث. وفي هذا السياق وجه النظام السوري النقد إلى «فكرة التفوق العددي علي إسرائيل»، وأكد أن «الفكرة الصحيحة هي فكرة الحرب الشعبية»[2].

بعد حرب ١٩٦٧، وقفت سوريا إلي جانب المطالبين بإقصاء الشقيري عن رئاسة المنظمة، معتبرة أن من حقها القومي التدخل في شؤون «جيش التحرير الفلسطيني» المرابط في سوريا، إلى درجة التشجيع على قيام تمرد داخل صفوف الجيش عام ١٩٦٨، ضد قيادة المنظمة. إلا أن العلاقات تطورت بعد دخول «فتح» والمنظمات الفلسطينية إلى المنظمة، خصوصاً وأن «الصاعقة» التي تؤيدها سوريا، دخلت هي الأخرى إلي قيادة المنظمة. وبذلك لم يعد ثمة مبرر للانتقادات السورية الموجهة إلي منظمة التحرير[3].

(١) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤: ١١٥.

(٢) عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦: ١٠٧.

(٣) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤: ١١٥.

٥- الجمهورية اللبنانية:

أخذ لبنان موقفاً متردداً، فأيد قيام منظمة التحرير، لكنه اصطدم معها، فيما بعد، خاصة بعد قضية اغتيال الفدائي الفلسطيني جلال كعوش، التابع لقوات «العاصفة»، على أيدي أجهزة الأمن اللبنانية، مطلع العام ١٩٦٦. كما كان لبنان يرفض وجود قوات تابعة لجيش التحرير الفلسطيني فوق أراضيه، مع أنه وافق على فتح مكتب للمنظمة في بيروت، ومركز الأبحاث(١).

اتسمت العلاقات بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير بالتوتر المتصاعد المتدرج، نتيجة تصادم قوة العمل السياسي، (والعسكري السري)، والنقابي، والثقافي الفلسطيني من جهة، مع قوة دولة تقودها قوي غير موالية للتوجهات العربية ، عموماً، والفلسطينية، خصوصاً، من جهة أخرى. ومما لاشك فيه أن قوة النشاط الفلسطيني، بتنظيماته المختلفة، كانت في حالة نمو، رغم تعسف المخابرات اللبنانية، وذلك بفضل قوة مصر الناصرية، وسورية، وحضورها القوي من لبنان(٢).

جدير بالذكر أن هذا الموقف اتفق مع الأحزاب، والقوي اليمينية، التي رأت أن سيادة لبنان لا يمكن أن تكون موضوع مفاوضة، أو نقاش، لذلك يجب رفض أي اتفاق، إذا كان ماساً، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بهذه السيادة(٣).

أما القوى الوطنية- التقدمية اللبنانية ، فقد رأت أن الواجب العربي والوطني والإنساني، يحتم على لبنان مساندة الفلسطينيين ومشاركتهم في كفاحهم، مما يستلزم التأكيد على المساندة الدائمة للعمل الفدائي مع التأكيد على حسن معاملة الفلسطينيين، وتحسين أوضاعهم، وإبطال أسلوب الاستفزاز وإنشاء وزارة للشؤون العربية، ولقضية فلسطين(٤).

---

(١) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٣) عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٩.

٦- العراق:

تقدمت الحكومة العراقية في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٣ إلي مجلس الجامعة بمشروع لإبراز الكيان الفلسطيني. ولوحظ أن مشروع الحكومة العراقية تشابه مع المشروع المصري، ولكنه لم يقتصر على الفلسطينيين في قطاع غزة، وتميز بدعوته الصريحة إلي حكومة فلسطينية[١].

بانقلاب الرئيس عبد السلام عارف ضد حلفائه البعثيين في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٣ صارت للعراق، حينئذ، علاقات وثيقة مع الرئيس عبد الناصر، وهذه المواقف انعكست على مشروع الكيان الفلسطيني، الذي تؤيده مصر فأعلن الحكم العراقي موافقته الكاملة على الكيان، واستعداده لتقديم التسهيلات له[٢]. ومنها على سبيل المثال، أن العراق أغلق مكتب «الهيئة العربية العليا» بعد تشكيل «المنظمة» بعد ذلك صدَّق مجلس الوزراء العراقي على الموافقة على خصم ٣٠%[٣] من مرتبات جميع العاملين في العراق، وإرسال حصيلة هذا الخصم إلى البنك العربي في بيروت لحساب المنظمة[٤].

٧- دولة الكويت:

تفهمت الكويت طبيعة الكيان الفلسطيني، وأيدته وهو في المهد، وكانت من الدول العربية التي شجعت قيام الكيان رسمياً، وشعبياً، وحققت للشقيري كل مطالبه منها.

وقد طلب الشقيري من الأمير العبد الله السالم، خلال زيارته للكويت في السادس من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥، السماح بإقامة معسكرات لتدريب الفلسطينيين العاملين في الكويت، وتمت إقامة هذه المعسكرات وتولى الضباط الكويتيون تدريب الفلسطينيين[٥].

---

(١) الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩٠.

(٢) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.

(٣) الأهرام (القاهرة)، ١٩٦٤/٦/١٨.

(٤) المصدر نفسه، ١٩٦٤/١٢/١٠.

(٥) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥.

كانت الكويت في طليعة الدول العربية التي وافقت على خصم ٥% من رواتب الفلسطينيين العاملين فيها. كما اختار الشقيري أحد الضباط الفلسطينيين العاملين مع الجيش الكويتي، وهو وجيه المدني، قائداً لجيش التحرير الفلسطيني.

وكانت المنظمة ترسل المتطوعين الفلسطينيين، بعد إتمام تدريبهم العسكري في الكويت، إلي العراق، ليلتحقوا بقوات جيش التحرير هناك، كذلك قدمت الكويت الدعم المادي لجيش التحرير، والمنظمة، إلى جانب وقوفها مع المنظمة في الاجتماعات، والمؤتمرات العربية، والدولية[١].

٨- الجمهورية التونسية:

لم يختلف موقف تونس من إعلان قيام المنظمة عن موقف سائر الدول العربية، فقد أكدت تونس على استعدادها للمساهمة بقسطها في تنفيذ كل قرارات مؤتمر القمة، تضامناً مع إخوانها، وتفاؤلاً بما أظهرته اجتماعات القمة من عزيمة عربية.

في حديث دار بين الحبيب بورقيبة وبين أعضاء المكتب القومي للطلبة الدستوريين، في ١٩٦٥/٤/٢٣، أكد الرئيس التونسي على ضرورة الجلوس على مائدة المفاوضات مع إسرائيل مؤكداً أهمية تلك المفاوضات بالنسبة لعودة اللاجئين، كما أكد أن الحل يقتضي احترام مبدأ وجود إسرائيل، «ويضمن لنا في مقابل ذلك ربحاً مهماً، يفوق الأرض والمدن التي نسترجعها، إذ نتمكن من إعادة اللاجئين، ومن إيجاد وضع يسوده التوازن لفائدة العرب، والفلسطينيين»[٢].

لقد أثار هذا البيان جدلاً واسعاً، فعلى مستوى تونس وجد جبهة معارضة متمثلة في «الجبهة الوطنية الديمقراطية»، وجبهة موافقة متمثلة في المجلس القومي للحزب الدستوري التونسي.

---

(١) المصدر نفسه، ص ١١٥ - ١١٦.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٦٥، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧، ص ١٥٦: ٢٥٧.

كذلك رفضت الدول العربية ما جاء في خطاب بورقيبة، الذى أثار موجة عارمة من السخط على مستوى العالم العربي. على سبيل المثال، فقد عقد مجلس الأمة الكويتي اجتماعاً طارئاً، في ١٩٦٥/٤/٢٤، اصدر فيه بياناً جماعياً، استنكر فيه ما ورد على لسان بورقيبة من تصريحات، كذلك صدرت من القاهرة مواقف تندد بتصريحات بورقيبة ومدى اتفاقها مع وجهات النظر الاستعمارية. وقد اتهمت «الأهرام» القاهرية تلك التصريحات «بالمؤامرة»[١].

كان الشقيري يرى أن هدف إقامة دولة عربية اتحادية هدف جليل، يستحق من كل مواطن السعي المتواصل، والاستعداد للجهاد، والاستشهاد، فالوحدة العربية «شأنها في ذلك شأن الاستقلال العربي، لابد لها، في مرحلة من المراحل، من أن تخوض معركة باهظة التضحيات... إن الخصم، في عهد الاحتلال، هو العدو الأجنبي، وفي عهد الانفصال السلطة الوطنية، والتصدي لها واجب قومي، لأن عهد الانفصال يعطل حياة الأمة، ويعوق نهضتها، ويحمل خطر عودة الاحتلال»[٢].

لقد انتهت تجربة الشقيري المؤلمة مع أنظمة الحكم العربية أثناء مؤتمر الخرطوم، وما تلاه من تقديم استقالته المشهورة. وقد وصف الشقيري هذه التجربة الطويلة، المُرة بهذه الكلمات، «قضيت أيامي وأعوامي في منظمة التحرير، وفي عنقي ثلاثة عشر حبلاً، يمسكها ثلاثة عشر ملكاً، ورئيساً. وما أشد أن يقع المرء في حلبة الصراع، حين يكون المتصارعون هم الملوك والرؤساء. وأنكي من ذلك كله أن تكون الضحية هي قضية فلسطين». وقد أصر على الاستقالة، واعتذر عن عدم الرجعة عنها، قائلاً: ليست لي مشكلة مع الشعب الفلسطيني، ولا مع الجماهير العربية... إن مشكلتي مع الملوك والرؤساء؛ أنا لا يمكنني العمل معهم... ولا يمكن العمل بدونهم... وهذه هي المشكلة[٣].

---

(١) لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى: المصدر نفسه، ص ١٥٦: ٢٥٧.

(٢) الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص ٣ – ٨ (المقدمة).

(٣) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٢.

استنتاجات

اتسمت مرحلة ٤٨-١٩٦٤ بملامح، لعل أهمها:

١- إن قضية تمثيل الفلسطينيين لم تكن فاعلة، أو مؤثرة، لم تؤخذ على محمل الجد، وإن كان الوفاء رمزياً للقطب الذي سلب.

٢- أما عن «حكومة عموم فلسطين»، فبحكم عوامل ذاتية، كانت غير قادرة على القيام بالمهمة التي أوكلت إليها، وهي التمثيل الرمزي لفلسطين، كما أن «حكومة عموم فلسطين» لم تكن لها علاقة مباشرة بحركة الشعب الفلسطيني.

٣- لم تكن لدى الفلسطينيين مؤسسات تنظيمية، خاصة بهم، قادرة على فرز من يمثلونهم، أو على الأقل يطالبون بهذا التمثيل.

٤- إن الشعب الفلسطيني لم يكن يعامل كشعب ذي كيان مستقل، وإنما كانت قضاياه تطرح بصفتها مشاكل لاجئين تحل من خلال حكومات الدول العربية المضيفة أو وكالة غوث اللاجئين (الأونروا)

أتى أول اعتراف جماعي بالمنظمة الجديدة، في الدعوة الرسمية التي وجهتها الجامعة العربية للمنظمة للاشتراك، في الاجتماع الذي عقد في دمشق، في ١٩٦٤/٦/١٧ لبحث شئون إقامة اللاجئين في البلاد العربية. وقد حضر هذا الاجتماع بالإضافة إلى المنظمة، ممثلون عن مصر، وسوريا، ولبنان، والأردن.

وقد تكرس هذا الاعتراف بترحيب مؤتمر القمة العربي الثاني بقيام المنظمة. ومنذ ذلك التاريخ (أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤) بدأت المنظمة تشارك في أعمال الجامعة العربية، على مختلف مستوياتها، بما فيها مؤتمرات القمة، باعتبار «المنظمة» ممثلة الشعب الفلسطيني. وقد تأكد هذا الاعتراف في كافة مؤتمرات القمة التالية.

في عام ١٩٦٨ اشتركت «فتح» ومنظمات فلسطينية أُخرى في اللجنة التنفيذية للمنظمة... وفي عام ١٩٧١، اكتمل دخول جميع المنظمات المقاتلة إلى منظمة التحرير.

في مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط فـــي ١٩٧٤/١٠/٢٨، أقــرت وجهة النظر الفلسطينية، ولم يتحفظ الأردن على قرارات المؤتمر، وبالتالي ســـلم الأردن بالاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي، والوحيـــد للشعب الفلسطيني، وسلم مؤتمر القمة بحقها في إقامة السلطة الوطنية علـــى أيـــة أرض يتم تحريرها.

الفصل التاسع
زلزال في إسرائيل

رضوى عبد القادر

أمسى ظهور منظمة التحرير الفلسطينية، عام ١٩٦٤، واقعاً لا مفر منه، بعد وجود محددات شتى، فلسطينية، وعربية، ودولية، لعل أهم هذه المحددات ذلك النهوض الاقتصادي الاجتماعي الفلسطيني، وحركات التحرر العربية، والدولية، التي أسهمت، بشكل مباشر وغير مباشر، في ظهور الكيان الفلسطيني.

إلا أنه كانت هناك، أيضاً، محددات إسرائيلية، لظهور منظمة التحرير، فأولاً، إسرائيل هي التي قوضت الكيان الفلسطيني، وشتى بُنى المجتمع الفلسطيني، وثانياً، إسرائيل رفضت، طوال ست عشرة سنة، تنفيذ أي من قرارات الأُمم المتحدة الخاصة بالتسوية، أو عودة اللاجئين، فضلاً عن قرار التقسيم نفسه، وثالثاً، فإن إسرائيل أقدمت، منذ عام ١٩٦٣، على تحويل مجرى نهري الأردن، مما حث أنظمة عربية عدة على الإسراع بإخراج الكيان الفلسطيني إلى الوجود، حتى توفر هذه الأنظمة شماعة تعلق عليها عجزها عن التصدي للأطماع الإسرائيلية.

تحويل مجرى نهر الأردن

لم تكتفِ حكومة إسرائيل برفض حل قضية اللاجئين العرب الفلسطينيين، وتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، بالاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني، بل تمادت بأطماعها للسيطرة على مصادر الثروة،، وخاصة الثروة المائية.

ففي نهاية خمسينات القرن العشرين، وبعد أن فشلت محاولات الإمبريالية الأمريكية بالتنسيق مع الصهيونية، في تمرير «مشروع جونستون»، لتوزيع مياه

نهر الأردن، بجداوله، بين إسرائيل، والأردن، ولبنان، وسوريا، بادرت إسرائيل إلى الإعداد لتحويل المياه إلى الأراضي الإسرائيلية، منفردة، فرفضت الدول العربية المشروع، لسببين جوهريين: الأول أنه يمنح إسرائيل حصة الأسد من تلك المياه، ولا يأخذ بعين الاعتبار حاجات الأقطار العربية المعنية وحقوقها الطبيعية. أما السبب الثاني، فلأن ذاك المشروع يمكن الولايات المتحدة من السيطرة على المنطقة، على اعتبار أن الولايات المتحدة ستسهم في التمويل، وتشرف على تنفيذ المشروع[1].

في عام ١٩٥٩ كانت «الجبهة الشعبية»[*] قد حُلت وانتهت كإطار سياسي عربي مستقل، بشكل رسمي، وأصبح في الشارع العربي حركتان سياسيتان متنافستان، هما حركة الأرض، والحزب الشيوعي الإسرائيلي. الأولي، تيار قومي يؤيد عبد الناصر والاشتراكية العربية، ووحدة الأمة العربية. والأخرى، تيار يحاول أن يستعيد مكانته بين الجماهير العربية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨[2].

---

(١) د. إميل توما، منظمة التحرير الفلسطينية، حيفا، دار الاتحاد للطباعة والنشر، إصدار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي، ١٩٨٦، ص١٠٧-١٠٨.

(*) بعد مظاهرة اندلعت في الأول من آيار (مايو) ١٩٥٨، كانت المشاورات بين عناصر قومية عربية وشيوعيين عرب من الحزب الشيوعي الإسرائيلي، لتشكيل جبهة سياسية تجمعهم، حيث ساعد على ذلك التقارب الناصري-السوفييتي، آنذاك، وسميت «الجبهة الشعبية لمقاومة الاستعمار»، وعرفت، فيما بعد، «بالجبهة الشعبية الديمقراطية».

(٢) جبريل محمد، واصف نزال، زهير الصباغ، فلسطينيو ٤٨، نضال تحرري مستمر ١٩٤٨-١٩٨٨، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٩١ (انظر: الصباغ، مرحلة الصدمة والنضال ضد الحكم العسكري ١٩٤٨-١٩٦٧ ص٦٥).

و للمزيد عن الجبهة وحركة الأرض، انظر:- المصدر نفسه، ص٦١-٧٧.

- خليل نخلة، الحركة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة ١٩٤٨، في القضية الفلسطينية، في أربعين عاماً، (ندوة مركز دراسات الوحدة العربية وجمعية الخريجين الكويتية، بيروت، ١٩٩٩)، ص١٣٤.

«الأرض»

حركة «الأرض»، منظمة عربية شاملة، هدفها الإعراب عن معاناة العرب في إسرائيل، واتجهت إلى الروح الوطنية، بصورة أكبر، وكانت استجابة السلطات لهذا الأمر واضحة من تصريحات أدلى بها مستشار رئيس الوزراء للشئون العربية، آنذاك، شموئيل ديفون، في أوائل عام ١٩٦٠ فقد وصف «الأرض»، في مؤتمر صحفي، عقده في تل أبيب، بأنها «جماعة ناصرية، هدفها تحريض عرب إسرائيل»[١]، أو كما قال رئيس مداولات المحكمة في قضية» الأرض» إن حزباً ينحاز إلى تطلعات أعداء الدولة، إنما هو حزب لا يحق له أن ينتظم سياسياً»[٢]. أسست «الأرض» كحركة قومية ناصرية، بروح التيار القومي، الذي ساد الشرق العربي، في تلك الفترة. وقد سيطرت فكرة الوحدة العربية على أيديولوجية الحركة، التي رأت أن القضية الفلسطينية هي، أيضاً، قضية قومية عربية، ودعت إلى حق تقرير المصير للفلسطينيين، في إطار «الأماني العليا للأمة العربية». وعندما تأسست حركة «الأرض»، في نيسان (أبريل) ١٩٥٩، خرج أعضاؤها بقرار يقضي بإصدار جريدة، وقبل ذلك، بفرض أنفسهم على السلطة. وأصدرت الأخيرة، قراراً نهائياً، يقضي باعتقال أعضاء الحركة، بعد صدور العدد الثاني عشر من الجريدة، ووجهت إليهم ثلاث تهم: الأولى، إصدار جريدة دون ترخيص، والثانية، إصدار نشرة دون تمريرها على حاكم اللواء، أما الثالثة، فكانت التحايل على القانون (حين لجأ أعضاء الحركة إلى إصدار الجريدة، كل مرة باسم شخص مختلف، حيث أباح القانون لكل مواطن أن يصدر نشرة مرة واحدة من دون

---

(١) صبري جريس، العرب في إسرائيل، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٧٣، ص٣١٩.

(٢) كميل منصور (مشرفاً)، الشعب الفلسطيني في الداخل، خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠ (انظر: إيليا زريق، ثقافة وقانون وتحكم: الفلسطينيون في إسرائيل، ص٢٩٠).

ترخيص)، وحكمت المحكمة على المعتقلين بالسجن ثلاثة أشهر، مع وقف التنفيذ. ثم طالب أعضاء الحركة بتسجيل «شركة الأرض المحددة الضمان» ورفعوا الدعوة إلى محكمة العدل العليا، فقضت بتسجيل الشركة، أواخر عام ١٩٦٠، إلا أن السلطة لم تعطهم الترخيص[١].

وتزامناً مع ظهور «منظمة التحرير الفلسطينية»، عام ١٩٦٤، صاغ مؤسسو «الأرض» مذكرة سرية، بعثوا بها إلي الأمم المتحدة، تحدثوا فيها عن القوانين الجائرة، والسياسة التي تتبعها إسرائيل ضد العرب[٢]، وذاع أمر المذكرة، والتقطت السلطات الإسرائيلية الرسالة، فأدركت بأن مجرد خروج منظمة التحرير إلى الوجود قد أعطى دفعة قوية للاتجاه العربي القومي في إسرائيل، فشنت هذه السلطة حملة اعتقالات في كل قري الجليل والمثلث، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤، ووجهت إلى المعتقلين تهمة الاتصال بالدول العربية، والخطر على أمن الدولة، وإقامة علاقات مع الفدائيين، ومنظمة التحرير الفلسطينية[*]، وإنشاء حركة سرية في الأرض المحتلة. وبعد أسبوع من الاعتقال، اصدر رئيس وزراء إسرائيل، آنذاك ليفي أشكول، قراراً بحل شركة الأرض، وحركة الأرض، باعتبارهما خارجتين على القانون. ويذكر أنرجال الأمن الإسرائيلي لم يحققوا مع أعضاء حركة الأرض لم يحققوا معهم بالتهم الموجهة إليهم، بقدر ما كانوا يناقشونهم في السياسة: القومية العربية، والوحدة، والشعب الفلسطيني، وحقوقه[٣].

---

(١) حبيب قهوجي، القضية الكاملة لحركة الأرض، شؤون فلسطينية، (بيروت)، العدد الأول، آذار /مارس ١٩٧١، ص١١٢-١٢٥.

(٢) للإطلاع على نص المذكرة، يمكن الرجوع إلي: فلسطين / ملحق المحرر (بيروت)، ١٩٦٥/١/١٤.

(*) أرسلت المنظمة، في العام ١٩٦٤، دورية عسكرية، ألقي القبض عليها عند الحدود الشمالية لإسرائيل، واعترفت- على حد قولها إسرائيل- أنها كانت تبحث عن حبيب قهوجي وصبري جريس (من مؤسسي حركة الأرض)، فأدخل الأخيران السجن بتهمة «الاتصال بالعدو»!

(٣) قهوجي، القصة، مصدر سبق ذكره.

لكن الدفعة القوية التي تلقتها «الأرض» بظهور منظمة التحرير كانت أقوى من أن تدفع الحركة إلى التوقف، حيث صمد المؤسسون، على نحو عز نظيره. وبمجرد خروجهم من المعتقل أو الإقامة الجبرية، قرروا خوض الانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٦٥، تحت «القائمة الاشتراكية»، التي ضمت عشرة مرشحين، أولهم صالح برانسي، وآخرهم منصور كردوش، لكن حكومة إسرائيل حرمتهم خوض الانتخابات، وطاردتهم بأسلحة النفي والإقامة الجبرية، والاعتقال، حتى أسقطت عنهم هزيمة حرب ١٩٦٧ الإقامة الجبرية، لتعود حتى صيف ١٩٦٨، في تقطع مستمر[1].

كانت نهاية آخر محاولات تشكيل حركة عربية مستقلة في إسرائيل (الأرض)، عندما أُدين ثلاثة من أعضائها، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧، لتسترهم على رجال المقاومة الفلسطينية، وكان من جراء كل ما حدث أن انحلت القيادة، وغادر على الأقل أربعة من أعضاء الحركة البارزين في «إسرائيل»، أوائل ستينات القرن العشرين، والتحق ثلاثة منهم بمنظمة التحرير الفلسطينية، بطريقة أو بأخرى[2].

هكذا، أحبطت إسرائيل كل محاولة لظهور الكيان الفلسطيني، أو لتكوين حزب عربي مستقل، عن الأحزاب الإسرائيلية، يدافع عن حقوق شعبه، إذ رأت إسرائيل في ذلك عائقاً رئيسياً أمام أهداف الصهيونية، وخطراً مؤكداً على «دولة إسرائيل»، كما أن «حركة الأرض» خاصة، اشتركت مع منظمة التحرير في تبنيها للمبادىء القومية، الأمر الذي أفزع إسرائيل.

من جهة أُخرى تعزز حزب «الماباي» (الحزب الإسرائيلي الحاكم، آنذاك)، و«الحزب الشيوعي الإسرائيلي»، وهو الحزب غير الصهيوني الوحيد، الذي ضم

---

(١) عبد القادر ياسين، منصور كردوش، ذاكرة فلسطين، القاهرة، شباط (فبراير)، أيار (مايو) ٢٠٠١، ص٢٠-٢١.

(٢) إيليا زريق، الفلسطينيون في إسرائيل، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، د.ت، ص٢٤٢-٢٤٣.

عرباً ويهوداً، حيث قمعت سياسة السلطة الإسرائيلية أية مبادرة لقيام حزب عربي مستقل.

بعد صدمة نكبة ١٩٤٨، للشعب الفلسطيني، وما أدت إليه من تحويل قطاعات من الشعب من مواطنين إلي لاجئين، ومن مُلاك أراضٍ وعقارات، إلي مجردين من أراضيهم، وإلي أصحاب هوية لا يعترف بها أحد، حتى الدول العربية!. أصيب الشعب الفلسطيني بحالة من الركود، وخاصة في المجال السياسي.

ساعد هذا الركود على تمادي «الماباي» في تشكيل قوائمه العربية، واستغلال العلاقات الحمائلية التقليدية، في تثبيت سيطرته على من تبقى من الشعب الفلسطيني، على أرضه، حيث كان الفعل الصهيوني، في هذه المرحلة، أكبر بكثير من رد الفعل العربي، وكان الفعل النافذ بقوة الحكم العسكري، والمخابرات، والآلة الرأسمالية، التي طحنت أية إمكانية لتطور اقتصادي عربي مستقل[١]. وكانت سياسة «الماباي» تجاه العرب قائمة على قاعدتين: زيادة نفوذ الحزب والحكومة بين العرب، والمحافظة على العزل المؤسسي بين القطاعين. وفي الوقت نفسه، كان الحزب يناقش فكرة تشريد العرب من البلد، واستمر ذلك إلى ما بعد سنة ١٩٦٠[٢]، وكانت التشكيلات العربية الوحيدة، التي سمحت لها السلطات ممارسة النشاط السياسي بين الأقلية العربية، هي القوائم العربية المرتبطة مع «المابـاي»، وفيما بعد مع وريثيه حزبي «التجمع»، و«العمل»[٣].

أما «الحزب الشيوعي الإسرائيلي»، فقد تألف من الشيوعيين، يهوداً وعرباً، ثم وقع الخلاف بين الجهتين، فانفصل الجناح العربي (١٩٤٣)، وحمل اسم

---

(١) محمد نزال، الصباغ، مصدر سبق ذكره، (انظر: الصباغ، مصدر سبق ذكره، ص٧٧-٧٨).

(٢) منصور، مصدر سبق ذكره، (انظر: عزيز حيدر، التعبير السياسي الفلسطيني في إسرائيل، ص٣١٥).

(٣) حبيب قهوجي، العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩٤٨، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٢، ص٤٢٥.

«عصبة التحرر الوطني»، ثم عادا واتحدا، بعد إعلان قيام دولة إسرائيل، تحت اسم (ماكي)، وبقي الحزب موحداً، إلى أن وقع الانفصال ثانية، عام ١٩٦٥.

يمكن اعتبار ما بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٨ فترة ذهبية بالنسبة للحزب الشيوعي الإسرائيلي، إذ كان يستطيع أن يتحرك في القطاع العربي، بكل مرونة، وقوة، ولم تكتشف الجماهير التباين بين استراتيجيتها، واستراتيجية الحزب، بالنسبة للقضية القومية، إلا بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، في العراق، ونشوب النزاع بين جمال عبدالناصر، وعبد الكريم قاسم(١).

لابد لنا، من إيضاح مدى أثر ظهور منظمة التحرير الفلسطينية على الحزبين الإسرائيليين، «الماباي»، و«الشيوعي»، الأمر الذي تجلى في انتخابات الكنيست، قبل ظهور المنظمة وبعده.

الأثر على حزب «المباي»

في انتخابات الكنيست الرابعة، عام ١٩٥٩، أنزل «الماباي» إلى الساحة برنامج عمل، سماه برنامج «دمج العرب بالدولة»، وأكد بأنه الحزب القادر على تحقيق التقدم في الوسط العربي، وتحقيق وعوده الانتخابية. إلا أن الحزب لم يكن يبعثر أصواته ليخسر، كما يظن البعض، فسياسة «الماباي» كانت واضحة، فهو حاول من جهة إفساح المجال أمام شخصيات جديدة غير مستنفذة، حتى يستفيد منها أكثر، وحتى يرضيها، ويرضي مؤيديها، ومن جهة ثانية، لا يريد الحزب أن يفسح المجال أمام عناصر يري أن بقاءها في الكنيست فترة طويلة قد يقوي شعبيتها، وبالتالي يمكنها من إملاء شروطها على الحزب، أو على الأقل إزعاجه، إلا إذا كان الحزب متأكداً من ولاء هذه الشخصيات، واستمرارها على هذا الولاء والخدمة(٢). أما في انتخابات الكنيست الخامسة، عام ١٩٦١، فلم يستطيع أعوان

---

(١) المصدر نفسه، ص٤٢٧-٤٢٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٩٧.

«الماباي» عقد اجتماعات شعبية، في هذه الفترة، نظراً لمعاداة الجمهور العربي لهم، وللأسئلة المحرجة، التي كان من الممكن أن يتعرض لها مرشحو «الماباي»، فآثروا عقد اجتماعاتهم الانتخابية، في غرف مقفلة، اقتصرت على مؤيديهم ومعارفهم، فجاءت انتخابات الكنيست السادسة، عام ١٩٦٥، لينقسم حزب «الماباي»، نتيجة الصراع الداخلي بين قادته. وتزعم «بن غوريون» الجناح المنشق، وأطلق على جماعته اسم قائمة (رافي)، واقترب «الماباي»، أكثر من حزب «أحدوت هعفوداه»، وظهر كحزب متحد في انتخابات، عام ١٩٦٥، تحت اسم «تجمع عمال إسرائيل»، أو «المعراخ»، وبعد سنتين من الانتخابات عاد «رافي»، واتحد معهما في حزب «العمل» الإسرائيلي، ولكن الصراعات الداخلية لا تزال بين هذه الأجنحة، حتي اليوم[١].

نعود إلى محور الخلاف بين قادة «الماباي»، الذي أفضى إلى انشقاقه، حيث خلف ليفي أشكول بن غوريون، في رئاسة الحكومة، في حزيران (يونيو) ١٩٦٣، بعد استقالة الأخير، واعتزاله السياسة ليعيش في مزرعته في سدي بوكر، في النقب. واطمأن بن غوريون إلى حيادية أشكول، داخل الحزب، التي ما لبثت أن تبدلت، بمجرد تولي أشكول الحكم، إذ أقدم على تعيين مؤيديه في المناصب الوزارية الحساسة، على حساب مؤيدي بن غوريون. كما عمل أشكول على تخفيف بعض قيود الحكم العسكري المطبق على الأقلية العربية في إسرائيل، على الرغم من معارضة بن غوريون، فكان السبب الأول، في الخلاف. أما السبب الثاني، فظهر عندما رأى أشكول بأن تثبيت قدميه في الحكم، يأتي عن طريق إحياء فكرة إنشاء تحالف عمالي – يساري، بين أحزاب الماباي، والمابام، وأحدوت هعفوداه، وبدأ الخلاف يدب داخل الماباي، حول هذا التحالف. إذ أعلنت «فئة الشباب» (كتلة داخل الماباي) عن معارضتها للتحالف، وأعلن حزب أحدوت هعفوداه عن مطالبته بإلغاء قرار طرد بنحاس لافون (صاحب القضية المعروفة

---

(١) المصدر نفسه، ص٥٠٢-٥٠٤.

باسمه)(*)، من حزب الماباي، كشرط لقبول التحالف. وكان أشكول يؤكد رغبته في إلغاء قرار الطرد، كي يستميل لافون وكتلته إلى جانبه. وانفجرت الأزمة، مرة ثانية، عندما قدم وزير الزراعة، آنذاك، موشي ديان، استقالته، بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٤، فقطع بن غوريون عزلته، وعاد إلى مسرح الأحداث السياسية، مستجمعاً قواه للعمل على تحطيم آمال اشكول، فطالب بإعادة التحقيق في «قضية لافون» وكان هذا هو سبب الخلاف الثالث، أو النقطة التي تسببت في سكب الماء. ويذكر أن وزير العدل، قام بتوزيع نسخ من المذكرة التي قدمها له بن غوريون، الخاصة بهذه القضية على جميع أعضاء الحكومة، رغم معارضة أشكول، مما أدى إلى انقسام رأى الوزراء إلى قسمين: أحدهما يؤيد المذكرة، والآخر يطلب عدم النظر فيها، إطلاقاً[1].

نجد أن بن غوريون، إلى جانب اطمئنانه إلى أشكول، فهو لم يعط النضال الفلسطينى، أي اهتمام، حيث كان يعتري الوضع السياسي الفلسطيني ركود، نتيجة الإحباطات الشعبية الفلسطينية المتوالية، إلى أن ظهرت منظمة التحرير، وكانت الإشارة إلى خطر حقيقي بدأ يهدد أمن إسرائيل، وتزامن ظهور المنظمة مع الخلاف بين أشكول وبن غوريون، مما حث الأخير على الرجوع للعمل السياسي.

الحزب الشيوعي

في السنوات الأولى لقيام إسرائيل، دعمت أغلبية «الحزب الشيوعي الإسرائيلي»، وبدون تحفظ المظاهرات القومية، التي نظمتها الأقلية العربية في

(*) فجأة، توالت القنابل على المراكز البريطانية والأمريكية في القاهرة والإسكندرية، خلال عام ١٩٥٤، وكشفت أجهزة الأمن المصرية عملاء إسرائيليين وراء هذه القنابل، من أجل الوقيعة بين لندن وواشنطن من جهة وبين النظام الثوري المصري الجديد من جهة أخرى. وتنصل رجال بن غوريون في وزارة الدفاع الإسرائيلية مما اقترفوه، وحرفوا التحقيقات في اتجاه وزير الدفاع، إسحاق لافون، وأدين الرجل، وحده، فقدم استقالته، وحملت الحادثة اسم « فضيحة لافون».

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧، ص٣٢٥-٣٣٠.

إسرائيل، إلا أن الحزب، في أوائل عام ١٩٦٥، بدأ الاعتراف رسمياً، وبصورة علنية بالدولة الصهيونية، كما اجترأ على الدفاع عنها، عندما هاجمتها الدول العربية، في المؤتمرات الشيوعية الدولية، الأمر الذي أحدث امتعاضاً، في صفوف الأقلية العربية، وفي «الحزب الشيوعي الإسرائيلي» نفسه. إذ كانت تلك الأقلية ترى في «الشيوعية» وسيلة يمكن بواسطتها الإفصاح علناً عن المعارضة لدولة إسرائيل، مما تسبب في انشقاق الحزب إلي فريقين: أحدهما يكاد يكون عربياً بحتاً، ويتزعمه توفيق طوبي، و إميل حبيبي، ومئير فلنر (يهودي)، والآخر يهودي محض وتزعمه شموئيل ميكونيس، وموشيه سنيه، والسيدة استر فيلانسكه[1].

قامت منظمة التحرير في الوقتَ الذي بدأت فيه الأزمة في الحزب الشيوعي الإسرائيلي (١٩٦٤-١٩٦٥)، وسرعان ما انقسم الحزب إلى جماعتين: «ماكي» جميعهم من اليهود، و«راكاح»، وأغلبيتهم من العرب. وكما رأينا، فإن سبب الانقسام الرئيسي، هو موقف الحزب من الحركة القومية العربية، ونجد الحزب قد أخذ موقفاً مغايراً لمبادئه المعلنة تجاه قيام منظمة التحرير فقد اعتبر الحزب نشوء «الكيان الفلسطيني» عائقاً أمام وجود «الكيان الإسرائيلي»، في حين اعترض الأعضاء العرب على هذا الموقف، وانحازوا إلى «المنظمة» فكان الانشقاق، صيف ١٩٦٥.

تجلت مبادىء «الشيوعي»، ومواقفه تجاه العرب، في انتخابات الكنيست، ففي عام ١٩٥٩، أبرز الحزب دور إسرائيل في «العدوان الثلاثي» علي مصر، والتخريب الاقتصادي في القطاع العربي، وطالب بإلغاء الأحكام العسكرية تماماً، كما ندد بسياسة الحكومة. وفي عام ١٩٦١، وسع الحزب الشيوعي نشاطه بين العرب، وخاصة المثقفين، وشن حملة ضد الغلاء ووقف مع زيادة الأجور إلا أن مواقف «الشيوعي» بدأت تخبو، بتأثير الصراع مع عبد الناصر، وأصبح الحزب أكثر حذراً من ذي قبل بالتوجه للعرب، وشدد على الشعارات القومية[2].

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٤٨-٣٥١.

(٢) قهوجي، العرب...، مصدر سبق ذكره، ص٤٩٧، ٥٠٢.

ظل «الشيوعي» يتعامل مع القضية الفلسطينية، باعتبارها مسألة لاجئين، والصراع العربي- الإسرائيلي، باعتباره صراعاً بين دول. لقد تجاهل الحزب، أو ببساطة فشل في أن يلاحظ أي عنصر إيجابي في إحياء الكيان الفلسطيني. وفضلاً عن ذلك، فشل الحزب في إدراك أن قيام المنظمة، وتعاظم قوتها، ونفوذها، أضاف بُعداً جديداً للصراع العربي- الإسرائيلي[١].

في مؤتمره الخامس عشر، في آب (أغسطس) ١٩٦٥، هاجم الحزب منظمة التحرير الفلسطينية، وحركات الكفاح المسلح الفلسطيني، وخاصة «فتح»، حيث جاء في بيان الحزب: «في حينه، نددنا بعمليات الفدائيين، باعتبارها عمليات إرهابية وخطيرة، واليوم نندد بنشاط الجماعة الإرهابية (الفتح)»[٢]. ومع هذا فقد تحفظ الحزب في هذا الإطار، فأعلن: «ومع كل خطورة هذه الأمور، فمن الضروري إجراء تحليل موضوعي للأحداث في منطقتنا»[٣].

أوضح كاتب ماركسي فلسطيني هو إميل توما، أن الرأي الذي ساد في المحافل الديمقراطية اليهودية، والعربية، رأى في قيام المنظمة- بغض النظر عن ملابسات تنظيمها- حدثاً إيجابياً حيث أعاد حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير إلى ساحة العلاقات العربية- الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه، رفضت تلك المحافل إعلان الميثاق الوطني للمنظمة بُطلان قرار التقسيم، ورأت ذلك عقبة أمام حل القضية الفلسطينية، لأنه ألغى حق الشعب الإسرائيلي؛ في تقرير المصير، الذي تجسم، فعلاً، في إقامة دولة إسرائيل[٤].

---

(١) محمود محارب، الحزب الشيوعي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٨١، دراسة نقدية، القدس، ط١، ١٩٨٩، ص١١٧.

(٢) المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي الإسرائيلي، تل أبيب، حيفا، اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي، ١٩٦٨، ص٤٤. عن: محارب، مصدر سبق ذكره، ص١١٧-١١٨.

(٣) المؤتمر الخامس عشر...، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

عن توما، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.

(٤) توما، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦-١٣٧.

قرر المؤتمر السادس عشر لراكاح، في نهاية كانون الثاني (يناير)، وشباط (فبراير) عام ١٩٦٩: «أن نضال الشعب العربي الفلسطيني، بتأييد من حركة التحرر القومية العربية كلها، من أجل حقوقه المشروعة، ومن أجل حل عادل للقضية الفلسطينية، وخاصة قضية اللاجئين العرب، هو نضال عادل، تؤيده كل القوى الاشتراكية والمناهضة للاستعمار في العالم»، كما أكدت قرارات هذا المؤتمر «أن القضية الفلسطينية نشأت نتيجة نجاح الشعب الإسرائيلي في ممارسة حقه في تقرير مصيره، واستقلاله القومي، بإقامة دولة إسرائيل، من ناحية، بينما حرم الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة هذا الحق، ولهذا، فلابد من الاعتراف بهذا الحق، وعلى إسرائيل أن تبدي الاستعداد لذلك، فالحل السلمي يقوم على الاعتراف المتبادل بالحقوق القومية لكلا الشعبين العربي واليهودي»[(١)].

وهكذا، كان ظهور منظمة التحرير الفلسطينية، في وقت كانت فيه فلسطين متعطشة لوجود هذا الكيان، فحصلت المنظمة على تأييد واسع النطاق من الفلسطينيين، حيث نجحت في تحرير الإرادة السياسية الفلسطينية من قبضة الحكومات العربية واستطاعت المنظمة إبراز القضية الفلسطينية، كقضية تحرير وطني، على مستوى العالم، بعد أن كان يجهلها الكثيرون. إلا أن الحزب الشيوعي الإسرائيلي تجاهل إيجابيات كفاح المنظمة، ومن ثم لم يعترف بوجودها، في بادىء الأمر.

لقد كان موقف الحزب الشيوعي الإسرائيلي، من نشوء الحركة الوطنية الحديثة، وخاصة منظمات الكفاح المسلح، يتراوح بين التحفظ عليها، وبين مهاجمتها، بشكل سافر، كجماعات إرهابية، ذات طابع «بورجوازي صغير»، وقومي إن لم يكن فاشياً، إلا أنه، بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وخلال

---

(١) المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الإسرائيلي، تل أبيب حيفا، اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي، ١٩٧٠، ص٥٢١، ٥٢٨-٥٢٩. عن: توما، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥-١٣٦.

سبعينيات القرن العشرين، تحديداً، بدأ يتبلور تعبير سياسي عن طبقة وسطى عربية، في إسرائيل، ما لبث أن طور أشكالاً أخرى من التفاعل مع حركة التحرر الوطني الفلسطيني[1].

فيما اعتبر الحزب إسرائيل، في حرب ١٩٦٧ معتدية، فإنه عارض وانتقد «الموقف والتصريحات الشوفينية لأوساط القادة العرب»، التي أنكرت «حق دولة إسرائيل في الوجود»، ورغم أن الحرْب لم تغير منظور الحزب للصراع العربي-الإسرائيلي، فقد كان لها تأثيرها العميق على أولويات «راكاح»، وسياساته، فبعد حرب حزيران (يونيو)، أصبحت الأولوية في الحزب لتصفية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، في إطار حل سلمي للنزاع بين الدول المتصارعة[2].

لابد من التنويه، إلى الاجتماع الاستشاري العالمي للأحزاب الشيوعية والعمالية، المنعقد في موسكو، في حزيران (يونيو) ١٩٦٩، حيث جرى التشديد في هذا الاجتماع على أن سياسة التعايش السلمي بين القوي العظمي لا تتناقض مع حق أي شعب مضطهد في القتال، من أجل تحرره، بأية وسيلة ممكنة، مسلحة أو سلمية. ومع ذلك، ورغم تبني الحزب الشيوعي الإسرائيلي، القرار المذكور فقد واصل تمسكه بموقفه السلبي من كفاح المنظمة المسلح، وواصل الحزب إدانته أو تجاهله لعمليات المنظمة العسكرية، ضد الجيش الإسرائيلي، وضد الأهداف الاقتصادية والمدنية، كل على السواء. كما أدان، في الوقت نفسه، العدوان الإسرائيلي على الأهداف الفلسطينية، والعسكرية والمدنية، وبتبني هذا الخط، حاول الحزب أن يقدم موقفه، كموقف موضوعي واقعي ومتوازن. لكن مثل هذا الموقف ساوى بين المضطهِد والمضطهَد، ووضعهما في المنزلة نفسها[3].

---

(١) د. عزمي بشارة، العرب في إسرائيل، رؤية من الداخل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠، ص١١٣.

(٢) محارب، مصدر سبق ذكره، ص١١٩-١٢٠.

(٣) المصدر نفسه، ص١٢٩- ١٣٠.

بدأ الحزب الشيوعي الإسرائيلي، في تغيير موقفه إزاء منظمة التحرير الفلسطينية، شيئاً فشيئاً، إذ اكتسحت رياح التغيير الحزب، بالإضافة إلى فرض المنظمة وجودها، عربياً ودولياً. كما أن حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أدت إلى تحويل قضية فلسطين، من قضية قومية إلى قضية فلسطينية مما أبرز دور منظمة التحرير، إلا إن حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، مهدت السبيل لاعتراف دول العالم بالمنظمة، ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب العربي الفلسطيني، حيث اعترفت هيئة الأُمم المتحدة بالمنظمة، خريف عام ١٩٧٤، ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وأعطت الأُمم المتحدة للمنظمة مكانة مراقب دائم في الأُمم المتحدة.

في مؤتمر القمة العربي، المنعقد في الجزائر، في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، علق كبير مثقفي راكاح على تأييد حزبه لقرار اعتراف دول العالم بمنظمة التحرير الفلسطينية، قائلاً: «إن هذا لم يكن إعلاناً شكلياً، بل انعكاساً للحقيقة»[1]. وفي المؤتمر العام الثامن عشر للحزب، المنعقد خريف ١٩٧٦، استمر الحزب في سياسته المذكورة، إزاء منظمة التحرير، حيث طالب باشتراك المنظمة في مؤتمر جنيف للسلام، على قدم المساواة مع الأطراف المعنية الأُخرى، واعتبارها، بوجه عام، ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. كما غير الحزب تصوره للصراع العربي- الإسرائيلي، من صراع بين دول، إلى صراع تعتبر فيه المسألة الفلسطينية، مسألة قومية مستقلة، وأنها القضية المركزية في الصراع العربي- الإسرائيلي. كما أشار المؤتمر إلي أن عام ١٩٧٤، كان عاماً حاسماً، ونقطة تحول بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير معاً، وأعرب المؤتمر عن اعتقاده بأن إنجازات المنظمة جاءت نتيجة لاقتناع الرأي العام العالمي، أن المسألة الفلسطينية «ليست قضية لاجئين فحسب، وإنما هي قضية قومية أيضا، هي لب أزمة الشرق الأوسط». كما شدد المؤتمر على إيمانه بأن رفض إسرائيل

---

(١) إميل توما، المسالة الفلسطينية اليوم: لب مشكلة الشرق الأوسط، انفورميش بولينتين، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣.

أورده: محارب، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩.

الاعتراف بمنظمة التحرير، والتفاوض معها، وإصرارها على مواجهة المنظمة، في ساحة الحرب، فحسب، وإنكارها الحقوق القومية للشعب العربي الفلسطيني، وسياستها العدوانية، كل ذلك يعرقل السلام، ويساعد «جبهة الرفض»، وأضاف أن معارضة الحكومة الإسرائيلية، لمشاركة المنظمة، في مؤتمر جنيف للسلام، مع استعداد المنظمة لذلك، يعني معارضة إسرائيل للسلام[1].

تقارب موقفا «الشيوعي»، و«المنظمة» بشأن القضية الفلسطينية، فبينما رأى الحزب ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على هذه الأراضي، فإن منظمة التحرير دعت إلى إجراء اتصالات موسعة مع «قوى السلام، في إسرائيل»، وهذا التقارب أدى إلى عقد اجتماع رسمي بين «الشيوعي» و«المنظمة» في براغ، في أوائل أيار (مايو) ١٩٧٧، حيث كان أول مؤتمر رسمي بين المنظمة وحزب إسرائيلي.

انتخابات الكنيست

لابد لنا في هذه الدراسة من الإشارة إلى انتخابات الكنيست والدور العربي في هذه الانتخابات، ومدى تأثير ظهور منظمة التحرير الفلسطينية على هذا كله.

منحت إسرائيل العرب حق الاشتراك في انتخابات الكنيست من جهة، وفرضت الحكم العسكري عليهم من جهة أُخرى، أي أنها عملياً، سلبتهم هذا الحق «الديمقراطي»، إذ أن جهاز الحكم هذا استغل الانتخابات لمصلحة الحزب الحاكم، وضد أي نشاط عربي مستقل. وإذا أخذنا في الاعتبار ضعف الأقلية العربية وتبعيتها الاقتصادية للقطاع الصهيوني، فإننا نصل إلى الاستنتاج المنطقي، القائل، إنه لا يمكن اعتبار السلوك الانتخابي، وخاصة، في هذه الفترة، مؤشراً على مواقف العرب السياسية[2].

---

(١) المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الإسرائيلي، حيفا، اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي، ١٩٧٧، ص١٢٢-١٢٦.

عن: محارب، مصدر سبق ذكره، ص١٤٤-١٤٧.

(٢) منصور، مصدر سبق ذكره، (انظر: حيدر، مصدر سبق ذكره، ص٣١٦-٣١٧).

في حين كانت القوائم «العربية» الملحقة بالأحزاب الصهيونية الكبرى. «ماباي» في الأساس في انتخابات سنوات الخمسينيات تحصد بين ٦٠ و٧٠ % من أصوات المواطنين العرب، فإن هذه النسبة بدأت تتضاءل، في سنوات الستينيات، لتصل إلى ٥٠% من أصوات العرب، وتتقلص جداً، في سنوات السبعينيات، إلى درجة لم تعد معها لتلك القوائم أهمية. وفي انتخابات حزيران (يونيو) ١٩٨١ للكنيست العاشر لم ينجح أي مرشح من تلك القوائم، بينما استمر تأييد الحزب الشيوعي، وفيما بعد «الجبهة الديمقراطية»[*]، في الارتفاع، ووصل إلي أكثر من ٥٠% في انتخابات أيار (مايو) ١٩٧٧، وحافظ الحزب على نسبة عالية، تجاوزت ٤٠% في انتخابات حزيران (يونيو) ١٩٨١، على الرغم من الظروف الموضوعية الصعبة، وانجراف بعض الناخبين العرب وراء شعارات موهومة، ومشاعر طائفية، وتقويمات سياسية انعزالية[١].

(*) عمد « الشيوعي» وأنصاره إلي تشكيلها، سنة ١٩٧٧، وعرفت باسم « حداش».

(١) إميل توما، طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، عكا، دار «أبو سلمى» لنشر الفكر الفلسطيني التقدمي، ١٩٨٢، ص٢٩٧-٢٩٨.

يوضح الجدول التالي نتائج الانتخابات في القطاع العربي، حتى الكنيست السادس، بالنسبة المئوية.

جدول رقم (١)

توزيع الأصوات العربية في إسرائيل على الأحزاب[١]

في انتخابات الكنيست الست الأولى

الحزب الشيوعي	الأحزاب الصهيونية الأخرى	ماباي والقوائم العربية المرتبطة به	نسبة المصوتين	
٢٣,٢	١٦,٥	٦١,٣	٧٩	الكنيست الأول ١٩٤٠
١٦,٣	١٧,٢	٦٦,٥	٨٦	الكنيست الثاني ١٩٥١
١٥,٦	١٧,٤	٦٧	٩٢	الكنيست الثالث ١٩٥٥
١٠	٣٨	٥٢	٨٩	الكنيست الرابع ١٩٥٩
٢٥	٢٤,٢	٥٠,٨	٨٦	الكنيست الخامس ١٩٦١
٢٣,٦	٢٧,٣	٥٠,١	٨٨	الكنيست السادس ١٩٦٥

يؤكد الجدول رقم (١) أن الصوت العربي في الكنيست ينأى بنفسه عن السياسة، وينعطف نحو الخدمات، فالعربي الفلسطيني لا يثق في الأحزاب الصهيونية، سياسياً، وإن تطلع إلى أن تقدم له هذه الأحزاب الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، الأمر الذي يتأكد عند حصول «الشيوعي» على أغلبية الأصوات العربية في المجالس الضرورية والبلدية. وحتى مع النهوض العربي فإن الصوت العربي خفف من توجهه للماباي لحساب غيره من الأحزاب الصهيونية (١٩٥٩)، قبل أن يتحول إلى «الشيوعي» في الانتخابات البرلمانية التالية.في

(١) منصور، مصدر سبق ذكره (انظر: حيدر، مصدر سبق ذكره، ص٣١٧).

١٩٥٥/١٢/٤. ونتيجة كفاح الجماهير العربية لإلغاء الحكم العسكري وأنظمة الطوارئ، بتأييد القوى الديمقراطية والليبرالية اليهودية، ألفت الحكومة لجنة ثلاثية، لتبحث ممكنات تقليص الحكم العسكري في مساحته ومجال عمله، طبقاً لمقتضيات الأمن وفي شباط (فبراير) ١٩٥٦ قدم وفد «الشيوعي»، الذي تألف من نواب الكنيست، ماير فلنر، وتوفيق طوبي، وإميل حبيبي، مذكرة (صدرت فيما بعد بعنوان الكتاب الأسود) أوضحوا فيها مدى تعسف الحكم العسكري، كما ألقوا الضوء على دوافعه العنصرية، ولكن لجنة «رتز»، التي تألفت من متعصبي الصهيونية، أصدرت تقريرها، في آذار (مارس) ١٩٥٦، لتسوغ بقاء الحكم العسكري، وأنظمة تصاريح السفر، وقيود أنظمة الطوارئ، بذريعة عدم حلول السلام بين إسرائيل وجاراتها العربيات، وضرورة صيانة أمن الحدود، من خطر عودة اللاجئين العرب الفلسطينيين إلى وطنهم[1].

في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، ليفي أشكول إلغاء نظام الحكم العسكري، ولكنه لم يلغِ أنظمة الطوارئ[*]. وتعلق إلغاء الحكم العسكري بأسباب عملية، ضمن الخطة السياسية والاقتصادية الصهيونية، كذلك فإن هذا الإلغاء تعلق، أيضاً، بأسباب تعود إلي النضال الشعبي الفلسطيني، ضد هذا الشكل من السيطرة المفروضة عليهم[2].

لا بد من التنويه، بأن إلغاء الحكم العسكري، كان محاولة إسرائيلية خبيثة لتنفيس الاحتقان الشعبي العربي، في إسرائيل، مما يفوت على منظمة التحرير الفلسطينية فرصة توظيف هذا الاحتقان ضد إسرائيل.

---

(١) توما، طريق....، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.

(*) وأمثلة أنظمة الطوارئ أوامر الإقامة الإجبارية، لمنع حرية تنقل المواطنين العرب، بحرية، في بلادهم.

(٢) للمزيد من أسباب إلغاء الحكم العسكري، انظر:

- محمد، نزال، الصباغ، مصدر سبق ذكره (الصباغ، مصدر سبق ذكره، ص٤٢-٤٣).
- توما، طريق....، مصدر سبق ذكره، ص٨٦-٨٧.

أحيا قيام منظمة التحرير الفلسطينية الكيان السياسي الفلسطيني، من جديد، كما فرض وجوده على المستوى العالمي والإسرائيلي، فكان للمنظمة أكبر الأثر في تغيير مسار سياسة الحُكم الإسرائيلي، وخاصة ؛ سياسة الأحزاب الإسرائيلية، كما أوجدت للشعب الفلسطيني سنداً يقويه على المطالبة بحقوقه الضائعة.

وأخيراً، فلقد زلزل ظهور منظمة التحرير الحياة السياسية في إسرائيل، وصب الزيت على خلافات أقوى أحزابها وأعرقها مما أفضى إلى شق صفوفها. فيما عزز ذاك الظهور التيار العربي القومي في إسرائيل، كما فعل العامل القومي داخل «الشيوعي»، وسرعان ما شقه.

الفصل العاشر
الأصداء الدولية

عبد القادر ياسين

إذا كانت الدول الغربية عموماً، وبريطانيا والولايات المتحدة على وجه الخصوص، قد انزعجت من مجرد قيام «منظمة التحرير الفلسطينية»، التهديد الجديد للمشروع الاستعماري الغربي في الوطن العربي (إسرائيل)، فإن الأمر كان مختلفاً في المعسكر العالمي الآخر، وفي أغلب دول العالم الثالث.

أولاً : في الدول الاشتراكية

لأن «المعسكر الاشتراكي» كان صديق العرب، وسندهم الدولي، منذ أواسط خمسينيات القرن العشرين[*]، أخذ مشروع الكيان الفلسطيني، منذئذ، دفعة مؤثرة بارتفاع نصيب ذاك المعسكر في صنع القرار السياسي العالمي. وإن ظل للصراع الصيني السوفييتي الإسهام الأكبر، نسبياً، في ظهور ذاك الكيان. وهنا تكمن المفارقة.

إنه الصراع الذي يضرب بجذوره في التاريخ الحديث والمعاصر، في شكل صراع قومي، وإن تجلي، حين خرج إلى العلن صيف ١٩٦٠، أيديولوجياً، ولكن على أساس تاريخي، واقتصادي، وفي مجال الخبرات، فضلاً عن طبيعة المرحلة الثورية التي كانت يمر بها كل من الدولتين[1].

(*) حين عقد عبد الناصر «صفقة الأسلحة التشيكية» أواسط ١٩٥٥، ثم تسارعت خطى التحالف العربي مع» المعسكر الاشتراكي».

(١) فيليب جلاب، الصراع داخل العالم الشيوعي، الطليعة (القاهرة)، العدد ٣، السنة الأولى، مارس/آذار ١٩٦٥، ص٥٢: ٦١.

أساس الصراع:

لقد أدى الانتصار العصي والمكلف للثورة الاشتراكية (١/١٠/١٩٤٩) إلى تعزيز اعتداد القادة الصينيين بأنفسهم[١]، فيما تبـاينت رؤى الصينييـن عن رؤى نظرائهم السوفييت، بحكم تركيب المجتمعين، وتاريخيهما ؛ فـالمجتمع السـوفييتي الصناعي، بامتياز، رأى أن الشيوعية لـن تكسـب المبـاراة الاقتصاديـة ضـد الرأسمالية العالمية، إلا بالتفوق في إنتاجية العمل، والاعتماد على التقنية الحديثـة، والطبقة العاملة. بينما حاولت القيادة الصينية إحراق المراحل، لعلها تتجاوز قـرون التخلف المنقضية، وتلحق بالسوفييت، ما جعل الصينيين يعتبرون الحافز المـادي وغيره من الإجراءات الاقتصادية السوفييتية. منذ مطلع ستينيات القرن العشـرين، عودة إلى الرأسمالية، ومصدراً للإثراء الشخصي ولنمو البرجوازيـة، كمـا رأى الصينيون في سياسة التعايش السلمي الدولي التي اعتمدها السوفييت «اسـترخاءاً برجوازياً»[٢]. وعمد الحزب الشيوعي الصيني إلى اتهام شقيقه السوفييتي بالارتداد عن الشيوعية، والوقوف مع الرأسمالية والاستعمار، وأن «التحريفية السـوفييتية» تسير على خطى الإمبريالية[٣].

اللافت أنه حين سحب السوفييت خبراءهم من الصين، صيف ١٩٦٠، لـم ير القائد الصيني الشهير، ماوتسي تونغ، في ذلك إلا عداء بلـد صنـاعي لآخـر زراعي[٤]، بينما كان ذاك الإجراء السوفييتي أبعد من ذلك بكثير، وأكثر تعقيداً.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

كفاح الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي من أجل وحدة الحركة الشيوعية العالميـة/ قـرار الاجتماع الشامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي، المنعقد يوم ١٢ فبراير ١٩٦٤، موسكو، نوفوستي، ١٩٦٤، ص٧٣، ٧٥، ٧٨.

(٣) لمزيد من التفاصيل يمكن الاستعانة ب:

اللينينية أم الإمبريالية ؟ بكين، دار النشر باللغات الأجنبيـة، ١٩٧٠، ص١٩-٢١، ٣١-٣٦، ٤٥-٤٨.

(٤) لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على:

ألبرتومورافيا، ثورة ماو الثقافية، ترجمة وحيد النقاش، بيروت، المؤسسة العربية للدراسـات والنشر، ١٩٧٢، ص٤٦-٤٧.

محاوره:

معروف أن الصراع الصيني- السوفييتي قد تمحور حول[1]:

١- التناقض الرئيسي في عالم اليوم:حيث حصره السوفييت بين الاشتراكية والرأسمالية، فيما وسعه الصينيون ليشمل ثلاثة تناقضات أخرى (بين البروليتاريا والبرجوازية في الأقطار الرأسمالية/ بين الأمم المتحدة والإمبريالية/ وبين الدول الإمبريالية بعضها بعضاً، ولكن السوفييت ردوا من كلمات ماو نفسه: «ثمة تناقض واحد بالضرورة، هو التناقض الرئيس، ووجوده وتطوره يحدد، ويؤثر على وجود وتطور التناقضات الأُخرى... هذا التناقض الرئيس لن يختفي، إلى أن تكتمل العملية. وفي كل مرحلة... ليس هناك سوى تناقض رئيس واحد يلعب الدور القيادي»[2].

٢- الحرب والسلام، والتعايش السلمي: فقد أخذ الصينيون على السوفييت محوهم المحتوى الطبقي للتناقض بين المعسكرين، الاشتراكي والرأسمالي. ورأى الصينيون- بعكس السوفييت - حتمية الحرب، بسبب الطبيعة الطبقية للمجتمع الرأسمالي. ما جعلهم يتهمون السوفييت بالمسالمة الطبقية، وبالاستسلام للإمبريالية، والتخلي عن مساندة الحروب العادلة، بينما الإمبريالية ليست إلا «نمراً في ورق»[3] ورد خروشوف: «ولكنه بأسنان ذرية».

---

(١) جلاب، مصدر سبق ذكره.

(٢) المصدر نفسه.

- مناظرة حول الخط العام للحركة الشيوعية العالمية، بكين، دار النشر باللغات الأجنبية، ١٩٦٥، ص٦-٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٤٥-٢٥١، ٣٥٦ -٣٦٩.

- جلاب، مصدر سبق ذكره.

- كفاح الحزب....، مصدر سبق ذكره، ص٨-٩، ٣٤-٣٨، ٤٧.

- هيلين كارير دانكوس، السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط (١٩٥٥-١٩٧٥)، بيروت، دار الكلمة، ١٩٨١، ص٥٨-٥٩.

٣- الموقف من حركات التحرر الوطني، والدول المستقلة حديثاً: فقد رأي الصينيون أن حركات التحرر الوطني غدت بؤرة مختلف التناقضات في العالم. لكن هذا المفهوم- المنحاز لتلك الحركات - استحدث سوراً صينياً بين حركات التحرر تلك وبين الحركة الاشتراكية العالمية في حين رأى السوفييت أن الدول المستقلة حديثاً ليست كلاً واحداً. بل ثمة مجموعة سلكت طريق الاشتراكية، وثانية أجرت إصلاحات اجتماعية جوهرية، وثالثاً حكمتها برجوازية وطنية معادية للاستعمار، ورابعة أخفقت في انتزاع استقلالها، وخامسة لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار. وصاغ المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي (١٩٦٠) في هذا الصدد نظرية «طريق النمو غير الرأسمالي، التي رأى الشيوعي الصيني أنها بغير معنى بسبب إسقاطها الثورة البرولتارية[1].

٤- قضيتا يوغسلافيا وستالين: حيث أصرت الصين علي أن يوغسلافيا لا تزال رأسمالية، فيما أكد السوفييت أنها اشتراكية[2]. وفي الوقت الذي نددت القيادة السوفيتية التي خلفت ستالين (١٩٥٣) بالأخير، واتهمته بارتكاب جرائم ضد الديموقراطية. فإن الصينيين رأوا أن هذا الاتهام «افتراء شرير»، واستنكروا إنكار خروشوف الكلي لسلفه ستالين، «ذلك الماركسي - اللينيني العظيم، والثوري البروليتاري العظيم»، الذي ارتكب أخطاءً بعضها مبدئي، والأخرى خلال الممارسة. وكان يمكن تجنب بعض هذه الأخطاء، فيما كان يستعصي تجنب بعضها الآخر[3].

---

(١) جلاب، مصدر سبق ذكره.
- كفاح الحزب....، مصدر سبق ذكره، ص٧٣-٧٨.
- اللينينية أم....، مصدر سبق ذكره، ص١٩، ٢٢، ٣١، ٣٥، ٣٦، ٤٥، ٤٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذا الرأي يمكن الاستزادة بالمراجع التالية:
- كفاح الحزب....، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.
- مناظرة....، مصدر سبق ذكره، ص١٨٢، ٢٣٣، ٢٣٤.

(٣) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلي:
- المصدر نفسه، ص١٤٥-١٤٧.
- اللينينية أم....، مصدر سبق ذكره، ص٦، ١٠-١١.

تقييم متبادل:

لم يستمر الصراع دون أن يقيم كل طرف موقف الآخر، ويحاول تفسيره. فقد قيمت القيادة السوفييتية الموقف الصيني باعتباره خليطاً من مجازفة البرجوازية الصغيرة، والنعرة القومية للدولة الكبرى[1]. بينما اتهمت القيادة الصينية نظيرتها السوفييتية بالضغط على حركات التحرر الوطني، والدول المستقلة حديثاً، للتخلي عن نضالاتها الثورية، لذا عمدت القيادة السوفييتية– بحسب القيادة الصينية– إلى محاولة إطفاء كل شرارة يمكن أن تشعل حرباً، دون أن تميزّ القيادة السوفييتية بين الحروب العادلة وغير العادلة[2]. بينما وجهت حروب التحرر الوطني ضربات موجعة للاستعمار. وحين لوح خروشوف (١٩٥٦) بإمكانية وصول الشيوعيين إلى السلطة عبر البرلمان، وصف ماو هذا الأمر بأنه نبذ البينية[3]. فجميع الثورات بلا استثناء قد كسبت عن طريق الكفاح المسلح، وبالكفاح ضد الاستعماريين[4].

لقد أعاد الصينيون ما أسموه «التحريفية السوفيتية» إلى الصراع الطبقي داخل الاتحاد السوفييتي، واغتصاب سالكي الطريق الرأسمالي السلطة هناك، «إنه انقلاب معاد للثورة، حوّل دكتاتورية البروليتاريا إلى دكتاتورية البرجوازية، وأطاح بالاشتراكية، وأعاد الرأسمالية. ذلك أن الحركة الشيوعية العالمية أنتجت «أثناء تقدمها العظيم منذ الحرب العالمية الثانية، نقيضها من بين صفوفها». وحين أطاح بريجينيف بخروشوف، خريف ١٩٦٤، وحل الأول محل الثاني، اعتبر الصينيون برجينيف امتداداً لسلفه، وأنهَ حولَ الآمال في العودة إلى الرأسمالية إلى محاولات للعودة[5].

---

(١) المصدر نفسه، ص١٧-٢٠-٢١، ٥٠-٥٣.

(٢) مناظرة....، مصدر سبق ذكره، ٢٥٢-٢٥٦.

(٣) المصدر نفسه، ص١٣٣-١٣٦.

(٤) مناظرة....، مصدر سبق ذكره، ص٥١١-٥١٩.

(٥) اللينينية أم....، مصدر سبق ذكره، ص١٢-١٩.

الانعكاس على فلسطين والمنظمة:

لأن الحزب الشيوعي الصيني كان يرى أن الإمبريالية مجرد «نمـــر مـــن ورق»، وستظل مصرة على إشعال الحروب، وأن لا جدوى من التعايش السـلمي، بينما حركات التحرر الوطني بؤرة التناقض الأساسية في العالم، رأينــــا الصيــن تعطي صوتها لمنظمة التحرير، بل كانت الصين أول دولـــة تعـــرف بالمنظمـــة، وتمدها بالعون السياسي والعسكري. واللافت أن الصين حرصت على تقديم العون لكل من «المنظمة» و«فتح»، في الآن نفسه. فكانت الصين بذلك الدولة الوحيدة في الدول الأجنبية والعربية على حد سواء، التي تعاملت مع الطرفيـــن («المنظمـــة» و«فتح»). ذلك أن من تحمس لتأسيس منظمة التحرير هدف إلى قطع الطريق على الفصائل الفلسطينية، وفي مقدمتها «فتح»، خشية أن تورط الدول العربية في حرب مع إسرائيل، لم تكن تلك الدول مستعدة لها، فضلاً عن أنها لا تريدها. مـــا جعـل الدول العربية التي عارضت «المنظمة» تقف إلى جانب «فتح»، والعكس بالعكس.

وعياً من الشقيري بأهمية التحالف مع «المعسكر الاشـــتراكي»، بضفتيـــه، وفي محاولة منه لتجاوز التأثر بالصراع المحتدم بين هاتين الضفتيـــــن ، وجدنـــا الشقيري– بمجرد مصادقة مؤتمر القمة العربي الثاني على قيام منظمة التحريـــــر الفلسطينية– يصرح، من العاصمة السورية، دمشق، بإن المنظمة تعتزم إيفاد وفـــد إلى الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية، للحصول على معونة ماديـــــة، لمســـاعدة حركة التحرير الفلسطينية، بصورة عملية. وأردف أول رئيس لمنظمـــــة التحريـــر الوليدة بإن المنظمة على استعداد لإيفاد وفود مماثلة إلى الولايات المتحدة، وبقيـــة الدول الغربية. وإن أضاف الشقيري: «إننا نشعر بــــأن الأبــواب هنـــاك مغلقـــة أمامنا»(١).

نبدأ بالصين الشعبية التي بكرت بمواقفها الداعمة للكيان الفلسطيني، وهو لم يزل فكرة، حتى أن رئيس وزراء الصين، شوإن لاي، أعرب ، فـــي العاصمـــة

---

(١) الأهرام (القاهرة) ١٩٦٤/١٠/٢٠.

الصومالية، مقديشيو (١٩٦٤/٢/٣) عن تأييد بلاده لقرارات مؤتمر القمة العربي الأول، وشعب فلسطين في كفاحه من أجل حقوقه في العودة إلى وطنه، فضلاً عن التأييد الصيني للوحدة العربية. وفي البلاغ السوداني – الصيني المشترك (بكين ١٩٦٤/٥/١٩) عن محادثات الرئيس السوداني، الفريق إبراهيم عبود مع المسئولين الصينيين، تحت الإدانة القوية للأعمال الإجرامية التي تنظمها القوي الاستعمارية، بالتعاون مع إسرائيل عبر الطرفان عن تأييدهما المطلق لنضال شعب فلسطين العربي، في سبيل استرداد حقوقه المقدسة[1]. جاء هذا في الوقت الذي أقامت فيه الصين الشعبية علاقات ودية مع الدول العربية، تجلت في تأييد الصين المطلق للحق العربي في فلسطين. وظلت الصين على موقفها في عدم إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، بل التزمت الأولى، طواعية، بأحكام المقاطعة العربية لإسرائيل، بما يفوق أية دولة عربية. ما جعل الصين تتقدم الاتحاد السوفييتي في مجال الصداقة مع العرب.

وفي ١٩٦٥/٣/١٧ لبى وفد من «منظمة التحرير الفلسطينية»، برئاسة الشقيري، دعوة «المعهد الصيني للشئون الخارجية» لزيارة الصين. حيث التقى الشقيري رئيس وزرائها، شوإن لاي، ورئيس الدولة، ليوتشاوتشي، وفي ١٩٦٥/٧/٢١، حضر شوإن لاي تجمعاً جماهيرياً حاشداً، في بكين، ألقى فيه أحد قادة «الحزب الشيوعي الصيني» خطاباً، أكد فيه تأييد بلاده «لنضال الشعب العربي ضد الاستعمار الأمريكي، والعسكريين الألمان، وإدانتها إسرائيل». كما أدان المسئول الصيني ترحيل زهاء مليون عربي عن منازلهم في فلسطين، واصفاً إسرائيل بأنها «خنجر تصوبه الولايات المتحدة الأمريكية إلى قلب العالم العربي»[2]. ما جعل الشقيري يصف العرب والصينيين بأنهم «رفاق سلاح في معركة واحدة». وتوجت هذه الزيارة ببيان مشترك وقعه كل من الشقيري وشوإن

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٦، ص٣٢٥-٣٢٦.

(٢) بكين ريفيو (بكين) ١٩٦٥/٣/٢٦.

لاي، وأكد البيان على أن جوهر القضية الفلسطينية هو العدوان الفاضح الذي ارتكبته الصهيونية والاستعمار، بزعامة الولايات المتحدة[1]. ووافقت الصين على افتتاح مكتب لمنظمة التحرير في الصين وكبار المسئولين في الأقطار العربية[*]، ما فتح الباب لدعم عسكري صيني إلى منظمة التحرير، وجعل إسرائيل تصوت، لأول مرة ضد قبول الصين الشعبية في الأُمم المتحدة (١٩٦٤/١١/٧)، بعد أن كانت الدولة الصهيونية تكتفي بالامتناع عن التصويت في هذا الصدد، خلال دورات الجمعية العمومية للأُمم المتحدة[2].

فيما كان الاتحاد السوفييتي قد ارتبط بعلاقات صداقة جيدة مع عدد من الدول العربية، تجلت في دعمه التسليحي والاقتصادي لهذه الدول، وتأييده السياسي في المحافل الدولية لغالبية قضايا العرب. مع ذلك انزعج السوفييت، في صمت، من مجرد قيام منظمة التحرير، التي قد تعمد إلى إشعال شرارة حرب، يصعب إطفاؤها، وتفتح بؤرة توتر، يجد السوفييت أنفسهم متورطين فيها، على الضد من توجهاتهم. وإن لم يُظهر السوفييت انزعاجهم هذا، بسبب حرصهم على مشاعر صديقهم الكبير، الزعيم العربي الراحل، جمال عبد الناصر، الذي وقف وراء تأسيس المنظمة، بكل ثقله. لذا اكتفي السوفييت بتجاهل قيام المنظمة. وإن دفعهم حرصهم على صداقاتهم العربية إلى التأكيد، في بياناتهم المشتركة مع الوفود

---

(١) المصدر نفسه.

(*) تحقق هذا في البيان الجزائري- الصيني المشترك (١٩٦٥/٣/٣١)، عقب زيارة شوإن لاي للجزائر{بكين ريفيو ١٩٦٥/٤/٩}، وفي البيان المصري- الصيني، عقب زيارة مستشار عبد الناصر للشئون الخارجية، حسين ذو الفقار صبري، إلى بكين (نيسان (أبريل) ١٩٦٥)، وفي البيان الصيني- السوري، عقب زيارة شوإن لاي إلى سوريا (١٩٦٥/٦/٩) {نيويورك تايمز (نيويورك) ١٩٦٥/٦/١٠}، وفي اليوم التالي إلى القاهرة { بكين ريفيو ١٩٦٥/٦/٢٠}.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذا كله، يمكن الرجوع إلى:

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧، ص٥٤٩-٥٥٥.

العربية التي أمت موسكو، في خلال عام ١٩٦٥[*]، على دعم الدول العربية في محاربتها الاستعمار والصهيونية. وقد حذت دول «المعسكر الاشتراكي» حذو الاتحاد السوفييتي في هذا الميدان، عدا رومانيا، التي استمرت في اتجاهها النشاز، حتى شهدت علاقاتها التجارية، والسياسية، والدبلوماسية، بإسرائيل بعض التحسن. في الوقت الذي ظلت ألمانيا الديمقراطية بغير علاقات دبلوماسية مع إسرائيل[١].

فيما كانت دولتان اشتراكيتان من خارج «المعسكر الاشتراكي». هما جمهورية فيتنام الديموقراطية، وجمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية، قد رحبتا بميلاد المنظمة، كل على طريقته. حيث نظم شعب الدولة الأولى، في العاصمة هانوي، اجتماعاً حاشداً، يوم ١٣/٤/١٩٦٤، تعبيراً عن تأييده الكامل لنضال الشعب الفلسطيني العادل، وغيره من الشعوب العربية ضد الاستعمار الأمريكي. فيما أشار رئيس جمهورية كوريا الديمقراطية، تشوبونج كون، إلى تأييد بلاده «لإعادة الحقوق الشرعية لشعب فلسطين الذي يعارض عدوان الإمبريالية، وممثلها إسرائيل»[٢].

ثانياً : في الدول الرأسمالية

خرجت منظمة التحرير إلى الوجود في وقت شارفت فيه العلاقات الإسرائيلية- الأمريكية حد التحالف الخفي، حتى أن الرئيس الأمريكي، ليندون جونسون، أكد بأن «إسرائيل وجدت لتبقي»[٣]. فيما كان وكيل الخارجية الأمريكية

(*) حدث هذا مع وفد حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية (آيار (مايو) ١٩٦٥)، حيث أعرب السوفييت عن تأييدهم لحقوق عرب فلسطين «المشروعة»، التي تعدلت مع عبد الناصر إلى «الثابتة» (أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥)، الكتاب السنوي الفلسطيني لعام ١٩٦٥، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧، ص٥١٧: ٥١٨.

(١) المصدر نفسه، ص٥١٧-٥١٨، ٥٤٤-٥٤٦.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٦، ٣٣١.

(٣) حسب ما ألقاها نيابة عن جونسون، مستشاره الخاص، ماير فولمان، أمام مؤتمر «المنظمة الصهيونية الأمريكية»، أنظر: جيروسالم بوست، ٥/١٠/١٩٦٥.

ألكس جونسون، صرح (١٩٦٤/١/٢٠)، في مواجهة مقررات مؤتمر القمة العربي الأول – بأن الإدارة الأمريكية لن تقف مكتوفة الأيدي، إذا ما حصل أي عـــدوان في الشرق الأوسط، وفي اليوم نفسه أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي، ليفي أشـكول، أمام الكنيست تصميم إسرائيل على جر مياه الأردن. وفي أيـــار (مـــايو) ١٩٦٤ أعلنت حكومة إسرائيل بدء «تجربة» ضخ مياه نهر الأردن من بحيرة طبريا. وفي آخر الشهر نفسه قام أشكول بزيارة للولايات المتحدة، في غير تصادف مع انعقــاد المؤتمر للمطالبة بزيادة المساعدات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل، مـــع قطـــع المعونة الاقتصادية، تماماً، عن مصر. وفي البيان المشترك، فـــي ختـــام زيـــارة أشكول، أكدت الإدارة الأمريكية عزمها على المحافظة على الحدود الراهنة فـــي الشرق الأوسط. وكأن إسرائيل مهددة من جيرانها العرب؟! فيما تأكد لاحقـــاً، أن زيارة أشكول هذه إنما جاءت في سياق التحضير للعدوان الإسرائيلي على مصـــر، وسوريا، والأردن، بعد أن أطلت الأولى على منابع البترول في الجزيرة العربيـــة، بمجرد إرسال عبد الناصر قوات مصرية إلى اليمن، استجابة لطلب النجدة، الـــذي أطلقته الثورة اليمنية، خريف ١٩٦٢. الأنكى أن الإدارة الأمريكيـــة لـــم تكتـــف بضمان أمني في إسرائيل، بل تطاولت على مشاريع التحويل العربية لنهر الأردن، بإعلان تلك الإدارة تشكيل هيئة فنية أمريكية- إسرائيلية مشتركة، في سبيل تحليـــة مياه البحر الأبيض المتوسط. وانهالت، بعد زيارة أشكول هذه تصريحات برلمانيين أمريكيين، داعية إلى قبول إسرائيل عضواً كاملاً في «جهاز الدفاع الأمريكي»، أو ربط الولايات المتحدة وإسرائيل بمعاهدة دفـــاع مشـــترك[1]. فيمـــا ألـــح عضـــو الكونغرس، إبراهام ملز على الحزب الديمقراطي الأمريكي لتبني قضية «ضمـــان أمني إسرائيلي»، في برنامجه الانتخابي لعام ١٩٦٤، مع ممارسة الضغط علـــى الدول العربية «للتفاوض من أجل السلام» مع إسرائيل. فيما طالب عضو مجلـــس الشيوخ الأمريكي، كنيث كينتغ (١٩٦٤/٩/٢٧) بقبول إسرائيل عضواً كاملاً فـــي «حلف الأطلنطي»، ضماناً لسلامتها من أي «اعتداء» أما زميله، جاكوب جافيتس،

(١) حسب عضو الكونغرس الأمريكي، كلود بير. أنظر: جيروسالم بوست، ١٩٦٤/٩/١٧.

فطالب بتدخل الولايات المتحدة لوقف سباق التسلح في الشرق الأوسط[1]. كل هذا بينما تجاهلت الإدارة الأمريكية، تماماً، ظهور منظمة التحرير.

خلال العام ١٩٦٥، ارتفعت وتيرة الإعلان عن التأييد الرسمي الأمريكي لإسرائيل، الأمر الذي تجلى على لسان جونسون، ونائبه، هيوبرت همفري، ونائب وزير العمل الأمريكي، روبرت واغنر، ومجموعات من أعضاء الكونغرس ومجلس الشيوخ الأمريكيين[٢]. في سبيل رفع معنويات الإسرائيليين، والتأكيد لهم بأنهم إنما يستندون إلى حليف قوي (الولايات المتحدة)، مع التلويح للعرب بالأمر نفسه، من باب التهديد.

ثالثاً : الأمم المتحدة

تحولت منظمة الأُمم المتحدة إلى بؤرة عدسة، تجمعت فيها المواقف الدولية تجاه قيام منظمة التحرير، فما أن أبلغت الوفود العربية رئيس اللجنة السياسية الخاصة في الجمعية العمومية للأُمم المتحدة، كارليت أُوغستي (١٥/١٠/١٩٦٥) بأسماء وفد منظمة التحرير الفلسطينية[*]، حتى حدث ما توقعته الوفود العربية، من تحيز رئيس تلك اللجنة إلى جانب إسرائيل، نظراً لسوابقه المعروفة، وبسبب ارتباط حكومته الوثيق مع إسرائيل. حيث قال أوغستي إنه سيدعو أعضاء الوفد

---

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الاستعانة ب:

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٦، ص٢٥٥-٢٥٩.

(٢) أنظر في هذا الصدد:

- نيويورك تايمز ١/١، ٢/٢٢، ٥/٣، ٥/١٧، ١٠/٢٧/١٩٦٥.
- جيروسالم بوست ١٢/٥، ١٢/١٩، ١٢/٢٠/١٩٦٥.

أوردها: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧، ص٢٩٨-٣٠١.

(*) ضم الوفد كلاً من: أحمد الشقيري (رئيساً)، د. عزت طفوس، سعادات حسن، وأسامة النقيب. أعضاء.

الفلسطيني للتحدث، كلّ بصفته الشخصية. ما جعل النقاش يمتد حول هذه النقطة، جلستين متتاليتين. وانتهت المناقشات إلى أن أيد الاتجاه العربي كل من: يوغسلافيا، والصومال، والاتحاد السوفييتي، ومالي، وموريتانيا، وقبرص، وماليزيا، وتركيا، وأسبانيا، والبرتغال. فيما أيد إسرائيل رئيس اللجنة وكل من: ليبريا، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، واختارت الموقف الوسط كل من: ساحل العاج، ونيجيريا، وكوستاريكا، والسلفادور، والأرجنتين. وأصرت الوفود العربية على ظهور مندوبي منظمة التحرير بصفتهم التمثيلية. لكن مندوب السلفادور تقدم باقتراح، أثنى عليه مندوب كوستاريكا، قضي بأن يدلي أعضاء وفد منظمة التحرير بكلماتهم، دون أن يعني هذا اعتراف الأُمم المتحدة بمنظمة التحرير. وتمت الموافقة على هذا الاقتراح، بالإجماع. وانتهى الأمر بدعوة د. عزت طنوس، باعتباره أحد أعضاء وفد منظمة التحرير، وليس بصفته الشخصية، لإلقاء كلمته[١].

بعد أيام بدأت الجمعية العمومية للأُمم مناقشة التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، لعام ٦٤-١٩٦٥، وهنا عارض المندوب الأمريكي تسجيل الجيل الثالث في اللاجئين الفلسطينيين في قوائم الإغاثة، لأنه الجيل الذي سيحمل السلاح تحت لواء منظمة التحرير، التي تعمل على القضاء على دولة عضو في الأُمم المتحدة (إسرائيل). وسرعان ما منح المندوب البريطاني تأييده لزميله الأمريكي. فيما توالت مواقف الدول الاشتراكية مؤيدة للموقف العربي (بيلوروسيا/ هنغاريا/ بلغاريا/ الاتحاد السوفييتي)، وعلى منوالها- وإن بدرجة اقل- نسج مندوبو أفغانستان، وإيران، وباكستان، وقبرص، وتركيا، وماليزيا (في آسيا)، والصومال، ونيجيريا ، ومالي، وموريتانيا (من أفريقيا)، وإن كان مندوبو ليبريا، وداهومي، وتوغو، أيدوا إسرائيل. كما أيد وجهة النظر العربية كل من يوغسلافيا، والصين الوطنية[٢].

---

(١) المصدر نفسه، ص٥٩٩-٦٠٨.

(٢) المصدر نفسه، ص٦٠٨-٦٢٣.

بذا كان التصويت في الأُمم المتحدة، سنة ١٩٦٥، على موضوعيْ.تمثيل منظمة التحرير، وتقرير المفوض العام للأونروا بمثابة اصطفاف دولي إزاء ظهور منظمة التحرير.

رابعاً : الدائرة الآسيوية- الافريقية

لأن الملوك والرؤساء العرب وعدوا- في قمتهم الأولى- بتنظيم علاقاتهم الاقتصادية والسياسة بكل الدول «على أساس مواقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية في العالم العربي»، لذا رحب أولئك الملوك والرؤساء بميثاق الوحدة الإفريقية، وأعربوا عن تصميمهم على دعم التعاون الآسيوي- الإفريقي. وكان مجلس تضامن الشعوب الآسيوية - الإفريقية (الجزائر، ١٩٦٤/٣/٢٧) قد وجه نداءً إلى شعوب القارتين، وإلى عمال العالم «لتأييد شعب فلسطين في قضيته الكبرى، ونضاله الباسل من أجل حقوقه المشروعة، مؤكداً على «أن إسرائيل هي قاعدة للاستعمار»، مطالباً باتخاذ «إجراءات حاسمة للحد من نشاطها». ورغم أن البيان الصادر من المؤتمر الإفريقي الثاني (القاهرة، ١٧- ١٩٦٤/٣/١) قد خلا من الإشارة إلى قضية فلسطين، فإن ممثل الصومال في المؤتمر انفرد دون سائر الأعضاء غير العرب، برؤية قضية فلسطين أشبه بقضيتي أنغولا، وجنوب إفريقيا، معلناً تأييد الشعب الصومالي، بكل قوة، لشعب فلسطين العربي في استرداده حقوقه الشرعية، وحقه الثابت في أن يعيش في بلده، في ظل حكومة يختارها بنفسه[١]. وفي المؤتمر الثاني لرؤساء دول عدم الانحياز (القاهرة، ٥-١٠/١٠/١٩٦٤)، تحدث- بالإضافة إلى الرؤساء العرب- رئيس وزراء أفغانستان، محمد يوسف، فحييًّ منظمة التحرير الفلسطينية، مؤكداً أن السلام لا يمكن أن يسوى إلا بتحقيق العدالة[٢]. فيما دعا الرئيس الغيني، أحمد سيكوتوري إلى تأييد حقوق شعب فلسطين[٣]. إلى ذلك أكد رئيس دولة موريتانيا،

---

(١) الأهرام (القاهرة) ١٩٦٤/٧/٢٠.

(٢) الأهرام (القاهرة) ١٩٦٤/١٠/٧.

(٣) الأهرام (القاهرة) ١٩٦٤/١٠/٩.

مختار ولد دادة، أنه لا يمكن الكلام عن الاستعمار دون ذكر صنيعته إسـرائيل[١]. وأسفر المؤتمر المذكور عن قرارات أيـدت اسـتعادة حقـوق الشـعب العربـي الفلسطيني في وطنه، وحقه الطبيعي في تقرير مصيره، بعد أن سـحبت سـيلان، وليبريا، وتنزانيا، وتشاد، والسنغال، ونيجيريا، وتوجو تحفظات كان أبداهـا وزراء خارجيتها على هذا القرار، فيما أصر على هذا التحفظ كـل مـن اتحـاد بورمـا ونيبال[٢].

أما على مستوى كل دولة على حدة، فقد صدر بيـان مشـترك عراقـي- باكستاني، عقب زيارة المشير عبد السلام عارف لباكستان، أعربت فيه الأخـيرة عن إيمانها الراسخ بعدالة قضية الشعب الفلسطيني، ورحبت بالقرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العربي الأول، لحماية حقوق العرب في مياه نهر الأردن[٣]. تلاه بيان عراقي- هندي مشترك (١٩٦٤/٤/١) أعرب فيه رئيس وزراء الهند عن تـأييده لمطالب البلاد العربية العادلة في مياه الأردن، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، الذين يرغبون في العودة إلى بلادهم. وفي ١٩٦٤/٤/١٤ عـبرت الحكومـة الهنديـة، مجدداً، «عن عواطفها، وتأييدها المستمر لمطالب البلاد العربية العادلـة بالنسـبة لقضية فلسطين»، وذلك في البيان المشترك عن زيارة وزير خارجية الكويت إلـى الهند. وفي ٥/٢٥ أعاد رئيس وزراء الهند تأكيد هذا كله، في البيان المشترك فـي زيارة الرئيس السوداني، الفريق إبراهيم عبود، إلى الهند. وفي ٧/٢٥ أكد الرئيـس الغاني، كوامي نكروما بأن لا سلام في الشرق الأوسط، «إلا بعـد حـل مشـكلة فلسطين....على أساس من العدالة والحق، تمشياً مع جميع قرارات الأُمم المتحـدة بشأن هذه القضية[٤]. في الوقت الذي أكد فيه رئيـس وزراء نيجيريـا الشـمالية،

---

(١) الأهرام (القاهرة) ١٩٦٤/١٠/١٠.

(٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٣-٣٢٥.

(٣) الجمهورية (بغداد) ١٩٦٤/٣/٢٧.

(٤) الأهرام (القاهرة) ١٩٦٤/٧/٢٦.

أحمدو بيللو: «أنا العدو الأول لإسرائيل، وأملي هو أن أرى تحرير فلسطين، ولا أُريد أن أرى التوسع الإسرائيلي في أي مكان»[1] فيما أكد رئيس الجمعية الوطنية الباكستانية مشاركة بلاده الدول العربية موقفها إزاء مشكلة فلسطين[2]. في الوقت الذي شدد سفير إندونيسيا في بغداد، محمد أمين إسكندر على «وقوف حكومته وشعب بلاده إلى جانب العرب ، دائماً»[3]. وفي القاهرة صدر بيان مشترك (١٩٦٤/١٠/٧) عن زيارة رئيس وزراء الهند ،البهادور شاسترى، كرر التأييد الهندي لحق العرب في مشروع نهر الأردن، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين[4]. وأرسل رئيس وزراء اتحاد ماليزيا، تنكو عبد الرحمن برقية (١٩٦٤/١٠/١٠) إلى مؤتمر القمة العربي الثاني، أيد فيها الوحدة العربية، والحقوق المشروعة لشعب فلسطين. وفي ١٩٦٤/١١/١٢ استدعى القنصل الإسرائيلي في بومباي إلى الخارجية الهندية (١١/١٢)، وتم لومه على تعريضه وانتقاده حكومة الهند المعتمد لديها، في تصريحه (١١/٦) بأن مصر تتعامل مع علماء نازيين، محاولاً إغراء الهند بأنها ستكسب كثيراً من إقامتها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وأعرب الرئيس المالي، موديبو كيتا دعمه التام للشعب الفلسطيني، في كفاحه في سبيل حريته، واستعادة حقوقه المشروعة[5]. وفي ١٩٦٤/١١/٢٩ عبر رئيس وزراء الهند- في البيان المشترك بصدد زيارة ولي عهد الكويت، صباح السالم الصباح للهند- عن استمرار عطف بلاده، وتأييدها للأماني المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، وفي القاهرة أعلن رئيس جمهورية كوريا الديمقراطية (١٩٦٤/١١/٢١) تأييد بلاده «لإعادة الحقوق الشرعية لشعب فلسطين، الذي يعارض عدوان الإمبريالية، وعميلتها إسرائيل»[6]. وأبلغ وزير الأديان

---

(١) الجمهورية (بغداد) ١٩٦٤/٨/١٠.

(٢) الأهرام (القاهرة) ١٩٦٤/٩/٩.

(٣) الجمهورية (بغداد) ١٩٦٤/٩/١٦.

(٤) الحياة (بيروت) ١٩٦٤/١٠/٨.

(٥) الجمهورية (بغداد) ١٩٦٤/١١/١٥.

(٦) الأهرام (القاهرة) ١٩٦٤/١١/٢٢.

الإندونيسي، سيف الدين زهري، وفد منظمة التحرير، الذي زار إندونيسيا (١٤/١٢/١٩٦٤) تأييد بلاده لحقوق العرب في فلسطين، وإن معارضتها لإسرائيل هي مسألة مبدأ، وأن إسرائيل من مشاريع الاستعمار الجديد. وأشار الوزير الإندونيسي إلى إصرار فريق بلاده الرياضي على الانسحاب المشرف من اللجنة الدولية للألعاب الأوليمبية، بسبب موقفها في إسرائيل، وتايوان، الأمر الذي لم تقدم عليه الدول العربية. وفي ١٩/١٢/ صرح، في بيروت، وزير الخارجية الهندي، سواران سنغ، بأن موقف بلاده يتطابق مع موقف العرب حول اللاجئين الفلسطينيين، ومياه نهر الأردن[١].

هذا بينما امتلكت إسرائيل في الفضاء الإفريقي- الآسيوي، عام ١٩٦٤، واحدة وأربعين بعثة دبلوماسية وقنصلية، مقابل خمس عشرة بعثة دبلوماسية، لـ٢٤٠٠ شخصاً، في ٥٥ موضوعاً. وإن ٦٠٠ إسرائيلي أرسلوا للتدريب، والتخطيط، أو إسداء المشورة في الدول النامية، فضلاً عن خبراء الشركات الإسرائيلية العاملة في الخارج. ناهيك عن الأعمال المشتركة بين الشركات الإسرائيلية وحكومات إفريقية وآسيوية، في مجال التنقيب عن المياه، والبناء، والإسكان، وشق الطرق، وما إليها. وأصبح لإسرائيل في كوريا الجنوبية سفير غير مقيم. وشارك كوريون جنوبيون، لأول مرة (١٩٦٤)، في دورات تعليمية في إسرائيل. فيما أُرسيت قواعد تعاون مع لاوس، وفيتنام الجنوبية، كما سجل تقدم شامل في المصالح المشتركة لإيران وإسرائيل. ونظمت إسرائيل معارض تجارية وإعلامية في الفليبين، وتايلاند، وبورما. واشتركت فرق رياضية إسرائيلية في مباريات البطولة الآسيوية. وزار حوالي ألف شخص، من حوالي مائة دولة إفريقية وآسيوية إسرائيل، بدعوة من حكوماتها، من بينهم سبعة رؤساء دول، ورؤساء وزراء، وأكثر من ستين وزيراً[٢].

---

(١) لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى:

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٣-٣٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٣٣.

خلال العام ١٩٦٥ تجلت المواقف الجماعية للعالم الآفروآسيوي بالنسبة لقضية فلسطين، من خلال المؤتمرات غير الرسمية، مثل المؤتمر الإسلامي العالمي السادس» (مقديشيو، ١٩٦٥/١/٢)، الذي شجب الصهيونية، وإسرائيل. الأمر الذي تكرر في الدورة السادسة لرابطة العالم الإسلامي (٥/٢٣). أما «المؤتمر الاقتصادي الأفروآسيوي (الجزائر، ٢٢-١٩٦٥/٢/٢٧)، فقد منح تأييده للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل ضد إسرائيل، أداة الاستعمار، ومن أجل عودة اللاجئين العرب إلى وطنهم[1]. فيما قرر «المؤتمر الآسيوي الإفريقي الإسلامي» (جاكارتا، ٤-١٩٦٥/٣/١٠) تقديم العون المادي والمعنوي لمنظمة التحرير، مع اعتبار ٥/١٥ من كل عام يوم احتجاج ضد إقامة إسرائيل. كما نالت القضية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في العودة تأييد الأمانة العامة لمؤتمر الصحفيين الأفريقيين والآسيويين (١٩٦٥/٣/٢٦)، و«المؤتمر الدولي للمعلمين» (الجزائر، ١٩٦٥/٤/١٦)، وسكرتارية منظمة تضامن الشعوب الأفريقية-الآسيوية (٤/٢٤). واعتبر «المؤتمر الإسلامي العالمي»، في دورته الثانية (مكة المكرمة، ١٧-١٩٦٥/٤/٢٤) فلسطين «القضية الأولى في العالم الإسلامي»، فيما الصهيونية «حركة عدوانية استعمارية»، ورفض المؤتمر الاعتراف بتقسيم فلسطين، أو تدويل القدس. بل دعا المؤتمر كل الدول التي اعترفت بإسرائيل إلى أن تصحح موقفها هذا، وحث مؤتمر الدول الإسلامية على دعم قوات الدفاع العسكري عن القدس، «بالتفاهم مع السلطات الأردنية، تعزيزاً لقواتها المرابطة»[2]. ومنح «مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية» الثاني (القاهرة، أيار (مايو) ١٩٦٥) تأييده للقضية الفلسطينية، فيما شجب موقف ألمانيا الغربية بالاعتراف بإسرائيل، وحيّى الدول العربية، التي قطعت علاقتها الدبلوماسية

---

(١) الشعب (الجزائر) ١٩٦٥/٣/١.

(٢) أنظر نص بيان المؤتمر في:

الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧، ص١٦٨-١٧١.

بألمانيا الغربية[١]. وأيد «المؤتمر الرابع لتضامن الشعوب الأفروآسيوية» (غانا، أيار (مايو)) حقوق الشعب الفلسطيني في تحرير وطنه، معتبراً إسرائيل قاعدة عدوانية للاستعمار، القديم والجديد. فيما منح المؤتمر تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية «في كفاحها العادل لتحرير فلسطين». وناشد المؤتمر الهيئات الوطنية مكافحة التسلل الصهيونية إلى بلادها، ومقاطعة إسرائيل، والعمل على طردها في الأمم المتحدة. وشدد المؤتمر المذكور على أن قضية فلسطين لا تحل إلا ضمن المخطط العام لتصفية الاستعمار. ونخلص من هذا كله» إن المواقف الفردية للدول الأفروآسيوية- فيما عدا الهند، التي اكتفت بإعلان تعاطفها مع آمال العرب- بتأييد قضية فلسطين، من تركيا، إلى الصومال، وأفغانستان، وباكستان، وإيران، وموريتانيا، ومالي، وماليزيا، وأندونيسيا[٢].

نخلص من هذا كله إلى أن الدول الاشتراكية، انحازت إلى صف القضية الفلسطينية، وحيت قيام منظمة التحرير لأن حركات التحرر الوطني احتياطي للاشتراكية، وإن جاء الموقف الاشتراكي في قيام المنظمة، ما بين التأييد الصيني المطلق، وبين التأييد السوفييتي المتوجس، ولكن إلى حين، إذ زال التوجس، بعد خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن (١٩٧١)، وتحول إلى انحياز تام للمنظمة، بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣. فيما كان الطبيعي أن ينحاز الغرب الاستعماري عموماً، والإدارة الأمريكية على وجه الخصوص لإسرائيل. أما الدول المستقلة حديثاً فأعطت صوتها لقيام المنظمة، باستثناء تلك التي لم تنل استقلالها، أو نجح المستعمر في تسليم السلطة، في هذه الدولة أو تلك، إلى خلفائه، أو خشيت بعض الدول من قطع المعونة الإسرائيلية أو الأمريكية عنها، إن هي منحت تأييدها للمنظمة.

بذا تكون الصورة قد اكتملت.

---

(١) الأهرام (القاهرة) ١٩٦٥/٥/١٧.

(٢) لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى:

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، مصدر سبق ذكره، ص٥٧٦-٥٨٣.

الفصل الحادي عشر
ملابسات استقالة أحمد الشقيري

حنان كمال

من هو أحمد الشقيري؟

أحمد الشقيري هو سياسي فلسطيني، من الجيل الذي عاش أحداث العشرينيات والثلاثينيات من القرن الفائت، فشارك في الثورة الفلسطينية الكبري (١٩٣٦-١٩٣٩) ممارساً لدوره كمحام في الدفاع عن المعتقلين، وكصحفي، بكتاباته ضد كل من الانتداب البريطاني والغزو الصهيوني.

تنقل الشقيري بين عدد من المدن العربية، حيث ولد في تبنين في جنوب لبنان، فقد كان والده أسعد الشقيري، منفياً، لمناهضته سياسة السلطان العثماني عبد الحميد. ثم انتقل إلى طولكرم، وبعدها إلى عكا، فالقدس، والتحق بالجامعة الأمريكية، في بيروت، ليطرد منها بعد عام، بقرار من سلطة الانتداب الفرنسي، ليعود إلى القدس، ويدرس القانون، ويشتغل بالصحافة في جريدة «مرآة الشرق». وعقب ثورة ١٩٣٦، لاحقته سلطات الاحتلال البريطاني فغادر فلسطين إلى مصر، التي مكث فيها حتى أوائل الحرب العالمية الثانية ثم عاد إلى القدس، وعمل بالمحاماة، وتخصص في الدفاع عن المناضلين الملاحقين، وقضايا الأرض، وكان الشقيري أول مدير للمكتب العربي في واشنطن، ثم في القدس، واضطر للهجرة إلى بيروت عقب نكبة ١٩٤٨.

عمل عضواً في بعثة سوريا في الأُمم المتحدة (١٩٤٩-١٩٥٠)، ثم عين أميناً عاماً مساعداً للجامعة العربية. وفي عام ١٩٥٧ عين وزير دولة لشؤون الأمم المتحدة في الحكومة السعودية وسفيراً دائماً لها في الأُمم المتحدة، إلى أن أنهي

الملك فيصل عمله في المنظمة الدولية عام ١٩٦٣، لتبدأ رحلته مع «منظمة التحرير الفلسطينية».

قضية المنظمة:

في إحدى القمم العربية العديدة، بدأت قصة أحمد الشقيري مع منظمة التحرير الفلسطينية لتنتهي في قمة أخرى، حيث اتخذ مؤتمر القمة العربي الأول المنعقد في القاهرة كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، قراراً بتكليف الشقيري، بوصفه ممثل فلسطين في الجامعة العربية، بإجراء اتصالات مع أبناء الشعب الفلسطيني حول إنشاء الكيان الفلسطيني، وتقديم نتيجة اتصالاته ومساعيه إلى مؤتمر القمة العربي التالي.

في ٥ أيلول (سبتمبر)، من العام نفسه، قدم الشقيري إلى مؤتمر القمة العربي الثاني تقريراً عن إنشاء كيان فلسطيني، هو منظمة التحرير الفلسطينية. خلال الفترة من كانون الثاني (يناير) حتى أيلول (سبتمبر)، كان الشقيري قد قام بجولات في الدول العربية التي يعيش فيها فلسطينيون، وقام بوضع «الميثاق القومي»، و«النظام الأساسي» لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي ٢٨ آذار (مارس) عُقد المؤتمر الفلسطيني الأول الذي أُطلق عليه لاحقاً «المجلس الوطني الفلسطيني الأول» لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد صادق المؤتمر على الميثاق واختار الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة، وكلفه باختيار أعضاء هذه اللجنة الخمسة عشر، كما تقرر إنشاء «الصندوق القومي الفلسطيني»، فضلاً عن إعداد الشعب الفلسطيني، عسكرياً.

وفي تقريره إلى مؤتمر القمة العربي الثاني في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤، أكد الشقيري على الناحيتين التنظيمية والعسكرية للكيان الفلسطيني الوليد، وحصل على الموافقة من النظام الرسمي العربي على جهوده، بالإضافة للدعم المالي والسياسي، حسب ما قدره المؤتمر.

استمرت رئاسة الشقيري لمنظمة التحرير الفلسطينية ما يربو على ثلاث سنوات، ففي مؤتمر القمة العربي في الخرطوم: آب (أغسطس) ١٩٦٧، حيث

خيمت أجواء الهزيمة على كل الوطن العربي، بدأت مصادمات الشقيري مع الجميع تقريباً، وانتهت باستقالته من رئاسة المنظمة في ٢٤ كانون أول (ديسمبر) ١٩٦٧.

بعد الهزيمة:

حلت بالعرب نكسة ١٩٦٧. وكان الشقيري على خلاف عميق مع أنظمة عربية ثلاثة هي الأردن وتونس والمملكة العربية السعودية. وعقب الهزيمة تداعى العرب إلى اجتماعات، أعقبتها اجتماعات، لتداوي أسباب الهزيمة، وتزيل آثار العدوان. وتنازع الوطن العربي تياران، أحدهما يرى ضرورة العمل العربي الموحد، والصمود عسكرياً، أمام العدوان حتى ردعه، وكان الشقيري من أكثر من آمنوا بهذه الفكرة، وتيار آخر يرى أن العمل السياسي هو الحل، ويرنو لأروقة الأمم المتحدة سعياً وراء تسوية سلمية، ليس هذا فحسب بل إن هذا التيار كان يعتبر أن خطاب التعبئة، والعمل الثوري، ورؤية الكفاح المسلح هي أبرز أسباب النكسة والهزيمة المروعة التي حلت بالعرب، ما زاد من حدة الأزمة، ومن حدة الاستقطاب بين التيارين. مثل تيار التسوية السياسية هذا الحبيب بورقيبة، الرئيس التونسي السابق، والملك حسين، ملك الأردن.

تصاعدت حدة الخطاب الذي كان يدين العمل الثوري لتحرير فلسطين، واشتعلت أزمة إعلامية وسياسية ضد الذين يدعون لتحرير فلسطين. يصف الشقيري نفسه هذه الحملة قائلاً: «... ثم تناولت الحملة موضوع تحرير فلسطين فغمزت ولمزت أولئك الذين يدعون إلى تحرير فلسطين، وما أبعدهم عن الواقعية والموضوعية في هذا العالم الجديد، الذي تغمره المفاهيم الواقعية، ويدرك مقتضيات الحياة الدولية، وأن تحرير فلسطين مسألة عاطفية متصلة بالماضي، وأن على الأجيال الصاعدة أن تفكر تفكيراً علمياً، على هدى الحاضر والمستقبل... وأسهبت الحملة بعد ذلك، في قمة العمل السياسي والدبلوماسي، بالنسبة لإزالة آثار العدوان، وأن العالم لا يمكن أن يرضى باحتلال الأراضي العربية، وأن جلاء

القوات الإسرائيلية منوط بأمر واحد، سهل وبسيط، إذا نحن أحسنا السير فيه، وهو أن نحتج للدعوة... وأننا حين إقلاعنا عن تحرير فلسطين، وتدمير إسرائيل، ستعود إسرائيل إلى خطوط الهدنة»[1]. كان الشقيري، بالتحديد، هدفاً صريحاً لهذه الحملة، حتى أن الملك حسين ألف كتاباً بعنوان «معركتنا»، أعلن فيه أن خطب الشقيري هي من أهم الأسباب في نكبة العرب. وعلق الشقيري على الأمر ساخراً، في حديثه للسفير الأردني في بيروت: «يتفضل جلالة الملك حسين، ويجعل عنوان كتابه معركتنا مع الشقيري وليست مع إسرائيل»[2]. وأعقب كتاب الملك حسين كتاب آخر ألفه سعد جمعه، رئيس وزراء الأردن، بعنوان «معركة المصير»، اعتبر فيه أن خطب الشقيري من أهم أسباب النكسة!!. أما تونس، فقد ضاعفت حملتها ضد الشقيري في أروقة مؤتمرات القمة العربية بعد ١٩٦٧، «تونس بعد النكبة أحست بأنها هي التي انتصرت، وانتصرت أفكارها، ومعها أفكار بورقيبة... ولذلك كان المنجي سليم، وزير خارجية تونس آنذاك، هو الذي يتولى مهمة إقناع بقية الدول العربية بتجنب دعوة منظمة التحرير الفلسطينية، لأنها تمثل شعب فلسطين، وتحرير فلسطين لم يعد له مجال في نظر تونس، وبعض الدول العربية، بعد الهزيمة»[3].

كان مؤتمر وزراء الخارجية العرب، الذي انعقد في الكويت، أول ساحة صدام بين التيارين، عقب الهزيمة. وكان الشقيري يرى أن باب الخروج من هذه الهزيمة الثقيلة يكمن في حل واحد، ألا وهو إعلان الوحدة العربية عسكرياً، على الأقل. بينما اعتبر التيار الآخر أن ما يطرحه الشقيري «هو من أساطير الأولين، بل إنه من الأساطير التي تقود إلى الهزائم، وكانت وجهتهم نيويورك حيث مقر الأمم المتحدة التي عولوا عليها كمفتاح حل سلمي سياسي، يكفينا أو بالأحرى

(١) أحمد الشقيري، حوارات وأسرار مع الملوك والرؤساء، دار العودة، بيروت، ص٩٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٩٣.

(٣) أحمد الشقيري، ذكريات عن مؤتمر القمة في الخرطوم، شؤون فلسطينية، بيروت، ص٩٠-١٠٠.

يكفيهم شر القتال». تحدث الوزراء كل بما يراه سبيلاً للخروج من هذه المحنـــة، وكان الحديث منصباً على الانسحاب من الأراضي المحتلة، و«انبرى السيد المنجي سليم، ممثل تونس، في شرح الخطة الحكيمة التي يجب على الدبلوماسية العربيـــة انتهاجها في مداولات المنظمة بديلاً عن الغوغائية العربية، التي اتبعـــها العـــرب حتى الآن»[١].

كان موقف الشقيري على أقصى الطرف الآخر، «وجاء دوري فقلـــت إن الأُمم المتحدة لن تعيد للأُمة العربية شبراً واحداً من الأراضي المحتلـــة، وســـواء كانت الخطة فإن المنظمة العالمية لا تملك أن تخرج إســـرائيل مـــن الأراضـــي المحتلة، أو أن تزحزها قيد أنملة، وأنه أجدر بوزراء الخارجية أن يعملوا هنا فـــي الوطن العربي على إقامة وحدة عربية تكون الوحدة العسكرية أول إنجازاتها، بـدلاً من أن يهدروا جهودهم ووقتهم في هذه الندوة العالمية، وإني أقترح أن تبدأ الوحدة العسكرية بين الدول المحيطة بإسرائيل، وهنا وعند كلماتي هذه انبرى المنجي سليم يتحدث بصوت غاضب، وصاخب، لم أعرفه فيه، في السنوات العشر التي عرفتـه فيها، وهو يقول أما آن الأوان أن نكون عقلاء موضوعيين إيجابيين واقعيين، ألـــم نتعظ بهذه الهزيمة الشنيعة التي حلت بنا»[٢]، وانتهت اجتماعات الكويـــت بقـــرار السفر إلى نيويورك، لحضور الدورة الطارئة للأُمم المتحدة.

مؤتمر الخرطوم:

مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في آب (أغسطس) ١٩٦٧، يعـــد النقطـــة الفاصلة، حيث فقد الشقيري ما كان له دعم بعض الأنظمـــة. واصـــل الشـــقيري معركته من أجل إعلان وحدة عربية، تداوي جراح الهزيمة، حسب وجهة نظـــره. بينما اختار النظام العربي الرسمي بالإجماع، تيار العمل السياسي، فكان الافـــتراق الحتمي.

(١) الشقيري، حوارات......، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

(٢) المصدر نفسه ،الصفحة نفسها.

في خط مواز سارت خلافات الشقيري مع بقية أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، الذين اختارهم هو بنفسه، قبل ثلاث سنوات، فاتهم الشقيري «بالفردية والتسلط، وبإطلاق تصريحات، واتخاذ مواقف، وإقامة علاقات لا تتناسب- كما رأى بعض العاملين معه- وآمال الشعب الفلسطيني في تحرير وطنه، وكانت هذه الخلافات قد أوصلت إلى حل اللجنة التنفيذية، بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٤، وتشكيل الشقيري لما أسماه بالمجلس الثوري، كما أدت إلى استقالات جماعية»[١].

حين وقعت الهزيمة، كان الشقيري يقف على أرضية الخلافات داخل الكيان الذي شكله لتمثيل الفلسطينيين في المجتمع السياسي العربي. وحين وقعت الواقعة، وحل بالعرب ما حل بهم من هزيمة، كان الشقيري يرى الحل في اتجاه واحد هو الوحدة العربية. وحيث كانت الوحدة العربية معركة صعبة، في ظل هذه الأنظمة، القائمة على حكم الوطن العربي، كان موقف الشقيري، إجمالاً، موقفاً ضعيفاً. وكانت معركة التخلص من الشقيري، التي خاضتها الأنظمة المعادية له، معركة سهلة، وفرت لها كل العناصر السابقة عوامل النجاح: «بعد حرب ١٩٦٧، سارت محاولات التخلص من الشقيري في خطين متلازمين، خاصة بعد التشدد الذي أبداه رئيس المنظمة في مؤتمر قمة الخرطوم، ولم يعرف إن كان هناك تنسيق مسبق بين الطرفين العربي والفلسطيني لإقصاء رئيس المنظمة، إلا أنهما من- الناحية الوقائعية- عملاً معاً لإخراجه من الرئاسة، وخاصة بعد أن أعطت بعض الدول العربية التي كان الشقيري محسوباً عليها، الضوء الأخضر لحدوث تغيير ما داخل قيادة المنظمة ضد رئيسها»[٢].

في آب (أغسطس) ١٩٦٧، انعقد في خرطوم مؤتمر القمة العربي الذي تلا الهزيمة، وكان موقف الشقيري ثابتاً على قناعاته السابقة المتمثلة في الوحدة والتضامن العربي. الشقيري في كلماته في جلسات المؤتمر، حسبما رصدته جريدة

---

(١) د. أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية جذورها، تأسيسها، مساراتها، نيقوسيا، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٧، ص١٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٩٧.

مصرية شبه رسمية، كان حريصاً على التأكيد على أن المنظمة «لم تكن خاضعة يوماً لأية دولة، ولا تميل مع واحدة ضد أخرى، سواء أكانت جمهورية أم ملكية، ولكنها تقف مع فلسطين. ثم قال إن هناك خلافات وقعت بين المنظمة وبين حكومات الأردن وتونس والسعودية، وأن منظمة تحرير فلسطين تمد يدها إلى الدول الثلاث على طريق الكفاح من أجل قضية فلسطين»[1]. إلا أنه بالرغم من ذلك، وحيث أنه في العمل السياسي لا تحل القضايا والخلافات بالنوايا الطيبة، اشتعل الخلاف، في اليوم التالي حيث اقترح المنجي سليم، أن تكون بعض اجتماعات المؤتمر مقصورة على وزراء الخارجية فحسب، «وكانت قد سرت فكرة بأن الدافع إلى هذا الاقتراح هو حرمان أحمد الشقيري، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، من حضورها، كقصاص منه على ما كان قد طلبه لفصل الرئيس بورقيبة من الجامعة العربية، ولم تستمر هذه الأزمة غير بضع دقائق، وانتهت فور تدخل السيد محمود رياض، رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة، بتعديل الاقتراح، بأن يكون الاجتماع لرؤساء الوفود العربية، ومن الطبيعي أن يكون بينهم رئيس الوفد الفلسطيني»[2].

رواية الشقيري للأحداث نفسها تلمح إلى حدوث اتفاق مسبق بين الذين سبق واختاروا الذهاب إلى نيويورك على استبعاد الشقيري. وأن حضوره بناء على دعوة وجهتها له السودان قبل ثلاثة أيام، فقط، من عقد المؤتمر، أثار دهشة واستياء بعض الحضور، «إذا بي أرى الجو أصبح جو وجوم وهدوء تام، سكينة، كسكينة القبور، يقطعها المنجي سليم، طالباً الكلمة، فينظر إليه محمد أحمد محجوب بشيء من العتاب الأخوي، ويقول له: «لا يامنجي بلاش نتكلم في هذا الموضوع»! ويصر المنجي سليم على طلب الكلام، قائلاً: لا فنحن لم نتفق على هذا في نيويورك، هذا الاجتماع قاصراً على وزراء خارجية الدول العربية، ويجب أن يحضره فقط وزراء خارجية الدول العربية[3].

---

(١) الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٧/٨/٤.

(٢) الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٧/٨/٥.

(٣) الشقيري، ذكريات......، مصدر سبق ذكره.

كان العزم قد انعقد فعلاً على تجاهل دعوة الشقيري، حسب روايته، حيث لم تصله الدعوة لحضور المؤتمر إلا قبيل انعقاده مصحوبة باعتذار المُحرج، يقدمه وزير خارجية السودان، مبرراً الأمر بموقف بعض الدول التي لا تريد دعوة الشقيري، وهي معروفة طبعاً: السعودية، والأردن، وتونس. «وسبق لممثلي هذه الدول الثلاث في شهر آيار (مايو) ١٩٦٧ أن تقدموا بمذكرة خطية لجامعة الدول العربية يقولون فيها بالنص «أن الشقيري لم يعد جديراً بتمثيل الكيان الفلسطيني». وقبل الهزيمة لم يكن ميسوراً لهذه الدول ولا لغيرها أن يزحزحوا قيادة المنظمة من موقعها، لكن بعد الهزيمة، وجدت هذه الفرصة بالنسبة للدول الثلاث.... ومن هنا جاء الاتفاق بين الدول العربية، بين صامت وناطق على تجاهل دعوة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية[1].

في سباق حديث عام عن موقف عربي معادي للشقيري، يثور السؤال حول موقف مصر عبد الناصر، التي يمكن القول أن الشقيري كان محسوباً عليها. فقصة إنشاء المنظمة، سنة ١٩٦٤، لا تخلو من مؤشرات تؤكد على الدور المصري، وتجعل الشقيري أحد رجال عبد الناصر.

في مقابلة خاصة مع مؤرخ يساري فلسطيني مخضرم هو الباحث عبد القادر ياسين، روى دور عبد الناصر في تأسيس المنظمة على النحو التالي: «كان الشقيري، رئيس وفد المملكة العربية السعودية في الأُمم المتحدة، وطلب منه وزير الخارجية السعودي حينذاك الأمير فيصل مهاجمة عبد الناصر، بسبب دعمه لثورة اليمن، لكن الشقيري رفض، فأنهت المملكة عمله، وفي المقابل كافأه عبد الناصر بأن جعله رئيس المنظمة»[2]. لكن حسابات الموقف المصري تغيرت، بشكل ملحوظ، عقب نكسة ١٩٦٧: «قبل ١٩٦٧كان عبد الناصر مع الشقيري تماماً، بعد ١٩٦٧، كان عبد الناصر يهدئ من خلافاته مع الجميع... وكان لكل طرف طلبات

(١) المصدر نفسه.

(٢) عبد القادر ياسين، مقابلة خاصة في منزله في القاهرة، ٢٠٠٤/٤/٤.

هامشية، يمكن أن يفي بها، كأن يطلب الملك فيصل أن تتخلى مصر عن استضافة سلفه الملك سعود، فيوافق عبد الناصر. وهكذا كان الموقف من الشقيري، تقـــرر إبعاد الشقيري عن رئاسة المنظمة إرضاء لتونس، والأردن، والسعودية. وكان عبد الناصر في تلك المرحلة على استعداد لتقديم تنازلات كهذه، خاصة وأن الشـــقيري لم يضبط خطاه على أقدام عبد الناصر، واستمر على ذات الخطاب القديم... وقـــد أكد لي خالد الفاهوم، وكان وقتها في آب (أغسطس) ١٩٦٧ عضواً فـــي اللجنـــة التنفيذية للمنظمة ومسؤولاً للإعلام فيها، أن المنجي سليم إلتقاه، وتمنى عليـــه ان يشترك مع زملاء له في اللجنة التنفيذية، لتنحية الشقيري، وأكد سليم للفاهوم بـــأن مصر تبارك هذه الخطوة، وكذلك الأردن، عبر رئيس الديوان الملكـــي الأردنـــي، آنذاك، أحمد طوقان[1]. شهادة المؤرخ اليساري هذه تؤكد ما لم يستطع أن يؤكـــده مؤرخ قومي فلسطيني من أن ثمة اتفاقاً جرى بين النظام العربي، بأطرافـــه مـــن جهة، وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، الذين اختلفوا مع الشقيري على اســـتبعاده، وهذا ما ستزيد تأكيده حوادث الأيام التالية من العام ١٩٦٧ حتى استقالة الشـــقيري في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) من ذلك العام.

كان هذا ما يجرى في الكواليس وما عجز الشقيري عن قراءته، كما عجـــز عن التعامل معه، «و كان الشقيري قد استمر، بعد هزيمة ١٩٦٧، فـــي إطـــلاق التصريحات النارية دون معرفة نتائجها العكسية على وضعه داخل المنظمة، وبدا، في اللحظات، أنه يسبح ضد التيار العربي»[2].

بين قمتين:

كان النظام العربي كله يستعد لمؤتمر القمة في الرباط. وكـــانت معركـــة تحرير الجنوب العربي ترسو على شاطئ التسوية. فيما كان شعار المرحلـــة هـــو «إزالة آثار العدوان» الصهيوني على الأراضي العربية. كانت هذه هي العنـــاوين

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.

الكبرى لما تبقى من العام ١٩٦٧، إضافة إلى تصاعد العمليات الفدائية في فلسطين، الأمر الذي بدا بارزاً في الصحافة المصرية، حتى احتل العناوين الرئيسية للصحف لأيام طوال. كان الأمر لافتاً حقاً، فهؤلاء الذين اعتبرهم عبد الناصر من قبل يورطونه في حرب لا يريدها، ها هم قد أصبحوا أبطال المرحلة. وها هم الذين اعتبرتهم الصحافة عملاء «الحلف المركزي» يتصدرون عناوين الصحف التي تمجد بطولاتهم. في ١ تشرين أول (أكتوبر) تنشر «الأهرام» الصحيفة المصرية شبه الرسمية خبراً عن محاولة قصف السفارة الأمريكية في تل أبيب، لتأتي افتتاحية الجريدة في العدد التالي (٢/١٠) لتستخلص من العملية عدة أمور: «الأمر الأول: أن الفدائيين العرب يمكنهم أن ينفذوا إلى داخل تل أبيب نفسها، بل إلى أماكن قد تبدو قلعة حصينة، يتعذر عليهم اقتحامها... الأمر الثاني أن تكتلاً سياسياً قد أنشئ في كل مدينة من مدن الضفة الغربية لنهر الأردن بصفة خاصة... وإذا كان هناك من حقائق يؤكدها هذان الأمران، فهي أن المقاومة العربية نابعة من صميم داخل الأراضي العربية المحتلة، أينما كانت، وأن المقاومة قادرة على أن تذهب إلى أبعد مدى»[1]. في اليوم التالي، شن الفدائيون هجوماً ليلياً على مستعمرة جنوب طبرية. واعتبر كل من دايان ورابين أن ما حدث هو أخطر عمليات المقاومة بينما أكد متحدث عسكري إسرائيلي أن الفدائيين الذين قاموا بالعملية مدربون تدريباً حسناً، بينما تؤكد الصحيفة المصرية على اهتمام الصحف الإسرائيلية بافتتاحيتها السابق الإشارة إليها، وأنها اعتبرت الأمر إشارة لمرحلة جديدة من الكفاح المسلح. كما نقلت الصحيفة المصرية نفسها عن صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية أن أعضاء منظمة الفتح[*] هم الذين وضعوا المتفجرات لنسف السفارة الإسرائيلية في تل ابيب، وفي اليوم نفسه أشاد مقال مدير تحرير الصحيفة بـ«وحدة القوى الوطنية التي التحمت في المناطق المحتلة، تؤكد، بشكل لا يرقى إليه الشك، أن التوسع الإسرائيلي، ومحاولاته بفرض السيطرة والإرهاب لن يأتيا

(١) الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٧/١٠/٢.

(*) هكذا في الأصل والصحيح «فتح».

بالنتائج التي يتصورها»[1]. كان العرب في مؤتمراتهم قد قرروا السير في طريق الأمم المتحدة، سعياً وراء دعم دولي، يحرر الأراضي العربية. لكن يبدو أن العمل الفدائي في ظل هذه المعادلة صار الجناح العسكري للنضال العربي من أجل التحرير. كان هذا ما أكدت عليه افتتاحية أخرى للصحيفة المصرية في ١٠/٤: «إن تحمل الوطنيين العرب لمسؤولياتهم النضالية هذه، إنما يسير جنباً إلى جنب مع مسالك النضال الأخرى»[2].

في ٩ تشرين الأول (أكتوبر)، تكتشف إسرائيل ٣ كيلو ديناميت في دار سينما بالقدس. وفي ١٠/١٤ ينجح الفدائيون الفلسطينيون في نسف سيارة عسكرية إسرائيلية. وفي اليوم التالي تنشر الصحيفة المصرية نفسها خبراً في صفحتها الأولى عن بيان منظمة «فتح» حول عملياتها الفدائية التي قتل فيها مجموعة من الجنود الإسرائيليين في معركة استمرت ثلاثة أيام قرب طوباس، شمالي نابلس، والتى استشهد فيها مازن جودت أبو غزالة المفوض السياسي لمنطقة طوباس، بعد أن فجر نفسه في عملية استشهادية حتى يفتح ثغرة لرفاقه للنفاذ من الحصار المفروض عليهم.

هكذا يتوالى نشر أنباء العمليات الفدائية، ويغيب اسم الشقيري، تماماً، إلا من نبأ صغير، يوم ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) لم يزد عن سطرين قال أن الرئيس عبد الناصر استقبل الشقيري لبحث تطورات الموقف العربي، أما في جرائد كانون الأول (ديسمبر) والتى تصدرتها ترتيبات مؤتمر القمة في الرباط، واللقاءات التمهيدية التي تسبقه، فلا يرد ذكر لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، أحمد الشقيري. أما افتتاحية الصحيفة نفسها في اليوم التالي (١٢/٢)، فقد أشارت ضمن ما أسمته المهام التي تواجه مؤتمر القمة في الرباط، إلى المقاومة الفلسطينية في الداخل، «وفي الآونة الأخيرة، بدأ الشعب الفلسطيني يلعب دوراً فعالاً في حركة

(١) علي حمدي الجمال، الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٧/١٠/٣.

(٢) الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٧/١٠/٤.

المقاومة من الداخل، وهو أشد ما يثير رعب إسرائيل»[1]. في (١٢/٣) تنشر الصحيفة بيان قوات العاصفة حول عملية الهجوم على مستعمرة بتاح تكفاة... وفي (١٢/٤) يتصاعد دور المقاومة، ليتصدر العنوان الرئيسي للجريدة: عمليات عسكرية خطيرة للثوار العرب في إسرائيل والأراضي المحتلة/ نسف الخط الحديدي بين تل أبيب والقدس وتدمير خزان رئيسي للمياه. العمليات أصبحت يومية تقريباً منظمة فتح تعلن مسؤليتها عن العمليات... وفي (١٢/٦) تتصدر عمليات المقاومة مانشتات الجريدة أيضاً، حيث نسف الفدائيون القطار الذي يسير على الخط الحديدي بين تل أبيب وبئر السبع. يتواصل غياب اسم الشقيري، وفي (١٢/٩) قامت فتح بتوجيه مذكرة لمؤتمر وزراء الخارجية العرب مطالبة فيها بسد أبواب الإعلام العربي أمام الرجل، في (١٢/١٢) تبدأ أول إشارة في الجريدة المقربة من عبد الناصر إلى الخلاف الذي كان يستعر فيما بين «فتح» أو الفدائيين، الذين احتلوا عناوين الصحف في الأيام السابقة، وبين الشقيري، ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث نشرت تحت عنوان «منظمة الفتح تنفي عقد أي مؤتمر داخل الأراضي المحتلة» تلبيه لدعوة منظمة التحرير الفلسطينية. وقال البيان أن القيادة العامة لقوات العاصفة تعلن أنه لا علم لها اطلاقاً، بمثل هذا المؤتمر، أو بقيام مجلس عسكري، يعرف باسم (مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين)، وحذرت القيادة العامة لقوات العاصفة في بيانها من التلاعب بعواطف الجماهير، ومن الأساليب التي تكرر ادعاء أعمال لم تقم، أو مؤتمرات لم تنعقد»[2].

وفي (١٢/١٢) ينشر في الصفحة الأولى من الجريدة شبه الرسمية المصرية بيان عن العمليات الفدائية لفتح، بينما يتحدث مجدداً مدير تحرير الجريدة عن عمليات «فتح» ويربط بينها وبين النضال في الجزائر، واليمن فيقول: «إن هذا المجهود الرائع الذي يقوم به المناضلون الفلسطينيون داخل الأراضي المحتلة جدير

(١) الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٧/١٠/٢.

(٢) الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٧/١٢/١١.

ليس فقط بالاهتمام والتقدير، بل بأن يقف وراءه كل فلسطيني، داخل فلسطين وخارجها، بدلاً من وضع العقبات في طريق النضال، وهو جدير أيضاً بالتنسيق الفعال لتحقيق أمانيه التي هي أماني الشعب العربي في كل أرجاء الوطن»(١).

و هكذا لتكتمل الصورة، لندرك مع من تقف هذه الصحيفة، بل مع من يقف عبد الناصر نفسه. الغريب أن صحيفة حكومة مصرية أخرى هي «الجمهورية» لم يفتها أن تزين صفحاتها الأولى بأنباء العمليات الفدائية، لكنها نشرت في (١٢/٨) خبراً عن «إعلان تشكيل مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين، على أن يكون مقره القدس، ويعمل على توحيد الكفاح المسلح في جميع أنحاء فلسطين... ويتولى قيادة العمليات ضد الأهداف العسكرية الإسرائيلية»(٢).

بيان الشقيري الذي لم تنشره الجريدة المقربة من عبد الناصر، بينما نشرت بيان فتح المضاد له، فيما يبدو أن الجريدة الأخرى لم تلتقط طرف الخيط، الذي أفضى إلى استقالة الشقيري في النهاية، فلم تنشر بيان فتح... مع أنها استمرت في نشر أخبار العمليات الفدائية، كما نشرت تحقيقاً على صفحة كاملة، في (١٢/١٤) حول كيف يفكر الثوار الفلسطينيون، ويتناول بشكل متعمق قصة الشهيدين عمر أبو ليلى ومازن جودت أبو غزالة، الطالب الشيوعي الذي كان يدرس في جامعة القاهرة. وفي (١٢/١٧) تنشر في صفحتها الأولى ما أعلنه مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين من أنه قرر مضاعفة العمليات داخل فلسطين. الإعلان عن المجلس كان نقطة خلاف كبرى بين الشقيري وفتح... «أعلن الشقيري بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٨ تشكيل ما أسماه مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين. وذلك في محاولة منه لتطوير التحولات التي أخذت بالظهور والتنامي داخل إطار المنظمة»(٣).

---

(١) علي حمدي الجمال، الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٧/١٢/١٢.

(٢) الجمهورية، (القاهرة)، ١٩٦٧/١٢/٨.

(٣) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥.

ويبدو أن الخلاف الرئيسي كان حول من سيحصد ثمار المقاومة المسلحة التي اشتعلت في الأراضي المحتلة، وكان العمل خارجاً من يد الشقيري، لكنه كان الورقة الرابحة في أجواء ما بعد الهزيمة. وجاء في معرض رده على سؤال حول العمل الفدائي في الأراضي المحتلة قوله: «أن الاسم الحقيقي هو ثورة شعبية مسلحة، إنني لا أسميه العمل الفدائي لأن العمل الفدائي مرحلة سبقت الخامس من حزيران (يونيو) أما ما يجري الآن من النهر إلى البحر، فهو ثورة شعبية مسلحة». وقد أراد الشقيري من ذلك الإيحاء بأن الجماهير «تقوم بالمقاومة بعفوية، وبمعزل عن دور التنظيمات الفدائية»[1]. حسبما يؤكد المؤرخ السياسي الفلسطيني نفسه، فإن القاهرة كانت قد حسمت إنحيازها في هذه المعركة، إلى جانب منظمة «فتح» ضد الشقيري منذ أواسط تموز (يوليو) ١٩٦٧. «ففي أواسط تموز (يوليو) التقى عبد الناصر كلاً من ياسر عرفات وخالد الحسن وفاروق القدومي، وطلب منهم أن تحرق فتح الأرض من تحت أقدام الإسرائيلين، فرد عليه عرفات: وماذا عن المنظمة؟ فقال عبد الناصر هي لكم. وهكذا حسم أمر المنظمة، حيث كان عبد الناصر قد تورط في الحرب فعلياً، بعد أن قرر تبني العمل الفدائي. وبعد لقاء عبد الناصر دخل عرفات إلى الأراضي المحتلة... وأوكل عبد الناصر للمخابرات الحربية العسكرية المصرية دعم وتدريب عناصر «فتح»، في كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه، فيما أوكل للمخابرات العامة تدريب عناصر الجبهة الشعبية»[2].

وهكذا تجمعت الأسباب ليتباعد عبد الناصر والشقيري، حتى أن الأخير حسب شهادة المؤرخ نفسه، «وكان قد أرسل يطلب مقابلة عبد الناصر ثلاث مرات متتالية، دون أن يحصل على رد»[3].

---

(١) المصدر نفسه، ص١٣٤.

(٢) ياسين، مصدر سبق ذكره.

(٣) المصدر نفسه.

وفي (١٢/٢٠) تنشر الجريدة المقربة من عبد الناصر خبراً عن استقبال حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية، لأحمد الشقيري. وفي (١٢/٢١) يتصدر مانشيت الجريدة نفسها، أنباء الأزمة التي تصاعدت بين الشقيري والمطالبين بتنحيته عن قيادة المنظمة.

وقائع الأزمة:

بانضمام عبد المجيد شومان، عضو اللجنة التنفيذية ورئيس الصندوق القومي الفلسطيني، إلى فريق المطالبين بتنحية الشقيري، أصبحت الأغلبية في جانب هذا الفريق، حيث ثمانية من إجمالي أربعة عشر صاروا ضد الشقيري، «وقد حسم الأمر في ١٩٦٧/١٢/٢٠، حينما اتخذ مجلس إدارة ورئيس الصندوق القومي الفلسطيني عبد المجيد شومان، قراراً بوقف سلطة رئيس اللجنة التنفيذية بالتوقيع على المعاملات المادية»[1].

وهكذا أصبح الأمر منتهياً، ولم تبق سوى ساعات معدودة، حاول الشقيري فيها الدعوة إلى عقد مؤتمر من ٤٠٠ فلسطيني. للنظر في الخلاف، حيث اعتبر المجلس الوطني الفلسطيني هو المخول بحسم الخلاف. إلا أن دعوة المجلس كانت أمراً متعذراً، نظراً لأن معظم أعضائه يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين، وقد لخصت الأسباب التي أدت إلى وقوف أعضاء اللجنة التنفيذية ضد الشقيري، في عدد من المؤتمرات، منها مؤتمر صحفي عقدته في القاهرة الهيئة التنفيذية لاتحاد طلبة فلسطين، الموزعة بين «حركة القوميين العرب» و«الطليعة العربية الناصرية»، اعتبرت فيه «أن الشقيري لم يعمل على تطوير المنظمة ثورياً حتى تتقدم على طريق العمل الفلسطيني الشامل، وأصدر بيانات نسب فيها إلى المنظمة عمليات عسكرية قام بها الفدائيون في الأراضي المحتلة دون أن يكون للمنظمة علاقة بها، مع استمرار المنظمة في الأسلوب نفسه الذي سارت عليه، واعتبارها التصدي للقضية الفلسطينية بلاغات وخطب ومواقف ارتجالية جامدة،

---

(١) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.

إضافة إلى ظهور التسلط الفردي، أمام خدمة القضية، واعتبار الشقيري نفسه رئيس دولة أكثر من رئيس منظمة تعمل للتحرير، ورفضه العمل ضمن قيادة جماعية»[١]. بينما لم يحصد الشقيري سوى بعض بيانات التأييد في التشكيلات الشعبية الفلسطينية في القاهرة، واتحاد الفنانين الفلسطينيين. وفي اليوم التالي، وصلت إلى القاهرة وفود المنظمات الفدائية... واجتمع محمود رياض وزير الخارجية المصري بإثنين من المطالبين بتنحية الشقيري من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، هما أسامة النقيب ونمر المصري. وقد نشرت الجريدة المقربة من عبد الناصر في ١٢/٢٣ عنواناً رئيسياً في صدر الصفحة الأولى حول هجمات الفدائيين داخل إسرائيل والأراضي المحتلة مع أنباء عن رفض الشقيري للاستقالة، وتحقيقاً مطولاً حول آراء المطالبين بتنحية الشقيري، نقل فيه على لسان نمر المصري: «إن كل الشعوب العربية صححت أوضاعها عقب النكسة، والشعب الفلسطيني من حقه أن يصحح أوضاعه أيضاً»[٢]. كما أشار أسامة النقيب إلى مسألة الجيش الفلسطيني الذي أسسته المنظمة: «من هو المسؤول عن أن جيش تحرير فلسطين اصبح مجرد جيش نظامي صغير، يتكون من عدة كتائب، في غزة وسوريا وكتيبة واحدة في القادسية بالعراق»[٣]. وفي ١٢/٢٤ كان مقال مدير تحرير الجريدة المقربة من عبد الناصر، يتناول الخلاف الذي بدأ يظهر داخل المنظمة، وأكد: «وفي رأيي أن المعركة التي تخوضها جبهة التحرير ليست معركة اشخاص، وإنما هي معركة وطن، ومستقبل ومصير، ولا يجوز، بل ليس مقبولاً على الإطلاق، أن تتدخل العوامل الشخصية لكي تعوق سير هذا العمل النضالي العظيم... وعلى كل من يرى في نفسه عقبة التفاهم، أن يخرج من الصف، حتى، حتى يواصل الباقون حركتهم»[٤]. في اليوم نفسه، وقبل أن يعلن أعضاء اللجنة التنفيذية قرارهم بإقالة الشقيري، يقدم هو استقالته بنفسه إلى الشعب

(١) الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٧/١٢/٢١.

(٢) الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٧/١٢/٢٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٧/١٢/٢٤.

الفلسطيني عبر إذاعة «صوت فلسطين» من القاهرة حيث كان نصها: «أقدم استقالتي إلى الشعب الفلسطيني، الشعب الأسير، الشريد، المهاجر الطريد، وأقدم استقالتي كذلك إلى الفدائيين الأبطال الذين يخوضون في هذه الأيام غمرات النضال على أرض الوطن الحبيب، وأبتهل الى الله العلي القدير، أن يحفظ شعب فلسطين، ويحفظ قضيته، وأن يصون نضاله، ويصون منظمته، وعهدي لمن بعدي أن أكون له سنداً وعضداً، وأضع بين يديه كل تجربتي وطاقتي، في طاعة الجندي بين يدي القائد، مثل (سيدنا خالد بن الوليد)، قاتل قائداً. وقاتل جندياً والحمد لله أولاً وأخيراً»[1].

مع خبر استقالة الشقيري، الذي كان العنوان الرئيسي للجريدة المقربة من عبد الناصر (١٢/٢٥)، تنشر الجريدة نفسها أن منظمة التحرير الفلسطينية تختار وفدها إلى مؤتمر القمة العربي في الرباط. واعتبر رئيس تحرير جريدة حكومية مصرية هي «الجمهورية» في الافتتاحية، أن الاستقالة كانت وقفة مشرقة لأحمد الشقيري، وبذلك وضع القضية الفلسطينية في مكانها الصحيح، فوق الخلافات، وفوق الأسماء والشخصيات، وفوق الحزبية والتكتلات، في وقت تحتاج فيه فلسطين إلى جهد وعرق ودم كل عربي وكل فلسطيني... بل إننا نرحب بأن نصف ما حدث بأنه تفاعل وحيوية اقتضتها طبيعة المعركة»[2]. وتنشر الجريدة المصرية بعد يومين عنواناً رئيسياً حول محاولات حشد كل إمكانات الجماعات الفدائية، وتصعيد النضال المسلح. أما افتتاحية الصحيفة نفسها في اليوم نفسه، فقد اعتبرت أن اللجنة التنفيذية للمنظمة تنتظرها مهام ضخمة. وتناول مقال مدير التحرير في العدد نفسه خطوة اللجنة التنفيذية في المنظمة لتوحيد العمليات الفدائية[3].

---

(١) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠.

(٢) فتحي غانم، الجمهورية، (القاهرة)، ١٩٦٧/١٢/٢٥.

(٣) الأهرام، (القاهرة)، ١٩٦٧/١٢/٢٦.

استنتاجات

- كانت إستقالة الشقيري من رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة نتاجاً لعدد من العوامل التي تضافرت لتدفعه في النهاية، إلى هذه الاستقالة. كانت نكسة ١٩٦٧ قد أسهمت في تقوية جناح الأنظمة العربية التي كانت تعادي الشقيري، عداءً مراً، في ما قبل، وكان الشقيري من ناحيته، يسير ضد التيار، ولا يحسن قراءة التحولات والأحداث، فاستمر على موجة الخطاب الثوري نفسها، الذي كان قد تبناه قبل ١٩٦٧. فبدا نغمة غريبة في المحيط السياسي العربي.

- كان الشقيري مؤمناً مخلصاً بالوحدة العربية، فرأى فيها مخرجاً وحيداً من الهزيمة التي مني العرب بها، ولما كانت الوحدة العربية أمراً في حكم المستحيل، في ظل الأنظمة التي تحكم العالم العربي، فإن خطابه ظل يتيماً، لا يجد من يتبناه.... خاصة وأن الهزيمة قد أضعفت التيار الثوري العربي، وعلى رأسه عبد الناصر، الحليف السابق للشقيري.

- إن نكسة ١٩٦٧ فرضت شروطاً جديدة للنضال الفلسطيني أعلت من قيمة العمل الفدائي المسلح داخل الأراضي المحتلة. ولما كان الشقيري رجلاً سياسياً، صبغت نشأته كصحافي قديم، ومحام قدير، بصبغة أبعد ما تكون عن العمل الفدائي، فإن دوره كان قد انتهي، تقريباً، أمام تصاعد دور الفدائيين الفلسطينيين.

الفصل الثاني عشر
المنظمة ومشاريع التسوية

ناصر حجازي

«لم نكن نفكر – مجرد التفكير – في التفاوض، فما بالك بالتفاوض حول القدس»، هكذا أجاب أحد مؤسسي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، محمد سعيد المسحال (أبو أسامة)، عندما سئل: هل فكرتم في بداية (فتح) بإمكانية التفاوض حول القدس[1]؟، ولعل ذلك الجواب يبين إلى أي مدى كان الرفض العربي عموماً، والفلسطيني بصفة خاصة، للتفاوض في ستينيات القرن الماضي. أما منظمة التحرير الفلسطينية، فلم تدع شيئاً للتاويل، إذ نصّت في ميثاقها، على وجوب تحرير فلسطين، كل فلسطين، من البحر إلى النهر، وفق أدبيات الستينيات، والتى تناغمت، بشكل كبير، مع المد القومي الناصري، لكن المنظمة تبدّلت في مواقفها، من رفض التفاوض إلى القبول به، مروراً بالتحاور مع شخصيات يهودية، خارج «إسرائيل» وداخلها، والقبول بقراري الأمم المتحدة ٢٤٢، ٣٣٨، واللذين سبق لها رفضهما، فضلاً عن تبني المنظمة لقرار يدين الكفاح المسلح، ويصمه بالإرهاب بعد أن كان الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين حسب ميثاق المنظمة.

بورقيبة والسباحة عكس التيار:

أثار الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة موجة عاصفة ضده، عندما دعا إلى التفاوض مع «إسرائيل»، وذلك بتصريحات عدة، على مدى ربيع ١٩٦٥، ولعل تاريخ الدعوة يشير – فيما يشير – إلى عدم وعي بورقيبة بالخريطة السياسية

(١) مقابلة مع محمد سعيد المسحال، في منزله بالقاهرة، ١/١٢/٢٠٠٢.

العربية، رسمياً وشعبياً. فالوضع العربي الرسمي، وإن كان مناهضاً، في مجمله، للمد الناصري، آنذاك، إلا أن أيا من الحكام العرب لم يكن يستطيع أن يخالف الاتجاه العام نحو قضية فلسطين، والذي ينادي بضرورة تحرير فلسطين، وتصفية «إسرائيل»، ورفض التفاوض معها، أو الاعتراف بها.

ما كادت دعوة بورقيبة ترى النور، حتى انتصبت الإدانة الشعبية قرينة لها، فخرجت المظاهرات، في معظم العواصم العربية، تندد ببورقيبة، وتصفه بالخائن. في القاهرة خرجت أكبر المظاهرات، وحاصرت الجماهير الغاضبة السفارة التونسية، وحاول المتظاهرون إحراق منزل السفير التونسي، واصطدموا مع قوات الأمن، وأصيب سبعة عشر شرطياً، وأكثر من ثلاثين متظاهراً[١].

على المستوى الرسمي، تبنت مصر أكثر المواقف تشدداً تجاه دعوة بورقيبة تلك، فأعلنت «الأهرام» الجريدة المقربة من عبد الناصر، أن بورقيبة يتحرك وفق خطة مرسومة، جرى تنسيقها، ووضعها بواسطة قوى الاستعمار الغربي؛ تآمراً على قضية فلسطين[٢]، أما مجلس الأمة (البرلمان) فطالب، بالإجماع، بطرد حكومة تونس من جامعة الدول العربية، ومؤتمرات القمة العربية، كما طالب المجلس بسحب السفير العربي (المصري) من تونس، فيما رفض عبد الناصر مقابلة مبعوث بورقيبة الشخصي، والذي كان يحمل إليه رسالة مغلقة من الزعيم التونسي[٣].

لعل أجرأ إدانة تلقاها بورقيبة، جاءته من نقيب الأطباء الأردنيين، وليد القمحاوي، الذي أدان الأصوات التى ترتفع، بين الحين والآخر، تدعو للتعايش مع الغزاة[٤]، وكان ذلك في تونس نفسها، مما سبب حرجاً كبيراً لبورقيبة.

(١) الأهرام (القاهرة)، ١٩٦٥/٤/٢٩.
(٢) الأهرام (القاهرة)، ١٩٦٥/٤/٢٣.
(٣) الأهرام (القاهرة)، ١٩٦٥/٤/٢٩.
(٤) الصباح (تونس)، ١٩٦٥/٤/١٤.

لعل مراهنة بورقيبة على الأنظمة العربية، المرتبطة بالولايات بروابط وثيقة، كانت مراهنة خاسرة، فهؤلاء الحكام العرب كانوا يواجهون ضغوطاً شعبية متزايدة، كان سيفجرها- بلا شك- تأييد مبادرة من ذلك النوع، خاصة وأن الشعب العربي لم يكن يحمل لبورقيبة كثير ود، وهو صاحب الدعوات الغربية، التي يصطدم بعضها مع الإسلام، مثل دعوته لإفطار شهر رمضان، بذريعة «عدم تعطيل العمل».

دعم بورقيبة دعوته تلك ببعض المفاهيم المنهجية، وبعض الشعارات التي تتعلق بالقضية الفلسطينية، أما المفاهيم المنهجية الأربعة، فهي: «الإيجابية»، و«المرحلية»، و«الواقعية»، و«كل الوسط». وأما الشعارات المتصلة بالغاية المدعو لها، فهي «الدعوة للسلام» و«للتعايش» و«لتنفيذ القرارات الدولية»، و«لترك القضية الفلسطينية لأبناء فلسطين»(1).

هكذا مرت دعوة بورقيبة كحفنة من ضباب، في يوم عربي قائظ. الغريب أنه، بعد فترة ليست بالطويلة، تبنى بعض المعارضين لدعوة بورقيبة، ذات الدعوة، تحت مُسميات أُخرى، بل كانت تونس بورقيبة ملاذاً لقيادات منظمة التحرير الفلسطينية، بعد الخروج من بيروت، خريف ١٩٨٢.

نكسة ١٩٦٧:

شنّت «إسرائيل» عدوانها على الدول العربية، صباح الخامس من يونيو (حزيران) ١٩٦٧، وخلال ستة أيام، فقط، فقدت مصر شبه جزيرة سيناء، وفقدت سوريا هضبة الجولان، فضلاً عن سقوط الضفة الغربية لنهر الأردن، وقطاع غزة والقدس الشرقية في يد «إسرائيل»، لتسقط فلسطين، كلها، تحت الاحتلال، الأمر الذي صدم «منظمة التحرير الفلسطينية»، فبدلاً من النضال لتحرير فلسطين

---

(١) دكتور فايز صايغ، حفنة من ضباب، بحث في البورقيبية وشعاراتها، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينة، مركز الأبحاث، سلسلة «أبحاث فلسطينية»، (١)، يوليو/تموز ١٩٦٥، ص٢.

١٩٤٨، أصبح عليها النضال لتحرير كل فلسطين. كما بّدلت النكسة مخططات عبد الناصر، فأعلن أن هدفه، هو «إزالة آثار العدوان»، مما يُفهم منه، ضمنياً، تحريـو الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، دون المحتلة عام ١٩٤٨، وهو إعـــتراف ضمنـــي بوجود إسرائيل». ساعد على هذا الفهم قبول عبد الناصر بقرار الأمم المتحدة رقـم ٢٤٢، والذي تجاهل قضية فلسطين، ولم يتحدث عـــن القضيـــة الفلســطينية، إلا بوصفها قضية لاجئين، وذلك رغم لاءات عبد الناصر الثلاث في الخرطــوم: «لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض»، والتي سبقت قبول عبد النـــاصر بقــرار (٢٤٢) ورغم تفهم عبد الناصر لأسباب رفض «منظمة التحرير الفلسطينية» للقرار.

أما التفسير الثاني لشعار «إزالة آثار العدوان»، فـــهو العــودة بـــالصراع العربي-الصهيوني إلى ما قبل ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧)، أي عدم الاعـــتراف بشرعية وجود «إسرائيل» ومقاومتها، والسعي إلى تحرير كل فلسطين.

لكن للمقاومة الفلسطينية تفسير ثالث، آنذاك، يقول بأن الأساس فـــي حـــل الصراع العربي- الصهيوني، هو إزالة آثار عدوان ١٩٤٨، أي اجتثاث كل وجود للكيان الصهيوني، وإن كل تسوية عدا ذلك، ما هي إلا ترسيخ لهذا الكيان، وتسـليم من العرب بشرعية وجوده، وربما يشرح هذا التفسير شعار حركة «فتح»، كـــبرى الفصائل الفلسطينية، القائل بدولة علمانية ديمقراطية على كل أرض فلسطين، تتسع لليهود والمسيحيين والمسلمين معاً. بديلاً عن كيان إسرائيل العنصري[١].

رغم النكسة، لم تتبدل مواقف منظمة التحرير الفلسطينية، حتى أن رئيسها، أحمد الشقيري (استقال من منصبه في ١٩٦٧/١٢/٢٤)، لم يتبدل خطابه السياســي بعد النكسة. ساعد على ثبات موقف المنظمة، إنتصار المقاومة الفلســطينية فـــي معركة «الكرامة»، بمساعدة الجيش الأردني (٢١ مـــارس (آذار) ١٩٦٨)، كمـــا اندلعت حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، في (٢٨ سبتمبر/أيلــول ١٩٦٨)،

(١) محمد سيد أحمد، الرؤية العربية لمستقبل قضية فلسطين، السياسة الدولية (القاهرة)، العـــدد ٤٢، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٥، ص٣٤-٣٩.

وقبلهما أغرقت البحرية المصرية المدمرة الإسرائيلية «إيلات»، في (٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٧).

لم ترتفع في الجانب العربي أصوات تطالب بالتفاوض مع العدو الصهيوني، رغم النكسة، ورغم الدعوات الإسرائيلية المتكررة للصلح مع العرب، حتى أن وزير خارجية العدو الصهيوني، إبان النكسة، أبا إيبان، استشهد بآيات من القرآن الكريم، تحض على السلام، في دعوة إلى التعايش السلمي بين العرب والإسرائيليين. وكشف وزير الدفاع الإسرائيلي، آنذاك، موشي ديان للشاعرة الفلسطينية فدوى طوقان، عن سعيه الدائم لعقد مفاوضات مع مصر، لكن عبد الناصر رفض مبدأ التفاوض مع إسرائيل، حتى أن ديان طلب من طوقان أن تقوم بدور الوسيط بينهما في محاولة لإقناع عبد الناصر بالتفاوض. وفي لقائه بطوقان، كشف عبد الناصر عن تلك المحاولات، التي عرضت عليه من وزير الخارجية الأمريكي، آنذاك، دين راسك، وفيها تنسحب «إسرائيل» من كل سيناء، مقابل أن يتخلي عبد الناصر عن دعم القضية الفلسطينية، ويكف عن المطالبة بتحرير الضفة الغربية، وقطاع غزة[1]، وهو ما ظل عبد الناصر يرفضه، حتى غيابه، في (٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠).

في تموز (يوليو) ١٩٦٧، وبعد النكسة بشهر واحد، تقدم أُوري أفنيري بمشروع عُرض على الكنيست الذي رفضه، وقد تضمن[2]:

١- إجراء استفتاء بين أهالي قطاع غزة والضفة الغربية حول مستقبلهم، بصورة ديمقراطية، على أن يكون الاستفتاء حول إنشاء دولة فلسطينية، تضم قطاع غزة والضفة الغربية، تحت إشراف الأُمم المتحدة.

---

(١) فدوى طوقان، قضية لقائي الوحيد مع عبد الناصر ١٩٨٦، الدوحة (الدوحة)، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، ص ١٤-١٧.

(٢) يوميات الكيان الفلسطيني على مدى ثلاثين عاماً، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٤٢، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٥، ص ٧٢-٧٩.

٢- ارتباط الدولة باتحاد فيدرالـــي، مبنـــي علـــى المشـــاركة السياســـية والاقتصادية، والعسكرية، مع إسرائيل.

٣- القدس الموحدة جزء من إسرائيل، والقدس القديمة عاصمـــة الاتحـــاد الفيدرالي، ويكون العبور إليها من جانبي الاتحاد حراً.

٤- تشكيل الحكومة الفلسطينية المنتخبة، تبدأ بعدهـــا المفاوضـــات لحـــل المشاكل المعلقة، وتعيين الحدود.

٥- توطين اللاجئين، وتأهيلـــهم، واســـتيعابهم فـــي الدولـــة الفلســـطينية، وإسرائيل، ومن لا يريد العودة منهم، يتم استيعابهم في بـــلاد أُخـــرى، بمســـاعدة إسرائيل، وتقوم مؤسسة دولية خاصة بذلك.

٦- اعتراف الاتحاد الفيدرالي بانتساب إسرائيل للشعب اليهودي في العالم، وفلسطين للشعوب العربية، وبذلك يتبنى الاتحاد الهجرة اليهودية لإسرائيل، ويقـــوم بتنمية العلاقات مع الدول العربية.

٧- توقيع الدول العربية اتفاقية سلام مع إسرائيل، تتضمن الاعتراف بـــهذه المبادئ.

وفي آب (أغسطس) ١٩٦٧، تقدمت القائمة الشيوعية الجديـــدة (راكـــاح) بمشروع للكنيست كان أهم ما جاء فيه[1]:

١- تحديد ذاتية الشعب الفلسطيني في المنـــاطق المحتلـــة، ورد اعتبـــار اللاجئين، وإقامة علاقات ودية متبادلة.

٢- أن تستبدل إسرائيل باتفاقيات الهدنة مع كل مـــن مصـــر، وســـوريا، ولبنان، والأردن، اتفاقيات صلح دائم، على أساس الحدود الدوليـــة ســـنة ١٩٤٨، وضمان حرية الملاحة، والمرور البري.

(١) المصدر نفسه.

رغم رفض الكنيست للمشروعين، فإنهما يوضحان مدى تلهف بعض القوى السياسية داخل الكيان الصهيوني، على التفاوض مع الجانب العربي، وانتزاع الاعتراف «بإسرائيل» من العرب، وهو ما لم يحدث، وقتها، لأسباب عديدة منها:

١- تماسك الجبهة الداخلية الفلسطينية، رغم قسوة النكسة.

٢- اندلاع المقاومة، في أكثر من جبهة عربية مع العدو الصهيوني، أبرزها الجبهة الأردنية، بما فيها من مقاومة فلسطينية، وكذلك الجبهة المصرية، والتي تحولت من الدفاع إلى الهجوم، أثناء حرب الاستنزاف.

٣- صمود النظام الرسمي العربي، بقيادة مصر، وتضامن كل الدول العربية مع الدول التي تعرضت للعدوان.

٤- وجود جمال عبد الناصر على قمة النظام العربي، بما له من تأثير قوي على الشعب العربي.

٥- وقوف العامل النفسي حائلاً دون فكرة التفاوض مع العدو.

٦- تنامي الدعم العربي، رسمياً وشعبياً، لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي المنظمة الثورية، بعد انهيار الثقة في الجيوش الرسمية العربية، التي هُزمت، بسهولة، أمام دولة صغيرة «كإسرائيل»[1].

٧- وجود الاتحاد السوفييتي، كقوة عظمى مساندة للحق العربي، وازدياد الدعم السوفييتي، بعد النكسة، لتعويض التغلغل الأمريكي في المنطقة، خاصة بعد انتصار «إسرائيل»، وهزيمة السلاح السوفييتي أمام الأسلحة الغربية، التي يتسلح بها الجيش الإسرائيلي.

قبلت مصر «مبادرة روجرز»، في تموز (يوليو) ١٩٧٠، والتي تضمنت وقف حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، لمدة تسعين يوماً، وتنشيط مهمة

(١) دانييل بايبس، عرب ضد عرب بسبب فلسطين، مجلة كومنتاري، مجلد ٨٤، العدد(١)، يوليو ٨٧، الترجمة العربية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط، برنامج الثورة، منظمة التحرير الفلسطينية، الإعلام الموحد، منشورات فلسطين الثورة ، د.ت. ص٩-١٠.

الأمم المتحدة، للوصول إلى حل، على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢. وكان عبد الناصر قد رأي قبول هذه المبادرة، وفي حسابه أنها تعطيه فرصة لإكمال بناء حائط الصواريخ، غرب قناة السويس، ومن ثم تعطيه فرصة أكثر كفاءة لعمليات أوسع في القتال، جرى التخطيط والإعداد لها[١]، لذلك لم يقبل عبد الناصر بمبادرة روجرز، والتي عرضت عليه، في حزيران (يونيو) ١٩٧٠، إلا بعد التشاور مع الاتحاد السوفييتي، والتأكد من دعمه لمصر، بالمعدات اللازمة لاستكمال حائط الصواريخ اللازم لحماية القوات المصرية حال عبورها لقناة السويس.

لكن بعض الفصائل الفلسطينية عمد إلى التشهير بعبد الناصر، وبعض هذا التشهير كان عبر إذاعة الثورة الفلسطينية من القاهرة، الأمر الذي دفع وزير الإعلام المصري، آنذاك، محمد حسنين هيكل إلى الأمر بوقف الإذاعة. هنا ضرب الملك حسين الحديد وهو ساخن، وانتزع من عبد الناصر موافقة على «ضبط الأوضاع في الأردن»، فكانت أحداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ الشهيرة، ضد الوجود الفلسطيني المسلح في الأردن[٢].

الممثل الشرعي الوحيد:

غاب عبد الناصر، في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، بعد أن تعرضت قوات الثورة الفلسطينية إلى ضربة قوية من النظام الأردني، تلتها أخرى، في تموز (يوليو) ١٩٧١، وخرجت منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن إلى لبنان، الذي كان أشبه بالرمال المتحركة، بسبب تركيبته السكانية المعقدة، فضلاً عن التربص الإسرائيلي بقوات الثورة. ويبدو أن قيادة المنظمة كانت تدرك جيداً، بأن بقاءها في لبنان مسألة وقت، لا أكثر، فإلى أين؟ سؤال كبير جعل من «أرض فلسطينية»

---

(١) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، سلام الأوهام، أوسلو ما قبلها وما بعدها، ط١، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٦، ص٢٤.

(٢) عبد القادر ياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية، المحطات الرئيسية، الدروس المستفادة، ط١، القاهرة، دار الكلمة، ٢٠٠٠، ص٥٢.

جواباً ممكناً، فما الذي يمنع التفاوض مع العدو، وانتزاع جزء من الأراض الفلسطينية، وإقامة دولة عليها، خاصة وأن مصر، بكل ثقلها السياسي والعسكري، يحاول رئيسها السادات فتح قنوات اتصال مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن تبنية لمبادرة أطلقها، في شباط (فبراير) ١٩٧١، تتراجع بمقتضاها القوات المتحاربة عن ضفتي قناة السويس ؛ تمهيداً لإعادة الملاحة فيها.

بدأت الفكرة في رأس محمود عباس (أبو مازن)- كما يزعم- عندما قرأ أن يهود البلاد العربية أصبحوا أكثر من نصف سكان «إسرائيل»، وتوصل إلى ضرورة العمل على الاتصال بالقوى الإسرائيلية لإجراء حوار معها؛ بهدف الوصول إلى سلام[١]، أما مندوب منظمة التحرير الفلسطينية في «الدولية الاشتراكية»، عصام السرطاوي، فقد أكد على أن مطلع السبعينيات كان البداية، وأضاف سرطاوي: «إن الحديث عن الحوار مع الجانب الإسرائيلي، في تلك الفترة، يحتاج إلى مجلدات»[٢]، مما يؤكد أن حقائق كثيرة لم تكشف، بعد، عن هذا الحوار.

لم يجد السادات آذاناً صاغية له، في الولايات المتحدة و«إسرائيل»، ولم يكن أمامه سوى الحرب، والتي اندلعت في (٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣). ورغم التعاون العربي أثناء تلك الحرب، فإن الأحداث التي تلتها كانت تتم وفق قرارات قطرية، لا تنسيق فيها مع باقي الأطراف العربية، فكان فك الاشتباك الأول على الجبهة المصرية- الإسرائيلية، ثم فك الاشتباك على الجبهة السورية، تلاه فك الاشتباك الثاني على الجبهة المصرية. وبدا للقيادة الفلسطينية أن خروج النظام المصري من معادلة الصراع العربي- الصهيوني، والذي كان في فترة من الفترات مستحيلاً،أصبح ممكناً، بل يلوح في الأفق، خاصة مع إعلان السادات أن

---

(١) لمزيد من التفاصيل: محمود عباس (أبو مازن)، طريق أوسلو، ط١، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص٢٦ وما بعدها.

(٢) حوار مع عصام السرطاوي، المصور، القاهرة، ١٩٨٣/٣/٢٥، ص٦٥-٧٢.

حرب تشرين الأول (أكتوبر) هي آخر الحروب، ولهاثه خلف وهم عقد مؤتمر دولي للسلام، تحضره جميع الأطراف، مع تزايد الضغط الأردني باتجاه إيجاد حل للقضية الفلسطينية، يتفاوض الأردن من أجله مع إسرائيل، وتعود به الضفة الغربية إلى السيادة الأردنية، وهو المشروع الذي سبق أن أعلنه الملك حسين ١٩٧٢، بعنوان «المملكة العربية المتحدة».

لم تجد القيادة الفلسطينية بد من ضرورة مواجهة المشروع الأردني، والذي يسحب البساط من تحت أقدامها، فكان قرار القمة العربية المنعقدة في الرباط، عام ١٩٧٤ بالإجماع، بأن «منظمة التحرير الفلسطينية» هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ووافق الأردن على القرار، رغم أنه في تموز (يوليو) من العام نفسه، أصدر بياناً مشتركاً، يؤكد على أن المنظمة هي «الممثل الشرعي للفلسطينيين خارج الأردن»، والفرق بين الصياغتين كبير، وتوالت على المنظمة الاعترافات الرسمية بها، من مختلف دول العالم.

في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٤، وقعت كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، بياناً باسم جبهة القوي الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية، وأكدت هذه الجبهة رفضها الحلول السلمية والتفاوض في ظل ظروف دولية لن تسمح إلا بتسوية استسلامية، حسب الجبهة، كما نددت الجبهة بكافة الأطراف التي تعمل على تحقيق مثل هذه التسويات[١].

وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة قد علقت عضويتها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، دون باقي هيئات ومؤسسات المنظمة، وذلك في أول آب (أغسطس) ١٩٧٤، تلتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فأعلنت انسحابها من اللجنة التنفيذية للمنظمة في ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤[٢]، وكان

---

(١) كتاب الوثائق العربية والفلسطينية ١٩٧٤، بيروت، ١٩٧٦، ص٤١٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٤٤.

قرار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أقوي رد فعل على ما أسمته بروز اتجاه بين أعضاء اللجنة التنفيذية يدعو إلى تبني الحلول السلمية.

تنامي دور جبهة القوي الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية بعد خطاب عرفات في الأمم المتحدة،والذي أوضح ميل المنظمة إلى التفاوض، ولكن هذه الجبهة لم تصمد طويلاً، نظراً لتباين وجهات نظر الفصائل التي تضمها، فلم يكن رفض التفاوض هو القاسم المشترك لهذه الفصائل، حيث نجد أن الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة، احمد جبريل، يدعو إلى تحرير ولو جزء من الوطن، قبل التفاوض، لتحسين الشروط، بدلاً من التفاوض في ظل موازين قوي دولية في غير صالح الجانب العربي[1]. وكذلك رأي الأمين العام لجبهة النضال الشعبي، الدكتور سمير غوشة، أن التفاوض في هذه المرحلة لن يتيح إلا تسوية استسلامية.

عرفات في الأُمم المتحدة:

في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ألقي ياسر عرفات، بصفته رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقائداً لقوات الثورة الفلسطينية، خطاباً في الجمعية العامة للأُمم المتحدة، لأول مرة، ورغم أن الخطاب كان تقليدياً، فإنه، وقرب النهاية، ختم عرفات خطابة بعبارات تمثل توجهاً جديداً لمنظمة التحرير الفلسطينية، خاصة عندما قال: إنني أعلن أمامكم هنا، كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقائداً للثورة الفلسطينية، إننا عندما نتحدث عن آمالنا المشتركة، من أجل فلسطين الغد، فنحن نشمل في تطلعاتنا كل اليهود، الذين يعيشون الآن في فلسطين، ويقبلون العيش معنا في سلام، ودون تمييز على أرض فلسطين.

... إننا نقدم لكم أكرم دعوة، أن نعيش معاً، في إطار السلام العادل في فلسطيننا الديمقراطية، إنني كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكقائد للثورة

---

(١) لمزيد من التفاصيل: يمكن الرجوع إلى: الكتاب السنوي الفلسطيني١٩٧٤، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨، ص١١-١٥.

الفلسطينية، أعلن هنا أننا لا نريد إراقة نقطة دم يهودية أو عربية، وختم عرفات خطابه، قائلاً: لقد جئتكم يا سيادة الرئيس، بغصن الزيتون مع بندقية الثائر، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي![1]، ومع نهاية خطاب عرفات دخلت منظمة التحرير الفلسطينية مرحلة جديدة.

رغم المؤشرات القوية على ميل السادات للتفاوض مع الكيان الصهيوني، بعد فك الاشتباك، الأول والثاني، ورغم المعارضة الرسمية من جانب المنظمة لهذه الخطوات، فإن علاقتها بالحكم المصري لم تنقطع، ما يوضح ميلاً من جانب قيادات في المنظمة إلى إرخاء شراعها لريح التفاوض، وأثناء انعقاد الدورة الثالثة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، في القاهرة (آذار (مارس) ١٩٧٧)، ناقش الأعضاء مسألة إجراء اتصالات مع عناصر يهودية داخل الوطن المحتل.

وفي الإعلان السياسي، الصادر عن هذه الدورة، وفي بنده الرابع عشر جاء: «يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على أهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية، في داخل الوطن المحتل وخارجه، التي تناضل ضد الصهيونية، كعقيدة وممارسة»[2].

رغم صراحة النص، فإن محللاً إستراتيجياً مصرياً مرموقاً هو الصحفي محمد حسنين هيكل، أورد النص دون إشارة إلى «داخل الوطن المحتل وخارجه»، فبدا النص كمحاولة لخديعة أعضاء المجلس الوطني، لتمرير القرار، واتخاذه ذريعة للحوار مع يهود داخل «إسرائيل»، دون إرادة الأعضاء، وهو ما لم يحدث، فالنص صريح في الإشارة إلى «يهود داخل الوطن المحتل وخارجه»[3].

في صيف ١٩٧٧، بدأ حوار بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين ممثلين عن القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح)، وذلك في براغ، ومثل المنظمة فيه ماجد

---

(١) لمزيد من التفاصيل: النص الكامل لخطاب عرفات في الأمم المتحدة، شؤون فلسطينية، بيروت، العدد ٤١-٤٢، كانون الثاني (يناير)- شباط (فبراير)، ص١١-١٦.

(٢) سلسلة شؤون استراتيجية، تونس، ملحق ١٩٨٧، ١٩٨٧/١١/٢، ص٤.

(٣) هيكل، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.

أبو شرار عضو المجلس الثوري في «فتح» ومسؤول الإعلام الفلسطيني الموحد، (اغتيل في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١)، وعربي عواد (من قادة الحزب الشيوعي الأردني)، وعصام عبد اللطيف (من قيادة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)[١]. ولأن اليسار الإسرائيلي، عموماً، آنذاك، لم يكن له وجود قوي في الكنيست، فإن حواراً معه لم يكن ليؤثر في السياسة الإسرائيلية. ودون أن تدري قيادة المنظمة، قدّمت للرئيس السادات ذريعة قوية، كي يُقدم على أخطر خطواته نحو الصلح مع الكيان الصهيوني، وهي زيارته المشؤومة للقدس، والتي تمت في خريف ١٩٧٧، وتلتها خطوات من السادات، انتهت بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩.

تعددت قنوات الحوار السرية بين المنظمة وشخصيات إسرائيلية، لم يكشف عن تلك القنوات سوي الرصاص المنطلق نحو صدور ممثلي المنظمة، في عدة عواصم أوروبية، فقد أُغتيل ستة مندوبين للمنظمة في أوروبا، وكان سابعهم مندوبها في الكويت. وأشارت أصابع إتهام أُخري أشارت إلي جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد)، والمعروف باتجاهاته الليكودية المتشددة، وربما كان الاتهام لكلا الطرفين صحيحاً.

بحثت المنظمة عن مكان آمن لاستكمال حواراتها مع شخصيات إسرائيلية، وبناءً على نصيحة الملك الحسن، ملك المغرب، انتقلت الحوارات إلي القاهرة، ورغم القطيعة المعلنة بين المنظمة والنظام المصري، بعد زيارة السادات للقدس؛ فإن قنوات عدة ظلت مفتوحة بينهما، وعن طريقها تلقت المنظمة ضوءً أخضر من السادات؛ كي تجري حواراتها السرية مع شخصيات إسرائيلية في القاهرة، في محاولة من السادات لجر منظمة التحرير إلي عملية التسوية، التي يسير فيها السادات وحده، بعد معارضة الدول العربية و«المنظمة» له.

مع تردي الوضع في لبنان، بفعل الحرب الأهلية، أصبح بقاء المنظمة في لبنان بالغ الصعوبة، لعدة عوامل، فالمنظمة بين فكي كماشة، بل أكثر من فكين،

(١) مقابلة مع عبد القادر ياسين، في منزله بالقاهرة ٢٠٠٤/٣/١.

فهناك العامل الإقليمي، فضلاً عن الفصائل اللبنانية المناهضة للوجود الفلسطيني، ولكل تلك العوامل تسارعت خطي «المنظمة» تجاه فتح قنوات أُخري مع الكيان الصهيوني، أو الولايات المتحدة الأمريكية، وبرز اسم عصام سرطاوي، بوصفه ممثلاً للمنظمة في «الدولية الاشتراكية»، وبناءً على توجيهات من ياسر عرفات، عقد سرطاوي عدة لقاءات مع شخصيات يهودية غريبة، فحسب، ولكنه تجاوز توجيهات عرفات إلي اللقاء بشخصيات إسرائيلية، مثل أوري أفنيري، ويهو شفاط هركابي، وبنيامين إليعازر، الأمر الذي أثار عاصفة غضب داخل منظمة التحرير الفلسطينية، خاصة بين أولئك الذين لم يطلعوا على كل أسرار المنظمة.

بتوقيع مصر اتفاقية «كامب ديفيد» مع الكيان الصهيوني، خرج الحكم المصري، رسمياً، من معادلة الصراع العربي- الصهيوني، إلى حين، وقاطعته الدول العربية، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية، لكن المتنفذين في أجهزتها، حرصوا على بقاء قنواتها مفتوحة مع النظام المصري، حتى لا يقطعوا «الشعرة» مع خط التسوية.

كما عارضت المنظمة الحكم الذاتي الفلسطيني لمناطق الضفة الغربية، وقطاع غزة، وهو ما اتفق عليه السادات مع بيغن في «معاهدة السلام»، بل عارضت المنظمة الانتخابات المقترحة داخل الأرض المحتلة. وكالعادة، جددت المنظمة معارضتها لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، وأكد رئيسها، ياسر عرفات، على مقولته: «إنه يقبل أن تقطع يده، ولا يوقع قرار ٢٤٢».

لكن المنظمة كانت في وضع لا تحسد عليه، بعد أن حميَ وطيس الحرب الأهلية اللبنانية، وبدأت النذر بقرب اجتياح إسرائيل لجنوب لبنان. وفي رسالة من القيادة السياسية في مصر لمنظمة التحرير وقيادتها في بيروت، حذّرت مصر من أن إجتياح شارون (وزير الدفاع الإسرائيلي، آنذاك)، سوف يمتد حتى بيروت نفسها[1]، واستعدت القيادة الفلسطينية للحرب، ولم تحاول قيادة منظمة التحرير تأمين خروجها من بيروت، بل قاتلت بشجاعة، شهد بها الجميع.

(١) هيكل، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦ وما بعدها.

المنظمة في تونس:

خرجت المقاومة الفلسطينية من بيروت، بعد حصارها، لما يقرب من ثلاثة أشهر، وبدلاً من انتقال المنظمة إلى دمشق، انتقلت إلى تونس بورقيبة، في إشارة لها دلالتها وابتعدت البندقية الفلسطينية، للمرة الأولى، عن حدود فلسطين. وكان للوعود الأمريكية بالتسوية، أثرها في توجه قيادة المنظمة إلى تونس، بعيداً عن الوطن المحتل، بأكثر من ثلاث آلاف كيلو متر. ولم تتأخر الولايات المتحدة في تحقيق وعودها، فكانت «مبادرة ريغان»، والتي أعلن عنها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، في الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، ولم يكن في المبادرة الأمريكية ما يمكن قبوله، فلا حديث عن حق العودة، أو القدس العربية، أو الدول الفلسطينية، وبعدها بخمسة أيام أقرت القمة العربية، المنعقدة في فاس بالمغرب، مبادرة عربية، اشتهرت «بمشروع فهد»، ويتضمن:

١- اعتراف جميع العرب بقراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، «بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة في مقابل السلام».

٢- القبول بفترة انتقالية توضع خلالها خطوط التسوية.

٣- إقامة دولة فلسطينية في الأراضي التي تجلو عنها إسرائيل، وتكون القدس العربية عاصمتها.

واشترطت الولايات المتحدة للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، ثلاثة شروط وهي:

١- إعلان المنظمة اعترافها بحق «إسرائيل» في الوجود.

٢- القبول بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

٣- إعلانها نبذ الإرهاب.

وأن يأتي ذلك في إعلان صريح للمنظمة، وليس ضمن قرارات فضفاضة لقمة عربية، وهكذا أسقطت المبادرة الأمريكية والمبادرة العربية، من بعدها، فلم يكن مستساغاً داخل المنظمة القبول بالشروط الأمريكية.

في تونس، بدأت المحاورات حول التفاوض مع العدو الصهيوني، وانتقل الحوار الهامس إلى حوار علني، حتى أن عصام السرطاوي فجر الموضوع، في جلسة تحضيرية مغلقة للمجلس الوطني الفلسطيني أواخر عام ١٩٨٢، مطالباً بضرورة اتخاذ المنظمة لخطوات عملية في اتجاه الحوار مع «إسرائيل»، وأضاف: ما لم نسارع إلى الالتحاق بالعملية السلمية، فإننا سوف نجد أنفسنا واصلين إلى تمبكتو، وليس إلى تونس فقط[1]!

بضوء أخضر غير معلن، تحرك السرطاوي في أوروبا، وتحاور مع شخصيات إسرائيلية عديدة، ولم يتعظ السرطاوي بمقتل هنري كورييل، قبله بشهور، وهو الأنشط في محاولات عقد لقاءات فلسطينية- إسرائيلية، وفي ١٠ نيسان (إبريل) ١٩٨٣، انطلقت عدة رصاصات على صدر عصام السرطاوي أثناء حضوره مؤتمراً للدولية الاشتراكية، في لشبونة، وكان ذلك على بعد خطوات من شيمون بيريس، ولم تصب تلك الرصاصات صدر عصام السرطاوي، فحسب، بل أصابت أيضاً، اتجاهاً بأكمله، يسعى للتفاوض، وفتح قنوات سرية مع «إسرائيل».

بعد مقتل السرطاوي، خفت نبرة التفاوض من حديث بعض قيادات المنظمة، ولم يُعرف، حتى الآن، من قتل السرطاوي بالتحديد، إلا أن جماعة أبو نضال (صبري البنا)، أعلنت مسئوليتها عن مقتله؛ «لخيانته للثورة الفلسطينية»، حسب بيان صدر بذلك.

لسنوات عدة تالية، لم تكن منظمة التحرير في وضع يسمح لها بالمناورة، وأقصي ما كانت تطلبه قيادتها هو الاعتراف الأمريكي بها، كبداية للتفاوض معها، حتى أن رئيس المنظمة، طلب من قائد الثورة الإيرانية، آية الله الخميني أن يعطيه الرهائن الأمريكيين كي يسافر بهم، أو مندوب عنه، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، في خطوة تساعد على الاعتراف الأمريكي بالمنظمة، لكن رفض الخميني كان قاطعاً لأي تفاوض مع «الشيطان الأكبر».

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٤٦-١٤٩.

الاعتراف بإسرائيل:

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته التاسعة عشر، في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، في الجزائر، وفيه أعلن رئيس المنظمة قيام الدولة الفلسطينية، وإدانة المنظمة لكافة الأعمال المسلحة، خارج الوطن، واعتبارها «إرهاباً»، كما أعلن عرفات قبول المنظمة لقراري الأمم المتحدة ٢٤٢، ٣٣٨، واعتبرهما أساساً للتفاوض من خلال مؤتمر دولي للسلام، تحت رعاية الأمم المتحدة، والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، على أن يحضر المؤتمر كافة أطراف الصراع العربي- الصهيوني.

حققت المنظمة كل شروط الإدارة الأمريكية، ثم عاد رئيس المنظمة، وكرر قبوله لهذه الشروط، ولكن من فوق منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨، في جنيف، بعد انتقال الجمعية العامة للأمم المتحدة إليها، لرفض الولايات المتحدة السماح بدخول ياسر عرفات إليها.

بعد خطاب عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، قال وزير الخارجية الأمريكي، آنذاك جورج شولتس: «إن اللاءات الثلاث الشهيرة في مؤتمر الخرطوم ١٩٧٠ ن تحولت في جنيف لتصبح (نعم)، ثلاث مرات، أيضاً». وكان شولتس يعني باللاءات الثلاث (لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض)!

قبلت الولايات المتحدة بالحوار مع منظمة التحرير، لكن هذا الحوار توقف، قبل أن يبدأ، نظراً لقيام إحدى فصائل المنظمة بعملية مسلحة على شواطئ فلسطين المحتلة، قرب تل أبيب، الأمر الذي اعتبرته الإدارة الأمريكية عدم التزام من المنظمة بوقف العنف، رغم أن المنظمة علقت عضوية هذا الفصيل داخل أطرها.

عامل وحيد دفع كافة أطراف الصراع العربي- الصهيوني إلى التعجيل بالمواجهة على مائدة المفاوضات، ولكل منهم أسبابه، لكن هناك سبباً مشتركاً دفع الجميع إلى السير في طريق التفاوض، هو الانتفاضة الفلسطينية الأولى، التي تفجرت في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧.

فوجئت قيادة منظمة التحرير بالانتفاضة، ولأسابيع عدة لم تجد الانتفاضة من يراهن عليها، بل العكس، كان الرهان على أنها حركة عفوية، سريعاً ما ستخبو، مثل كل الهبات السابقة، والتي كثيراً ما تحدث في الأرض المحتلة، لكن الانتفاضة استمرت، ولم تجد قيادة المنظمة بداً من دعمها، خاصة بعد التعاطف العالمي الواضح معها.

فلأول مرة، يواجه الصدر العاري رصاص الاحتلال ودباباته، وليس لديه سوى الحجر. وتحول الإعجاب بالانتفاضة إلى خوف منها، بعد ظهور قيادة شعبية تقود الانتفاضة وتضاعف القلق داخل القيادة الفلسطينية، بعد بزوغ فجر «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس)، فضلاً عن اشتداد ساعد «حركة الجهاد الإسلامي». وللمرة الأولى تشعر القيادة الفلسطينية بمن ينافسها على القيادة، بل يتفوق عليها بخصائص، منها: كون قيادة الانتفاضة قيادة شعبية من داخل الأرض المحتلة، ولا تعاني من أوهام بصدد التسوية تجبرها على فعل شيء لا ترضاه، كما أنها قيادة ميدانية، لها مجال حركة واسع، ولا تستطيع آلة الحرب الصهيونية سحقها، أو تهجيرها من الأرض المحتلة، فضلاً عن استغناء قيادة الانتفاضة عن الأسلحة والذخائر، ووسائل التمويل، ولم تجد المنظمة سوى المال تعوّض به غيابها عن ميدان المواجهة اليومية، فأغدقت المال على كوادر الانتفاضة، وأسر الشهداء والمعتقلين، وإن كان جزء كبير من هذا المال لم يصل إلى مستحقيه.

على الجانب الآخر أصابت الانتفاضة الاقتصاد الإسرائيلي بالشلل الجزئي، فضلاً عن حالة فقدان الأمن، وانكشفت أمام العالم الصورة القبيحة للكيان الصهيوني، فعلى شاشات التلفزيون شاهد العالم الجنود الإسرائيليين، ووسائل قمعهم لأطفال ليس في أيديهم سوى الحجارة، كما تضاعف الخطر بالنسبة لإسرائيل، بنمو الحركات الإسلامية المتشددة داخل الأراضي المحتلة، مما ينذر بطول المواجهة، وصعوبتها. لكل تلك الأسباب لم تجد «إسرائيل» أمامها، بعد فترة، سوى القبول بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، بدلاً من التفاوض مع الأردن، وفلسطينيين من الضفة الغربية، وقطاع غزة، من خارج منظمة التحرير،

وهو ما سبق أن اتفق عليه عرفات مع الملك حسين في شباط (فبراير) ١٩٨٥، فيما عُرف «باتفاق عمان»، وفيه تتفاوض الأردن ومعها بعض الفلسطينيين، من خارج المنظمة ويقبل بهم عرفات، مع «إسرائيل» حول مصير الأرض العربية المحتلة.

وهكذا استطاعت الانتفاضة، في بدايتها، وبضربة حجر، أن تبعد مائدة المفاوضات، عمن أرادوا الجلوس عليها، وبعد فترة وجيزة تحولت ذات الانتفاضة إلى أهم الأسباب التي دفعت الجميع، للجلوس على مائدة المفاوضات، ولكل أسبابه.

جاءت حرب الخليج الثانية، شتاء ١٩٩١؛ لتجبر الولايات المتحدة على السعي إلى مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، عقد في مدريد خريف العام نفسه، وجلست منظمة التحرير الفلسطينية (من خلال أعضاء اختارتهم المنظمة ضمن الوفد الأردني) مع الكيان الصهيوني، في مؤتمر دولي للسلام للمرة الأولى.

لكن، لماذا تحولت منظمة التحرير الفلسطينية من الكفاح المسلح وحده إلى التفاوض وحده، وتبدلت مواقفها من النقيض إلى النقيض؟

١- دراسة أية ظاهرة سياسية، أو اجتماعية، لا يمكن أن يتم دون دراسة باقي العوامل المؤثرة فيها، ولا يصح دراسة ظاهرة ما بافتراض ثبات باقي أطراف الصورة، وهو ما حدث للبعض في دراستهم لظاهرة منظمة التحرير الفلسطينية، فالمنظمة تحولت، بفعل عوامل عديدة، كان أهمها تحول النظام العربي من المقاومة إلى التفاوض، فضلاً عن تضييق الخناق على منظمة التحرير، ودفعها للتفاوض دفعاً.

٢- تحويل منظمة التحرير الفلسطينية من حركة ثورية تحريرية إلى مؤسسة بيروقراطية، والذي تكرس بفعل إغداق المال على منظمة التحرير من الدول العربية النفطية، من باب إبراء الذمة، أو الحرب بالوكالة.

٣- تأثُر الحركة الوطنية الفلسطينية بالعامل النفسي، خاصة بعد خروج مصر من معادلة الصراع العربي- الصهيوني، وتبادل الدعايات والدعايات المضادة، والتي تأثر بها الشعب الفلسطيني، ومن ثم قيادته.

٤- غياب الديمقراطية داخل مؤسسات المنظمة ؛ مما دفع البعض إلى الاستئثار بالقرار الفلسطيني.

٥- دفعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى القيادة الفلسطينية دفعاً، إلى التفاوض، خوفاً من سحب البساط من تحت أقدامها.

لعل المعلن من مفاوضات منظمة التحرير الفلسطينية مع الكيان الصهيوني لا يعدو جبل الجليد، لم تظهر لنا، حتى الآن، سوى قمته، دون كثير من الملابسات المحيطة بتلك المفاوضات والحوارات، لكن المؤكد أنها فتحت الباب واسعاً أمام «أوسلو» وما بعدها.

الفصل الثالث عشر
الوحدة الوطنية في المنظمة

معالي أحمد عصمت

بدأت الفصائل الفلسطينية، في الثالث من نيسان (إبريل) ٢٠٠٤، حواراً جديداً، في غزة، من أجل عقد وحدة وطنية فيما بينها، وارتكز الحوار على مناقشة وثيقة آب (أغسطس) ٢٠٠٢، وبحث المستجدات السياسية التي تعبر عنها وثيقة مشروع البرنامج الوطني، المعروفة باسم «وثيقة رام الله».

وقد شهد هذا الحوار ما شهده غيره، من توتر بين القوى السياسية والفلسطينية المختلفة.

خلفية تاريخية:

المتابع لتاريخ الوحدة الوطنية في الحركة الوطنية الفلسطينية، يجد أن لها أصولا تاريخية ممتدة ؛ إذ يمكن تتبعها منذ بداية النصف الثاني من عام ١٩١٨، حين عمد الفلسطينيون إلى تأسيس «الجمعيات الإسلامية- المسيحية» في شتى مدنهم[1]. وجاءت هذه الجمعيات تعبيراً عن الفكرة الليبرالية، التي أطلت برأسها في فلسطين، مع الرأسمالية الوليدة، مما سمح باشتراك المسيحيين في الكفاح الوطني. وإن أعطت هذه الجمعيات انطباعاً بتأثير الطائفية، التي تسمح بوجود اليهودية، إلى جانب الإسلامية، والمسيحية.

بيد أن هذه الجمعيات كانت في مكانة فروع لجبهة وطنية، في غياب الأحزاب، منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين، ١٩١٨، وحتى انتهاء المرحلة الأولى من الحركة الوطنية الفلسطينية، أواخر العشرينيات.

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذه الجمعيات، راجع:

عبد القادر ياسين، شبهات حول الثورة الفلسطينية، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧، ص٨٥-٨٩.

صحيح أن ثمة «حُزيبات»[*] تشكلت في فلسطين، فيما بين الاحتلال البريطاني لفلسطين (١٩١٨) وأواخر العشرينات، إلا أنها كانت جميعاً تفتقر إلى الأساس الاجتماعي، والمبرر الفكري لوجودها[١].

ومنذ أواخر العشرينيات، أخذت ملامح الطبقات الاجتماعية تتضح، أكثر فأكثر، وأخذت الأحزاب السياسية العربية في الظهور، على التوالي: الاستقلال (آب (أغسطس) ١٩٣٢)، مؤتمر الشباب (كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٢)، الدفاع (كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٤)، العربي (نيسان (إبريل) ١٩٣٥)، الإصلاح (حزيران (يونيو) ١٩٣٥)، الكتلة الوطنية (تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٥). وإن كان الحزب الشيوعي قد تشكل، منذ آذار (مارس) ١٩١٩[٢].

وما إن اشتعلت ثورة ١٩٣٦ المسلحة، حتى سارعت هذه الأحزاب إلى اللحاق بقطار حركة الجماهير. واجتمعت الأحزاب العربية الستة، يوم ٢٥ نيسان (إبريل) ١٩٣٦، بعد خمسة أيام من إعلان إضراب يافا، وقررت الائتلاف في «اللجنة العربية العليا»، وأعطت اللجنة نفسها حق قيادة الثورة الشعبية[٣].

ومع اشتداد الثورة، بادرت سلطت الانتداب البريطاني في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٧، إلي اعتقال أعضاء اللجنة، وتوقفت اللجنة عن العمل، حتى فقدت مبرر وجودها، مع انتهاء الثورة أواخر عام ١٩٣٩.

و قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، عمل جمال الحسيني، رئيس الحزب العربي، على إعادة تفعيل «اللجنة» في تشرين الثاني

(*) أغلب هذه الحُزيبات كان موالياً للاحتلال، مثل الحزب العربي الموالي لبريطانيا (١٩١٨-١٩١٩)، والحزب العربي الموالي لفرنسا (١٩١٨)، وحزب الأهالي (١٩٢٥)، والحزب الوطني (١٩٢٣)، وحزب الزراع (١٩٢٣)، و الحزب الحر (١٩٢٧)، وحزب الأحرار (١٩٣٠).

(١) المصدر نفسه، ص٩١.

(٢) المصدر نفسه، ص٩٣.

(٣) عبد القادر ياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية، القاهرة، دار الكلمة، ط١، ٢٠٠٠، ص١٨.

(نوفمبر) ١٩٤٥، إلا أن أحزاب: الدفاع، والكتلة الوطنية، والشباب، والإصلاح، رفضت الانضمام إلى هذه اللجنة، بسبب إصرار الحسيني على تمثيل حزبه بخمسة مندوبين، مقابل مندوب واحد لكل من الأحزاب الخمسة الباقية[١].

فيما رعت جامعة الدول العربية تأسيس «الهيئة العربية العليا»[*] التي حلت محل «اللجنة العربية العليا». حرصت الجامعة على استثناء اليسار الفلسطيني المتمثل، آنذاك، في «عصبة التحرير الوطني»، و«مؤتمر العمال العرب»، ورابطة المثقفين العرب «من التمثيل في تلك الهيئة[٢].

وفيما بين نكبة ١٩٤٨، وتأسيس «منظمة التحرير الفلسطينية»، صيف ١٩٦٤، تمكنت بعض القوى الوطنية الفلسطينية من تأسيس جبهات خاطفة. فتشكلت في عام ١٩٥٠، وبمبادرة من «عصبة التحرير الوطني» «الجبهة الوطنية في الأردن»، لكن «الجبهة» لم تحصل على ترخيص حكومي[٣].

وفي قطاع غزة واصلت «عصبة التحرر الوطني» نشاطها، سراً، حتى صيف ١٩٥٢، حين تغير اسمها إلى «الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة». وفي أواخر عام ١٩٥٤، ولد التحالف الذي لم يتكرر، في الوطن العربي، بين الشيوعيين والإخوان المسلمين، وقاد التحالف انتفاضة آذار (مارس) ١٩٥٥، التي قبرت «مشروع سيناء»، لتوطين اللاجئين[٤].

وجاء الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، فعرض الشيوعيون على الإخوان والبعثيين. تشكيل جبهة موحدة، تضم القوى

---

(١) ياسين، شبهات...، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

(*) جاءت هذه الهيئة إلى اليمين من اللجنة العربية، وذلك أن الهيئة جاءت تعبر عن مصالح البرجوازية العربية الفلسطينية، التي أخذت تهادن الاستعمار البريطاني، منذ هزيمة ١٩٣٩، وبدأت تتخلى عن ثوريتها التى كانت تتمتع بها، في الثلاثينات.

(٢) ياسين، الحركة...، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

(٣) عبد القادر ياسين، قضية التحالف في الحركة الوطنية الفلسطينية، صامد الاقتصادي (عمان)، العدد ١٢٨، نيسان (إبريل)- أيار (مايو)- حزيران (يونيو) ٢٠٠٢، ص٢١٠-

(٤) المصدر نفسه.

الثلاث. إلا أن الإخوان البعثيين رفضوا برنامج الجبهة، فخرج الشيوعيون من الاجتماع، ليشكلوا مع أنصارهم «الجبهة الوطنية» وليشكل الإخوان والبعثيون معاً «جبهة المقاومة الشعبية»، التي نجحت، خلال تجربتها القصيرة، في وضع جَنين «فتح»[١].

قيام المنظمة:

لم يعارض قيام الكيان الفلسطيني. أي تنظيم فلسطيني، بل كانوا جميعاً متحمسين له، رغم وقوع الخلاف على طبيعته وطريقة قيامه، فبينما دعا البعثيون الفلسطينيون إلي إرساء الكيان على أسس ثورية، أيد القوميون العرب الكيان، بشرط إجراء انتخابات حرة، واتخذت حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» موقف الحذر والترقب، وطالبت بأن يكون الكيان مرتكزاً للثورة المسلحة، وليس بديلاً لها[٢].

حين تأسست المنظمة، صيف ١٩٦٤، مثل شعار الوحدة الوطنية أحد شعاراتها الثلاثة (وحدة وطنية- تعبئة قومية- تحرير)[٣]. ولكن يبدو أن الوحدة الوطنية المذكورة، كانت تعني أن يتم تسمية أعضاء بعينهم، من التيارات المختلفة، ولكن بإشراف من الشقيري، رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، آنذاك، نفسه، للاشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، والتي ضمت ٣٥٠ مندوباً، جميعهم غير منتخبين[٤].

---

(١) ياسين، شبهات...، مصدر سبق ذكره، ص٩٧-١٠٥.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول ظروف وملابسات قيام المنظمة، انظر: أسعد عبد الرحمن (محرراً)، منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها/ تأسيسها/ مساراتها ،نيقوسيا منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٧، ص٧٣-٧٤.

(٣) الميثاق الوطني الفلسطيني، دمشق، جيش التحرير الفلسطيني- إدارة الشئون العامة والتوجيه المعنوي، د.ت.

(٤) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.

بيد أن تفرد الشقيري بقيادة م.ت.ف، هو الذي دفع الانتقادات ضده، إلى الظهور، لا من المعارضين الذين انتقدوه من البداية، فحسب، بل أيضاً من الذين عملوا معه داخل المنظمة.

وعندما لم يصغِ الشقيري للأصوات التي كانت تنادي بقيادة جماعية للمنظمة، تتالت استقالات بعض المسئولين في المنظمة. وبدأت القوى الفلسطينية المعارضة لقيادة المنظمة، بتوحيد نفسها. وفي هذا السياق تشكلت «اللجنة التحضيرية للعمل الفلسطيني الموحد»، ١٩٦٦، من التنظيمات الفلسطينية في «حركة القوميين العرب» و«حزب البعث»، وممثلين عن بعض العناصر اليسارية الفلسطينية، وجبهة التحرير الفلسطيني «طريق العودة»، و«المكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية للعمل الموحد»، و«التنظيم الثوري الفلسطيني»[1]. و بحثت تلك اللجنة سبل تدعيم الوحدة الوطنية بين جميع التنظيمات الفلسطينية، وضرورة الالتقاء مع م.ت.ف، وزيادة الاهتمام بالعمل الفدائي في الساحة الفلسطينية.

استقالة الشقيري، ودخول المنظمات الفدائية في المنظمة:

أُسدل الستار على فترة مهمة من تاريخ المنظمة، بعد استقالة الشقيري من رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة (١٩٦٧/١٢/٢٤). وبدأت مرحلة جديدة، بتسليم يحيي حمودة رئاسة اللجنة التنفيذية بالوكالة، ودخول المنظمات الفدائية إلى المنظمة، وقيادتها للعمل الفلسطيني.

إلا أن انخراط هذه المنظمات في إطار المنظمة رافقته توجهات أُخرى، عبرت عن نفسها بأشكال من التنسيق والاندماج، وسلسلة من الانشقاقات، والتحالفات.

تحركت «فتح» ودعت، في بيان لها، في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨، إلى مؤتمر يضم المنظمات الفدائية الاثنتي عشرة. وعقد الاجتماع، فعلاً، في ١٧-

(١) المصدر نفسه، ص٩٦.

١٩ كانون الثاني (يناير)، ولبى الدعوة ثمانية فصائل(*). وتضمن جدول أعمال المؤتمر ثلاث نقاط، هي: أصول العمل الفدائي/ الوحدة والتنسيق/ مستقبل منظمة التحرير[١].

قرر المؤتمر عدم تجاوز المنظمة، وعارضت هذا القرار «فتح»(**)، و«جبهة تحرير فلسطين»، كما تقرر تشكيل قيادة عسكرية من خمسة أشخاص، من فصائل «العاصفة»، و«الصاعقة»، وطلائع الفداء»، إضافة إلي مكاتب تنفيذية في الأقطار العربية. وضمت الأمانة العامة تسعة أشخاص، يمثل ثمانية منهم الفصائل الثمانية المشاركة في المؤتمر، ويمثل العضو التاسع القيادة العسكرية. وتفرغ في القاهرة خمسة أشخاص للمكتب الدائم، الذي خصص له فرع في دمشق[٢].

ظلت قرارات القاهرة حبراً على ورق، عدا حصر المؤتمر إصدار بيانات الأعمال الفدائية في جهتين محددتين، هما: «العاصفة»، والتي تصدر بيانها عن «فتح» و«جبهة التحرير الفلسطينية»، و«الشباب الثوري»، و«الهيئة العامة لدعم الثورة». أما الجهة الثانية فهي «الصاعقة» التي تكفلت بإصدار بيانات الأعمال الفدائية لفصائل «الطلائع»، و«جبهة التحرير الشعبية»، و«جبهة ثوار فلسطين»[٣].

(*) تغيبت كل من: قوات التحرير الشعبية، الجبهة الشعبية، جبهة النضال الشعبي، جبهة التحرير الفلسطينية– طريق العودة.

(١) لمزيد من التفاصيل عن المؤتمر، راجع:

- ياسين، شبهات....، مصدر سبق ذكره، ص١١١-١١٢.
- عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.

(**) في هذا المؤتمر اتخذت «فتح» قراراً بتسمية، ياسر عرفات، ناطقاً رسمياً لها، وممثلاً على كل المستويات، وقد صرح عرفات، في المؤتمر نفسه بأن «الوحدة التي تنشدها فتح هي وحدة على أرض المعركة، لا وحدة مكاتب، ولا وحدة مناورات سياسية».

(٢) ياسين، قضية....، مصدر سبق ذكره.

(٣) المصدر نفسه.

بدأت جولات الحوار، في عمان، بين قيادة م.ت.ف. وبين قيادة الفصائل، انتهت إلى تقسيم قيادة المنظمة. بمنح نصيب الأسد في مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني للفصائل الفلسطينية. وتمثل ذلك في الدورة الرابعة للمجلس الوطني، التي انعقدت في القاهرة، في تموز (يوليو) ١٩٦٨. والتي اعتبرت، بحق، نقطة تحول في مسار م.ت.ف. فقد شكلت هذه الدورة، خطوة انتقالية، بدخول منظمات العمل الفدائي إلي المجلس الوطني، وفرض حضورها، وتأثيرها السياسي، والتنظيمي، والعسكري.

جاءت الدورة الخامسة (القاهرة، شباط (فبراير) ١٩٦٩) لتحسم، بصورة قاطعة، سيطرة منظمات العمل الفدائي، وعلى رأسها «فتح»، على قيادة م.ت.ف. وتولى ياسر عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية، وصدر القرار الخاص بتشكيل «قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني»، بهدف توحيد العمل الفدائي، وإن اقتصرت عضوية هذه القيادة- في البداية- على «العاصفة»، و«الصاعقة»، ثم توالي دخول بقية المنظمات الفدائية هذه المؤسسة الجبهوية اسماً، والتي لم تفلح في أكثر من أن تكون المصدر الوحيد للبيانات العسكرية الخاصة بالمنظمات الفدائية[١].

الخروج من الأردن:

مع بداية عام ١٩٧٠، بدأت ملامح مرحلة جديدة من المراحل التي واجهتها حركة المقاومة الفلسطينية، فرضتها الظروف المتأزمة في الساحة الأردنية، وذلك إثر توجيه السلطة الأردنية، ضربتها القاسية إلي حركة المقاومة، بإعلان تلك السلطة قرارها الصادر، في ١٠ شباط (فبراير) ١٩٧٠، والذي تضمن أحد عشر بنداً، «لتنظيم الإجراءات المتعلقة بشئون الأمن الداخلي» في الأردن، وقد رأت المقاومة أن هذه القرارات تهدف إلى التشدد مع حركة المقاومة، والحد من حركتها، وفاعليتها[٢].

---

(١) ياسين، شبهات....، مصدر سبق ذكره، ص١١٥.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن هذه البنود، انظر:

عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦.

اجتمعت التنظيمات الفدائية، في اليوم التالي لإصدار القرار، وأعلنت عن تشكيل «القيادة الموحدة للحركة الفدائية الفلسطينية». والتي اعتبرت أرقي الأشكال الجبهوية التي تحققت منذ نشأة العمل الفدائي، في منتصف الستينات، لجمعها كافة المنظمات الفدائية، ولسيادة لغة الحوار بين أطراف هذه المؤسسة الجبهوية[1].

بدأت اشتباكات متقطعة بين الجيش الأردني والمقاومة، فاضطرت الحكومة الأردنية للتراجع، وصدر إعلان الملك، في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٧٠، والذي أمر بتجميد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة. ومع ذلك بقيت الأجواء متوترة وقابلة للانفجار.

في ٦ أيار (مايو)، أصدرت «القيادة الموحدة» بيانها المعروف باسم بيان السادس من أيار، والذي اعترف بمنظمة التحرير أرضية للوحدة الوطنية الفلسطينية، ودعا إلى تشكيل لجنة مركزية لقيادة المنظمات الفدائية كافة، وشدد على ضرورة الالتزام بالقضايا التي يتفق عليها داخل اللجنة المقترحة[2].

أنهت الأسس التي أرساها هذا البيان بصورة عملية مقاطعة أي فصيل من فصائل المقاومة للمجلس الوطني الفلسطيني، أو للمنظمة والمؤسسات التابعة لها، وبالفعل انعقدت الدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة (من ٣٠-٥ إلى ٤-٦-١٩٧٠) بحضور جميع فصائل المقاومة، بما فيها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والتي دأبت على اتخاذ مواقف المعارضة في العمل الفلسطيني، وقاطعت المجالس الوطنية السابقة.

بعد انتهاء الدورة السابعة للمجلس بدأت مرحلة هامة وصعبة من العمل الوطني الفلسطيني نجمت عن تصاعد الأزمة بين المقاومة الفلسطينية والحكومة

---

(١) أنظر:
- عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦.
- ياسين، شبهات....، مصدر سبق ذكره.، ص١١٥.

(٢) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص١٦٨.

الأردنية. وقد زاد من حدة الوضع موافقة الأردن والجمهورية العربية المتحدة على المقترحات الأمريكية بشأن «تسوية أزمة الشرق الأوسط»، والتي عرفت باسم «مبادرة روجرز»، واتخذت المقاومة الفلسطينية منها موقفاً رافضاً.

حمل هذا التطور القيادة الفلسطينية على تكثيف جهودها، والتحرك على المستوى الجماهيري والشعبي والإعلامي والسياسي. وتواصلت جهود القيادة لتطوير الصيغ التحالفية القائمة بين فصائل المقاومة ضمن أُطر اللجنة التنفيذية، واللجنة المركزية، التي أُقرت رسمياً، في الدورة السابعة للمجلس. وضمت أعضاء اللجنة التنفيذية، ورئيس المجلس الوطني، وقائد جيش التحرير، إلى جانب «ضافي جميعاني» من الصاعقة، ونايف حواتمة من الجبهة الديمقراطية، وأحمد زعرور من منظمة «فلسطين العربية»، ومنيف الرزاز من البعثيين، وزيد حيدر، اللبناني المسؤول في «جبهة التحرير العربية». بيد أن صلاحيات هذه اللجنة تداخلت مع صلاحيات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وافتقرت اللجنة طوال وجودها، من صيف ١٩٧٠ إلى ربيع ١٩٧١، إلي النظام الداخلي، الذي يحكم العلاقات بين أطرافها[(١)].

جاءت هجمة أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، التي شنتها السلطة الأردنية ضد الفدائيين في الأردن، لتكشف مدى عجز اللجنة المركزية للمقاومة، والتي سارعت باختيار أمانة عامة لها[(*)]، لتسيير العمل اليومي. وبهدف تكريس دور م.ت.ف، شعرت فصائل حركة المقاومة بحاجتها إلى إعادة اهتمام أكبر لساحة المناطق الفلسطينية المحتلة والتعامل تعاملاً جديداً مع جماهير هذه المناطق، وهو ما عبرت عنه في «برنامج العمل»، الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثامنة

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذه اللجنة، انظر:

- عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص١٧٠-١٧١.

- ياسين، شبهات....، مصدر سبق ذكره.، ص١١٧.

(*) ضمت: من فتح (ياسر عرفات، صلاح خلف، وكمال عدوان)، ومن الصاعقة (ضافي جميعاني)، ومن الجبهة الديمقراطية (نايف حواتمة)، ومن الجبهة الشعبية (جورج حبش).

(٢٨/٢-٥/٣/١٩٧١)، والذي لم يزد عن «الميثاق الوطني»، إلا ببعض الجمل التقدمية[1].

بعد الخروج من الأردن، واجهت حركة المقاومة الفلسطينية تحدياً آخر، نجم عن بروز قضية التمثيل السياسي الفلسطيني إلى واجهة الأحداث، ولا سيما بعد أن طرحت الحكومة الإسرائيلية، في نهاية عام ١٩٧١، مشروع إجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية، وتقدم الملك حسين، في منتصف آذار (مارس) ١٩٧٢. بمشروعه الرامي إلى تحويل المملكة الأردنية الهاشمية إلى «مملكة عربية متحدة»، تتكون من قطرين، أردني وفلسطيني.

و بهدف تأهيل نفسها لتكون قادرة على تمثيل الشعب الفلسطيني، سياسياً، تحركت حركة المقاومة من أجل تعزيز وحدة فصائلها في إطار م.ت.ف، باعتبارها الإطار الجبهوي لكل فصائل المقاومة، والممثل السياسية للشعب الفسطيني. وفي هذا السياق، تبنى المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته التاسعة (تموز (يوليو) ١٩٧١)، قراراً نص على أن «م.ت.ف. هي الممثل الوحيد لجماهير الشعب الفلسطيني بمختلف منظماته، مهما تكن اتجاهاتها، شريطة التزامها بمبادىء «الميثاق الوطني»، وقرارات الأجهزة التشريعية والتنفيذية ل م.ت.ف»[2]. ثم جاءت قرارات المؤتمر الشعبي الفلسطيني، الذي انعقد في القاهرة، في نيسان (إبريل) ١٩٧٢، لتعضد الاتجاه ذاته.

وفي الدورة العاشرة من المجلس الوطني (٦-١٢/٤/٧٤) أخفقت لجنة الوحدة الوطنية في مهمتها، فأقدم ياسر عرفات على توحيد أجهزة الإعلام الفلسطينية كافة. وأوقفت كل الفصائل، عدا «الشعبية»، إصدار صحفها. وصدرت، في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٧٢، «فلسطين الثورة»، كمجلة أسبوعية مركزية باسم م.ت.ف. وبعد أقل من عامين عادت مجلات كل الفصائل إلى الصدور[3].

---

(١) ماهر الشريف، البحث عن كيان/ دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني من ١٩٠٨-١٩٩٣، نيقوسيا، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥، ط١، ص٢٢٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٢٣.

(٣) ياسين، قضية....، مصدر سبق ذكره.

جبهة الرفض:

تشكلت «جبهة رفض الحلول الاستسلامية»، خريف ١٩٧٤، وضمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية- القيادة العامة، جبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي، حين انشق جناح من القيادة العامة مشكلاً جبهة التحرير الفلسطينية، استحوذ على مقعد القيادة العامة في «جبهة الرفض»[١].

بادرت «فتح»، و«الجبهة الديمقراطية»، ومنظمة «الصاعقة»، إلي تقديم ورقة عمل ثلاثية إلى اجتماع المجلس المركزي التابع ل م.ت.ف.، والذي انعقد في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٧٤، شُدد فيها على استمرار رفض قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، باعتباره لا يلبي الحد الأدنى من مطالب وحقوق الشعب الفلسطيني[٢]. إلا أن هذا الاجتماع لم يتوصل، في حينه، إلى أية نتيجة ملموسة، الأمر الذي اقتضى في، أيار (مايو) ١٩٧٤، تشكيل لجنة موسعة الحوار، من ممثلي الفصائل الرئيسية لمنظمة التحرير، بمن فيهم ممثلو جبهة الرفض. وتوصلت هذه اللجنة، إثر مناقشات مطولة، إلى مشروع برنامج، تقرر عرضه على المجلس الوطني الفلسطيني.

انعقدت، بالفعل، الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في القاهرة، في حزيران (يونيو) ١٩٧٤، وتبين منذ بدء مداولاتها، أن هدفها يتمثل في تبني برنامج مرحلي، يؤهل م.ت.ف. كي تكون طرفاً فاعلاً في التسوية السياسية. وفي جلستها الختامية، التي انعقدت في ٨ حزيران (يونيو)، أُقر، بإجماع المشاركين «البرنامج السياسي المرحلي» ل م.ت.ف. الذي أنهي مرحلة تاريخية طويلة من عمر الفكر السياسي الفلسطيني، تميزت برفض تبني منهج المرحلية في النضال. وقد عبرت صياغة البرنامج عن رغبة واضعيه في الحفاظ على حد أدنى سياسي من الاتفاق الوطني[٣].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) الشريف، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٦.

(٣) انظر النص الكامل للبرنامج، الشريف، مصدر سبق ذكره، الملاحق، ص٧٤٠.

لم يدم الإجماع الذي تحقق في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني، أكثر من شهر، عاد بعده ممثلو اتجاه الرفض إلي مواقفهم، حيث أعلنت الجبهة الشعبية، في أكثر من مرة، أن تعاطيها مع البرنامج السياسي، رغم أن صيغته لا تمثل وجهة نظرها، بشكل واضح «كان هدفه» منع أي تفجر في الساحة الفلسطينية[1].

وفي ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤، أعلنت الجبهة انسحاب ممثلها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. وعشية انعقاد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط، أصدرت جبهة رفض الحلول الاستسلامية بياناً، أشارت فيه إلى أن «الطرف الفلسطيني المنحرف والمشكل من اليمين الرجعي واليسار الانتهازي، بات يسبق بخطواته الاستسلامية، الأنظمة العربية التي تقود التسوية».

من الحرب الأهلية اللبنانية إلى زيارة السادات للقدس:

بيد أن الحرب الأهلية في لبنان، التي اندلعت، إثر مجزرة عين الرمانة، في نيسان (إبريل) ١٩٧٥، عادت ورصت صفوف الفصائل الفلسطينية، من جديد.

بعد زيارة السادات للقدس في ١٩٧٧/١١/١٩، برز طغيان أجواء الرفض على الساحة الفلسطينية بروزاً جلياً، في الكلمة التي ألقاها رئيس م.ت.ف. أمام مؤتمر القمة العربي المصغّر، الذي انعقد في مدينة طرابلس[*]، ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧ بهدف تنسيق مواقف الدول، في مواجهة النتائج التي ستترتب علي خطوة الرئيس المصري.

وعلى هامش القمة، التقي ممثلو فصائل «جبهة الرفض»، مع ممثلي «فتح، والجبهة الديمقراطية» وقرروا الرد، عملياً، على خطوة الرئيس المصري، بتعزيز الوحدة الوطنية في إطار م.ت.ف، وأصدروا وثيقة «الوحدة الوطنية الفلسطينية»[2].

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٤٨.

(*) حضره كل من: سوريا، ليبيا، الجزائر، اليمن الديمقراطي، العراق، م.ت.ف.

(٢) انظر نص الوثيقة:

وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية (طرابلس، ١٩٧٧/١٢/٤)، شؤون فلسطينية، العدد ٧٤-٧٥، ص٢٥٣-٢٥٤.

لم تخفت حدة الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية، إلا بعد الإعلان عن «اتفاق كامب ديفيد»، في ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨، فقد أجمعت فصائل م.ت.ف. كافة، على رفض هذا الاتفاق، كما جاء في البيان السياسي الصادر عن الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨[١].

برنامج النقاط العشر «اتفاق لن يطول»:

عقد المجلس الوطني الفلسطيني. دورته الرابعة عشرة، في دمشق، من ١٥-٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩. وأقر، في ختام أعماله، البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية، الذي عرف باسم برنامج النقاط العشر[٢]، والذي وافقت عليه جميع فصائل المقاومة، وشكل أرضية لأوسع لقاء عرفته م.ت.ف.، منذ مطلع السبعينيات.

وقد وفر البرنامج، قاسماً مشتركاً على مستوى تحديد أهداف النضال الوطني الفلسطيني، عندما انطلق من «الميثاق الوطني»، وقرارات المجالس الوطنية، ووثيقة طرابلس.

الخروج من لبنان[٣]

استحدث خروج المقاومة من بيروت، صيف ١٩٨٢، عامل شقاق جديد في الصف الفلسطيني، فكان الانشقاق الكبير في فتح (أيار (مايو) ١٩٨٣)، تبعة

---

(١) الشريف، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٧.

(٢) انظر نقاط البرنامج العشر، عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٢٢١.

(٣) لمزيد من التفاصيل، راجع:

- ياسين، قضية....، مصدر سبق ذكره.

- الشريف، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٥.

- محمد خالد الأزعر، المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (٢٠) ط١، كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص٣٠-٤٥.

اصطفاف للفصائل الفلسطينية، ما بين موقف قيادة فتح والمنشقين عنها. وتوالت الأفعال وردودها، حتى كان اقتتال طرابلس، خريف ٨٣، بين فتح والمؤيدين لها من جهة، وبين التحالف المعارض لها من جهة أخرى، والذي عرف باسم «التحالف الوطني»، وضم «فتح الانتفاضة» ،و«الصاعقة»، و«النضال الشعبي»، (تيار عبد الفتاح غانم في جبهة التحرير الفلسطينية)، و«القيادة العامة». فيما انتقلت «الشعبية»، و«الديمقراطية»، و«الحزب الشيوعي»، و«جناح طلعت يعقوب في جبهة التحرير الفلسطينية» ضمن «التحالف الديمقراطي».

في عز احتدام الخلافات الفلسطينية، عقدت م.ت.ف. الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني، في عمان (٢٢-٢٩/١١/١٩٨٤)، وبينما شدد الأمين العام للجبهة الشعبية، جورج حبش، الهجوم على هذه الدورة، اتخذت منها «الديمقراطية» موقفاً متوازناً، ما أدى إلى توسيع الهوة بين الجبهتين، وانهيار «التحالف الديمقراطي». وسرعان ما بدأت جولات من الحوار بين التحالف الوطني و«الشعبية»، وانتهت إلى تأسيس «جبهة الإنقاذ»، في دمشق، أيار (مايو) ١٩٨٥، إلى أنه سرعان ما اندلعت الحرب ضد المخيمات في لبنان، ما أفقد «الجبهة» أقوي مبررات وجودها.

أعلن رئيس منظمة التحرير إلغاء «اتفاق عمان»[*]، ربيع ١٩٨٦، ما مهد الطريق لاصطفاف جديد. وما أن هل عام ١٩٨٧ حتى أخذت المؤشرات تتوالى على اقتراب تحقق هذا الاصطفاف، وسرعان ما عُقد المجلس الوطني التوحيدي، في الجزائر، في نيسان (إبريل) ١٩٨٧، وحضرته أطراف «التحالف الديمقراطي»، فيما ظلت أطراف «جبهة الإنقاذ»، عدا «الشعبية»، على مقاطعتها للمجلس.

(*) اتفاق عمان: غداة الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في ١٠/٢/١٩٨٥، وقع رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، ياسر عرفات مع الملك حسين اتفاقاً، حمل اسم «اتفاق عمان»، يقضي بالتحرك المشترك في أية تسوية للصراع العربي- الإسرائيلي، غير أن هذا الاتفاق قد ألغي بعد زهاء سنة واحدة من توقيعه.

الانتفاضة الأولى:

لم تنقضِ سوى أشهر قليلة على انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، حتى اندلعت، في ١٩٨٧/١٢/٨، شرارة الانتفاضة الأولى في المناطق الفلسطينية المحتلة، التي أنهت بتفاعلاتها على الأصعدة كافة، ما أسماه. كاتب يساري فلسطيني معروف: «مرحلة التيه الفلسطيني»[1]. فعلى الصعيد الفلسطيني، كرست هذه الانتفاضة انتقال مركز الثقل في النضال الوطني، نهائياً، من الخارج إلى الداخل، فاتحة أمام م.ت.ف. أُفق التحرر من ضغط المحاور العربية. ومن جهة أُخري أعادت الانتفاضة تسليط الأضواء على م.ت.ف. كما أعادت تفعيل دورها السياسي، الذي كان قد تجمد عملياً، إثر فشل إجراء حوار أمريكي- أردني- فلسطيني، على قاعدة «اتفاق عمان».

القيادة الوطنية الموحدة (قاوم)[2]

كانت «القيادة الوطنية الموحدة» الشكل الذي اعتمد كقيادة الانتفاضة داخل الأرض المحتلة. وقد نبعت القيادة الموحدة من أربعة فصائل هي: «فتح»، الديمقراطية»، «الشعبية»، و«الشيوعي».

وقد كان يمثل كلا من المجموعات الأربع، في البداية، ثلاثة أعضاء في القيادة السرية، المكونة من اثني عشر عضواً. إلا أن القيادة قررت، بعد ذلك، خفض عدد أعضائها؛ لأسباب أمنية، ومن أجل زيادة مدي الفاعلية، والكفاءة.

---

(١) الشريف، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٧.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه القيادة، انظر:

- خالد عايد وآخرون، الانتفاضة الفلسطينية قراءة جديدة للقضية (ندوة)، بيروت، النادي الثقافي العربي، ٣٠/٣-١/٤-١٩٨٨، (أنظر: خالد عايد، بنية الانتفاضة، ص١٧٠-١٨٠).
- غسان مكحل (محرراً)، الانتفاضة الفلسطينية يوميات ووثائق، بيروت، شركة الفهرست، الجزء الأول، ط١، ١٩٨٨، (أنظر: إلياس خوري، المقدمة، ص١٤).

دفعت الانتفاضة، الإخوان المسلمين، إلى الانخراط فيها، بعد تأسيسهم تنظيماً جماهيرياً، حمل اسم «حركة المقاومة الإسلامية (حماس)»، بعد أن كان فصيل جهادي آخر قد استحدث، منذ سنوات سابقة على الانتفاضة، وهو «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين»، وإن بقيت «حماس» و«الجهاد» خارج «قاوم».

الاستنتاجات

– لم تتحقق الوحدة الوطنية الفلسطينية، تاريخياً، إلا مع اشتداد الخطر، والتهاب الأوضاع. كما لم يختف التحالف من جدول أعمال الحركة الوطنية الفلسطينية، إلا في مراحل تراجعها، وانحسارها.

– لطالما تحققت الوحدة الوطنية في المراتب القاعدية والفصائل، ذلك أنها هي الأرهف حساً، والأكثر إدراكاً لمدى إلحاح الوحدة الوطنية ؛ ما دام الهدف واحداً، والعدو واحداً.

– لا تنفي المصالح المشتركة، ووحدة هدف القوى الوطنية، تعدد هذه القوى، واختلاف منطلقاتها، وأفكارها، وبرامجها. ومن حق كل فصيل مشارك في جبهة، أن يحافظ على استقلاله الأيدولوجي، والسياسي، والتنظيمي.

– ظلت الحوارات البينية، المشفوعة بالوساطات الداخلية أو العربية، أكثر الوسائل شيوعاً في حسم الخلافات بين الفصائل، فإن لم تنجح هذه الوسائل، كانت الانشقاقات، أو الخروج المؤقت لدى البعض من عباءة المنظمة هي البدائل.

وبعد فإن الوضع الأمثل، الآن، هو أن تكون هناك وحدة برنامج في الساحة الفلسطينية، تجعل كل تحرك يقوم به أي طرف مكملاً لما يقوم به الطرف الأخر، وأن يصب كل تحرك سياسي أو عسكري في الهدف الذي تفرضه المرحلة، وكل هدف مرحلي يتم إنجازه يصب في الهدف الاستراتيجي، بحيث يوظف العسكري في السياسي.

أي أنه يجب أن توظف كل الطاقات من أجل الهدف الاستراتيجي للحركة الوطنية الفلسطينية.

الفصل العشرون
المنظمة إلى أين؟

محمود عبده

إذا أردنا أن نعرف: إلى أين منظمة التحرير الفلسطينية، فلابد من أن نعرف، أولا، أين هي الآن، وموقعها في مسيرة النضال الفلسطيني.

لقد شكلت (م.ت.ف.) بيتا جامعا للفلسطينيين، عدة عقود من الزمن، فكانت في السبعينيات من القرن الماضي، محط آمال الشعب الفلسطيني، وتطلعاته نحو الحرية، إذ تمكنت من القيام بدور هام في تجسيد الهوية الفلسطينية، وكانت، إلى حد ما، كيانا معنويا ناظما، وقائداً لنضالات قطاعات واسعة من جماهير شعبها، ونجحت المنظمة، إلى حد ما، في إبراز الوجه الحقيقي للقضية الفلسطينية، كقضية تحرر وطني، وتمكنت المنظمة، كذلك، من حشد جزء كبير من الرأي العام العالمي، لمناصرة الشعب الفلسطيني، ودعم حقه في العودة، والاستقلال، واستطاعت المنظمة أن توصل القضية إلى أرفع المحافل الدولية، ووقف رئيسها، ياسر عرفات، مخاطبا قادة، ومندوبي، دول العالم، من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتمكنت المنظمة، وبمساندة من الدول العربية، ودول عدم الانحياز، والدول الإسلامية، من استصدار قرار تاريخي، من الجمعية العامة للأمم المتحدة، باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية (وإن ألغى هذا القرار، قبل نحو عقد)، كما خاضت المنظمة معارك سياسية، وعسكرية، صعبة، انتهت إلى اعتراف عدد كبير من دول العالم، بأنها "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني".

اليوم، وقد دخلت المنظمة عقدها الخامس، ولأن كثيرين ينظرون إليها كعنوان لوحدة الشعب الفلسطيني، لا نجد مفرا من طرح الأسئلة، التي تحدد موقع

المنظمة في المسيرة الفلسطينية، والسبل التي أمامها، إن أرادت مواصلة دورها في هذه المسيرة.

من حقنا أن نسأل: هل حققت المنظمة المهام، والأهداف، التي نشأت من أجلها؟ وهل ما تزال المنظمة تحتفظ بمكانتها التاريخية، كممثل حقيقي لآمال وتطلعات شعبها؟ هل ما تزال الوطن المعنوي الذي يظلل أغلب الفلسطينيين، كما كانت؟وهل المنظمة صالحة، كإطار جبهوي، لقيادة نضالات أبناء فلسطين، في إطار الظروف الراهنة؟ وإن لم تكن كذلك، فهل من سبيل لإعادة بنائها وإصلاح أوضاعها، وإعادة تأهيلها؟ أم أن العلاج لم يعد مجديا، والجسد في طريقه للموت؟!.

ثمة سؤال أخير، مطروح على الساحة بقوة: هل تصلح تركيبة المنظمة الحالية (إن كانت صالحة للبقاء)، لضم القوى الإسلامية، مثل:حماس، والجهاد الإسلامي، إلى صفوفها، لتكون شريكة في تقرير مصير القضية، أسوة بحركة فتح، خاصة مع تراجع شركاء الأمس، من اليسار والقوميين؟

نظراً للتدهور الذي أصاب (م.ت.ف.)، ومؤسساتها، (خاصة في عقد التسعينيات)، فإن غالبية الأجيال الشابة لم تعد تعرف عنها، وعن تاريخها، ودورها، شيئا. ولم يقف الأمر عند هذه الأجيال، بل إن كثيرين من أبناء المنظمة، ممن كانت المنظمة هي الرافعة التي ارتقت بهم إلى مواقع القيادة والمسئولية، قد نسوها، أو تناسوها، وتصرفوا على أساس أن دورها انتهى مع قيام "سلطة الحكم الذاتي"، وأن الحقوق، والثوابت الوطنية، التي حملتها المنظمة، وناضلت في سبيلها، قد تحققت بقيام السلطة، متجاهلين أن السلطة جزء من المنظمة، وليست بديلا لها، وأنها إحدى المؤسسات التي أقامتها المنظمة، لرعاية وإدارة شئون الفلسطينيين، في الداخل، وفي المناطق التي يجلو عنها الاحتلال الصهيوني، وأن المنظمة هي مرجعية هذه السلطة، وهى المسئولة عنها، وعن أدائها، وأن المسئولية السياسية عن القضية الفلسطينية، تقع، بكل جوانبها، على عاتق المنظمة،

كما تقع عليها مسئولية رعاية أبناء شعبها في كل مناطق الشتات، الذين يمثلون ٥٣% من مجموع الشعب الفلسطيني.كما أن المنظمة، لا السلطة، هي من يمثل هذا الشعب في المحافل العربية، والدولية، ومن يتحدث، ويفاوض باسمه، وهى من يوقع أي اتفاقات تتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني، ومصيره.

من المؤسف أن من أوجد هنا المفهوم الخاطىء، حول تراجع مكانة المنظمة، ودورها، هي قيادة المنظمة نفسها، التي ألغت دوائر المنظمة العديدة، وأذابتها في دوائر السلطة ووزاراتها، وعطلت دور المنظمات الشعبية، حتى انتهت فعالياتها، وعومت بنية ودور المؤسسات السياسية، والتشريعية، والتنفيذية، للمنظمة.

فالميثاق الوطني الفلسطيني لم يعد قائماً، وكان محل تبديل، وتغيير، في كثير من دورات المجلس الوطني الفلسطيني، التي انعقدت بعد عام ١٩٧٤، والتي بدأت، في حينه، بتبني الحل المرحلي، وانتهت بإعلان الاستقلال، والاعتراف بالكيان الصهيوني، وأخيراً بإلغاء الميثاق الوطني في الجلسة المنعقدة في غزة، ربيع ١٩٩٦وبذلك لم يعد الأساس القانوني والقيمي والمبدئي، الذي قامت عليه (م.ت.ف.) موجودا بل أصبح في ذمة التاريخ.

كما أن البرنامج الوطنى، المتفق عليه من مجموع القوى والفصائل، لم يعد قائماً، خاصة بعد توقيع عدد من الاتفاقيات اللاحقة لاتفاق أوسلو، والتي أضرت بهذا البرنامج، مما جعل العمل السياسي بلا ضابط، وبلا ثوابت مبدئية، لتتحول الحركة السياسية الفلسطينية إلى ما هو أشبه بالخبط العشوائى، المعتمد على مزاج، وشخصانية، وتقديرات، الزعيم (عرفات حتى مماته)، فهو وحده الذي "يفهم"، ويقدم "المصالح العليا للوطن"، حتى غدت الثوابت الوطنية الفلسطينية شعارات جوفاء، وأمرا خاضعا لوجهات النظر المختلفة، كل طرف يفصل الأمر على مقاساته الخاصة، فعودة اللاجئين مثلا، تمثل عند فريق "عبد ربه" شكلا من أشكال "لم الشمل"، أو التعويض، أو التوطين الاختياري في البلاد العربية، أو الأجنبية،

حسب ما جاء في وثيقة "عبد ربه- بيلين"، والعودة إلى حدود ١٩٦٧ تعني، في فقههم السياسي، الإبقاء على الكتل الاستيطانية، وتعويض ذلك بتبادل الأراضي مع حكومة الاحتلال.. وهكذا دواليك.

أما المجلس الوطني الفلسطيني، فقد أصبح عدد أعضائه يتجاوز ٧٥٠ عضواً، لكثرة ما أضيف إليه من أشخاص، دون اعتبار لموضوع الكفاءة، أو الاختصاص، ولم يعقد المجلس أي اجتماع، منذ نيسان (إبريل) ١٩٩٦، (اجتماع إلغاء الميثاق الوطني)، مع أن النظام الأساسي للمنظمة، ينص على ضرورة انعقاد المجلس، سنويا، كما ينص على ضرورة تجديد العضوية وإعادة النظر في الأعضاء، كل ثلاث سنوات. والمجلس المركزي، الذي ينص النظام على تجديده مع تجديد المجلس الوطني، مضت عليه المدة نفسها دون تغيير، كما أنه لم يجتمع، خلال السنوات التسع الماضية، أكثر من أربع، أو خمس مرات، مع أن نظامه ينص على ضرورة انعقاده مرة كل ثلاثة أشهر، هذا فضلاً عن أن كثيراً من قراراته، إن لم نقل كلها، لم ينفذ، خاصة تلك التي تتعلق بإصلاح واقع المنظمة، وتأكيد مرجعيتها، وتعزيز الوحدة الوطنية.

لم تكن حال اللجنة التنفيذية للمنظمة، وهى أعلى هيئة قيادية سياسية للشعب الفلسطيني، إلا انعكاساً لحال المجلسين: الوطني، والمركزي، فلم يجر تجديد انتخاب أعضائها، منذ تسع سنوات (١٩٩٦)، رغم ما جرى لها، وعليها، من أحداث، فمن بين أعضائها الثمانية عشر، هناك أربعة استشهدوا، وأحد الأعضاء معتقل في سجون الاحتلال، وبعض الأعضاء ترك، أو جمد عضويته، وبعضهم غير متفرغ لعمله في اللجنة، إذ يمارس مهمات وظيفية خارجها، رغم ما في ذلك من مخالفة صريحة للنظام الأساسي للمنظمة، وآخرون لا يتولون أي مهمات، ولا يقومون بأى أعمال، غير حضور اجتماعات اللجنة، بدلا من معالجة وضع اللجنة المتردى، وفق ما ينص عليه "النظام الأساسي"، بما يعيد لها دورها، وأهليتها، ومكانتها القيادية، وشمولية تمثيلها للتيارات السياسية، بما يضفي مصداقية أكبر على وحدة ووحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، جرى تعويمها أكثر، بفتح أبواب

اجتماعاتها لكل من رغب، أو وجد في مبنى الاجتماع، من ممثلي فصائل، أو وزراء في السلطة، أو أعضاء في المجلس التشريعي، أو حتى بعض موظفي المقر! لدرجة أن اجتماعاتها باتت أقل انضباطاً ونظاماً من اجتماع أي مكتب سياسي، أو أي هيئة قيادية لأي فصيل من فصائل المنظمة! بل باتت هذه الاجتماعات رهناً بدعوة الرئيس لها في المناسبات، وذلك لتنفيذ أغراض محددة يريدها منها، داعياً للحضور أعضاء مجلس الوزراء، وقادة الأجهزة الأمنية، ومستشاري الرئيس، لتكون اجتماعات أشبه بالمنتديات، لا تتمتع بأي شرعية قانونية، وغير قادرة على إصدار أي قرار.

عموماً، الأسس التي بنى عليها المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية، لم تعد قائمة، أصلاً، بسبب الحراك الكبير في أحجام القوى والفصائل، وبسبب انتهاء الكفاح المسلح للمنظمة، واعتماد التفاوض خيارا "وحيدا" لتحرير فلسطين، إضافة إلى الحضور الكبير للقوى الإسلامية على الساحة الفلسطينية، والتي هي خارج تشكيل كلتا المؤسستين، مما يقلل، كثيراً من الصفة التمثيلية لهاتين المؤسستين لكافة قطاعات الشعب الفلسطيني.

كما لم يعد للمنظمة جهات مالية مستقلة، تنفق عليها، وتوفر ميزانياتها، خاصة بعد تهميش "الصندوق القومي"، وتبديد بعض أمواله، فوزارة المالية في السلطة هي التي تلبى الحاجات المالية، للمجلس الوطني، ومؤسسات المنظمة الأخرى.

بالنظر إلى جميع المعطيات والأوضاع السابقة، يتضح مقدار الأزمة التي تحيط بالنظام السياسي الفلسطيني، وبمنظمة التحرير الفلسطينية، مع التذكير بأن الطريق مازالت ممتدة، ولم نتمكن، حتى اللحظة، من إنجاز أي هدف من الأهداف الوطنية، التي أنشئت المنظمة من أجلها، فأبناء فلسطين ما يزالون يعانون قسوة التشرد واللجوء، وفلسطين بكامل حدودها التاريخية (رغم إخلاء قطاع غزة، أخيراً) لا تزال تحت الاحتلال، والدولة المستقلة لا تزال أماني وأحلاما،

والمشروع الصهيوني يزداد كل يوم شراسة وعدوانية، ولا يخفي أطماعه التوسعية، والتي تنذر بحرمان الشعب الفلسطيني حقوقه في أرضه، ومقدساته، وهذا يتطلب إجراء مراجعة شاملة للنظام السياسي الفلسطيني، بغرض إعادة بنائه على أسس وطنية وديمقراطية، لامتلاك المتطلبات الضرورية لإدارة الصراع مع العدو بكفاءة واقتدار.

رؤية للإصلاح:

تمثل (م.ت.ف) ميراثاً نضالياً فلسطينياً لا يمكن التخلي عنه، بأي حال من الأحوال، خاصة إذا كانت قابلة للإصلاح، وإعادة التأهيل، وكان من الظروف والأوضاع الحالية ما يؤكد، ويحتم هذه القابلية، ومن ذلك:

• إدراك السلطة، والمعارضين لنهجها، تردى الأوضاع الفلسطينية الداخلية، والحاجة لإجراء عمليات إصلاح شاملة لأوضاع المنظمة، وأوضاع السلطة، وكذلك ترتيب العلاقات الوطنية بين جميع القوى والفصائل، وبين السلطة، باعتبار ذلك البداية الصحيحة للحفاظ على قوة الدفع والممانعة، لإنجاز المهام الوطنية.

• قناعة القوى الحية في المجتمع الفلسطيني بضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية، وحرمة الاقتتال الداخلي، واعتبار الحوار سبيلاً وحيداً لحل الخلافات.

• قناعة الحركة الإسلامية المتزايدة بعدم صواب خلق بدائل لمنظمة التحرير، باعتبار ذلك خياراً صعباً، وغير عملي، ولا يمكن تسويقه فلسطينياً، أو عربياً، وغير مقبول دولياً، وهو سيشكل تراجعاً عما أنجزه شعبنا من اعتراف دولي بشرعية للمنظمة. وهذه القناعات المتزايدة تنهى إشكالا تاريخيا، حال دون تحقيق الوحدة داخل البيت الفلسطيني.

• رغبة "حماس" المتزايدة في المشاركة في القرار الفلسطيني، وقناعتها بخوض الانتخابات التشريعية، يمثل خطوة في اتجاه العمل المشترك. يزيد إلحاحاً، ما أعقب الجلاء الصهيوني عن قطاع غزة، من محاولات لبث الفتنة بين السلطة

وفصائل المقاومة، ومحاولات المحتل، ومن يخدمون محاولاتـــه، متواطئيـــن، أو غافلين، من أبناء القوى والفصائل، إشعال حرب أهلية فلســطينية، تعيدنــا إلـــى الوراء، وتشغل الفلسطينيين بأنفسهم عن عدوهم، وتجعل بأسهم بينهم، ومزيد مـــن الخسائر والنكبات هي الثمرة الخبيثة لنجاح العدو في مساعيه.

لكل ذلك، لابد من مشروع جاد عاجل، نسترد به منظمة التحرير، في إطار مشروع بناء شامل لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، وربما كان لدينا بعـض المقترحات في هذا الشأن، أهمها:

١- ضرورة الفصل بين مؤسسة سلطة الحكم الذاتي، ومؤسســة منظمـة التحرير الفلسطينية، على أن تشكل المنظمة المرجعيـــة القانونيـة، والشـرعية، للسلطة، باعتبار المنظمة الكيان الممثل للشعب الفلسطيني، في الداخل والخـــارج. كما لابد للمنظمة من أخذ دورها، كمرجعية سياسية لجميع الاتفاقيات التي يمكـــن التوصل إليها مع العدو الصهيوني، وعدم السماح للسلطة بإبرام أي اتفاقيات سياسية، تنهي الصراع دون تحقيق العودة، فكل ما يتعلق بمصير القضية الفلسطينية، لا يصح أن يقـــرره جزء من الشعب الفلسطيني، دون العودة إلى الشعب بأسره.

٢- ضرورة الاتفاق على إعادة بناء المنظمة علــى أســس ديمقراطيـة، ووطنية، جديدة، تسمح بإزالة العوائق التي تحول بين صفة المنظمة التمثيلية لجميع قطاعات الشعب الفلسطيني، واعتماد الانتخابات أساســا لإعــادة بنــاء المجلـس الوطني، وكافة المؤسسات، والـهيئات، الأخـرى، وتجـاوز الصيغـة التمثيليـة الفصائلية، التي حكمت تشكيل مؤسسات المنظمة، منذ أواخر الســتينيات، والتـي باتت عائقا أمام تفعيل ودمقرطة المنظمة، وكانت سببا في تكلس بنيتها التنظيميـة، بحيث أصبحت عائقا أمام التغيير والتجديد.

وفي صدد إعادة بناء مؤسسات المنظمة، ثمة اقتراحات عملية تفصيلية، لا يتســع لها المجال، كفيلة بهذا البناء، وهناك عديد من الأبحاث الجادة في هذا المجــال، ضمـت، وقدمت، حلولا وتوصيات بشأن العقبات التي في هذا المضمار الحيوي.

٣- ضرورة إعادة النظر في الاتحادات الشعبية الفلسطينية العامة (كتاب، مهنيون، عمال، فلاحون، طلبة، مرأة)، باعتبارها قواعد أساسية للمنظمة، والعمل على تفعيل تلك الاتحادات، وبنائها على أسس ديمقراطية، وتجنيبها الصراعات الفصائلية، والإسراع بعقد مؤتمراتها العامة، لتفعيل العلاقة بين جماهير الشعب الفلسطيني، ومؤسسات المنظمة.

٤- إعادة الاعتبار إلى "الميثاق الوطني الفلسطيني"، وتطويره، بحيث يكون أكثر انسجاما مع ثوابت الأمة، ومتطلبات، وحاجات الشعب الفلسطيني، وحقوقه في الأرض كلها، والعودة للاجئين، إذ إن بقاء المنظمة دون ميثاق يوجه حركتها، يجعلها أشبه بباخرة تبحر في بحر هائج، دون بوصلة تحدد اتجاه حركتها.

٥- ضم القوى السياسية الفلسطينية الحيوية في المجتمع الفلسطيني، (من أهمها حماس، والجهاد)، إلى القوى والفصائل الممثلة في المنظمة، ومن شأن هذا الضم أن يضخ الدماء، والحيوية، في جسد المنظمة الواهن، لرغبة تلك القوى الحية في التفاعل، وممارسة دور فاعل في إطار الرمز الوطني الجامع (م.ت.ف.)، وهي رغبة تستند إلى قدرة حقيقية في المشهد السياسي الفلسطيني.

يمكن ذكر عديد من الاقتراحات الرامية إلى إعادة بناء منظمة التحرير، بل إن المجال يتسع لأبحاث موسعة مختصة بهذا الأمر، لكن آلاف الاقتراحات، والتوصيات، لن تجدي بغير أن يستعيد أهلها- أي المنظمة- إيمانهم بها، وبدورها، وبغير توفر نية صادقة، وتوجه حقيقي نحو إصلاحها، وإعادة بنائها، وبغير بذل جهود مخلصة، وجادة، من قبل أناس معنيين، فعلا، بإعادة الاعتبار للمنظمة، وإخراجها من دائرة التبعية للسلطة، وإن توفر هذه الأرضية من صدق النوايا، والتوجهات، هو شرط أساسي لنجاح الدعوات الملحة لإصلاح المنظمة، والتغلب على كل الصعوبات التي يمكن أن تعترض طريقها، ذلك أن غياب هذه الأرضية في السابق، هو الذي أدى إلى عدم نجاح دعوات الإصلاح، في السنوات الماضية، وفي النهاية لابد من أن نتذكر، دوما، بأن "ليس للإنسان إلا ما سعى".



هذا الكتاب

.. هو الكتاب الأول في سلسلة جديدة للمركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات «ملف» أريد منها فتح آفاق جديدة أمام الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب، لتناول قضايا الحركة الوطنية الفلسطينية من الجوانب المختلفة، بما يُغني الفكر الفلسطيني ويزيده إثراء.

ويتناول الكتاب مسيرة أربعين عاما من حياة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فيسلط الضوء على الإرهاصات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سبقت الولادة، وعلى ما دخل على المنظمة من تطورات، وانعكاس ذلك على مجمل الحالة الفلسطينية.

كما يتناول مؤسساتها بالتعريف والتقييم، والأصداء وردود الفعل على قيامها، ناهيك عن حيثيات اختيار أحمد الشقيري أول رئيس للجنة التنفيذية للمنظمة، واستقالته.

والكتاب، وهو يتناول مسيرة المنظمة، يفتح نوافذ عديدة لقراءة الفكر السياسي الفلسطيني في محطاته المختلفة وفي علاقاته المتباينة مع الأوضاع العربية والاقليمية والدولية، وتأثيره فيها وتأثره بها.

كما يقف الكتاب أمام سؤال استراتيجي يتناول مستقبل المنظمة ومصيرها، وهي التي تعرضت طويلاً للتهميش، منذ ولادة السلطة الفلسطينية في المناطق المحتلة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بعد توقيع اتفاق أوسلو.

إنه كتاب موسوعي ساهم في إنجازه عدد كبير من الباحثين الفلسطينيين والعرب وتولى الباحث المعروف عبد القادر ياسين تحريره في صيغته النهائية، يقدمه المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات «ملف» بالتعاون مع شركة دار التقدم العربي والدار الوطنية الجديدة إلى القارئ والباحث والمهتم لإغناء المكتبتين الفلسطينية والعربية بواحد من أكثر المواضيع الفلسط...

«م...

المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات «ملف»

شركة دار التقدم العربي

الدار الوطنية الجديدة

السعر: فلسطين والأردن ٤ دينار أردني - لبنان ١٠٠٠٠ ل.ل - سورية ٣٠٠ ل.س
باقي الدول ١٠ دولار أو ١٠ يورو